الدكتور
عمّار هلال

الهجرة الجزائرية

نحو بلاد الشام

(1918-1847)

دار هومه

د. عمّار هلال

الهجرة الجزائريّة نحوَ بلاد الشام

(1847 - 1918)

22250

دار هومه

http://abbassa.wordpress.com تحميل كتب

© دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر 2007.
– صنف 4/259
– الإيداع القانوني : 2007/4556
– ردمك : 0–136–65–9961–978
www.editionshouma.com
email:Info@editionshouma.com

الفهـــــرس

الصفحة

مقدمة 70
ملاحظة حول مصادر الكتاب 10

الفصل الأول 11
الهجرة الجزائرية نحو سوريا بين سنتي :
(1898 - 1947) 11

- أسباب الهجرة 11
- إستقرار الأمير عبد القادر في دمشق وتأثيره على
- الهجرة الجزائرية 19
- تطور الهجرة الجزائرية نحو سوريا (1830 - 1864) 25
- الهجرة الجزائرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 35
- هجرة سنة 1888 43
- مواقف الإدارتين الفرنسية والعثمانية من الهجرة الجزائرية 56

الفصل الثاني 69
الهجرة الجزائرية نحو سوريا بين سنتي :
(1898-1918) 69

- تطور الهجرة من 1898 إلى 1899 71
- هجرة 1889 80

- الهجرة الجزائرية بين سنتي : 1900 – 1909 90
- تطور الهجرة من 1907 إلى 1918 105
- تطور الهجرة في المناطق العسكرية من 1910 إلى 1915 125
- تطور الهجرة في عمالة الجزائر 127
- تطور الهجرة في عمالة وهران 131
- الهجرة ما بين سنتي : (1913 – 1918) 143
- مشاكل المهاجرين.. 146

الفصل الثالث 161
- **الهجرة الجزائرية نحو مصر** 161

- عدد المهاجرين، وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية 166
- بعض العائلات الجزائرية العريقة في مصر 168
- مساهمة الجزائريين في دعم تعليم المغاربة في مصر 169
- الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916 170
- حالة الطلبة في الأزهر 190

الفصل الرابع 197
قضية توزيع الأراضي على المهاجرين الجزائريين 197

- اصداء الهجرة الجزائرية في بعض الصحف الفرنسية 209

الفصل الخامس **215**

اصداء الهجرة الجزائرية في بعض التقارير

الرسمية الفرنسية **215**

– تقرير باربديت **216**

– تقرير لوسياني **226**

– تقرير المسؤول الإداري عن بلدية البيان المختلطة **269**

– تقرير فارنيي **287**

– تقرير مارسي **290**

ملحقات الكتاب **292**

المقدمـــة

كثيرون هم آباؤنا وأجدادنا الذين يذكرون حتى أيامنا هذه «عام الشام». هكذا عرفت عند الطبقات الشعبية الجزائرية، وبخاصة منها تلك التي مستها حركة الهجرة نحو سوريا في الربع الأخير من القرن الماضي، وفي العقدين الأولين من هذا القرن. «فعام الشام» يعني عند هؤلاء إذن «الهجرة إلى سوريا».

كما ساد الأوساط الشعبية، في الشرق الجزائري في أوقات اشتداد حركة الهجرة نحو «الشام» مثل شعبي، مفاده : «بيع الأرض واركب البحر». وفي ذلك دلالة قاطعة على يأس الجزائريين الكبير، الذي دفع بهم إلى التخلي عن أراضيهم، لا لشيء ولكن ليفلتوا من المظالم التي كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تسلطها عليهم يوميا.

إن ما يلفت الإنتباه حقا في هذه «الهجرة»، أن الجزائريين لم يهاجروا «مرغمين»، بل هاجروا من محض إرادتهم «مخيرين» وكم حاولت الإدارة الفرنسية منعهم من الهجرة، ولكن بدون جدوى، مستعملة كل الطرق والوسائل، وجميع سبل التهديد والترغيب والترهيب ... وكل ذلك لم يمنع قوافل المهاجرين أن تسير تباعا نحو سوريا، إلى أن بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في سوريا وحدها في نهاية العقد الثاني، من هذا القرن، حوالي 20.000 مهاجرًا، إضافة إلى أعداد هامة منهم، كانت موجودة في فلسطين، والحجاز، ومصر.

ولأهمية هذا الموضوع وشساعته ترددت كثيرا في تقديمه للنشر، ولولا إلحاح بعض الأصدقاء المخلصين، و«الظروف المأسوية التي أجتازها حاليا ...»[1] لما فعلت ! وكل أملي، أن أجد الوقت الكافي لتنقيح هذا العمل، وتقديمه في ثوب جديد ساطع البياض.

وكل ما أنا متيقن منه، وأنا أقدّم هذا الكتاب للقارئ، «أنني لا أملك الحقيقة التاريخية» وكل ما كتبته حتى هذه الساعة سواء منه ما تعلق بهذا الموضوع، أو غيره من المواضيع الأخرى التي طرقتها، في مناسبات عديدة، ما هو في الحقيقة إلا جزء بسيط منها، وذلك في أحسن الحالات ... والوثائق والشواهد المادية، وغير المادية تحت يدي محسوسة ملموسة.

فما بالك وأنا أطرق حادثة تاريخية، لا أستطيع أن أحكم فيها سوى قلبي وعقلي.

وعلى الرغم من ذلك فقد أبديت رأيي بصراحة تامة، دون أي تحيز لهذا الطرف أو ذاك، في مجمل القضايا التاريخية التي اعترضتني وأنا أطرق موضوع : «الهجرة الجزائرية نحو سوريا ومصر».

وإن كنت في بعض الأحيان، أبدو للقارئ، قاسيا متشددا إزاء هذا الموقف أو ذاك، فليس لذلك من سبب، سوى أن أفكاري نابعة

---

(1) في مناسبة أخرى سأتكلم عن هذه الظروف بالتفصيل !

من «وضعية علمية» عشتها بحثا ودراسة لهذا الموضوع بالذات، تفوق مدتها خمس سنوات.

والله ولي التوفيق

الجزائر 17 جوان 1985

د/ عمار هلال

- ملاحظة حول مصادر الكتاب :

يستند هذا الكتاب أساسا إلى وثائق الأرشيف الفرنسي المحفوظة في مدينة آكس أن بروفنس، لذلك نكتفي بالاشارة إلى أهم الملفات التي رجعنا إليها لإنجاز هذه الدراسة، وهي :

1)- Archives Ministère de la Guerre (Vincennes) (A.M.G)
H I Dossier Algérie
H 235 Dossier Algérie
I E 241
22 S I
16 H 2 (2)

2)- Archives d'Outre Mer (A.O.M)
Correspondance consulaire N.S 113
Correspondance consulaire N.S 114
Correspondance consulaire N.S 115
Dossier 10 H 17
Dossier G 14 S
Dossier I E E 37
Dossier E 241 (3)

3)- Archives du Gouvernement Général, quoi qu'elles font partie des Archives d'Aix, on les classe à part : (A.G.G.)

Dossier 9 H 58	Dossier 11 H 42
Dossier 9 H 102 (61)	Dossier 20 H 5
Dossier 9 H 102 (61-1)	Dossier 9 H 10
Dossier 9 H 102 (61-2)	Dossier 14 H 41
Dossier 9 H 102	Dossier 14 H 41 (42)
Dossier 9 H 104 (61-1)	Dossier 9 H 98 (58)
Dossier 9 H 104 (61-2)	Dossier 9 H 102
Dossier 9 H 105 (61-2)	Dossier 9 H 11
Dossier 9 H 104 (62)	Dossier 9 H 104 (61)

4)- Archives du Gouvernement Tunisien (A.G.T)
Carton 78 Dossier 929 Document 72.
Carton 277, Série A, Dossier 1,2, et 9
Carton 78 Dossier 929, Documents : 69, 70, 71, 72, et 91
Carton 78 Dossier 429 Document : 69

الفصل الأول

الهجرة الجزائرية نحو سوريا

(1898 م - 1947 م)

إذا كان موضوع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، نظرا لعدة اعتبارات قد جلب إليه اهتمامات الباحثين [1] واستوفي من جميع نواحيه تقريبا، فموضوع الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي عامة [2] والولايات العثمانية في المشرق العربي خاصة لم ينتبه إليه الباحثون والمؤرخون حتى الآن [3]، رغم وفرة مادته ووثائقه المحفوظة في الأرشيف الوطني بفرنسا، وبالأخص في أرشيف ما وراء البحار لاكس أن بروفنس (A.O.M. Aix-en-Provence) ولهذا السبب شكل هذا الموضوع بالنسبة لي محور اهتماماتي منذ مطلع سنة 1980 وخصصت له فصلين كاملين في الدراسة الجامعية التي أنجزتها في جامعة آكس بين سنتي 1980 — 1983.

1 - أسباب الهجرة الجزائرية

1، أ - قبل سقوط الجزائر في مخالب الاستعمار الفرنسي كان الجزائريون يرحلون إلى المشرق العربي لأداء فريضة الحج، أو لطلب العلم،

---

(1) أنجزت فيه عدة دراسات خاصة وعامة باللغتين العربية والفرنسية معروفة لدى الخاص والعام.

(2) عالجت موضوع هجرة الجزائريين إلى مصر في مقالتي: الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916. الثقافة عدد 79 ص 119 - 155.

(3) نشر السيد باردان « BARDIN » كتيبا عن الموضوع سنة 1979 ولكنه استند فقط إلى الأرشيف الوطني الفرنسي وأهمل أهم مصدر للموضوع وهو أرشيف ما وراء البحار في آكس فضلا على أن موضوعه يكاد يدور حول الصراع الفرنسي-العثماني على بلاد الشام، آخذا تواجد المهاجرين الجزائريين والتونسيين كعامل أساسي لتغذية هذا الصراع.

أو للاتجار. أما بعد احتلال الجزائر فقد اتخذت هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي صبغة مغايرة تماما لتلك التي اصطبغت بها قبل الاحتلال.

ويمكننا أن نعتبر سنة 1832 كبداية للهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي وغيره، ذلك لأنه في بداية هذه السنة الأخيرة أضحى أمر اضطهاد الفرنسيين للجزائريين حقيقة ساطعة. وبعد تعيين روفيقو كحاكم عسكري عام للجزائر تجلت واضحة النوايا السيئة للمستعمرين الفرنسيين، وما كانوا يكنونه من حقد وضغينة للجزائريين، إذ أثقل روفيقو كاهل الأهالي بالضرائب وقمع بيد من حديد كل التمردات التي قامت ضده، حتى تلك البسيطة منها، مثل إمتناع قبيلة العوفية عن دفع الضرائب الثقيلة التي فرضت عليها، الشيء الذي كلفها إبادة عن بكرة أبيها[4] من طرف السفاح الفرنسي الدوك دو روفيقو.

وبينما كان روفيقو يزرع الموت والدمار في الوسط الجزائري كان الجنرال الفرنسي بواي (Boyer) يرتكب في وهران أرذل الجرائم وأبشع الفظائع، ذلك في الوقت الذي كان فيه المملوك يوسف التونسي والنقيب الفرنسي دارماندي (d'Armandy) يتحكمان في مدينة عنابة بيد من حديد، وليس في نيّتي معالجة ما ارتكبه الفرنسيون من جرائم وفظائع في الجزائر، في بداية احتلالهم لها، بل أريد أن أشير إشارة بسيطة إلى المظالم الكبيرة التي مارسوها في الجزائر، وإلى التعسف والاضطهاد اللذين سلطهما الفرنسيون على الجزائريين منذ أن وطأت أقدامهم أرض الوطن، والتي دفعت الجزائريين إلى ترك ديارهم وأهلهم وذويهم بحثا عن ملجأ آمن. ومن الطبيعي أن تتجه أنظار الجزائريين، الذين كانوا يفكرون في

---

(4) عن إبادة قبيلة العوفية، راجع المقابل الذي ترجمته: الثقافة عدد 72، 11-12-1982. ص 11-23.

الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة لهم : تونس والمغرب وليبيا. فهاجر بعضهم إلى هذه الأقطار، نظرا لعدة إعتبارات، خاصة منها قربها من الجزائر (1). ولكن قلة موارد العيش في أقطار المغرب العربي الكبير أنذاك والحالة الاقتصادية المتدهورة التي سادت هذه الأقطار جعلت الجزائريين يبحثون عن أماكن أخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم.

وقد وجهت العلاقات الطويلة التي ربطت الجزائريين بالعثمانيين منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي أنظار الأوائل إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي، وسأشرح ذلك في أوانه.

أما عن أسباب الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية خلال الفترة التي حددناها لبحثنا، فلأول وهلة يتبادر للأذهان أن مختلف هذه الحركات، وأهمها : هجرة 1888، 1889، 1890، 1896، وأخيرا 1911، تنحصر أسبابها في ثلاثة عوامل هامة، دون سواها، وهي: العامل الديني، والسياسي، والاقتصادي، ولكن الحقيقة ليست ذلك تماما، لأن كل حركة كانت لها أسبابها الخاصة ومميزاتها الذاتية التي ميزتها عن غيرها من الحركات الأخرى، فحركة 1888 خصت الجزائريين الذين كانوا قد هاجروا إلى تونس في فترات تاريخية معينة، واستقروا بها، ومنها هاجروا إلى سوريا وفلسطين، ومنهم من استقر في لبنان، ومن ثمة أختلفت أسباب هذه الهجرة عن دوافع وأسباب الحركتين الأخريين (1991-1899) مثلا، أما هجرة 1911 فقد حصرها الكتّاب والمؤرخون الفرنسيون خطأ في مدينة تلمسان، وأصبحت تعرف بـ : «هجرة تلمسان سنة 1911» وقد كانت لها دوافع وأسباب مغايرة لأسباب ودوافع حركتي : 1888 و1898 وغيرهما، وبالنظر لما سبق فكل حركة من حركات الجزائريين، أو

(5) عن هجرة الجزائريين إلى المغرب أنظر مثلا :
E. Michaux-Bellaire : Les Musulmans algériens etc.

مختلف هجراتهم نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، يجب أن تدرس على حدة، وأن تخص كل منها بدراسة فردية، لما خلفته من آثار ومؤثرات في داخل البلاد وفي خارجها.

1، ب - إذا كانت للهجرات الجزائرية المختلفة أسباب ودوافع متباينة، كما أسلفنا، فقد كانت لها بعض العوامل المشتركة، فقد حرك العامل الديني وأثر في كل حركات الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي (سوريا وفلسطين ولبنان)، لسبب بسيط هو أن مبادئ الدين الإسلامي ترفض مطلقا اخضاع المسلمين كرها إلى أية قوة، كانت أجنبية أوغيرها، بصفة موقتة أو دائمة، وبناء على ذلك، عندما تأكد الجزائريون من عدم هزم فرنسا، التي احتلت وطنهم بالقوة وأخضعتهم لإرادتها وراحت تجردهم من أموالهم وأراضيهم، وحتى من أبسط حقوقهم السياسية والمدنية، استقر رأيهم على ترك هذه البلاد «اللّعينة» التي داهمها المستعمرون الفرنسيون، ودنسوا مقدساتها، وانتهكوا حرماتها، وعاثوا فيها فسادا لا يجحده جاحد.

وبالإضافة إلى الشعور الديني القوي الذي حرك دوما الجماهير الشعبية الجزائرية مستوحيا لها مواقفها وردود فعلها إزاء المستعمر الغاشم، لعبت الطرقية دورا هاما في هجرة الجزائريين إلى سوريا، وكان لبعض الطرقيين تأثير ما على الطبقات الشعبية، من ذلك تذكر وثائق الأرشيف[6]، أن الشيخ المهدي، أحد الطرقيين ببلاد الزواوة، قد استطاع بمفرده أن يبعث عشرات العائلات الجزائرية إلى الهجرة إلى سوريا، وذلك عندما أبدت فرنسا نواياها واضحة في إحتلال بلاد القبائل سنة 1847.

(6) Archives : A.O.M (Archives d'Outre-Mer Aix-en-Provence) 9 H 98 (58).

ا، ج- في أواخر سنة 1847 هرع سكان وادي سياو إلى الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية مستنجدين به، طالبين منه أن ينصحهم ويرشدهم إلى طريقة تخلصهم من «مصية الاستعمار الفرنسي» الذي سيداهمهم عن قريب(7)، فما كان من الشيخ المهدي إلا أن نصح الأهالي بكل بساطة، أن يغادروا هذه الأرض المضطهدة، وأن يهاجروا إلى الأراضي الإسلامية ليحافظوا على دينهم ودنياهم(8). وفي رواية أخرى يدعي صاحبها أن الشيخ المهدي، قد نصح الأهالي بمغادرة هذه الأرض «الملعونة» - التي مات فيها الاسلام، على أيدي الكفار - للتقرب من ديار الاسلام الأصيلة التي لم يدنسها الكفار بأقدامهم القذرة.

- وهكذا غادر الشيخ المهدي نفسه الجزائر في أواخر سنة 1847، واستقر بسوريا، متبوعا بعشرات العائلات الجزائرية وبعض تلامذته. وتبعا للتوسع الاستعماري الفرنسي في الجزائر عامة، وفي منطقة بلاد القبائل ازدادت هجرة المواطنين الجزائريين إلى سوريا، الذين تجمعوا بالأخص في مدينة دمشق (9). وما لبث الشعور الديني عند الجزائريين الذين هاجروا، أن امتزج بعد مدة وجيزة باحساس سياسي فتح أعينهم على الأحداث التي تدور حولهم، وعلى الواقع المر الذي عاشوه في ديارهم وفي غربتهم، وكرد فعل ضد الاستعمار الفرنسي، الذي تسبب في مآسيهم وفي حرمانهم من وطنهم ومن ذويهم وأملاكهم شكل المهاجرون الجزائريون في سوريا، ولبنان، وفلسطين، تجمعات معادية للسياسة الاستعمارية الفرنسية ونددوا بها كلاما وكتابة. ومن أجل هذا الغرض

(7) O. DUPONT et X. CAPPOLANI : Les conféries religieuses d'Algérie. Alger, 1897, p. 260.
(8) DUPONT et X. CAPPOLANI : ibid.
(9) Archives : A.O.M. 9 H 98 (58).

أسسوا جريدة خاصة بهم عرفت باسم : «المهاجر»[10]، التي كانت تصدر بدمشق مرة كل أسبوع، منددة بالسياسة الاستعمارية التي تنتهجها فرنسا في الجزائر، ومدافعة عن حقوق المهاجرين المغاربة في المشرق العربي. وقد أشرف على شؤونها المالية الأمير علي بن الأمير عبد القادر الجزائري، كما أن ابنه محمد السعيد كان يمضي باسمه بعض المقالات التي تطبع في المهاجر[11]. ومن المحتمل أن يكون الأمير علي هو الذي أسس هذه الجريدة بماله الخاص، أو على الأقل شارك فيها ماديا مشاركة معتبرة. وفي بداية صدورها نجد على رأس تحريرها، أحد المثقفين الجزائريين، وهو : محمد شطة. وعموما فسأعالج هذه النقطة بالذات، أي : الصحافة والهجرة الجزائرية في موطن آخر.

1. د- حتى سنة 1846 لا نكاد نجد في طيات الأرشيف ما يوحي بهجرة جزائرية جماعية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي. ومن ثمة فالهجرات الجزائرية التي سبقت هذا التاريخ تمت بواسطة أفراد أو جماعات قلائل شدوا رحالهم إلى سوريا وغيرها من الولايات العثمانية في المشرق لأسباب مختلفة، منها ما سبق وذكرناه، ومنها ما سنذكره في أوانه. ولكن خلال السنة التي ذكرناها سابقا، تمت فعلا هجرة جزائرية جماعية نحو سوريا، متسببة في نزوح أكثر من 200 عائلة، من بلاد القبائل، من بينها 60 عائلة من أولاد الشرفة، و30 عائلة من بني آيت بوعدة، أي 90 عائلة من قبيلة بني غبري وحدها[1].

وقد واصلت الجمعيات الدينية تشجيعها لهجرة الأهالي إلى المشرق بشكل ملحوظ، مما ترتب عنه انتقال أكثر من ألفي 2000 عائلة من بلاد

---

(10) ظهرت في دمشق سنة 1912.

(11) ذلك لا يعني أنه هو كاتبها.

القبائل إلى سوريا (13)، واستقر جلها، إن لم نقل كلها في مدينة دمشق. ومن الطبيعي أن هؤلاء المهاجرين لم يقطعوا الصلة بينهم وبين أهلهم وذويهم في الجزائر، واستمرت العلاقات وثيقة بين الطرفين، مما شجع الكثير على شد رحالهم والالتحاق بأبناء عمومتهم واخوانهم في سوريا (14)، علما أن العامل الاقتصادي قد لعب دورا هاما في تحريك حركة الهجرة الجزائرية نحو المشرق، إذ مهما كانت المبررات والحجج التي قدمها المدافعون على الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فما عسى ابن الفلاح أو الخماس، إلا أن يبحث عن مصادر العيش أولا في بلاده فإذا لم يفلح في مسعاه بدأ يفكر جديا في مغادرة هذه البلاد - التي لا تضمن له حتى قوته اليومي - والذي يأخذ فكرة ولو بسيطة عن الفتور الاقتصادي الذي ساد الجزائر في الستينات من القرن الماضي، والتدهور الاجتماعي الخطير الذي أصاب المجتمع الجزائري، والأحداث السياسية التي أدت إلى نشوب ثورة 1864، يدرك بسهولة ما آل إليه الجزائريون من بؤس وتعاسة ويأس جعلهم يفضلون ترك أرض أبائهم وأجدادهم بحثا عن مصادر العيش.

* وقد نتج عن الأزمات الاقتصادية الحادة التي عاشها الوطن ما بين سنتي 1867 - 1868 مجاعات رهيبة، بسبب الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية. كما اجتاح الجراد مناطق هامة في الشرق الجزائري وأتى على الأخضر واليابس (15)، الشيء الذي دفع بالفلاحين الجزائريين إلى مغادرة أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم في شيء، سوى أنها تدفع بهم إلى الهلاك جوعا. فمنهم من تاه وهام داخل البلاد، إلى أن استقر هنا أو هناك مستأجرا قوة عضلاته إلى غيره من الاقطاعيين الجزائريين أو المستوطنين

---

(13) Archives : A.O.M. 9 H 98 (58).

(14) Archives : A.O.M. 9 H 102 61-2, Rapport Luciani, 4/9/1899.

(15) أنظر العنتري صالح، مجاعات قسنطينة 1804-1870 تحقيق رابح بونار، الجزائر 1974

الأوروبيين بثمن بخس، ومنهم من أبى وامتنع وفضل الهجرة والغربة وركوب المخاطر على أن يتحول من مالك للأرض وصاحبها إلى مستأجر باليوم أو خماس عند غيره.

ولم تكن مجاعات 1867-1868، هي الوحيدة من نوعها التي فتكت بالجزائريين تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية، ولكن أيضا مر الأهالي تقريبا بنفس الظروف في سنة 1836، و1847، و1850. ولكن يبدو أن أزمة 1893 كانت أشد قسوة عليهم، إذ اضطرت الادارة الاستعمارية أن ترفع مؤقتا حظر الانتقال من منطقة إلى أخرى، على الأهالي، وسمحت لهم بالبحث عن مناطق تناسبهم للاستقرار (16)، وذلك ما تسبب في نزوح عائلات جزائرية كثيرة إلى تونس والمغرب وليبيا، وسوريا. ولم تتفطن السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى هذه الهجرة الجماعية، إلا بعد فوات الأوان.

وإذا كانت الظروف الطبيعية في بعض الأحيان قد دفعت الجزائريين إلى الهجرة، فالعثمانيون من جهتهم لم يخلوا بتشجيعاتهم للجزائريين وتحريضهم للهجرة إلى ولاياتهم في الشام. وقد استحدث لهذا الغرض السلطان عبد الحميد الثاني مكتبا خاصا أوكل له مهمة تهجير أكبر عدد ممكن من المغاربة إلى الولايات العثمانية. كما أوفد إلى الجزائر الدعاة والمبعوثين من اسطنبول لحمل الجزائريين على الهجرة إلى الولايات العثمانية. وبما أن هذه النقطة بالذات تحتاج إلى دراسة خاصة، أكتفي بهذا القدر، وسأتطرق إليها بالتفصيل في أوانها.

---

(16) Archives : A.O.M., 9 H 98 (58).

2 ـ استقرار الأمير عبد القادر في دمشق وتأثيره على الهجرة الجزائرية

أ ـ إذا كانت الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي قد أتخذت صبغة خاصة قبل استقرار الأمير عبد القادر في دمشق، فمنذ سنة 1856 أتخذت طابعا يكاد أن ينحصر في شخص الأمير الذي جلب استقراره في دمشق أنظار الجزائريين إليها، وبالأخص المقربين إليه والذين شاركوه في حركته النضالية ضد الاستعمار الفرنسي عن قرب أو عن بعد.

عندما غادر الأمير مدينة ابروسا متوجها إلى سوريا، كان مرفوقا بحوالي 110 شخصا، من بينهم 27 شخصا يكونون أفراد عائلته، في نفس الوقت كانت مجموعة أخرى تتكون من حوالي 100 شخص قد شدت الرحيل إلى دمشق، من بروسيا عبر البر [17]، والتقى الجميع في دمشق، أين وجدوا كثيرا من المهاجرين الجزائريين الذين سبقوهم إليها، بعضهم كان قد استقر فيها قبل سنة 1830، كما كانت مدن حوران، وحمص، وضواحيها قد استوعبت بعض العائلات الجزائرية، التي هاجرت إليها في فترات زمنية مختلفة، ومن الطبيعي أن العاصمة السورية دمشق قد استوعبت أكثر عدد من هؤلاء المهاجرين الجزائريين، من بينهم كثير من الأثرياء، ورجال الأعمال، والتجار الكبار، والملاك، وغيرهم. ومن ثمة فهذه الفئة من المهاجرين الجزائريين التي استقرت في سوريا قبل سنة 1856، تميزت عن الفئات الأخرى التي هاجرت إليها بعد هذا التاريخ، ليس بأسباب ودوافع هجرتها فحسب، ولكن أيضا بالطبقة الاجتماعية والمكانة التي كانت تحتلها اجتماعيا وروحيا في وطنها، والتي بقيت تحتلها

(17) AZAN (P.) : L'Emir Abdelkader (1818-1885), Paris 1925, p. 269.

وتحتفظ بها بفضل امتيازاتها المادية والأدبية. أما بالنسبة للفئات الجزائرية الأخرى، التي هاجرت إلى سوريا بعد 1856، الأقل حظا من الأولى مالا وعلما فقد اختلفت أوضاعها وظروفها المادية والمعنوية حسب اختلاف الظروف، بل نظر إليها في أغلب الأحيان، سواء من قبل الإدارة العثمانية أو الأتراك أو المواطنين بعين ملؤها الإزدراء والاحتقار.

وليس لدينا أي إحصاء عن عدد المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية قبل 1856، وكل ما هناك أن القنصل الفرنسي في دمشق يشير في إحدى رسائله التي وجهها إلى السفير الفرنسي في اسطانبول، بتاريخ 20 ديسمبر 1835، إلى وجود المغاربة في سوريا «بأعداد هائلة»، مشيرا إلى أن «قافلة الحجاج التي تنطلق من دمشق إلى المدينة كل سنة، كانت في هذه السنة (1835) محروسة بألف فارس مغربي يساندون الجنود العثمانيين في مهمتهم» [18]. وإذا كان في هذا الرقم الذي قدمه القنصل الفرنسي شيئا من المبالغة، فإنه بدون شك يوحي بتواجد المهاجرين الجزائريين بأعداد لا بأس بها في سوريا، وفي غيرها من الولايات العثمانية في المشرق العربي، خلال الفترة التي سبقت استقرار الأمير عبد القادر في دمشق، وهو الأمر الذي سيساعد على هجرة الجزائريين إلى سوريا بالأخص. واحتذاء بالأمير، اختار كل الجزائريين الذين شاركوه في مقاومته للاستعمار الفرنسي بالجزائر، كمنفى لهم مدينة دمشق، وحتى أولئك الذين لم يحاكمهم الاستعمار الفرنسي فضلوا من تلقاء أنفسهم مغادرة وطنهم والالتحاق برفقائهم في دمشق، على البقاء تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية. وبذلك لم تكن شخصية الأمير، هي الوحيدة التي أثرت على هجرة الجزائريين إلى دمشق، بل هناك كثير من خلفائه، ومساعديه الأقربين له،

(18) J.J. RAGER : Les musulmans algériens en France et dans les pays islamique, Alger, 1950, p. 44.

ممن لعبوا دورا في جلب الجزائريين إلى دمشق، وذلك مما حدث مثلا مع السيد أحمد بن سالم، أحد خلفاء الأمير، الذي استقر بضواحي دمشق سنة 1847، ومن هناك وجه نداء إلى سكان مدينة دلس ونواحيها ليلتحقوا به في منفاه، فاستجاب له حوالي 80 شخصا، ونزلوا في بيروت سنة 1853، معلنين كلهم، باستثناء شخص واحد، أنهم قد تنازلوا عن كل علاقة تربطهم بفرنسا «عرفا وقانونا»، وأنهم لا يرغبون في حمايتها أو يكونون تابعين لها بأي شكل من الأشكال، متمسكين في نفس الوقت بولائهم وبرغبتهم في الدخول تحت الحماية العثمانية [19]. ومن هنا ستنجم مشكلة سياسية حادة بشأن المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية، بين فرنسا والدولة العثمانية، كادت أكثر من مرة أن تهز العلاقات الديلوماسية بين البلدين، وأدخلتهما في مفاوضات عسيرة دامت أكثر من نصف قرن دون أن تأتي باية نتيجة تذكر. ونتيجة لتصلب موقف الطرفين بشأن قضية المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية، لم تجد هذه القضية حلولا لها، إلا بسقوط الخلافة العثمانية.

واستجابة لدعوة أحمد بن سالم، نزل في ميناء بيروت، في السنة الموالية أكثر من 80 شخصا، قدموا من ذراع الميزان ودلس وصور الغزلان[20]. ومثل الأوائل صرحوا للسلطات الفرنسية في بيروت أنهم يرفضون الحماية الفرنسية بكل أشكالها ويرغبون في الدخول في حوزة الدولة العثمانية. وعن ذلك كتب القنصل الفرنسي إلى حكومته يقول: «ليست هذه المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه الأشياء، فكثيرا ما ادعى الجزائريون الذهاب إلى الحجاز لتأدية مناسبك الحج، فإذا بهم يتوقفون في

---

(19) Pierre BARDIN : Algériens et Tunisiens dans l'Empire othman de 1848 à 1914, pp. 30 à 39 et 79 à 87.

(20) Archives : A.O.M. 1 E 242, Le Gouverneur Général au Ministère de la Guerre, Alger, 15-5-1855.

بيروت رافضين الحماية الفرنسية، «متخلين عن جنسيتهم الفرنسية»، مصممين - بشكل لا رجعة فيه - على الدخول في حوزة الدولة العثمانية، والاستقرار نهائيا في هذه الأوطان [21]. وأتهم أكثر من مرة القنصل الفرنسي في دمشق أحمد بن سالم وغيره من الوجهاء الجزائريين في سوريا، واعتبرهم مسؤولين عن تحريض الجزائريين على الهجرة [22]، بينما لا نجد في صناديق الأرشيف المتعددة أية تهمة وجهت إلى الأمير عبد القادر، رغم أن الوثائق تثبت أنه تدخل مرارا، وتوسط لبعض العائلات والأشخاص الجزائريين للحصول على جوازات السفر، ورخص مغادرة الجزائر إلى سوريا. ولم يحدث أن رفضت له الإدارة الفرنسية في الجزائر طلبا [23].

ب- لم يكن الأمير في حاجة إلى بث الدعاية وتوجيه النداءات للجزائريين ليلتحقوا به في سوريا، مثل ما فعل أحمد بن سالم وغيره، فمجرد وجود شخصه في دمشق جلب أنظار الجزائريين إليها بشكل لم يسبق له مثيل. فلو حرض الجزائريون على الهجرة إلى سوريا، لاستجابت الجزائر إليه من أقصاها إلى أقصاها. ولكن ذلك لم يحدث ورغم ذلك نلاحظ ارتكاز هجرة الجزائريين على مدينة دمشق وضواحيها، حيث يوجد الأمير، ولا شيء يدل على ذلك سوى تضاعف عدد المهاجرين الجزائريين في دمشق عدة مرات، وإذا كان عدد المهاجرين لا يتجاوز عدة مئات، عندما قدم الأمير إلى دمشق، فبعد خمس سنوات من استقراره في هذه المدينة، أي في 1860، تضاعف هذا العدد عشر مرات، بدليل أن الأمير تدخل لإخماد حوادث 1860 بما يزيد عن ألف رجل من

---

(21) Archives : A.O.M. 1 E 242, Consul de France à Beyrouth 27-11-1854. Le Ministre de la Guerre au Gouverneur Général, Paris le 26-12-1854.
(22) Archives : A.O.M. 9 H 98 (58), Consul de Damas au Ministère des Affaires Etrangères, sans date.
(23) Archives : A.O.M. Ibid.

الجزائريين، وفي ذلك دلالة قاطعة على وجود أعداد هائلة من الجزائريين في دمشق خلال هذه السنة الأخيرة. وعن ذلك كتب القنصل الفرنسي المقيم في دمشق إلى حكومته يقول: «... طلب مني الأمير، إذا كان بإمكاني أن أوفر له المال اللأزم لتسليح ألف رجل من الجزائريين. وكان الخطر كبيرا. فما كان مني إلا أن سمحت له أن ينفق من الأموال ما يراه ضروريا لهذا الغرض» (24).

وقد شكلت تونس الجسر الرابط بين الجزائر وسوريا، مدة من الزمن، إذ كثيرا ما تشير المصادر المتعلقة بهذا الموضوع، إلى أن المهاجرين الجزائريين إلى الولايات العثمانية قد اتخذوا تونس ليس فقط كمعبر إلى سوريا، وإنما كذلك كملجأ مؤقت في بعض الأحيان، يركنون إليه في أوقات الشدة، أو عندما تشدد عليهم الحراسة الفرنسية، وما يلبثوا أن يستأنفوا سفرهم إلى سوريا. وذلك ما تلاحظه بإلحاح التقارير الفرنسية، فبين سنتي 1855، 1860، تشير هذه التقارير إلى هجرة عدة قبائل جزائرية إلى سوريا مرورا بتونس.

ج- تشير بعض الاحصاءات، إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين المسجلين في القنصلية الفرنسية بدمشق بين سنتي 1856، 1858، قد وصل حوالي 79 عائلة، أي 480 نسمة، وبعد سبع سنوات من هذا التاريخ الأخير ارتفع عدد المسجلين في نفس القنصلية إلى أكثر من 2500 نسمة (25). ولكن سجلات القنصلية الفرنسية، لا تعتبر بأي حال من الأحوال كمصدر أساسي وجدّي لإحصاء المهاجرين الجزائريين في سوريا، أو في غيرها من الولايات العثمانية خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها.

---

(24) Archives : A.M.A.E., Correspondance consulaire, Damas, 1860, le Consul de France au Ministère des Affraires Etrangères, le 19-6-1860.
(25) Charles R. AGERON : Les Algériens musulmans et la France (Thèse), p. 1082.

ذلك لأن كثيرا من الجزائريين لأسباب سياسية يمتنعون عن تسجيل أنفسهم في القنصليات الفرنسية، ثم أن تسجيل أنفسهم في القنصلية الفرنسية يعتبر في حد ذاته إعترافًا من قبلهم بالحماية الفرنسية، وقد رأينا أن معظم الجزائريين الذين هاجروا إلى سوريا، قد بادروا برفض الحماية الفرنسية، وعدم الانتماء بأي شكل من الأشكال إلى جلاديهم ومضطهديهم في وطنهم بمجرد وصولهم إلى ميناء بيروت، أما أولئك الذين يسافرون عن طريق البر فيصعب كثيرا على السلطات الفرنسية في دمشق أو غيرها مراقبتهم وفرض أية سلطة عليهم. فكثيرا ما تفاجأت السلطات القنصلية الفرنسية بالعثور على أعداد هامة من المهاجرين الجزائريين دخلوا سوريا دون علمها. ومن ثمة فالتقديرات المختلفة التي نجدها في مختلف مصادر هذا الموضوع، المطبوعة أو غير المطبوعة، لعدد أو أعداد المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية، يجب أن نأخذها بكل تحفظ، باعتبارها أعدادا تقريبية فقط.

ومهما يكن من أمر، فاستقرار الأمير عبد القادر في دمشق أثر كثيرا على الجزائريين، وجعل كل واحد منهم يفكر في الاغتراب يضع سوريا نصب عينيه قبل أي بلد آخر (26). ومن جهته ساهم الأمير عبد القادر بقدر وافر في حل كثير من المشاكل المادية للمهاجرين الجزائريين من ماله الخاص، فقدم لكثير منهم الإعانات المالية، وبعض الهبات دون شرط أو مقابل، كما توسط لهم كثيرا للسلطات القنصلية الفرنسية في دمشق لحل بعض مشاكلهم. وكثيرا هي المشاكل القانونية أو السياسية التي تعرض لها الجزائريون في دمشق، وصممت الإدارة العثمانية أن تقمعهم أشد القمع،

(26) Archives Ministère de la Guerre (Vincennes) : A.M.G. H 141 (*)

(*) هناك وثيقة، مفادها : « أن جماعة من مريدي الطريقة الرحمانية في الجزائر يكونون قد طلبوا من الأمير » الهجرة إلى جواره ». ولكنني لم أعثر على رد الأمير عليهم ».

ولكن الأمير كان في كل مرة يتدخل ليحول دون ذلك، وذلك ما كان يقلقهم، بحيث اعتبروا وجوده في دمشق خطرا يهدد سياستهم وسيادتهم في البلاد. ولكن لم يجرؤوا يوما ما بمجاهرة الأمير بذلك، وطوال حياته لم يدخر جهدا للدفاع عن مصالح المهاجرين الجزائريين في الولايات العثمانية في المشرق العربي، كما وفر لكثير منهم العمل والطمأنينة في أملاكه الخاصة، وفي الأراضي التي كان يمتلكها في سوريا.

3- تطور الهجرة الجزائرية نحو سوريا (1830-1864)

3.1- إذا كان احتلال الجزائر من طرف الفرنسيين نفسه من العوامل الهامة التي دفعت بالجزائريين إلى هجرة وطنهم هروبا من العسف والاضطهاد، فكذلك انتصارهم على المقاومة الوطنية المسلحة بدءا بحركة الأمير عبد القادر في سنة 1847، وقبله بومعزة في سنة 1845، وحركة محمد بن عبد الله الأغواطي في سنة 1852، وحركة بوبغلة 1854، وحركة ابن سليمان في توقرت، وثورة أولاد سيدي الشيخ 1864، وثورة المقراني 1871، وانتهاء بثورة الشيخ بوعمامة في سنة 1880، وكان له دور أهم في نزوح السكان إلى أقطار المغرب العربي: تونس، والمغرب، وليبيا.

ومما أثر سلبيا على الجزائريين من حيث تماسكهم الاجتماعي والسياسي بصورة خاصة هو: فقدان أراضيهم وممتلكاتهم، وبالتالي تشريدهم وتفتيتهم وضربهم في الصميم. ولو اكتفى الفرنسيون بانتصاراتهم العسكرية على الوطنيين الجزائريين لما استقر لهم أمر في الجزائر وتقلصت مدة حكمهم لها قرن من الزمن على الأقل. ولكن ذلك لم يحدث، إذ عمد الفرنسيون إلى استغلال انتصاراتهم العسكرية إلى

أقصى حد، مستعملين كل الطرق والوسائل لضرب الجزائريين في الأعماق، ودفعهم لمغادرة وطنهم ليفسحوا لهم المجال واسعا لاستغلال رجاله وامتصاص ثرواته. وذلك ما حدث فعلا. وبشهادة بعض الإداريين الفرنسيين أنفسهم، ففي 1857 عندما تم للاحتلال الفرنسي اخضاع بلاد القبائل، هاجرت أعداد هامة من السكان إلى سوريا يصعب احصاؤها.

وبين سنتي 1859–1860 تضاعفت هجرة الجزائريين إلى سوريا. ومنذ تنصيبهم لحاكم الجزائر، عمل الحكام المدنيون الفرنسيون، كسابقيهم العسكريين على تثبيت السلطة الاستعمارية في الوطن ودعم سياسة الاستيطان بكل الطرق والوسائل، مما أدى بهم إلى حشد الجزائريين في قمم الجبال واجبارهم على النزوح إلى الأرض الجرداء التي لا تغني ولا تسمن من جوع. ولكن هل اقتصرت الهجرة الجزائرية الذين جردهم الاستعمار الفرنسي من كل شيء، أو على الذين حولتهم سلطات الاحتلال من ملاكين للأراضي إلى فلاحين مستأجرين أو خماسين، هذا إذا كانوا من المحظوظين، وإلا كان مآلهم التسكع والتشرد والتسول إلى محسنين هم أنفسهم يكادون لا يضمنون قوتهم اليومي ؟ وفي حالة النفي فما هي الطبقة أو الطبقات الجزائرية الأخرى التي شملتها الهجرة نحو الولايات العثمانية، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها ؟ وهل الأسباب كانت واحدة بالنسبة لهؤلاء وأولئك ؟.

بشهادة وثائق الادارة الفرنسية نفسها (27)، لم تقتصر هجرة الجزائريين إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي، أو إلى اسطانبول على الطبقات الجزائرية الكادحة، أو أولئك الذين جردهم الاستعمار الفرنسي من أراضيهم وأملاكهم ورمى بهم إلى الفقر والجوع والمرض، وانما مست

(27) Archives : A.O.M. E 241 (3), le Gouverneur Général au Ministre de la Guerre, 14-6-1860.

هذه الهجرة كذلك أناسا كانوا في غاية الثراء وعلى جانب كبير من الجاه والقوة المادّية والمعنويّة، كما مست أيضا النبلاء، ووجهاء البلاد، ورجال العلم وبعض المثقفين، والغريب ليس في هذا، إنما يكمن في هجرة بعض الموظفين الجزائريين الذين كانوا يعملون في الإدارة الفرنسية، كما هاجر بعض المتقاعدين الجزائريين، وتخلوا عن منح تقاعدهم مقابل أن تسمح لهم الإدارة الفرنسية بالمغادرة (28). ومن الطبيعي أن لكل فئة من هؤلاء المهاجرين دوافع وأسباب أدت بها إلى تفضيل الاغتراب على العيش تحت قدم المحتلين، وخشية مني أن أقع في تكرار ممل، لن أتطرق إلى هذه الأسباب المختلفة التي ساعدت على هجرة الفئات المختلفة الجزائرية، أن القارىء سيلمسها في الصفحات الآتية بنفسه.

3.ب- ما بين سنتي 1856-1860 نشطت الدعاية إلى الهجرة إلى المشرق العربي وتسربت إلى مختلف الأوساط الجزائرية، خاصة منها تلك التي هاجرت منها أعداد قليلة أو كثيرة واستقرت في سوريا، لبنان، أو فلسطين، وقد غذّت هذه الدعاية ونمّتها الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأهلهم وذويهم وأصدقائهم، إذا لم تخل هذه الوسائل مرة واحدة من دعوة الأهل والأصدقاء، إلى الالتحاق بهم (29)، ولم تلبث سلطات الاحتلال أن تفطنت إلى الدور الذي تلعبه رسائل المهاجرين هذه في تحريض ذويهم وأهلهم إلى الهجرة فعمدت إلى مصادرتها ومراقبة كل من الباعث والمبعوث إليه. فالأول كانت السلطات القنصلية في الخارج مكلّفة بمراقبته، أما الثاني فهو خاضع بالطبع في الداخل إلى المراقبة المباشرة (30). وقد ساعدت رسائل المهاجرين التي وقعت في أيدي سلطات

(28) Archives : A.O.M. 1 E (37), Rapport politiques : 3, 4 et 5-6-1860.
(29) Archives : A.M.A.E N.S.115, Rapport anonyme, du 29-12-1911.
(30) Archives : A.M.A.E. N.S. 115, (Archives Ministère des Affaires Etranères) Rapport politique du 29-12-1311, op-cit.

الاحتلال، على تحليل وفهم بواعث وأسباب الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية من طرف الإدارة الفرنسية.

ولأسباب معروفة يلاحظ الباحث في وثائق الأرشيف الفرنسي اهتماما بالغا بالمهاجرين الجزائريين الذين ينحدرون أصلا من بلاد القبائل، في حين تكاد الوثائق الفرنسية(31) أن تلتزم الصمت وتهمل تماما مناطق أخرى في الجزائر، كانت الهجرة نحو الشرق العربي قد انطلقت منها قبل أية منطقة أخرى وتفاقمت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصفة خطيرة، وذلك شأن الشرق الجزائري الذي مسته ظاهرة الهجرة منذ 1830، وبلغت أوجها في المنطقة في سنوات : 1888، 1893، 1907 و1911، وعرفت السنة الأخيرة في المصادر الأوروبية بـ « هجرة تلمسان » بسبب الاهتمام الكبير الذي أولته الصحافة الفرنسية لتلمسان، دون سواها من مناطق البلاد الأخرى. وحسب احصاءات الإدارة الفرنسية نفسها، إذا قارننا أعداد المهاجرين من تلمسان وضواحيها في 1911، بأعداد المهاجرين إلى المشرق العربي في نفس السنة من مناطق الشرق الجزائري نلاحظ بساطة تفوق اعداد المهاجرين من مناطق الشرق الجزائري على مناطق غرب البلاد(32)، واستنادا إلى ما كتبه الفرنسيون عن «هجرة تلمسان» 1911، كتب كثير من الجزائريين وغيرهم عن هذه الحادثة

---

(31) هذه بعض الجرائد والصحف الناطقة بالفرنسية التي اهتمت « بهجرة تلمسان » 1911 :

- Le Temps : 4-10-1910 17, 26 et 30-11-1911 - 14-12-1911 - La Dépêche algérienne : 2-6-1910.
- Echo d'Oran : 17-09-1911 - 14, 15, 16, 17 et 20 octobre 1911 - Questions Diplomatiques et Coloniales, T. XXII 191 H. Marchand d'exode et Tlemcen. pp. 86-94.

وهذه بعض الصحف الناطقة بالعربية : الأخبار : 3-7 1910، 24-7-1910، المهاجر : 7-5-1912، 24-3-1912- المفيد : 5، 14، 1، 1910 - التونسي : 6، 7/10.-1911.

(32) أرشيف ما وراء البحار : 9 هـ 98-58، 60، 61، 62.

التاريخية دون أن يشيروا مجرد الاشارة إلى الهجرة الحادة التي حدثت في نفس الوقت، ولنفس الأسباب في الشرق الجزائري.

وإذا أخذنا بتقديرات الإدارة الفرنسية لأعداد المهاجرين الجزائريين في سوريا بين سنتي 1856–1860، يبدو أنهم كانوا موجودين هناك بكثرة، إذ تجمعت عدة مئات منهم (من بلاد القبائل) في حي يسمى باب السويقة في دمشق، أين أقاموا مسجدا خاصا بهم تقلد فيه الأمير عبد القادر الأمامية حتى وفاته. أما المهتمين بخدمة الأرض فقد استقروا في سهل فسيح، غير بعيد عن دمشق يسمى وادي سيسبو، أين أنشأ المهاجرون قرية عرفت باسم : ديشام، وخلال هذه الفترة المتقدمة من الهجرة الجزائرية إلى سوريا يبدو أن المهاجرين كانوا يعيشون عيشة كريمة(33).

3.ج– بتكاثر المهاجرين الجزائريين في سوريا قوي نفوذهم وأصبح لهم تأثير هام في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة منذ سنة 1860، فهو الشيء الذي أقلق كثيرا الحكومة الفرنسية من جهة وجعل الحكومة العثمانية تتساءل عن مصير الهجرة الجزائرية مبدية في كثير من الأحيان عدم ارتياحها أمام تزايد أعداد المغاربة في سوريا من جهة أخرى(34)، مما أدّى بالحكومة الفرنسية أن تتخذ مواقف صارمة من هجرة الجزائريين إلى الولايات العثمانية، من ذلك أنها أصدرت مرسوما وزاريا في شهر أفريل من سنة 1856 يعتبر كل جزائري غاب عن مقر إقامته مدة

---

(33) J.J RAGER : Les musulmans algériens en France et dans les pays islamique, Alger, 1950, p. 44.

(34) في سنة 1889 قدر الحاكم الإداري الفرنسي لبلاد القبائل، حسب شهادات المهاجرين الذين عادوا إلى بلادهم من سوريا، عدد المهاجرين من بلاد القبائل في سوريا فقط بحوالي 8.000 مهاجر:

« In Archives : A.O.M. 9 H 102 (62/1), l'administrateur du Haut Sebaou au S/Préfet de Tizi-Ouzou, Azazga, le 5-2-1889 ».

تفوق ثلاث سنوات متخليا عن «جنسيته الفرنسية»[35] وفي الحقيقة ليس هناك سوى فئة قليلة من المهاجرين الجزائريين الذين كانوا معنيين بهذا الإجراء، ذلك لأن اغلبهم كما أسلفنا قد رفضوا كل أشكال الحماية الفرنسية عليهم. أمّا أولئك الذين دفعت بهم مصالحهم المادية إلى طلب الحماية الفرنسية، وهم قلّة قليلة، فتحايلا على المرسوم، كانوا يقومون برحلة إلى إحدى المستعمرات الفرنسية قبل فوات المدة المحدّدة من طرف المرسوم، ويقيمون هناك مدة قصيرة ثم يعودون من حيث أتوا[36]. ومن هنا يتجلى واضحا عدم جدوى هذا المرسوم من جهة، وتفطن السلطات الاستعمارية لحركة الهجرة الجزئرية وإدراك أبعادها الاقتصادية والسياسية في وقت مبكر، ومنع الجزائريين من تأدية واجبهم الديني من جهة أخرى، إذ جاء مرسوم 4 أفريل 1856 تأكيدا لمرسوم شهر أوت 1838 الذي حرّم على الجزائريين الحج إلى بيت الله. ولكن بعد سنتين من صدور المرسوم الأول تعالت الأصوات منددة به، وصرح بعض الجزائريين أنهم سيؤدون فريضة الحج مهما كانت العقوبات التي تفرضها عليهم فرنسا. والحق أنه رغم مرسوم أوت 1838 لم يتوقف الجزائريون عن تأدية فريضة الحج، وتحايلوا على سلطات الاحتلال بكل الطرق والوسائل وكانوا يحجون... ولكن عندما اتخذت هجرتهم إلى الشرق العربي أبعادا خطيرة، خاصة وأن معظم الذين كانوا يطلبون جوازات سفر من الإدارة الفرنسية، كانوا يطلبونه للحج، وإذا ما وصلوا سوريا عن طريق البر أو البحر استقروا فيها، انتبهت فرنسا إلى ذلك واستوقفت منح رخص الخروج من الجزائر إلى

(35) Archives : A.M.A.E. : Correspondance consulaire et commerciales. Damas T.II. 1845-1848

(36) نجد في جدول المسجلين في القنصلية الفرنسية بدمشق حوالي سنة 1856، 42 مهاجرا جزائريا فقط. المصدر: أرشيف ما وراء البحار، المصدر السابق، القنصل الفرنسي إلى وزير الخارجية، دمشق 27-7-1863.

الأهالي لأي سبب كان. ولم تتراجع فرنسا عن قرار أوت 1838، إلا عندما بلغ التذمر الشعبي أقصاه، فاضطرت في 16 أكتوبر من سنة 1858 أن تصدر مرسوما حكوميا يلغي المرسوم الأول ويسمح للجزائريين بتأدية فريضة الحج في أوقاتها، ولكن شريطة أن يقدم من كان يرغب في الحج بعض «الضمانات» المادية و«الأخلاقية» وأكد المرسوم على أن يخضع طالب جواز السفر لتأدية فريضة الحج إلى تحريات عميقة، تتمحور حول أصله و«الشجرة التي ينحدر منها» وثروته وسلوكه وأخلاقه، وفي 25 جانفي 1858 جاء مرسوم وزاري آخر تأكيدا للأول، يلح بصفة خاصة على أن جوازات السفر، ورخص الخروج من الجزائر لا تمنح إلا للأهالي الذين يرغبون في الحج إلى بيت الله، بعد اخضاعهم إلى تحريات قاسية، كما أكد المرسوم على أهمية هذه التحريات، وعلى الأهداف التي ترمي إليها [37].

وإذا كانت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر حتى سنة 1865 لم تكترث لانتقال الأهالي بين الجزائر وتونس، ولاستقرارهم في كثير من الأحيان في هذا البلد الأخير، فعندما ظهرت جالية تأثيرات المهاجرين الجزائريين في تونس في أكثر من ميدان، أصدرت مرسوما بتاريخ 28 أفريل 1864 تحرم بواسطته بتاتا انتقال الجزائريين إلى تونس بأي شكل من الأشكال، مصمّمة على وضع حد نهائي لهجرة الجزائريين إلى تونس وفرض المرسوم غرامة مالية هامة على كل من يخترقه. أما بالنسبة للمهاجرين الجزائريين الذي قد استقروا في تونس أو غيرها من الأقطار العربية، فلا يسمح لهم بالرجوع إلى وطنهم، إذا رغبوا في ذلك، إلا بعد

(37) P. BOYER : R.H.M. n° 9, 1977, p. 288.

تسديد الغرامة المالية التي يفرضها هذا المرسوم عليهم. ولكننا سنلاحظ في الصفحات الآتية أن إصدار المراسيم والقوانين شيء، وتطبيقها في الميدان شيء آخر.

3.د- حتى انعقاد مؤتمر برلين الأول لم يعر العثمانيون أي اهتمام يذكر للهجرة الجزائرية نحو ولاياتهم في المشرق العربي أو إلى اسطانبول نفسها. ويعلّل ذلك بعض الكتاب[38] «بعدم اعتراف الباب العالي رسميا بالاحتلال الفرنسي للجزائر»، ومن ثمة كان الجزائريون في نظر العثمانيين لا يزالون «تابعين لهم»، وأن الجزائر بالنظر إلى ذلك هي الأخرى لا تزال أيالة عثمانية تخضع لنفس القوانين والمراسيم العثمانية التي تخضع لها باقي ولايتهم، هذا من الوجهة السياسية والنظرية العثمانية. ولكن في الواقع لم يهتم العثمانيون يوما ما بالجزائريين سواء قبل 1830 أو بعد هذا التاريخ، بل لم يعيروا العنصر البشري أي اهتمام يذكر في المناطق التي كانت تابعة لهم في المغرب العربي، أو في المشرق العربي، أو في أوروبا بشقيها الغربي والشرقي، فرغم اختلاف الأجناس التي كانت تابعة للباب العالي عرقا ولغة ودينا وحضارة وثقافة لم تختلف أساليب معاملة العثمانيين لهم، كما أن هياكل الإدارة العثمانية في هذه الأقطار الشاسعة تكاد تكون واحدة شرقا وغربا، وذلك راجع إلي طبيعة الدولة العثمانية العسكرية، التي سيطرت عليها، وحالت دون حدوث أي تجديد أو تغير في هيكلتها الإدارية وفي سياستها الداخلية والخارجية، وهذا التعصب والتمسك بعادات وتقاليد عتيدة لحكم ولادارة هذه الأقطار الشاسعة التي كانت تشكل الامبراطورية العثمانية لم يخدم سوى مصالح الدول الكبرى الأوربية المتنافسة على الولايات الامبراطورية العثمانية، كما ساهم بقدر كبير في تخلف كل الشعوب التي خضعت للعثمانيين بطريقة أو بأخرى،

(38) P. BARDIN : op-cit., pp. 197-198.

وحال دون تقدمها في ميادين العلم والتحضر والتمدن، وحتى وإن كانت هذه سمة وميزة من مميزات الامبراطورية العثمانية من أقصاها إلى أقصاها، من ذلك تركيا نفسها، فهي لا تكفي لتبرير مسؤولية العثمانيين في عدم الاهتمام بالعنصر البشري اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وعلى الرغم من إدّعاء العثمانيين بعدم اعترافهم الرسمي لفرنسا باحتلال الجزائر حتى قبل وبعد مؤتمر برلين الأول، واعتبار الجزائريين «تابعين لهم»، فذلك لم يمنعهم من اتخاذ مواقف سلبية من هجرتهم إلى ولاياتهم في المشرق العربي(39)، من ذلك أن كثيرا من المهاجرين الذي عادوا إلى وطنهم قد إشتكوا من الاستقبال غير اللائق بهم، الذي كانت الإدارة العثمانية في سوريا تخصهم به، والأهم من ذلك أنها قررت في وقت تكاثر فيه سيل الهجرة إلى سوريا عدم منح الأراضي للمهاجرين الجدد(40)، رغم أن العثمانيين كانوا طرفا رئيسيا في جلب المهاجرين إلى ولاياتهم في المشرق العربي، وقدموا إلى هذه المناطق بإلحاح من الباب العالي، وهذا الموقف السلبي للعثمانيين أدى إلى زحف كثير من القبائل الجزائرية بأكملها إلى ولاياتهم مخترقين الصحراء الافريقية وصحاري سوريا ثم رجعوا من حيث أتوا يجرون وراءهم ذيول الخيبة، وهو ما كان من الأسباب الرئيسية في تراجع الأهالي الجزائريين عن الهجرة مؤقتا إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي. ويسجل القنصل الفرنسي في دمشق في عدة رسائل له وجهها إلى وزير الخارجية الفرنسي مغامرة كثير من القبائل الجزائرية التي انساقت وراء الدعاية العثمانية ووعودها وشدت

---

(39) Archives : A.M.A.E., Correspondances consulaires et commerciales, T.I. 1839-1844, le Consul de France au Ministère des Affaires Etrangères, Damas, le 11-7-1842.

(40) BOUILLET (M.N.) : Atlas universel d'Histoire et de Géophysie, Paris, 1865, p. 303.

الرحيل إلى سوريا ثم رجعت مضطرة من هذا البلد الأخير ولكنها لم ترجع بالتأكيد إلى الجزائر واستقرت إمّا بليبيا أو بتونس[41].

والحق أنه خلال هذه الفترة، كانت الدولة العثمانية في موقف لا تحسد عليه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، إذ بعد هزيمتها في حرب القرم، تسجل المصادر التاريخية نزوح أكثر من 1.400.000 نسمة من مناطق القرم وحدها، باحثين عن ملجأ أمين في الامبراطورية العثمانية[42]. وقد فتكت الأمراض والأوبئة والجوع بكثير من هؤلاء المهاجرين قبل أن تستطيع الدولة العثمانية أن تفعل لصالحهم أدنى شيء. وقد استطاع البعض منهم بصعوبات كبيرة أن يجدوا في سوريا ملجأ لهم. وممّا لا نقاش فيه أن وضعية المهاجرين الجزائريين لم تكن تختلف عن وضعية هؤلاء المهاجرين الذين نزحوا من القرم.

وعن علاقة المهاجرين الجزائريين بالدولة العثمانية كتبت إحدى الصحف الفرنسية في سنة 1903 تقول : «... نحن نعرف اليوم أن أكثر من 30.000 مهاجرًا جزائريًا قد استقروا في سوريا، وفلسطين، وليبيا، ولكن يبدو أن هؤلاء المهاجرين بعيدين كل البعد على نيل مبتغاهم. وقبل بضعة أشهر كان هؤلاء قد وجهوا إلى السلطان العثماني مطالبهم بصفة جماعية، التي تمحورت أساسا حول سبعة مطالب، أو قضايا تتعلق بهم، وحسب جواب السلطان العثماني، على مطالب هؤلاء المهاجرين الجزائريين، ستحدد ردود فعل الجزائريين إزاء السلطات العثمانية» [43].

وقد تركزت مطالب المهاجرين الجزائريين أساسا على تمديد مدة اعفائهم من الخدمة العسكرية، ومنح الأراضي للمهاجرين الجزائريين

(41) Archives : A.M.A.E., op-cit., Damas, le 28-2-1842.
(42) BOUILLET (M.N.) : op-cit.
(43) Archives : A.O.M. 9 H 104, ibid.

الذين لم يتحصلوا عليها بعد انتظار طويل، كما طالبوا بإلحاح تسديد المنح المالية التي وعدتهم بها الدولة العثمانية، إلى غير ذلك ... ولهذه المطالب أكثر من معنى، فبالإضافة إلى أنها تدل على الأوضاع المأساوية التي كان يتخبط فيها المهاجرون الجزائريون في الولايات العثمانية، فإنها كذلك توحي بأعداد المهاجرين الهائلة الذين كانوا هناك(44).

وكرد فعل على عدم استجابة السلطان العثماني إلى مطالبهم عمد المهاجرون إلى نبذ سياسته والتنديد بها في الطرقات. وعن ذلك كتبت إحدى الصحف(45) : « ... لقد سلكوا مسلكا غير مشرف (المهاجرون)، وتعالت أصواتهم مندّدة بالمؤامرة التي حيكت ضدهم، وبالخديعة التي وقعوا فيها، فلم يترددوا عن استفزاز السلطات العثمانية ... فألقي القبض على الكثير منهم، فاستنجدوا بالسلطات الفرنسية باعتبارهم « رعايا فرنسا » يقيمون في الولايات العثمانية، وطلبوا حمايتها فأعفي عنهم ».

4- الهجرة الجزائرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

1.4- منذ تربعه على عرش الأتراك العثمانيين عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى سن قوانين جديدة ومراسيم ادارية وسياسية بشأن الهجرة الجزائرية في الولايات العثمانية في المشرق العربي غيرت جذريا السياسة التقليدية العثمانية ومواقفها من الهجرة المغربية إلى الولايات العثمانية وإلى تركيا نفسها. وقد ظن العثمانيون خطأ أنهم بتسهيل سبل الهجرة المغربية

---

(44) Archives : A.O.M. 9 H 104 « L'étendard 1903».
(45) Archives : A.O.M. 6 H 104 « *La Dépêche coloniale* 1903 ».

عامة والجزائرية خاصة سيعوضهم ذلك عن الخسائر البشرية الهامة التي ألحقت بالإمبراطورية بسبب فقدانها لكثير من المناطق في أوروبا الشرقية والغربية لصالح النمسا وروسيا وسربيا وبلغاريا واليونان. وقد لعبت في صالح العثمانيين عدة عوامل سياسية منها تقلص النفوذ الفرنسي في المشرق العربي في السبعينات من القرن الماضي، واحتلال تونس في سنة 1881، الذي أحدث هلعا كبيرا في الأوساط الوطنية والشعبية المغاربية. مما شجع الدولة العثمانية أن تعمل جاهدة على جلب كل المهاجرين الجزائرين في ولاياتها في المشرق العربي إلى صفوفها وتتريكهم جماعيا، ومعنى ذلك فصلهم نهائيا عن فرنسا قانونيا وسياسيا، الشيء الذي سيؤدي بالضرورة إلى ضرب النفوذ الفرنسي في المشرق العربي في الأعماق من جهة وازدياد العنصر البشري العثماني، الذي كانت الامبراطورية في حاجة ملحة إليه من جهة أخرى ولكن فرنسا كانت دوما متفطنة إلى مرامي السياسة العثمانية في المنطقة وسعت جاهدة إلى احباطها تارة بالطرق الديبلوماسية وتارة أخرى بالقوة والتهديد.

غداة انعقاد مؤتمر برلين الأول شرع عبد الحميد في وضع الخطط اللازمة وانشاء الهياكل السياسية، والديبلوماسية والإدارية لتريك المهاجرين الجزائرين الذي يقيمون في الولايات العثمانية، أو في تركيا نفسها. ولهذا الغرض استحدث عبد الحميد لجنة دائمة كلفها خصيصا بالإشراف على شؤون المهاجرين المسلمين في الولايات العثمانية، وكان من أعضاء هذه اللجنة عدة شخصيات عثمانية بارزة، وبعض الوزراء القدماء، مما جعلها تنال شهرة بارزة في أسرع الآجال (46)، وقد انطلقت أعمال هذه اللجنة من وثيقة 1857 العثمانية التي حددت سياسة الدولة إزاء المهاجرين في الولايات العثمانية بعد حرب القرم، وقد أصبحت الآن

مطبقة على كل المسلمين الذين يهاجرون إلى الولايات العثمانية لسبب أو لآخر، بما في ذلك الجزائريين. وفي هذا الإطار بعث عبد الحميد في مطلع سنة 1882 إلى حكّام الأقاليم والولايات في المشرق العربي يطلب منهم أن يعاملوا المهاجرين المسلمين نفس المعاملة التي يعاملون بها الأتراك، خاصة منهم أولئك الذين قد استقروا في المنطقة وليس في نيتهم العودة إلى وطنهم الأصلي، أما أولئك الذين يقيمون (المهاجرون الجزائريون) مؤقتا في الولايات العثمانية أو في تركيا، فهم في نظر السلطان العثماني «رعايا فرنسيين» تطبق عليهم نفس القوانين التي تطبق على الجاليات الأوروبية الأخرى التي تقيم في أراضي الامبراطورية العثمانية.

وفي الحقيقة ما ذهب إليه عبد الحميد الثاني، لا جديد فيه، إذ يعتبر تجسيدا لوجهة نظر الفرنسيين، الذين يعلمون علم اليقين أن الدولة العثمانية مهما كانت نيتها صادقة، ومهما بذلت من مجهودات مادية ومعنوية في سبيل استقرار المهاجرين الجزائريين في ممتلكاتها، لن تستطيع بأي حال من الأحوال أن تستجيب إلى طلبات الأعداد الهائلة للمهاجرين، لسبب بسيط هو أن الدولة العثمانية كانت تتخبط في مشاكل اقتصادية حادة، وليس لها المساحات الأرضية الصالحة للزراعة، ولا حتى المواد الغذائية الكافية لهذا السيل من المهاجرين الذي اجتاح الولايات العثمانية بعد 1878. وهذا هو المشكل الأساسي الذي واجه اللجنة التي أنشأها عبد الحميد «لحل مشاكل الهجرة» إلى الولايات العثمانية، إذ لم تستطع أن تغطي سوى بعض الاحتياجات البسيطة لفئات قليلة من المهاجرين، وبعد الوقوف على كثير من الحقائق التي تميز الهجرة إلى تركيا وولاياتها في المشرق العربي، خص العثمانيون الجزائريين بقوانين ومراسيم إدارية وسياسية طبقت عليهم غداة إنعقاد مؤتمر برلين الأول.

وإذا لم تكن تحت يد العثمانيين الإمكانيات المادية الكافية لتلبية رغبات المهاجرين الجزائريين الجدد، فإنها كانت سابقا بين الفترة الممتدة ما بين سنتي 1862 - 1882 قد منحت مجانا لبعض المهاجرين الجزائريين في فلسطين الأراضي والأموال واستقروا فيها نهائيا. وبهؤلاء المهاجرين الجزائريين، الذين تقدر أعدادهم بعض المصادر بحوالي 1500 مهاجرا، بدأت سياسة التتريك التي كان يرمي إليها عبد الحميد الثاني، إذ تحت ضغط السلطات العثمانية، والخوف من فقدان أراضيهم أضطر هؤلاء المهاجرون جميعا لطلب الجنسية العثمانية، الذي صادق عليها المجلس الإداري العثماني المكلف بذلك (47).

والجدير بالذكر أن سياسة التتريك التي انتهجها السلطان العثماني عبد الحميد قد واجهتها، فيما يخص بعض الجزائريين، مشكلتان أساسيتان أولهما مشكلة منح الأراضي، وثانيهما مشكلة جنسيتهم الأصلية. كما كان للفرنسيين دور في اخفاق سياسة التتريك العثمانية، بالأخص فيما يتعلق بالجزائريين، إذ اعتبر الفرنسيون الجزائريين المهاجرين إلى الولايات العثمانية: كسوريا، ولبنان، وفلسطين، أصلا «فرنسيس»، وذلك من باب المحافظة على مصالحهم، وبذلك حال الفرنسيون دون التتريك الجماعي للمهاجرين الجزائريين في المشرق العربي. ولكن ذلك لم يمنع العثمانيين من تتريك بعض الفئات الجزائرية، خاصة منها تلك التي إستفادت من الأراضي الزراعية وبعض الإعانات المالية التي قدمتها إليها الدولة العثمانية.

4.ب- من المعروف أن علاقة الأمير عبد القادر بالعثمانيين، في بداية أمره، لم تكن حسنة، وعندما اشتد حصار الفرنسيين وأعوانهم للأمير،

---

(47) Archives : A.O.M. 9 H 98 (52), Consul de Beyrouth au Ministère des Affaires Etrangères, 3-5-1882.

حاول هذا الأخير تحسين العلاقة بينه وبين العثمانيين واتصل بالباب العالي لطلب المساعدة العسكرية والسياسية منه، ولكن بدون فائدة. وعندما نفي الأمير إلى بروسيا، التي أقام بها قرابة ثلاث سنوات، كان من الممكن ارتباط الأمير بالعثمانيين حكومة وشعبا ارتباطا وثيقا بسبب المدة الطويلة التي قضاها في بلادهم. ولكن ذلك لم يحدث. وهذا لا يعني أن العلاقة كانت متوترة بين الأمير والأتراك، ولكن كانت أقرب من السطحية منه، إلى العلاقة المتوطدة المبنية على تبادل الثقة والمصالح بين الطرفين. وإن كنّا لا نصدق برواية القنصل الفرنسي في دمشق السيد بيا (Piat)، الذي يدعي أن الأمير قد نصح أولاده وهو على فراش الموت قائلا : «جحيم الفرنسيين أفضل من جنة الأتراك»[48] فالظاهر أنه خلال الفترة الطويلة التي قضّاها الأمير في دمشق لم تتحسن علاقته بالعثمانيين الأتراك، وسادها التحفظ من الجانبين. وحسب بعض المصادر الفرنسية كانت تدخلات الأمير لصالح المهاجرين الجزائريين في سوريا تقلق كثيرا السلطات العثمانية، التي اعتبرتهم في كثير من الأحيان، نظرا لتكتلهم وتجمعهم حول الأمير، مصدر مشاغبة وتهديد لسياتها في المنطقة[49].

وتطالعنا كثير من وثائق الأرشيف بكثير من المواقف السلبية التي اتخذتها الإدارة العثمانية في سوريا من المهاجرين الجزائريين. ويبدو أن والي سوريا العثماني، حمدي باشا قد طلب مرارا من حكومته أن تسعى إلى أبعاد الأمير عبد القادر من سوريا. ولكن هذا الوالي العثماني أو غيره من الولاة الآخرين الذين تولوا حكم سوريا طوال الفترة التي كان الأمير يقيم بها، لم يتجرأوا على مواجهة الأمير، بما يكنون له من حقد وضغينة،

---

(48) Archives : T.F.A. - AR. AE, 1) Damas à A.R. 29-1-1911, cité P. Bardin, op-cit., p. 42.

(49) Archives ambassade de Constantinople : Damas à Constantinople, 1212, 1882, cité par Bardin, p. 82.

«بل اعتبره بعضهم من المتعاملين مع الفرنسيين، والمتحالفين معهم ضد السياسة العثمانية في المشرق العربي»[50]،لكن الحقيقة ليست ذلك تماما، إنما الأمير يئس من العثمانيين عن تجربة وعن إدراك ووعي لما حدث منهم، وما هو يحدث من قبلهم على مرأى ومسمع كل العرب ... وذلك ما دفع به بدون شك أن يشترك في الحركة الانفصالية عن الدولة العثمانية التي دعا إليها بعض المواطنين الشاميين سنة 1877.

وتوترت العلاقة بين الأمير عبد القادر وحاكم سوريا العثماني حمدي باشا، المنفذ الأمين لسياسة الباب العالي في المشرق العربي، بصورة ملحوظة في مطلع سنة 1882، لولا مرض الأمير وتقدمه في السن لتطورت الأحداث بين الرجلين بصفة خطيرة لا تحمد عقباها، إذ ألقت السلطات العثمانية القبض، في السنة المذكورة على بعض العمال الجزائريين، الذين كانوا يعملون في إحدى ضياع الأمير بضواحي دمشق[51]، ولا ندري لأي سبب، ولكن الذي يهمنا من ذلك هو أن السلطات العثمانية في دمشق قبيل وفاة الأمير أبدت إستياءها وتذمرها بدون تحفظ إزاء المهاجرين الجزائريين في البلاد. وإذا كان هذا هو موقف العثمانيين من المهاجرين الجزائريين قبيل وفاة الأمير، فماذا يكون موقفهم منهم بعد وفاته.

4.ح - غداة وفاة الأمير عبد القادر سارع ممثلو كل من السلطتين الفرنسية والعثمانية في دمشق إلى كسب ولاء عائلة الأمير وتأييدها، بل الانحياز التام إليها لخدمة مصالحها في المنطقة عامة وللتأثير على المهاجرين الجزائريين في المشرق العربي خاصة. فبالنسبة للباب العالي اعتبر هذه

(50) P. BARDIN : op-cit., p. 42.
(51) Archives : Ambassade de Constantinople, Damas à Constantinople 30-5-1882, cité par Bardin; cit.

القضية هامة جدا، وأعطى بشأنها التعليمات اللازمة، إلى الوالي العثماني في دمشق سنة 1884 : «يجب عليكم أن تعملوا بسرعة، وتبذلوا كل ما هو في وسعكم لفصل عائلة الأمير عن فرنسا نهائيا. مدّوها بالرتب العسكرية السامية وبالعطاء الجزيل. فإذا ما توصلتم إلى ذلك تكون النتيجة هامة جدا، إذ بواسطة عائلة الأمير نتمكن بدون شك من جلب كل الجزائريين في سوريا إلى صفوفنا. وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها تجريد فرنسا من ادعاءاتها التي تتذرع بها للتدخل في المنطقة ...»[52].

ورغم ما بذله حمدي باشا من مجهودات لكسب ولاء عائلة الأمير بأكملها لم يتمكن سوى من ولاء أعضاء منها، وهم : الأمير محمد [53]، ومحي الدين [54]، وعبد الله [55]، بينما تمكنت فرنسا من كسب ولاء الابنين الآخرين للأمير وهما : الأمير هاشم، وسعيد [56]، هذا الانقسام «السياسي» الذي حدث في عائلة الأمير بعد وفاته بين فئة من أبنائه مؤيدة للعثمانيين وأخرى للفرنسيين، كان السبب الرئيسي الذي جعلها تفقد تلك السمعة الطيبة التي كانت تتمتع بها بين الأوساط المهاجرة من الجزائريين في سوريا وفي غيرها من الولايات العثمانية، كما جعل تأثيرها يتقلص عليهم بصفة ملحوظة. ذلك لأن مجرد دخول أبناء الأمير في «المعسكر الغربي» أو «الشرقي» يحول دون تدخلهم تدخلا نافعا، ويكف أيديهم عن الدفاع عن مصالح المهاجرين الجزائريين في الولايات

---

(52) Archives Ambassade de Constantinople : Damas à Constantinople, 27-10-1884, «Télégramme ».

(53) منحته الدولة العثمانية مرتبا شهريا مقداره 1400 فرنك.

(53) منحته الدولة العثمانية مرتبا شهريا مقداره 1000 فرنك.

(54) منحته الدولة العثمانية مرتبا شهريا مقداره 500 فرنك.

(55) منحتهما الدولة الفرنسية مرتبين شهريين معتبرين، لا نعرف مقدارهما بالتحديد.

(56) Archives : A.O.M. 9 H 103 (61/2) - Consul de Beyrouth ou M.A.E

العثمانية، وخاصة إذا عرفنا أن المهاجرين كانوا في حاجة لمن يحميهم ويتدخل في مصالحهم لرد المظالم العثمانية عليهم، أكثر مما هم في حاجة إلى الحماية من الافتراءات الفرنسية، لأنهم واجهوها في بلادهم ووضعوا لها حدا بهجرتهم.

إذن لن يستطيع أبناء الأمير الوقوف ضد العثمانيين للدفاع عن اخوانهم المهاجرين، وهم منساقين وراء أهوائهم، كما لا يستطيع اللذان فضلا الانفصال عنهم التدخل لصالح المهاجرين الجزائريين، لسبب بسيط، هو أن السلطات العثمانية تعتبرهما كمنافسين لها يسعيان لتجسيد المطامح السياسية الفرنسية باتخاذ المهاجرين الجزائريين كوسيلة لذلك. ومن هنا تقلص دور أبناء الأمير بعد وفاته تدريجيا وكاد أن يضمحل بعدة مدة قصيرة من وفاة أبيهم.

بوفاة الأمير فسح المجال واسعا أمام العثمانيين لبسط سلطانهم على المهاجرين الجزائريين في ولاياتهم، خاصة وأن الدولة العثمانية قد قررت في 1882 أن تمنحهم نفس الامتيازات التي تمنحها للمهاجرين الآخرين غير المسلمين الذين هاجروا إلى تركيا والولايات العثمانية الأخرى في 1857 و1878 وغيرهما. وكما سبقت الاشارة إلى ذلك، فقبل هذا التاريخ لم يكن الجزائريون معنيين بهذه «الإمتيازات». إلا بعد «الإجراءات الجديدة التي اتخذها عبد الحميد الثاني لصالح الهجرة» خلال السنة المذكورة سابقا[57]. وتنفيذا لهذه «السياسة الجديدة» التي وضعتها الدولة العثمانية للهجرة الجزائرية، بعد أن قررها وزيرها الأول حمدي باشا، الذي كان على رأس ولاية سوريا سابقا، منذ 1884 أن يخير المهاجرين الجزائريين بين أمرين، إما أن يكونوا «فرنسيين» ويتمتعون من ثمة بالامتيازات والحقوق التي تتمتع

---

(57) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62) - Consul de Damas, au M.A.E., Damas, le 11-11-89.

بها الجالية الفرنسية في الأراضي العثمانية، أو يكونون «عثمانيين» وهو ما يخول لهم التمتع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأتراك[58].

وواضح من ذلك أن حمدي باشا بهذا القرار كان يريد الوقوف ضد التأثير الفرنسي في الشرق الأوسط، وإزالة كل الأسباب والعلل التي تتعلل بها فرنسا لإبقاء نفوذها في المنطقة، ومنها فصل المهاجرين الجزائريين نهائيا عنها، لأنهم في نظرها «فرنسيين» مقيمين في الولايات العثمانية، وذلك ما يخول لها الحفاظ عن مصالحها في المنطقة. ولم يكتب لحمدي باشا أن يرى تنفيذ مشروعه، ومات وهو لا يزال في طور المناقشة والاثراء. ولكن في سنة 1888 سيتبناه خلفه نزيف باشا على رأس ولاية سوريا، في وقت بلغت فيه الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية أوجها[59].

5 - هجرة 1888

1.5- قبل 1888 تشير وثائق الأرشيف إلى أن بعض العائلات الجزائرية قد غادرت البلاد متجهة إلى سوريا. من ذلك أن القنصل الفرنسي قد سجل في بعض تقاريره مرور بعض الجزائريين ببيروت في سنتي 1882-1884، دون أن يعطي تفاصيل أخرى عن الموضوع، عدا أنه يقول : «أن هؤلاء المهاجرين قد قدموا إلى سوريا استجابة إلى النداءات التي وجهها لهم أصدقاؤهم وأهلهم وذويهم الذين سبقوهم إلى هذه البلاد[60]، ويلاحظ هنا أن هؤلاء الجزائريين الذين نزلوا في ميناء بيروت في سنتي 1882-1884، والذين سينزلون به في السنوات الآتية كانوا كلهم

(58) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62), ibid.
(59) Archives : A.M.A.E. N.S., 115, Rapport anonyme du 29-12-1911, op-cit.
(60) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), le Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères,4-9-1888, le Préfet d'Alger ou Gouverneur Général, Alger, 4-9-1888.

يسافرون بطريقة قانونية ولدى كل واحد منهم جواز سفر أو رخصة خروج من الجزائر تسلمها من الادارة الفرنسية في الجزائر، ويتساءل المرء كيف حصل هؤلاء على جوازات سفر، وقانون شهر أفريل 1856 قد منع منح رخص الخروج وجوازات السفر للأهالي، وخاصة لأولئك الذين يريدون مغادرة البلاد بدون رجعة، أو لا يقدمون ضمانات كافية لرجوعهم إلى البلاد (قانون 16-10-1858، الذي عدل قانون 1856)، أتكون الادارة الفرنسية هي التي أخترقت قوانينها ؟ أو هناك تواطؤ بين الإدارة الفرنسية في الجزائر والكولون لابعاد الجزائريين عن أراضيهم، والتخلص منهم نهائيا ليفسح المجال أمام الكولون لابعاد الجزائريين عن أراضيهم، والتخلص منهم نهائيا ليفسح المجال أمام الكولون للاستحواذ على أراضيهم، خاصة وأن قانون 1856 يعتبر كل متغيب عن أرضه مدة ثلاث سنوات أو أكثر متنازلا عنها ؟ والاجابة عن كل السؤالين في طيات كل منهما. فعلا لقد تواطأ بعض المسؤولين في الادارة الفرنسية في كثير من نواحي الوطن وسهلوا سفر الأهالي الجزائريين من الناحية الادارية، رغم أن القانون الفرنسي يمنع ذلك منعا باتا، ولا نريد كشاهد على ذلك سوى احتجاج كل من الحاكم العام الفرنسي للجزائر وعامل عمالة الجزائر، اللذين ندداً في تقاريرهما [61] بهذه الفعلة التي أقدم عليها بعض المسؤولين في الإدارة الفرنسية، التي أدت إلى هجرة 20 عائلة جزائرية في سنة 1888 مكونة من 116 شخصا، مما أدى إلى تشجيع الكثير من الأهالي على مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية، أي بدون ترخيص من الإدارة الفرنسية في نفس السنة المذكورة سابقا [62]، ومن بلدية الجزائر العاصمة في نفس الظروف وفي نفس الوقت غادرها أكثر من 347 شخصا، وما يقال

(61) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), ibid.
(62) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62) - Consul de Damas au Ministère des Affaires Etrangères, Damas le 11-11-1889.

عن الجزائر يقال كذلك عن بلدية قسنطينة، إذ غادرها حوالي 231 شخصا[63]. وإذا كانت الإدارة الفرنسية قد تمكنت من إحصاء هذه الأعداد من الجزائريين الذين هاجروا -بإذن منها- في هذه السنة، فكم هو عدد أولئك الذين لم يطلبوا منها -«الإذن»- وشدوا رحالهم إلى سوريا ؟

لتبرير هجرة هؤلاء الجزائريين، زعمت الإدارة الفرنسية أن الذين هاجروا من قسنطينة، كانوا دوما يرغبون في مغادرة البلاد ويريدون الالتحاق بأهلهم وذويهم الذين هاجروا قبلهم في فترات زمنية متفاوتة إلى سوريا. أما عن الذين هاجروا من الجزائر العاصمة فقد حملت الإدارة الفرنسية مسؤولية هجرتهم السيدين أحمد بن شطاح والحاج طاهر السلاوي، المشهور باسم الطاهر الجزائري في المشرق العربي. بالفعل كان الشيخ الطاهر الجزائري قد زار الجزائر خلال هذه الفترة، ولكن المصادر الموثوق بها، والذين عاصروه وقابلوه وتحاوروا معه من الجزائريين لم يكتبوا شيئا عن هذا الأمر. ثم أن زيارته كانت قصيرة جدا، إذا اقتصر فيها على زيارة مسقط رأسه في بلاد القبائل، وبعض أفراد عائلته في الجزائر العاصمة، لا غير، فكيف إذن يكون لدى الشيخ الطاهر الوقت الكافي «لبث دعاية» الهجرة بين الجزائريين في العاصمة، وهو لم يلحق خلال هذه الزيارة القصيرة أن يزور حتى بعض أصدقائه وزملائه القدامى ؟ ويضيف عامل عمالة الجزائر إلى هذه الأسباب الواهية التي قدمتها الإدارة الفرنسية لتبرير الهجرة الجزائرية التي حدثت في سنة 1888 بعلمها وبإذن منها، وبسبب «الكره الشديد الذي يكنه الأهالي للفرنسيين» [64] وهذا تعليل باطل من أساسه، لأننا إذا قارننا درجة كره الفرنسيين للجزائريين بدرجة كره الأهالي للفرنسيين، فلا تصل نسبة كره الأهالي لجلاديهم سوى 1%

(63) Archives du Gouvernement Tunisien : « A.G.T.» A, Carton 278, dossier n° 6.
(64) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/6), op-cit.

من كره هؤلاء لهم، ومع ذلك لم يغادر فرنسي واحد أرضهم، بسبب كرههم له، بل بالعكس فكلما ازداد كره الجزائريين للفرنسيين ازداد اعجابهم بوطنهم وبأراضيهم وطاب لهم الاستقرار فيها.

ومهما يكن من أمر فهجرة سنة 1888 لم تشمل فقط الأهالي الذين - أذنت - لهم الإدارة الفرنسية بالهجرة، وانما اتسعت لتمس كثيرا من الفلاحين الصغار الجزائريين الذين تضرروا كثيرا من القحط والجفاف خاصة في شرق البلاد، مما أدى بإدارة الاحتلال أن تسمح لهم بالتنقل[65] للبحث عن قوتهم اليومي، وعن المراعي لحيواناتهم فانتهزوا الفرصة وعبروا الحدود الجزائرية التونسية ليواصلوا مسيرتهم الشاقة نحو سوريا مخترقين الجبال والفيافي والصحاري القاحلة.

5.ب - يجب أن نلاحظ هنا أن كل الجزائريين الذين انتقلوا إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي أو حتى إلى تركيا نفسها قصد الاستقرار هناك، لم تسمح الظروف لكثير منهم بذلك، بل هناك من اتخذ طريق العودة مباشرة بعد وصوله إلى عين المكان ولم يبق هناك سوى بضعة أسابيع لترتيب عودته، ولا نستطيع الآن أن نعطي فكرة عن تعداد المهاجرين الجزائريين الذين استقروا في الولايات العثمانية خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، إلا بعد أن نأخذ فكرة عن الذين عادوا إلى الجزائر دون أن يحققوا هدفهم. وذلك ما سيكون موضوع حديثنا في خاتمة هذه الدراسة.

والذي يهمنا الآن، هو أنه رغم عزم الوالي العثماني في دمشق نريف باشا على تطبيق «السياسة الجديدة» التي سطرتها حكومته للهجرة في ولاياتها في المشرق العربي، ورغم بعض الاستعدادات المادية التي سخرها

(65) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62), Consul de France à Damas ou Ministère des Affaires Etrangères, Damas 11-11-1889.

من أجل ذلك، والمساعدات المعنوية التي قدمها له الأمير محمد (ابن الأمير عبد القادر الجزائري)، الذي كان يقوم بدور الوسيط بين الوالي العثماني والمهاجرين الجزائريين [66]، لم تتحسن وضعية المهاجرين الجدد قدر أنملة، مما أدى بالكثير منهم أن يطلبوا من السلطات القنصلية في دمشق مساعدتها للعودة إلى بلادهم. ولأسباب ردت الحكومة الفرنسية إيجابا على طلب الجزائريين، وقبلت أن يعود كل من يرغب من المهاجرين في العودة إلى وطنه على حسابها الخاص، كما أنها ضمنت لهم عدم إلحاق العقوبات «الإدارية والقانونية بهم إذا ما التحقوا بالجزائر. لأن قانون 1856 يعرض كل مخالف لغرامة مالية معتبرة، بل لا يسمح لأي مخالف بالعودة، لكن لماذا كل هذه التنازلات من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي؟ والجواب عن ذلك هو أنها كانت تبحث عن وسيلة لإيقاف الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية، فوجدتها في عودتهم مذلولين متذمرين مستائين مما عانوه في الأراضي العثمانية من جوع ومهانة لكرامتهم وأمراض فتكت بالكثير من ذويهم وأهلهم. وفي نفس الوقت وجدت الحكومة الفرنسية في عودة المهاجرين الجزائريين هذه أنجح طريقة لضرب الدعاية إلى «الهجرة إلى أراضي الخلافة الإسلامية» التي روجتها أبواق الدعاية العثمانية في الجزائر بشكل لم يسبق له مثيل خلال الثمانينات من القرن الماضي.

لم يغب شيء من ذلك عن السلطات العثمانية في دمشق، وتفطن الوالي العثماني للمساعي الفرنسية وللخطورة التي ستمثلها عودة هؤلاء المهاجرين الجزائريين إلى وطنهم وهم يجرون أذيال الخيبة وراءهم. وفي الوقت الذي كانت فيه الترتيبات الأخيرة تتم لنقل أكثر من 198 مهاجرا

---

(66) Archives : A.O.M. 9 H 104, Consul de France au Ministère des Affaires Etrangères, Damas le 11-11-1891.

جزائريا إلى وطنهم من ميناء حيفا بفلسطين، وذلك في سنة 1891، تدخلت السلطات العثمانية المحلية بأمر من نريف باشا والي سوريا ومنعتهم من الركوب على السفينة التي كانت تنتظرهم، مدعية أن هؤلاء المهاجرين الجزائريين، قد قبلوا شهادات جنسية عثمانية مقابل تنازل الحكومة لهم عن قطع أرض، «التي لم يتحصلوا عنها حتى الآن بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة» ـ ولكنهم سيتحصلون عليها في المستقبل ـ.

أما بالنسبة للسلطات القنصلية الفرنسية التي يهمها كذلك أمر عودة هؤلاء المهاجرين إلى الجزائر، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، فقد دخلت في مفاوضات بشأنهم مع الحاكم العثماني في بيروت، الذي اتصل بدوره بحكومته في اسطانبول وشرح لها الأمر طالبا منها تعليمات رسمية فيما يخص هذه القضية. وللأسباب التي ذكرناها سابقا لم تتردد الحكومة العثمانية في اتخاذ إجراءات حاسمة لحل المشكل، فأمرت حاكمها في بيروت أن يشرع في توزيع الأراضي على هؤلاء المهاجرين، التي وعدوا بها منذ ثلاث سنوات على الأقل، وأن يمنح لكل رب عائلة إعانة مالية مقدارها 363,33 فرنكا[67]. وبذلك كادت الحكومة العثمانية أن تفشل نهائيا المساعي الفرنسية، لولا امتناع نسبة هامة من المهاجرين عن قبول العرض العثماني وصمموا على العودة إلى وطنهم. وهو ما فرضه الممثل الفرنسي على السلطات العثمانية، «أن يخيروا بطريقة ديموقراطية المهاجرين الجزائريين، بين البقاء وقبول الأرض والإعانة المالية التي تعرضها عليهم الحكومة العثمانية، أو العودة ومغادرة الأراضي العثمانية، بدون أية مشكلة، إذا ما رغبوا في ذلك». وأخيرا اتفق الطرفان العثماني والفرنسي على هذه القاعدة، التي ستصبح طريقة تقليدية منذ 1891 لحل

---

(67) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62), Ministère des Affaires Etrangères au Gouverneur Général, Paris, 30-1-1891.

مثل هذه المشاكل التي تطرأ بشان المهاجرين الجزائريين. قبل العرض العثماني 100 مهاجر جزائري، بينما رفضه 98 منهم مفضلين العودة إلى ديارهم على البقاء في الأراضي العثمانية.

أما بالنسبة للذين اختاروا البقاء في الأراضي العثمانية فقد أشرف والي سوريا العثماني نريف باشا بنفسه على تنصيبهم في أراضيهم الجديدة، في القنيطرة بسوريا، وطلب لهم إعانات مالية من الحكومة العثمانية لاستثمار هذه الأراضي [68]. وإذا كان العثمانيون قد ظنوا أن هذا الحدث كان في صالح سياستهم إزاء الهجرة الجزائرية، فالفرنسيون اعتبروه إنتصارا لهم وضربة قاسية وجهوها «للتأثير العثماني ليس في الجزائر فحسب، ولكن أيضا في المشرق العربي». وبالفعل هب المهاجرون الجزائريون بمجرد وصولهم إلى الوطن، إلى التنديد بمواقف العثمانيين منهم في سوريا وفلسطين، مؤكدين على المؤامرة التي حيكت ضدهم، وعلى الوعود الزائفة العثمانية التي وعدوا بها قبل أن يغادروا وطنهم، ولعدم وجود وسائل الاعلام، أو لقلتها، وبسبب الأمية التي سادت الأوساط الجزائرية في هذه الفترة، لم تصل أخبار هذه الحادثة إلا لعدد محدود من الجزائريين، وبمعنى آخر لم يكن لها سوى تأثير ضئيل على الهجرة الجزائرية، التي استمرت خلال السنوات المقبلة، نحو الولايات العثمانية.

5. ج - مما لا ريب فيه أن الإدارة الفرنسية منذ تواجدها في الوطن كانت عاجزة عن معرفة الأعداد الحقيقية للجزائريين الذين غادروا وطنهم للاستقرار إمّا في المغرب أو في المشرق العربي. وهذه حقيقة تعترف بها الإدارة الفرنسية نفسها. وعن ذلك كتب الحاكم العام الفرنسي للجزائر سنة 1888 يقول : «لقد طلبت من عامل عمالة قسنطينة، أن يزودني

(68) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, Alger, 1-9-1888.

بمعلومات عن الأهالي الجزائريين، الذين هاجروا إلى سوريا من عمالته خلال هذه السنة[69] أو قبلها بقليل، فلم يعطين سوى معلومات عامة - من ذلك أنه أحاطني علما، أنه عدا بعض الفلاحين من عزابة (ولاية عنابة آنيا) الذين هاجروا إلى تونس في السنوات السابقة، وقد عاد كثير منهم إلى أرضه، و13 شخصا من أم البواقي الذين حاولوا مغادرة البلاد نحو سوريا، بسبب الجفاف الذي أصاب المنطقة، وقلة المحاصيل الزراعية، فلم يصلن أي خبر آخر من المناطق الأخرى للعمالة، يكون الأهالي قد غادروها». واستنادا إلى تقرير عامل عمالة قسنطينة استنتج الحاكم العام الفرنسي، أن عدد المهاجرين الجزائريين، الذي تشير إليهم السلطات القنصلية في دمشق سنة 1888 (372 شخصا) معتبرة إياهم «مخترقين للقوانين» واتهمتهم بمغادرة الجزائر بطرق غير «قانونية»، وليسوا جزائريين أصلا ![70]، ولكن الحقيقة ليست ذلك، لأنه بعد أشهر قلائل، وبسبب ما ذاقه هؤلاء المهاجرون من مذلة ومهانة في سوريا طلبوا من السلطات القنصلية الفرنسية مساعدتها للعودة إلى وطنهم واتضح بصفة لا تدع مجالا للشك أنهم أصلا جزائريون.

أما عن تعدادهم فقد تضاربت في شأنه التقارير الفرنسية بصفة مدهشة، إذ تقدره بعض التقارير بـ 372 كما سبق، وأخرى بـ 347 أو 378 أو 350[71]، بينما لم ينفذ منهم لامتطاء السفينة التي نقلتهم إلى الجزائر سوى 192 فردا[72]، وهو التعداد الحقيقي الذي كثيرا ما اختلفت فيه التقارير

---

(69) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, Alger, 1-9-1888.
(70) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), Ministère des Affaires Etrangères, au Gouverneur Général, Paris, 2-10-1890.
(71) Archives : A.O.M., ibid, Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, Alger, le 12-12-1888.
(72) Archives : M.A.E., à Constantinople Amb., 8-4-1892.

الفرنسية، وتهاطلت بشأنه الرسائل الرسمية والتقارير منها ما أكد جزائرية هذه الجماعة من المهاجرين، التي تفاجأت السلطات القنصلية بوجودها في سوريا، ومنها ما نفى ذلك.

5.د- إذا كانت الفترة الممتدة ما بين سنتي 1856 و1864 تعتبر بالنسبة لتاريخ الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي من الفترات الهامة التي تفاقمت فيها الهجرة الجزائرية نحو هذه البقاع، فخلال العشرية الممتدة ما بين سنتي 1888 و1898 اتخذت الهجرة الجزائرية أبعادا خطيرة. ومما يجلب انتباه الدارس لمصادر تاريخ الهجرة الجزائرية هذه، هو أن حركتها لكثيرة الشبه بمرض مزمن يخضع لتأثيرات كثيرة متباينة ومتضافرة فيما بينها تهيج فجأة، وتهدأ عندما يكون كل شيء ينذر بتفاقم الأوضاع، وهذا هو شأن حركات الهجرات الهامة التي حدثت في نهاية القرن الماضي في سنوات : 1888، و1890، و1896، و1898.

والحق أن الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي عامة والولايات العثمانية خاصة قد تواصلت طوال فترة الاحتلال الفرنسي للوطن ولكن ليس بنفس الحدة والشدة التي شهدتها السنوات التي ذكرناها سابقا. فعلى سبيل المثال تشير المصادر في سنة 1892 أن بعض العائلات بأكملها من بلاد القبائل قد التحقت بأهلها الذين هاجروا قبل هذا التاريخ بكثير إلى سوريا، ولا نعرف بالضبط تعداد هذه العائلات الاجمالي أو المفصل، وكل ما نعرفه أن القنصل الفرنسي في دمشق تأسف كثيرا لكون هذه العائلات كانت تتحصل على جوازات سفر ممضاة من عامل عمالة الجزائر(73)، الذي كما أشرنا سابقا، أنه في سنة 1888 قد نبذ بكل شدة

(73) P. Bardin : Op-cit., p. 130.

«اختراق القوانين الفرنسية نفسها بنفسها»، وها هو اليوم يرخص لكثير من العائلات الجزائرية لمغادرة وطنهم، مخترقا القوانين الفرنسية التي ساهم في وضعها هو نفسه! وفي الحقيقة فهذه ظاهرة عامة امتاز بها الحكم الفرنسي للجزائر، فالقوانين التي كانت تصدرها باريس قليلا ما كانت تطبق حسب مضمونها ومفهومها، بل كانت تحرف حسب الأذواق والأهواء، وفي وقت من الأوقات كان الحاكم الفرنسي في الجزائر عبارة عن «ملك مستقل» يفعل في «رعيته» ما طاب له، والدليل على ذلك أن حكومة باريس منذ سنة 1856، كما مر بنا، منعت الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي منعا باتا أكثر من مرة، لكن حكام الجزائر كانوا يرون في هجرة الأهالي وسيلة للتخلص منهم وخاصة في تلك المناطق التي يتكاثر بها السكان. وقد أعطوا الأولوية لهجرة سكان بلاد القبائل، وقلما رفضوا لهم رخص الخروج من الجزائر وجوازات السفر بدعوى أنهم لا يريدون الدخول في سوء تفاهم مع سكان هذه المنطقة، ولكن الحقيقة أنهم كانوا يجدون في هجرة هؤلاء الجزائريين من وطنهم طريقة للتخلص من مشاغباتهم، ذلك لأن الذين صمموا على الهجرة لم يتخذوا هذا القرار الخطير عشوائيا ولم يقدموا عليه إلا بعد أن حاولوا معالجة الأوضاع المأساوية التي كانوا يتخبطون فيها بشتى الطرق والوسائل دون جدوى، فهاجروا مضطرين وليسوا مخيرين.

5.هـ- في سنة 1893 يبدو أن أنظار الجزائريين قد اتجهت إلى الحجاز عوضا عن سوريا، ولكن لا يمكن تحديد حجم حركة هذه الهجرة لعدم وجود الاحصاءات الكافية، وذلك لأن أغلبية المهاجرين الجزائريين الذي كانوا يستقرون في مكة المكرمة أو المدينة المنورة اللتين كانتا محرمتين على المسحيين وغيرهم من الأجناس التي لا تدين بالإسلام، ومن ثمة لم يحتفظ لنا الأرشيف الفرنسي إلا ببعض الرسائل في السياسة التي تخص

الجزائريين في المشرق العربي لا غير[74]. أما إذا رجعنا إلى وثائق الحكومة العامة التي كانت متسلطة على الجزائر، فنجد فيها بعض الإشارات إلى هجرة الجزائريين إلى الحجاز، من ذلك أنها رخصت لبعض العائلات الجزائرية من سيدي عقبة (قرب بسكرة) في سنة 1895 لتهاجر إلى الحجاز، وقد صرحت هذه العائلات التي كانت تتكون من حوالي 100 شخص، أنها تريد أن تستقر إما بمكة أو بالمدينة. وإذا كان الحاكم العام للجزائر، رغم تقديره «للموقف الخطير» يرى أنه كان من واجب «السياسة الفرنسية في الجزائر» أن تستجيب لطلبات هؤلاء وأن تمنح لهم جوازات السفر التي طلبوها، «طالما هؤلاء الأهالي كانوا راغبين في الهجرة»، فذلك كان مخالفا لرأي بعض الساسة الفرنسيين، ومنهم كانبون (Cambon) سفير فرنسا في اسطانبول، الذي كان يرى «أنه على فرنسا أن تعمل كل ما في وسعها للحيلولة دون هجرتهم إلى البلدان العربية، وذلك لمنع رعايانا من الأهالي المتذمرين من نشر تذمرهم بين العثمانيين ومن هم تحت إداراتهم» (كانبون هو الذي يتكلم)[75]» وطوال الفترة التي نتكلم عنها احتلت سوريا الصدارة بين المناطق العربية الأخرى التي هاجر إليها الجزائريون، ففي سنة 1896 تسجل المصادر أن حوالي 105 عائلة كاملة قد انتقلت إلى هذه البلاد، مكونة من 403 نسمة، كلهم قد قدموا إلى دمشق المدينة من تيزي وزو ودلس وأزفون، السوقر، بجاية، ويعترف القنصل الفرنسي قيلوا (GUILLOIS) الذي أشرف بنفسه على احصاء هؤلاء المهاجرين، أن إحصاءاته اقتصرت على مدينة دمشق وحدها ولم تتعداها، وأن كثيرا من المهاجرين الذين رافقوا ممن أحصاهم هو بنفسه قد توزعوا عبر سوريا

---

(74) Archives : A.O.M. 9 H 98 (52), Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, 18-6-1895.

(75) Archives : A.O.M. ibid, Consul de France à Damas au Ministère des Affaires Etrangères, 25-11-1896.

ولبنان، بل من بينهم من توقف في الطريق ولم يصل إلى دمشق. وقد زار هذا القنصل البعض منهم في منطقة حوران بسوريا، في نفس السنة المذكورة، وقدر عددهم بحوالي 100 شخص، ولاحظ كيفية معيشتهم وسكناهم وحالتهم العامة، فكتب يقول : «... أن القرية التي يسكنونها أقرب من الأطلال منه إلى السكن المألوف، أما الأراضي فهي في حالة يرثى لها، جدّ تعسة، فالمهاجرون الأوائل حاولوا الاستقرار بها عبثا، ثم يئسوا منها فتركوها دون رجعة» (76)

وفي سنة 1898 تطالعنا المصادر بوصول عدة جماعات من المهاجرين الجزائريين إلى دمشق، من منطقة تيزي وزو وضواحيها، وفي نهاية نفس السنة تسجل نفس المصادر وصول أكثر من 600 مهاجر إلى دمشق، دون أن تتمكن من معرفة المناطق التي قدموا منها(77)، ولكنها تلاحظ بالحاح الوضعية المتدهورة التي كانوا يعيشونها، والتعاسة والفقر اللذين نالا منهم نيلا كبير، «حتى أن بعضهم امتهنوا الشحاذة بسرعة أملا في تحسن أحوالهم مستقبلا، ولكن بدون جدوى، فاتجهوا إلى السلطات القنصلية الفرنسية في دمشق يطلبون منها مساعدتها على عودتهم»(78)، أما الذين كانت لديهم بعض الأموال الكافية لتغطية مصاريف عودتهم، هبوا إلى الرجوع إلى وطنهم، وامتطوا أول سفينة كانت متجهة إلى الجزائر.

ولكن بم تفسر حركة الهجرة هذه (1898)، علما أن الحركات التي سبقتها قد منيت بالفشل الذريع، ولم يجن أصحابها منها سوى التعاسة والبؤس والشقاء والجوع والمرض الذي فتك بالكثير منهم وماتوا غرباء في

(76) Archives : A.O.M. 9 H 98 (52), Consul de Damas à Constantinople, 10-1-1898.
(77) Archives : A.O.M., ibid.
(78) Ch. R. AGERON : op-cit., (thèse), pp. 1081-1083.

أرض الغربة لا عزاء ولا تعزية فيهم ... ولم ينج من هذه الوضعية المأساوية سوى أولئك الذين لقوا المساندة والمساعدة من ذويهم وأهلهم الذين سبقوهم للهجرة ودبروا أمورهم بأموالهم الخاصة، أو المحظوظين منهم الذين استفادوا من «الهبات» العثمانية، وهم قلة قليلة، إذا قيس عددهم بالأعداد الهائلة التي هاجرت في فترات مختلفة إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي، ويفسر بعض الكتاب [79] والمؤرخون [80] دوافع هذه الهجرة بالاحساس الديني الذي كان قويا عند الجزائريين، وبالإشاعات التي أشاعها المهاجرون الجزائريون في رسائلهم عن «حسن الاستقبال» الذي يلقونه من طرف العثمانيين في سوريا أو في غيرها من الولايات العثمانية، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يؤكد بعض المؤلفين [81] وغيرهم [82] على الدور الهام الذي لعبته الدعاية العثمانية في حمل الجزائريين على الهجرة، وعلى دور الطرقية، خاصة منها الطريقة الرحمانية.

ويضاف إلى هذه الأسباب يأس الجزائريين من وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واشتداد وطأة الاستعمار الفرنسي عليهم وقنوطهم من حدوث «معجزة» تخلصهم من مخالب الاحتلال الفرنسي، الشيء الذي أدى بهم إلى إعادة تجارب أثبتت عدم نجاعتها وفشلها أكثر من مرة على الملأ. وإذا كانت التجربة الفاشلة التي مر بها المهاجرون الجزائريون في المشرق العربي في سنة 1898، وغيرها لم تضع حدا نهائيا لهجرتهم إلى هذه البقاع، فإنها استوقفتها على الأقل ردحا من الزمن، حيث نكاد لا نلاحظ

(79) P. BARDIN : op-cit., p. 131.
(80) Cf : AGERON, BARDIN, op-cit.
(81) Archives : A.O.M. 9 H 98 (52), Gouverneur Général au Ministère Général au Ministère des Affaires Etrangères, 9-10-1896.
(82) Archives : A.O.M. 9H 104 (61), Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, Alger 5-10-1890.

منذ حدوث هجرة 1898 حركة هجرة أخرى جماعية تضاهيها، إلا في سنة 1911، وهي الهجرة التي مست بالأخص شرق البلاد وغربها في وقت واحد وانطلقت من نفس العلل والمعللات.

6- مواقف الإدارتين الفرنسية والعثمانية من الهجرة الجزائرية

- 6. أ- منذ 1856 ظهرت اهتمامات الفرنسيين جلية بالهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية، وعكف ساسة فرنسا ومثقفوها على تحليل تطوراتها وأبعادها السياسية، خاصة بعد أن اتضح لهؤلاء عدم جدوى التدابير الإدارية التي اتخذوها لوضع حد نهائي للهجرة. وقد سبق أن رأينا أهمها، وهي المتمثلة في قانوني 1856 و1858، والهجرة الجزائرية لا تزال في طورها الأول، فما هي إذن مواقف الإدارة الفرنسية من الهجرة الجزائرية، وقد بلغت هذه الأخيرة أوج انتشارها بين الأوساط الجزائرية المختلفة في نهاية القرن الماضي ؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال، أريد أن ألاحظ أن الكولون وأعوانهم كان لهم دور هام في حركة الهجرة الجزائرية هذه، بل في كثير من الأحيان كانوا هم المحرك الأساسي لها، وقد انقسمت نظرتهم إلى الهجرة الجزائرية إلى شقين مختلفين، فبينما كان ينظر الفريق الأول منهم إلى أنه يجب إبعاد الأهالي الجزائريين بكل الطرق والوسائل عن وطنهم ليفسح المجال واسعا أمامهم لبسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي على البلاد، في حين كان يرى الفريق الثاني عكس ذلك، بحيث يجب إجبار الأهالي الجزائرين على عدم مغادرة المناطق التي يقيمون فيها، والوقوف دون هجرتهم بكل الوسائل والطرق، لأن هجرتهم ستقلل بالضرورة من اليد العاملة معناه ارتفاع أسعار بخسة لخدمة زراعتهم، ونقصان اليد

العاملة معناه ارتفاع أسعار استجارها، وإذا انعدمت فمن سيخدم أراضي الكولون؟ هكذا كان ينظر هذا الفريق «المتنور» من الكولون إلى الهجرة الجزائرية الجماعية نحو الولايات العثمانية، التي بدأت تظهر بوادرها الأولى في سنة 1856، وهي النظرة التي تبنتها إدارة الاحتلال في الجزائر وحكومتها في باريس، وسنت عليها قوانينها ومراسيمها للحيلولة دونها واخمادها وهي في المهد.»

وعن ذلك كتب السفير الفرنسي لدى اسطنبول، السيد «منتيال» (MONTEBELLE) إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي يقترح عليه أن يطبق على الجزائريين تلك الإجراءات التي طبقتها روسيا على الذين غادروا البلاد دون إذن منها، واستقروا بصفة مؤقتة أو نهائية في الولايات العثمانية، ومن بين ما اقترحه هذا الأخير هو : «إلغاء منح جوازات السفر للأهالي الجزائريين، وابلاغهم بأن الذين يتجاوزون القانون الفرنسي ويهاجرون إلى سوريا أو غيرها من الولايات العثمانية لا يكون لهم الحق بأي حال من الأحوال في التمتع بالحماية الديبلوماسية الفرنسية في الأراضي العثمانية، وبالتالي يجردون من «جنسيتهم الفرنسية»، ويعتبرون متخلين عن أملاكهم وأراضيهم في الجزائر، التي يطبق عليها قانون مصادرة أملاك وأراضي الثائرين ضد السلطات الفرنسية الصادر في سنة 1854»[83] وإذا كانت اقتراحات منتيال هذه لم تجد صدى واسعا في الأوساط السياسية الفرنسية، ورأى فيها الحاكم العام الفرنسي للجزائر كامبون Cambon «اختراقا للتشريعات الفرنسية»[84] فذلك لم يمنعه من

(83) اعتبر كل الجزائريين بدون استثناء « فرنسيس » بموجب السيناتيس كونسلت الصادر في 14 جويلية 1865، وهي الأغنية التي سترقص على ايقاعها السياسة الاستعمارية الفرنسية حتى سنة 1962 ».

(84) لا يشير التقرير إلى عدد هؤلاء المواطنين.

اتخاذ مواقف حازمة من الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية، منها إلغاء منح جوازات السفر للأهالي الجزائريين، واخضاع الذين هاجروا منهم إلى تونس لرقابة صارمة، باعتبارها مستعمرة فرنسية، واجبار المقيمين بها بدون ترخيص من الإدارة الفرنسية في الجزائر على العودة إلى مناطقهم الأصلية، حتى وإن استلزم ذلك استعمال القوة ضدهم. وبالفعل ذلك ما حدث، إذ منذ سنة 1889 تعرض بعض الجزائريين المقيمين في تونس لطرد ومهانة الفرنسيين، مكبلين بالأغلال تحت رقابة الشرطة الفرنسية التي كانت تعمل في تونس، والتي كانت تأتي بهم إلى الحدود التونسية لتسلمهم إلى الشرطة الفرنسية التي تعمل في الجزائر.

واختلفت العقوبات التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على هؤلاء المهاجرين الجزائريين المطرودين من تونس، باختلاف انتمائهم الجهوي، وبالنظر إلى ما لديهم من قوة مادية وجاه، فمنهم من كان يرمى في غياهب السجون لمدة غير محددة، ومنهم من كان يسجن لمدة معينة بعد إحالته على المحاكم الفرنسية ويفرج عنه مقابل غرامة مالية، بل فيهم من سجن بدون محاكمة، ومنهم من لم يتعرض لهذا العسف والاجحاف لما كان يلقاه من مساعدة مادية ومعنوية من طرف أهله وذويه فيفرج عنه وقت رجوعه إلى الجزائر، وتعتبر قضيته منهية. ولكن الذي يهمنا هو مدى تأثير هذه الإجراءات التعسفية الفرنسية على المهاجرين الجزائريين، أو بالأحرى على الذين كانوا يرغبون في الهجرة، أو المصممين على الإقدام عليها. هل حققت الإدارة الفرنسية الأهداف التي كانت ترمي إليها من وراء هذه الإجراءات التي اتخذتها ضد الهجرة الجزائرية؟ وليس هناك من جواب على سؤالنا هذا في مصادر أخرى، سوى في وثائق هذه الإدارة نفسها، إذ تطالعنا هذه الوثائق في سنة 1889، وهي السنة التي اتخذت فيها الإجراءات المجحفة ضد المهاجرين الجزائريين، أن كثيرا من المواطنين في

بلاد القبائل هروبا من دفع الضرائب و«الغرامات» قد صمموا على مغادرة البلاد بصفة لا رجعة فيها [85].

ومن جهته لا يكترث حاكم ذراع الميزان لطلبات جوازات السفر التي تهاطلت على إدارته من طرف المواطنين، الذي يعللها هذا الأخير بدخول القانون المدني حيز التطبيق ! [86]. أما «شيخ بلدية» ذراع بن خدة فيشير من جهته، في 1890، إلى أن كثيرا من العائلات في البلدية قد عبرت عن رغبتها في الهجرة إلى تونس، وقدمت طلباتها إلى السلطات المعنية، او على الأقل لتنقل إلى عمالة قسنطينة ليسهل عليها الإلتحاق بسوريا في وقت لاحق [87]. وفي السنة الموالية يشير نائب عامل عمالة الجزائر في تيزي وزو أن 29 شخصا ينتمون إلى عائلات ثرية، لها مكانتها في المجتمع ماديا وروحيا، يرغبون في الهجرة وقدموا طلبات للحصول على جوازات السفر إلى سوريا. وكذلك كان الوضع في دلس، اين اكد صراحة أحد كبار الملاك أنه ينوي أن يهجر بمرافقة أكثر من 50 شخص من عائلته وذويهم، بعدما يبيع أراضيه وأملاكه إلى اخوته [88] وبني عمومته، وتحتوي ملفات الأرشيف التي أشرنا إليها (أنظر الهوامش السابقة) آلاف الطلبات التي قدمها المواطنون للحصول على جوازات سفر تسمح لهم بهجرة البلاد، في الوقت الذي صممت فيه الإدارة الفرنسية اخمادها بكل الطرق والوسائل، وعن ذلك يمكننا أن نقول دون أن نخشى الوقوع في أي خطأ، أن الإدارة الفرنسية بإصدارها لهذه الإجراءات القمعية ضد الهجرة الجزائرية لاخمادها، إنما أشعلت نارها وأذكت في تلك النفوس

---

(85) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), le Préfet d'Alger, au Gouverneur Général, Alger 28-5-1890.

(86) Archives : A.O.M. ibid, S/Préfet de Tizi-Ouzou au Préfet d'Alger, 26-5-1891.

(87) A.O.M. : 9 H 104 (62), S/Préfet de Tizi-Ouzou au Préfet d'Alger, 26-5-1891.

(88) A.O.M. : 9 H 104 (62) ibid.

الجزائرية التي كانت تفكر في الهجرة العزم والاقبال عليها، مهما كلفها ذلك من مشاكل ومتاعب.

6.ب ـ لقد سبق وأن اشرنا إلى المواقف السلبية التي اتخذتها الإدارة العثمانية من المهاجرين الجزائريين في سوريا غداة وفاة الأمير عبد القادر (1883). وفي السنوات التي تلت نلاحظ تصلب مواقفها بشكل ملحوظ من الهجرة الجزائرية، خاصة بعد تكاثر سيلها إلى دمشق وضواحيها[89]، مما أدى بالحكومة العثمانية إلى البحث عن طرق ووسائل تخفف بواسطتها ضغط هذه الهجرة على دمشق والضواحي المجاورة لها، وفي هذا الإطار ارتأت هذه السلطات الأخيرة، كحل لهذه المعضلة، توجيه المهاجرين الجدد من الجزائريين نحو حلب والمناطق المتاخمة لها، وإلى بغداد[90]، ولكن يبدو أن السلطات العثمانية لم تسهر على تطبيق هذا المشروع «التنظيمي» للهجرة الجزائرية في أراضيها، ولم تخصه بالمتابعة الجديدة، رغم ما له من أهمية في صالحها وفي صالح المهاجرين، إذ كثيرا ما تطالعنا وثائق الأرشيف بتوجه المهاجرين من تلقاء أنفسهم إلى حلب والمناطق المتاخمة لها، دون أي تدخل من طرف السلطات العثمانية، وبدون وحي منها، في الوقت الذي لا تشير فيه على الإطلاق إلى وجود أي مهاجر جزائري في بغداد. وهذه دلالة أخرى على سوء التنظيم الإداري العثماني. وعلى عدم اتخاذه وتطبيقه للقرارات الحاسمة لحل المشاكل المتنوعة التي كانت تتخبط فيها المنطقة.

والملاحظ هو أن الإدارة العثمانية لم يهمها شيء من المهاجرين الجزائريين سوى جنسيتهم وتجنيسهم بالجنسية التركية أو تتريكهم، إذ لم تخل قرارتها ومراسيمها المختلفة التي أصدرتها بشأن الهجرة الجزائرية في

---

(89) A.O.M. : 9 H 104 (62) ibid.
(90) P. BARDIN : op-cit., p. 14.

أراضيها مرة واحدة من الإشارة والتأكيد على هذا «الشرط الأساسي» في نظرها، الذي يمكن كل مهاجر جزائري الاستقرار في الأراضي العثمانية. وفي ذلك تناقض صارخ في سياسة الدولة العثمانية، التي من جهة كما تدعي تعتبر الجزائر وسكانها، رغم احتلال البلاد من طرف الفرنسيين، «أنهم جزء لايتجزء من الإمبراطورية العثمانية»، ومن جهة أخرى تسعى إلى تتريكهم بكل الطرق والوسائل، فهل يحق تتريك من هو «تركي أصلا» ؟

وقد أكدت تعليمات الدولة العثمانية على تتريك الجزائريين الذين يهاجرون إلى أراضيها في شكل جماعات بالأخص، أي أنها تعتبرهم بمجرد وصولهم إلى أراضيها «أتراكا» تطبق عليهم نفس القوانين التي تطبق على الأتراك، وذلك ما نتجت عنه خلافات حادة بينها وبين فرنسا، كادت في بعض الأحيان أن تهز علاقاتهما مع بعضهما. أما فيما يخص الجزائريين الذين كانوا يشدون رحالهم إلى الأراضي العثمانية فرادى فقد اعتبرتهم الدولة العثمانية «فرنسيين» تحت الحماية الفرنسية، ويؤشرون جوازات سفرهم بالتأشيرة الفرنسية عند وصولهم إلى الأراضي العثمانية. ولكنها لم تمنعهم منعا باتا من الاقتران بالنساء التركيات، وسكتت التعليمات العثمانية الرسمية عن اقتران الأتراك بالنساء الجزائريات، ويبدو أن الجزائريين خلال هذه الفترة لم يرغبوا كثيرا في الزواج بالنساء التركيات حفاظا على تماسكهم في أرض الغربة، بينما لم يمتنع بعضهم عن تزويج بناته بالأتراك[91]. وقد أكد هذا المرسوم العثماني الذي أصدر في سنة 1889 على أن كل مهاجر غير متجنس بالجنسية التركية يتزوج من تركية يطرد من

(91) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1). Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères 7-1-1890. Archives : A.O.M. 9 H 104 (62) Gouverneur Général au Préfet d'Alger 24-1-1891.

الأراضي العثمانية، ويترك الخيار لقرينته إذا أرادت الالتحاق به، كما أكد نفس المرسوم على طرد كل مهاجر جزائري يتهم بالمشاغبة أو البلبلة من الأراضي العثمانية، وبعد أربع سنوات جاء مرسوم آخر ليمنع تجمع المهاجرين بأعداد كثيرة في الأراضي العثمانية تحسبا لكل طارئ قد يطرا من قبلهم ضد السياسة العثمانية في المشرق العربي.

وبسبب محاولات العثمانيين هذه التي كانت تهدف إلى تتريك المهاجرين الجزائريين جماعات وفرادى تحركت الديبلوماسية الفرنسية على مستويات مختلفة ضمانا لمصالحها في المنطقة مدعية أن «المس بمصالح» المهاجرين الجزائريين يعتبر في نظرها مس بالمصالح الفرنسية نفسها. ومن ثمة لم تختلف مواقف الإدارة الفرنسية في الجزائر من المهاجرين الجزائريين في شيء عن مواقف الإدارة العثمانية. وبقي المهاجرون الجزائريون في مد وجزر بين العثمانيين والفرنسيين طول المدة التي نحن بصدد دراستها، وذهب الكثير منهم ضحية تنافس سياسي لا يعنيهم من بعيد أو قريب، ولا يخدم مصالحهم بأي شكل من الأشكال، إنما يخدم بالدرجة الأولى السياسة المصلحية الفرنسية ـ العثمانية المتصارعة على مناطق الشرق الأوسط.

6.ج - في سنة 1888 كما أسفلنا أتخذت الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية أبعادا خطيرة، وأقلقت السلطات الاستعمارية أكثر من أي وقت مضى، وكعادتها عمدت إدارة الاحتلال لإيقاف منح جوازات السفر للجزائريين، وهذه المرة شمل قرارها حتى الأهالي الذين يمارسون الإتجار والملاكين الكبار وأصحاب الأموال، ومن هنا قوبلت طلباتهم لجوازات السفر بالرفض من طرف الإدارة الفرنسية[92]. واستمرت هذه

(92) P. BOYER : op-cit., p. 287.

الوضعية قرابة سبع سنوات، أي من 1888 حتى 1895، مما أدى بكثير من الجزائريين إلى الهجرة بدون إذن رسمي من السلطات الفرنسية وبدون علم منها. أما عن الجزائريين الذين يرغبون في تأدية فريضة الحج، فقد أكدت تعليمات الإدارة الإستعمارية على أن لا تمنح جوازات السفر إلا للأهالي الذين يبدون «تعصبا» دينيا - معترفا به من طرف الجميع -»[93] وكأنها بذلك تريد أن تتأكد من «صحة» عقيدتهم وتقواهم وأنهم يطلبون فعلا جوازات السفر لتأدية فريضة الحج وليس لغرض آخر. ومن جهته دعى وزير الشؤون الخارجية الحاكم العام الفرنسي للجزائر أن يعلم الناس وأن ينشر بينهم دعاية واسعة «ليعلم كل واحد المآسي التي يتخبط فيها الأهالي الذين هاجروا إلى الأراضي العثمانية ... وأن فرنسا مستعدة لتحمل مصاريف سفر عودتهم»[94]. وفي الوقت نفسه قامت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر، وحتى بعض الصحف التي كانت تصدر في فرنسا، بحملة كبيرة تحذر الجزائريين من مغبة الهجرة إلى الأراضي العثمانية. «... كثيرا من العائلات الجزائرية ذهبت ضحية دعاية كاذبة وغادرت الجزائر خلال سنتي 1888، 1889 لتهاجر إلى المشرق، وبعد أن هامت مدة طويلة في مصر وسوريا، وعانت ما عانته من الفقر المدقع طلبت من الحكومة الفرنسية مساعدتها على العودة من حيث أتت[95]» وفي نفس السنة قررت حكومة باريس اعتبار كل المهاجرين الجزائريين الذين يغادرون البلاد بدون إذن من الإدارة الاستعمارية بمجرد وصولهم إلى الأراضي العثمانية «كأتراك» تطبق عليهم نفس القوانين التي تطبق على الأجانب، وبالتالي يفقدون الحق في الحماية الفرنسية خارج

(93) EL-MOUBACHER : 27-10-1890.

(94) EL-MOUBACHER : ibid.

(95) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, 9-10-1896 et 28-9-1897.

البلاد[96]، وكأنها منحتهم حقوقهم وهم في وطنهم حتى تنتزعها منهم وهم في المهجر .. ! وفي نفس الوقت تقريبا قرر سفير فرنسا في اسطانبول سحب مسؤوليته من كل الجزائريين المقيمين هناك بطريقة غير «قانونية»، أو الذين لم يسجلوا أنفسهم في سفارته، ورفض لهم الحماية الفرنسية بأي شكل من الأشكال[97]. وذهبت الحكومة الفرنسية في تهديداتها للجزائريين، أملا في أن يعدلوا عن الهجرة إلى الأراضي العثمانية، إلى أبعد حد، وأعلنت في الناس أن من يهاجر مخالفا «للقانون» لا يسمح له بالعودة إلى الجزائر ، وأنه سيطرد منها بتهمة الإخلال بالأمن العام [98].

ومما يدل على أن الهجرة الجزائرية قد بلغت درجة كبيرة من الخطورة أقلقت إدارة الاحتلال الفرنسي، أن هذه الأخيرة قد عمدت إلى إستعمال أياس الوسائل وأسذجها ليعدل الناس عن الهجرة إلى الأراضي العثمانية من ذلك أنها أمرت الأئمة الجزائريين في المساجدالتابعة لها أن يفتوا للناس «أنه لا مانع أن يسكن المسلم أرضا محتلة من طرف الكفار، ولا مانع أن يتعامل ... ويبيع المسلم ويشتري مع الكفار، ولا مانع أن يسكن بجواره ...». وتحتفظ صناديق الأرشيف بنسخ ونماذج كثيرة من هذه الفتاوي التي طبعتها الإدارة الفرنسية ووزعتها على الأهالي، في سنة 1893، وهي السنة التي شهدت فيها البلاد مجاعة خطيرة، وتدهورا اقتصاديا كبيرا[99]. عوض أن تعالج فرنسا الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة علاجا سريعا وناجعا يرد عن الأهالي الجوع والفقر والمرض، عمدت إلى توزيع الفتاوي عليهم، كأنها تريد تقويتهم بها!.

(96) Archives : A.O.M. 9 H 105 (61/2), ciculaire du 18-12-1897.
(97) A.O.M.9 H 102 (61/2), Gouverneur Général au Préfet d'Alger, 20-10-1896.
(98) Archives : A.N. de France F 80 1887, Rapport Cambon du 2-11-1893.
(99) A.O.M. 9 H 11.

ومهما يكن من أمر فلا الفتاوي ولا التهديدات المتعددة التي هددت بها إدارة الاحتلال الأهالي، استوقفت هجرتهم نحو الأراضي العثمانية، إذ بعد ثلاث سنوات فقط من اتخاذ هذه الإجراءات ضد الهجرة من طرف حكومة باريس وإدارتها الاستعمارية في الجزائر حدثت حركة هجرة أخرى، اعتبرها كثير من الباحثين من أهم الهجرات التي حدثت في أواخر القرن الماضي نحو الأراضي العثمانية.

ويذهب تقريبا كل الكتاب الفرنسيين، المدافعين عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى أن الطرقية كانت لها يد طولى في تحريض الناس على الهجرة، ولكن الحقيقة ليست ذلك اطلاقا، لأن وثائق الأرشيف لا تبث ذلك لأي حال من الأحوال، عدا أنها تشير إلى بعض الطرقيين الذين هاجروا هم أنفسهم مدفوعين بنفس الأسباب التي دعت الجماعات العريضة من الأهالي للهجرة، مرفوقين ببعض مريديهم وخدمهم وتلاميذهم، أما أن تكون الطرقية قد تبنت الدعوة إلى الهجرة على نطاق واسع ونفذت دعايتها في الناس، فذلك لم يحدث أبدا، ثم أنه ليس في صالح الطرقية أن تدعوا الناس إلى الهجرة، لأن ذلك يقلل من عدد أتباعها، وهو ما يقلل مداخيلها وما كانت تجنيه من هؤلاء الأتباع والمريدين من أموال وصدقات وتبرعات وغيرها والأهم من كل هذا أنها تفقد مساندتهم المعنوية لها، خاصة وأن دورها الأدبي قد دخل في نهاية القرن الماضي في الاضمحلال والاندثار. فكيف إذن تحرض الطرقية الناس على الهجرة وهي تنظر إليهم نظرة استرزاقية استنفاعية لا غير، أي أنهم هم الذين يشكلون مصدرها الاقتصادي الذي لا يعوض، علما أن ما أصاب الطرقية في الجزائر من تقهقر وتدهور، خلال هذه الفترة جعلها تدور في دائرة مفرغة لم تستطع الخروج منها وهي تتضايق عليها حتى اختنقت بها.

ورغم ذلك أصرت إدارة الاحتلال، وكان على رأسها كامبون (Cambon) المتخصص في الشؤون الأهلية، على أن الطرقية لم تكن غريبة عن حركات الهجرة التي حدثت في الجزائر منذ 1847، وبناء على ذلك حمل الحاكم العام الفرنسي الطرقية مسؤولية حركة هجرة 1896، كاملة، وذلك ما يتضح جليا من التقرير الذي بعث به إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في نفس السنة المذكورة سابقا، بعد أن كان في السنة التي سبقتها، قد أمر المسؤولين في إدارته على كل المستويات، في كل المناطق الجزائرية، أن يحققوا في أمرها وأن يزودوه بكل كبيرة وصغيرة عنها. وقد ضمن كامبون تقريره إلى وزير الخارجية عدة ملاحظات هامة عن الطرقية، منها أنه يعرف جيدا الدور «الهام» الذي تلعبه هذه الأخيرة في المجتمع الجزائري. وبخصوص هذه النقطة بالذات يبدو أن السيد كامبون نسي أنه كان يعيش نهاية القرن الماضي. وفي باب آخر يحيط الوزير الفرنسي علما، ويلاحظ له الدور «الإيجابي» الذي تقوم به الطرقية لبسط النفوذ الفرنسي على الجنوب الجزائري، وهو ما أدى به إلى ربط علاقات وثيقة بها. وفي أواخر العشرينات من القرن الحالي تطالعنا وثائق الأرشيف بكثير من المواقف المخزية التي اتخذتها الطرقية من القضية الوطنية، ومن تصرفات إدارة الاحتلال إزاء المجتمع الجزائري اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا[100] وحتى انسانيا، ولكن من جهة أخرى يلاحظ كامبون تحفظه من الطرق الصوفية التي كانت تعمل في التل الجزائري، ويعرب بوضوح عن عدم اطمئنانه لها. ولكن الهجرة التي نتكلم عنها، لم تقتصر على مناطق التل، بل مست في كثير من الأحيان أهل الجنوب، وفي أغلب الأحيان، كما ستوضحه الجداول التي سارفقها بهذا البحث، كان أهل الجنوب الجزائري يجدون الطريق سهلا للانتقال عبر الصحاري إلى ليبيا،

---

(100) O. DUPONT et CAPPOLANI : op-cit.

ومنها يدخلون مصر ليلتحقوا بسوريا، لأن بعض الطرق الصحراوية وكثيرا من مسالكها، حتى هذا التاريخ (نهاية القرن الماضي)، كان الفرنسيون يجهلونها تماما، وبالتالي تعذرت عليهم مراقبتها، بل انعدمت تماما. ولكن هل كان تخوف كامبون من الطرقية التي كانت متمركزة في التل الجزائري في محله ؟ والجواب على هذا السؤال بطريقة مباشرة هو : لا، وما قلناه عن الطرق الصوفية التي كانت منتشرة في الجنوب الجزائري، يقال عن الطرقية التي كانت تعمل في التل، ورغم ذلك أمر كامبون بإخضاع هذه الطرق الصوفية إلى تحقيقات دقيقة أنبثق عنها التقرير الهام، الذي سيصبح فيما بعد مرجعا تاريخيا هاما لهذا الموضوع، الذي قام به كل من ديبون أوكتاف وكسافي كابولاني (O. Dupont et X. Cappolani)[101]، اللذان أكدا «المشاركة الواسعة للطرقية في الجزائر في حركات الهجرة المختلفة التي حدثت في الجزائر منذ 1830، والتي كانت سببا مباشرا في تناقص عدد سكانها بصورة ملحوظة !»[102]. صحيح أن عدد السكان قد تناقص، ولكن الطرقية لم تشارك من بعيد أو من قريب في تغذية حركات الهجرة الجزائرية في أي وقت من الأوقات، لأن ذلك كما سبقت الإشارة إليه كان ضد مصالحها، فما يفيد الجزائريون وهم خارج البلاد ؟ وماذا تستفيد من هجرتهم لتدعو إليها؟ أليس الأحسن لها أن يبقوا تحت وطأة الاحتلال ليسهل عليها استغلالهم ؟

وإذا كان كامبون لم يعارض رأي ديبون وكابولاني، واتفق معهما على أن الطرقية هي «المحرك الأساسي» للهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية فإنه لم يتفق معهما، في أن حركة الجامعة الاسلامية كان لها دور هي الأخرى في تحريض الجزائريين على الهجرة. وفي رأيه : «فإن حركة

---

(101) O. DUPONT et CAPPOLANI : ibid, p. 269.
(102) G H 5, Cambon aux Généraux François, 24-10-1897.

مثل هذه، لا تستطيع أن تشكل بالنسبة إلينا أي خطر كان، كما لا تستطيع أن تورطنا في شيء بأي شكل من الأشكال، إلا في حالة نشوب حرب أوروبية[103]- فيختلف الوضع»- وفي تقرير آخر له إلى وزير الشؤون الخارجية يكترث لعدد اتباع الطرقية في الجزائر ويحملها مسؤولية هجرة الأهالي إلى الولايات العثمانية: «كثيرا هم الذين ينساقون وراء دعاية الطرقيين، وأتباعهم كثيرون جدا جدا، وعلى سبيل المثال نجد في بلدية مختلطة صغيرة مثل عزازقة أكثر من ألفي (2000) منخرط في الطرق الصوفية بصفة دائمة»[104] . ويعتقد كانبون أن أخطر الطرقيين هم أولئك الذين يأتون إلى الجزائر مبعوثين من اسطنبول. ولا يخفى أنه كان يطردهم تباعا كلما وضع يده عليهم.

وقبل أن يغادر كامبون الجزائر ببضعة أشهر اعتقد خطأ أن الإجراءات التي اتخذها لوضع حد نهائي لهجرة الجزائريين قد أعطت ثمارها، وأنه توصل «بفضل التنفيذ المحكم لأوامره أن يحول دون أهداف الطرقية، وأن يستوقف أهم تحركات الهجرة حدثت في وقته»، بل أوحى أنه «قضى نهائيا على نزعة الجزائريين إلى الهجرة إلى الولايات العثمانية»[105]. ولكن تنبؤه لم يكن في محله إذ بعد أقل من سنتين حدثت هجرة هامة (1898) نحو سوريا، قد تكون من أهم هجرات الجزائريين نحو الولايات العثمانية خلال القرن الماضي، وذلك بالنظر إلى عدد الوثائق الهامة والمختلفة التي احتفظت لنا به دور الأرشيف، وذلك ما سيكون عنه موضوع كلامنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

---

(103) A.O.M. : 9 H 102 (61/1), Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères 2-12-1896.
(104) A.O.M. : 9 H 102 (61/1) : ibid.

الفصل الثاني

الهجرة الجزائرية نحو سوريا 1898 - 1918

اختلفت الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية شدة وحدة وخضعت لعلل ولأسباب كثيرة، منها ما ذكرناه ومنها ما سنذكره في أوانه، وتميزت هذه الهجرة بالتذبذب وعدم الوضوح ولم تخضع اطلاقا للمنطق في تطوراتها ولم يكن للعقلانية أي دور في تسيرها، ويكون ذلك معقولا لو أنها مست الفلاحين والكادحين، ولكن الأمر غير ذلك، إذ مست كذلك كثيرا من المثقفين الجزائريين ورجال الدين وأعيان البلاد، وغيرهم ممن تعلم في داخل البلاد وفي خارجها، بل كثيرا من الجزائريين الذين كان لهم حظ وافر من التعليم والتثقيف. كما أنها مست بعض الأهالي الذين خدموا طويلا في الإدارة الفرنسية وتقاعدوا ثم هاجروا إلى تونس أو إلى سوريا ليس بحثا منهم على لقمة العيش ولكن خوفا على تربية أبنائهم وعلى تعليمهم، ونشأتهم التي كانوا يحرصون كل الحرص أن تكون اسلامية المنبع عربية المنهج، فتنازلوا على منح تقاعدهم وتركوا ديارهم وسمحوا في كل شيء وهربوا بهم إلى دار الأمان وتحملوا المشاق والأتعاب في الغربة وتحدوا الصعاب ليضمنوا لأبنائهم السعادة الروحية التي كانوا يودونها لهم والنجاح الأدبي الذي كانوا يحلمون به لهم، وبالفعل بلغ كثير من الجزائريين درجة عالية من العلم والمعرفة في المشرق العربي، وبالأخص في مصر وسوريا، ولعبوا دورا هاما في الميدان الثقافي والعلمي وشاركوا مشاركة واسعة في الحركة الثقافية، وعرف انتاجهم الثقافي والعلمي الخاص والعام، وفي الميدان الاقتصادي كثير من الجزائريين الذين هاجروا إلى مصر وسوريا ونقلوا رؤوس أموالهم إلي هناك وساهموا مساهمة هامة في تنشيط اقتصاد هذين البلدين. وفي الميدان الاجتماعي

ساهم الأثرياء الجزائريون والتجار بمختلف أنواعهم في التبرعات والصدقات والمساعدات المختلفة التي كانوا يقدمونها بانتظام للطلبة الجزائريين وغيرهم في مصر وسوريا. وانخرطوا في كل الجمعيات الخيرية والدينية التي كانت تهدف أولا وقبل كل شيء إلى إثراء الثقافة العربية الاسلامية وتخليصها من الجمود والركود والتدهور الذي آلت إليه.

وحتى إذا اعتبرنا الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية في المشرق فرارا وهروبا من الاستعمار الفرنسي، أي أنها نوع من المقاومة السلبية، التي تخدم مصالح الاحتلال أكثر مما تخدم مصالح الوطن، فانها لم تكن بدون ريب هجرة سلبية فقط، من الوجهة السياسية، وانما كانت لها أيضا إيجابياتها، التي تتمثل أولا في توحيد الجزائريين ايديولوجيا ومذهبيا وهم في ديار الغربة، إذ هاجرت إلى مصر، أو إلى سوريا، أو فلسطين، أو لبنان، أو الحجاز، أو العراق فئات من الجزائريين يختلفون مذهبا، وايديولوجيا، وسياسيا، باختلاف المناطق التي ينتمون إليها، والجماعة التي ينحدرون منها، والمحيط الذي تربوا وترعرعوا فيه، وبالتالي كانت هجرتهم هي السبب في تجمعهم في نقطة واحدة، أو على رقعة أرض واحدة. وهذا التجمع الظرفي والمكاني الذي حصل في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وزمنية متشابهة ومتكاملة لا تتجزأ بأي حال من الأحوال عن بعضها البعض كان جامع لمشاكل المهاجرين الجزائريين، وعامل من عوامل الحصر لها وإشارة من إشارات التنبيه إليها، الذي ما لبث أن تحول إلى عامل من عوامل الحصر لها واشارة من اشارات التنبيه إليها، الذي ما لبث أن تحول إلى عامل إلحاح للنظر فيها وطرحها لإيجاد الحلول المناسبة لها في أقرب الآجال. وكانت العزلة التي فرضها الاحتلال الفرنسي على الجزائريين من أهم العوامل التي أخرت ظهور الحركة الوطنية ثم جعلتها تتحرك ببطء ممل في بداية هذا القرن. ولضرب العزلة وعدم احتكاك

الجزائريين بغيرهم، وحتى ببعضهم البعض، سلط عليهم الاحتلال الفرنسي الفقر والجوع. وهما قاعدتان أساسيتان ارتكزت عليهما السياسة الاستعمارية في الجزائر، التي عملت بشتى الطرق والوسائل على تجويع الجزائريين، وجعلتهم يفكرون في « معالجة مشاكل بطونهم لا غير ».

فكثير من أجدادنا الذين فتحوا أعينهم على نفس الوجوه التي شاهدوها آخر مرة وهم على فراش الموت. وكم هم الجزائريون الذين لم يعرفوا طوال حياتهم سوى الشعاب والوهاد والوديان والجبال التي تحيط بدواويرهم، وماتوا وهم يجهلون ما يجري من أحداث في الربوع التي لا تفصل بينهم وبينها سوى مسافة قليلة، بل كانت الوديان والسواقي والجبال والمرتفعات هي علامات الحدود بين القبائل والعشائر والأعراش، واختراقها يعتبر اختراقا ومهانة لهذه القبيلة أو تلك. وقد نما هذا الشعور وغذاه النظام الاحتلالي الفرنسي ودافع عنه وجعله قاعدة من القواعد الأساسية التي يرتكز عليها لضرب الحصار على الأهالي الجزائريين. وإذا استطعنا أن نفهم بعمق آثار عدم احتكاك الجزائريين ببعضهم وبالآخرين، وسياسة العزلة التي فرضها عليهم الاحتلال الفرنسي، نستطيع أن نفهم بسهولة النتائج التي ترتبت عن تجمعهم في نقطة واحدة وهم في ديار الغربة.

1- تطور الهجرة الجزائرية من 1898 إلى 1899

1. أ – في الوقت الذي كانت فرنسا تظن أنها وضعت حدا نهائيا للهجرة الجزائرية نحو الأراضي العثمانية في المشرق العربي، وأخمدت نارها بواسطة الإجراءات الإدارية، والمواقف السلبية التي اتخذتها، منها في

سنة 1896، وقبلها، تحركت الهجرة فجأة في سنة 1898 تحركا حادا جلب انتباه السلطات الاستعمارية الفرنسية، التي اكترثت لهذه الوضعية بالأخص في مناطق جبال جرجرة، وإذا كانت الإدارة الفرنسية قد أولت اهتماما خاصا بهذه المناطق الأخيرة، واتبعت بكل اعتناء تطوراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأسباب خاصة غير مجهولة، فذلك لا يعني أن تحركات هجرة 1898 انحصرت في هذه المناطق فقط، بل مست أيضا كثيرا من مناطق الوطن الأخرى، وعلى الرغم من ذلك التزمت الإدارة الفرنسية الصمت إزاءها، مما أدى إلى انعدام وجود حتى أبسط المعلومات عن تطور الهجرة الجزائرية في الشرق الجزائري أو غربه أو جنوبه في خزائن الأرشيف الفرنسي بمختلف أصنافها وأنواعها، ومما يزيد الموضوع التباسا أن الإدارة الفرنسية حتى وإن توفرت لديها النية «الخالصة» لتتبع ظاهرة الهجرة في هذه المناطق أو تلك، فهناك عدة عوامل حالت دون توصلها إلى احصاء المهاجرين الجزائريين إلى الأراضي العثمانية احصاءا علميًا دقيقا، من ذلك أن هذه الهجرة لم تستند تحركاتها لا للمنطق، ولا للعقلانية، ولا للموضوعية، كما أسلفنا، بحيث كانت تحدث في غير الظروف الزمنية والمكانية التي كان من المفروض أن تتحرك فيها، فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، توقعت سلطات الاحتلال حدوث هجرة حادة ما بين سنتي 1893 و1895، بسبب الجفاف والقحط، واجتياح الجراد لكثير من مناطق الوطن، وانتشار الأوبئة والأمراض التي فتكت بكثير من الأهالي الجزائريين وبثروتهم الحيوانية التي تعتبر رأس مالهم الذي لا يعوض. ولكن شيئا لم يحدث من ذلك. وخلافا للتوقعات الفرنسية، حدثت «الهجرة المنتظرة» من قبلهم سنة 1896، في وقت وصفته التقارير الفرنسية «بالهدوء والاطمئنان» متيقنة كل التيقن من عدم حدوث أي تحرك للأهالي الجزائريين نحو المشرق العربي أو غيره. وفي نفس الظروف

تقريبا حدثت هجرة 1898، التي تعتبر من أهم تحركات الجزائريين نحو الأراضي العثمانية[1].

ولم تقتصر هذه الهجرة على الأهالي المقيمين في الداخل، بل تعدت ذلك لتشمل المقيمين منهم في تونس، وهو ما تشير إليه بإلحاح تقارير الحاكم العام الفرنسي للجزائر التي أحصت أكثر من 38 عائلة مكونة من حوالي 176 نسمة من باكوران فقط، كانت قد شدت رحيلها وهاجرت إلى دمشق، بعد أن كانت قد استقرت في تونس مدة زمنية تتراوح ما بين 3 و8 سنوات[2]، وفي نفس الوقت دق الحاكم العام الفرنسي جرس الخطر وحذر عامل عمالة الجزائر وغيره من المسؤولين السامين في الإدارة الفرنسية من أخطار هجرة الجزائريين المزمنة هذه، طالبا منهم تشديد الحراسة على الأهالي والحيلولة دون مغادرتهم الأماكن التي يقيمون فيها عادة، ولكن هل استطاعت إدارة الاحتلال ايقاف سيل الهجرة الجزائرية؟ قطعا لا، وذلك بشهادة التحريات الفرنسية نفسها، والتقارير المختلفة التي كتبها كثير من المسؤولين الإداريين الفرنسيين في الجزائر، التي تعترف صراحة بالأسباب الأساسية لهذه الهجرة الجماعية التي حدثت بين مختلف الأوساط الجزائرية سنة 1898، من ذلك أن بعضها يؤكد على الحالة الاجتماعية والوضعية الاقتصادية المتدهورة التي كان الأهالي الجزائريون يعيشونها في نهاية القرن الماضي، معللة ذلك بفقدان الجزائريين لأراضيهم التي استولى عليها الاستعمار لإقامة التجمعات الاستيطانية وقرى للكولون، أمّا الأراضي الجرداء، التي حشد فيها الاستعمار الأهالي فيها أصبحت لا تستجيب لحاجياتهم الاقتصادية، ليس فقط لسبب رداءتها

---

(1) للمزيد من المعلومات راجع اجرون، المرجع السابق، ص 1083 وما بعدها.

(2) A.O.M. 9 H 102 (61/1), le Gouverneur Général au Ministère des Affaires Etrangères, 18.5.1898.

الزراعية، ولكن أيضا لتقلص مساحاتها تبعا للمد الاستعماري في الجزائر (قول أحد المسؤولين في الإدارة الفرنسية)(3) وهو ما صرح به بعض الجزائريين للمسؤولين الفرنسيين عندما أصروا على معرفة الأسباب التي تدفعهم إلى الهجرة : « ستستمر هجرتنا لبلادنا حتى تتقلص أعدادنا بكيفية تسمح لمن بقي منا في البلاد أن يكتسب عيشة من المساحات الزراعية المتواضعة التي بقيت تحت أيدينا »(4).

وعن اخماد هجرة الجزائريين وإيجاد الحلول الناجعة للحيلولة دون مغادرة الأهالي لوطنهم يقول أحد المسؤولين السامين في الإدارة الفرنسية: «... ليس هناك مايمنع هذه الهجرة، إلا إذا اعتقلنا جميع الأهالي ووضعناهم في السجون -وليس لدينا السجون الكافية التي بإمكانها استيعابهم - لأن هذا الشعب حرم من العيش على أرض أجداده، زيادة على ذلك فإن هذه الهجرة بطيئة التحرك تكاد في بعض الأحيان معالمها أن تختفي، بل يتبادر للأذهان في بعض الأحيان أنها اختفت تماما، بينما هي في الحقيقة في حركة مستمرة »(5). وهو ما يؤكده من جهته الحاكم العام الفرنسي لتونس الذي تؤكد تقاريره أكثر من مرة أن قوافل المهاجرين الجزائريين القادمة من بنزرت على متن بواخر انجليزية كثيرا ما تتوقف بميناء تونس العاصمة دون أن تنزل منها، ثم تأخذ طريقها إلى بيروت.(6).

1.ب - ولأغراض سياسية ساعدت كثيرا كل من الملاحة الانجليزية والايطالية المهاجرين الجزائريين على الانتقال من تونس إلى بيروت. وهو ما أثار قلق الحكومة الفرنسية التي احتجت بشدة للتاج البريطاني واعتبرت

---

(3) Archives : A.O.M. Ibid., Administrateur du H. Sebaou au Préfet de Tizi Ouzou, Azazga, le 5.5.1898.
(4) A.O.M., Ibid.
(5) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), Administ. Azazga, le 28.6.1898.
(6) A.O.M. ibid., le Résident au M.A.E., Tunis le 5.5.1898.

مساعدة السفن الانجليزية للمهاجرين الجزائريين، والسماح لهم بامتطائها، وخاصة منهم أولئك الذين يسافرون بدون جوازات سفر، ضد المصالح الفرنسية، ولكن يبدو أن الحكومة الانجليزية لم تأخذ المسألة بجد وبقيت الاحتجاجات الفرنسية حبرا على ورق، إذ استمرت السفن الانجليزية في نقل الجزائريين من موانئ تونس ومالطة إلى بيروت، وذلك لا يعني أن السفن الفرنسية قد امتنعت عن نقل المهاجرين الجزائريين إلى بيروت وإلى بعض موانئ فلسطين، بل بادرت إلى نقلهم من موانئ سكيكدة وتنس ووهران والجزائر إلى موانئ لبنان وفلسطين منذ ظهور البوادر الأولى للهجرة الجزائرية الفردية والجماعية سنة 1847، واستمرت مشاركة السفن الفرنسية في نقل الجزائريين إلى المشرق العربي رغم معارضة حكومتها لذلك في بعض الأحيان، وتجاوز الملاحون الفرنسيون تلك القرارات والمراسيم الحكومية التي أصدرتها فرنسا في سنوات : 1856 ، 1858 ، 1869 ، 1888 ، 1906، التي تمنع هجرة الجزائريين وعدم مغادرتهم الجزائر مهما كانت الأسباب، وذلك ما يبين تواطؤ الكولون في العمل على هجرة الجزائريين بكل الطرق والوسائل ليفسح لهم المجال واسعا لاستغلال أراضيهم خاصة وأن مغادرة الجزائريين وطنهم بطرق «غير قانونية» تعتبر نوعا من التخلي عن أراضيهم وأملاكهم في الجزائر. وقد إستغل هذا القانون الفرنسي فئة من الكولون ذوي النظرة السياسية والاقتصادية المحدودة، والعنصرية المتطرفة، واستولوا على آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الجيدة التي « تخلى » عنها الجزائريون بهجرتهم إلى الأراضي العثمانية في المشرق العربي.

رغم الحراسة المشددة التي ضربها الفرنسيون على الأهالي الجزائريين في شرق الوطن لمنعهم من مغادرة مقرات إقامتهم العادية، فقد استطاع الأهالي التحايل على الحراس الفرنسيين وأعوانهم من التونسيين

والجزائريين وتسربوا في مجموعات قليلة، الواحدة تلو الأخرى، إلى تونس، تارة عن طريق البر، وتارة أخرى عن طريق البحر تنقلهم إلى الشواطئ التونسية، وخاصة منها جربة، زوارق فرنسية أو إيطالية، ومن هناك يلتحقون بسهولة بطرابلس أين يفتح الطريق أمامهم واسعا لمواصلة مسيرتهم في اتجاه سوريا ولبنان، وفي بعض الأحيان يركبون السفن الانجليزية من تونس نفسها، المتجهة نحو مالطة أو لبنان، ومن الطبيعي أن تفطنت سلطات الاحتلال في كل من تونس والجزائر لمغالطة الجزائريين للحراس في الحدود بين البلدين، وإلى وسائل النقل التي استعملوها للوصول إلى سوريا أو لبنان، ولإخماد حركة الهجرة بصفة نهائية نلاحظ في سنة 1898، أن سلطات الاحتلال تقرر تسليط عقوبات مختلفة على الجزائريين الذين يغادرون إقاماتهم العادية بدون إذن منها، وخاصة منها التعرض للسجن مدة تتراوح ما بين 6 أشهر وعام واحد (7) وبناء على هذه القرارات الفرنسية ضاعفت إدارة الاحتلال في تونس مجهوداتها في قمع واعتقال الجزائريين الذين تلقي عليهم القبض في تونس وليس لديهم ثبوتات وشواهد تبرر إقامتهم فيها (8). ورغم ذلك كثير هم الجزائريون الذين استطاعوا ركوب السفن الانجليزية المتجهة نحو لبنان من تونس نفسها، وهو ما يؤكد عليه الحاكم الفرنسي لتونس في سنة 1898، بحيث غادر تونس أكثر من 237 جزائريا، وتوجهوا بطريقة « غير قانونية » إلى سوريا على متن إحدى البواخر الانجليزية.

ويعترف هذا الحاكم صراحة في تقريره هذا بصعوبة تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين في تونس، ذلك – حسب رأيه– لأن الإدارة الفرنسية في تونس ليس لها أية سلطة فعلية على الجزائريين لتمنعهم من

---

(7) Archives : A.O.M. 9 H 102 (6/11), le Gouvernement Général au Préfet d'Alger, 6.8.1898.

(8) Archives : A.O.M., ibid, Résident à Tunis au M.A.E., Tunis 5.5.1898.

السفر إلى لبنان أو سوريا أو غيرهما (9). وعلى غرار إخوانهم الذين سبقوهم إلى الهجرة إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي رفضوا كل علاقة تربطهم بفرنسا، مفضلين الدخول تحت الراية العثمانية. وهذا هو السبب الهام الذي كان يقلق إدارة الاحتلال الفرنسي ويجعلها تحسب ألف حساب وحساب لهجرة الجزائريين نحو الممتلكات العثمانية في المشرق العربي. فلو كان الجزائريون على الأقل قد اعترفوا بحماية فرنسا لهم في سوريا ولبنان وفلسطين لتساهلت معهم فرنسا بعض الشيء في اجراءات سفرهم نحو هذه الأقطار، لأن اعترافهم بالحماية الفرنسية يعتبر سندا سياسيا هاما للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الأراضي العثمانية، وبمعنى آخر فاعتراف الجزائريين «بالحماية» الفرنسية في نظر فرنسا يصيّرهم «فرنسيين» لا يختلفون في شيء عن بقية الجاليات الفرنسية الأخرى المتواجدة بالأراضي العثمانية، ومن ثم يزداد عدد رعايا فرنسا في هذه الأراضي التي كانت تنتظر الفرصة السانحة للانقضاض عليها، وقد رأت فرنسا في الجزائريين الذين توجهوا إلى هذه الأراضي بأعداد هامة فرصة لا تعوض لخدمة مآربها السياسية، ولكنهم خيبوا ظنها عندما رفضوا حمايتها لهم.

ولهذا السبب نفسه سارعت فرنسا إلى مد يد المساعدة إلى الجزائريين الذين يئسوا من الوعود المزيفة العثمانية ورغبوا في العودة إلى وطنهم، ودخلت سلطاتها القنصلية أكثر من مرة في مفاوضات عسيرة، وفي مشاكل سياسية مع الدولة العثمانية كادت أن تهز العلاقات القائمة بين الدولتين، وبسبب من؟ بسبب الجزائريين، الذين رأت في تواجدهم في الأراضي العثمانية، أنه ليس فحسب ضد مصالحها وإنما أيضا يخدم مصالح العثمانيين، الذين شأنهم شأن الفرنسيين يعتبرونهم بمجرد قبولهم

---

(9) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), le Résident, au M.A.E., Tunis 24.10.1898.

حمايتهم «عثمانيين» لا فرق بينهم وبين الأتراك العثمانيين في الحقوق أو في الواجبات. وهكذا ذهب الجزائريون ضحية تنافس حاد بين الدوَلة العثمانية وفرنسا الاستعمارية. وأخيرا لم يخدمهم في شيء انحيازهم إلى هذه القوة الاستعمارية أو تلك، بحيث رجع الكثير منهم من حيث أتى وهو يجر أذيال الخيبة وراءه، ناقما ليس فحسب على فرنسا الاستعمارية التي أذاقته ألوان التعذيب والتشريد وهو في وطنه بين ذويه وأهله، وإنما كذلك على الدولة العثمانية التي لم تف بوعودها، وأضحت اللوحات الجميلة البراقة التي كانت ترسمها له في نظره سوداء كاحلة، لا ضوء ولا نور فيها.

1.ج- حاولت الإدارة الفرنسية في تونس بناء على الأوامر التي تلقتها من باريس أن تمنع استمرارية الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية، غير أن المهاجرين الجزائريين في بعض الأحيان وضعوها في موقف محرج أخضعها في النهاية إلى الأمر الواقع، وذلك ما حدث مع جماعة من الجزائريين تتكون من حوالي مائتي (200) شخص، الذين عزموا على الرحيل إلى سوريا في سنة 1898، بعد أن باعوا كل ما كانوا يملكونه في تونس من أراض وعتاد فلاحي وغيره، فلم يبقوا عن أي شيء لهم في هذه البلاد[10] وعندما تقدموا لامتطاء إحدى السفن الانجليزية المتوجهة لسوريا حاولت الإدارة الفرنسية أن تمنعهم من الركوب على ظهر هذه السفينة، ولكن بعد التحقيق في أمرهم اتضح لها أنه ليس بإمكانها أن تحول دون سفرهم بأي حال من الأحوال[11]، فوافقت على سفرهم إلى سوريا معتبرة إياهم أنهم غادروا البلاد بصفة نهائية، وليس

(10) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1) Résident au M.A.E., Tunis 24.10.1898.
(11) Archives : A.M.A.E.N.S. 115, G Général au M.A.E.. Alger le 8.11.1898.

لديهم الحق أن يرجعوا إليها ثانية(12). وشأنها شأن الجماعات الجزائرية الأخرى التي سبقتها إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية، عندما وصلت هذه الجماعة إلى سوريا دخلت تحت ظل الحكم العثماني ورفضت أن تكون لها أية علاقة بالفرنسيين هناك(13). وبعد مضيء أقل من شهرين على وصول هذه الجماعة الأخيرة من المهاجرين الجزائريين إلى سوريا تبعتها جماعة أخرى تتكون من حوالي 422 شخصا، قدمت من تونس ومالطة على متن باخرة انجليزية، ورغم الصعوبات والعراقيل التي وضعتها أمامهم السلطات العثمانية في بيروت للحيلولة دون نزولهم من هذه الباخرة استطاع هؤلاء أن يغادروها، معلنين أنه بعد وقت قريب سيتبعهم ثلاثة أو أربعة آلاف من أهلهم وذويهم(14) ، وفي 11 ديسمبر من نفس السنة المذكورة سابقا وصلت جماعة أخرى من المهاجرين الجزائريين إلى ميناء بيروت، وكانت هذه الأخيرة هي الأخرى قد استقرت مدة في تونس، ودفعها شظف العيش لشد رحالها إلى الأراضي العثمانية(15).

وأمام هذه الأبعاد الخطيرة التي اتخذتها الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية في نهاية القرن الماضي صممت الحكومة الفرنسية أكثر من أي وقت مضى على تطبيق القرارات والمراسيم الحكومية التي أصدرتها بشأن هذه الهجرة، وذكرت مرة أخرى أن كل جزائري يتجاوز القوانين الفرنسية التي وضعتها الحكومة للهجرة يفقد بذلك الجنسية «الفرنسية»، ولا يحق له بأي حال من الأحوال، في حالة ما إذا رغب في العودة إلى وطنه، أن يطلب مساعدة الحكومة له(16). ومن جهته ألح الحاكم

(12) A.O.M., Ibid, Consul de Beyrouth au M.A.E. le 6.12.1898.
(13) A.O.M., Consul de Beyrouth : Ibid.
(14) A.O.M., Consul de Beyrouth : Ibid.
(15) A.O.M., Consul de Beyrouth : Ibid.
(16) Archives : A.M.A.E., N.S. 15, Consul de France à Beyrouth à l'Ambassadeur de France à Constantinople, Beyrouth le 19.6.1908.

العام الفرنسي للجزائر على تطبيق القوانين الفرنسية المتعلقة بالهجرة إلى تونس، التي اعتبرها مرحلة أولى من مراحل هجرة الأهالي الجزائريين إلى الأراضي العثمانية في المشرق العربي، واعتبر وجود الجزائريين في تونس في غير صالح فرنسا، وبالأخص من الناحية السياسية، إذ ما يلبث هؤلاء أن يتصدوا للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بالنقد اللاذع (17)، وينشرون بين الأوساط التونسية أخبار المظالم الفرنسية في الوطن، والإضطهاد والعسف الذي يسلط من قبل إدارة الاحتلال على إخوانهم في الجزائر. وشأنها شأن كل مرة لم تسفر التدابير التي اتخذتها فرنسا حكومة وإدارة للقضاء نهائيا على الهجرة الجزائرية عن أية نتيجة تذكر، ذلك لأنه حدثت في السنة الموالية (1899) هجرة أخرى، قد تكون من أهم الهجرات الجزائرية التي حدثت في أواخر القرن الماضي.

2. هجرة 1899

2. 1- إذا كانت بعض الهجرات الجزائرية التي حدثت في الربع الأخير من القرن الماضي قد اقتصر تأثيرها على مناطق معينة من الوطن، وكادت أن تنحصر في أنحاء معينة منه، وذلك مثل هجرة 1888 التي كادت أن تخص الشرق الجزائري، وهجرة 1898 التي ظهرت بوادرها الأولى بين الأوساط الجزائرية التي كانت تقيم في تونس ثم انتشر تأثيرها من هناك ليصل إلى أقصى مناطق الشرق الجزائري، دون أن يتعدى حدوده، فهجرة 1899 بالإضافة إلى أنها كالهجرتين الهامتين في 1888 و1898 اللتين ظهرت بذورهما الأولى بين الجماعات الجزائرية التي هاجرت إلى تونس في أحقاب زمنية مختلفة واستقرت بها، عمت تقريبا

(17) Archives du Gouvernement Tunisien série A, Carton 277, dossier 1, 2 et 9.

كل الوطن، وأثر امتدادها في كل الطبقات الجزائرية، خاصة منها الطبقات الشعبية، وطبقة الفلاحين والكادحين. إذن مرة أخرى في 1899 هب تيار الهجرة على مناطق الشرق الجزائري من تونس، ومن الطبيعي أن هذا التيار الذي ما لبث أن تحول إلى عاصفة هائجة لم يتحرك من تلقاء نفسه(18) وله مسبباته ومعللاته، التي يردها بعض مسؤولي الإدارة الفرنسية إلى دعاة الهجرة العثمانيين الذين قدموا إلى تونس خصيصا لهذا الغرض، ويمكن أن نتساءل هنا لماذا هؤلاء الدعاة العثمانيون نزلوا بتونس لبث دعاية الهجرة بين الجزائريين إلى الأراضي العثمانية، ولم ينزلوا بالجزائر نفسها، طالما الأمر يتعلق بالجزائريين أنفسهم ؟ والجواب على ذلك هو أن تونس في أواخر القرن الماضي كانت تتمتع بشيء من الحرية في بعض المجالات، على عكس الجزائر التي ضرب عليها الاستعمار الفرنسي حصارا شديدا وفرض عليها العزلة التامة في جميع الميادين، وبسبب تشديد الحراسة على الأهالي الجزائريين كان من ضروب المستحيلات أن يحل أجنبي على منطقة من مناطق الوطن دون أن تتفطن إليه سلطات الاحتلال بسرعة، فتعتقله ثم تطرده منها، وذلك ما حدث مرارا في الوسط والشرق الجزائري، وهو ما يشير إليه تقرير من تقارير الحاكم العام الفرنسي للجزائر، الذي تحدثنا عنه سابقا ويضاف إلى ذلك قرب تونس من الجزائر ووجود أعداد لا بأس بها من الجزائريين في هذا البلد الأخير، الذين من شأنهم أن ينقلوا بسهولة إلى إخوانهم في الجزائر أخبار الدعاية العثمانية، لهذه الأسباب ارتكزت الدعاية العثمانية على الهجرة «إلى أراضي السلطان» أو «إلى أراضي الخلافة الإسلامية» في تونس أكثر منه في الجزائر.

---

(18) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1) Préfet de Cne au G Général, 25.11.1899.

وتذهب بعض التقارير الفرنسية إلى أن العثمانيين فيما يخص هجرة الجزائريين من تونس إلى لبنان سنة 1899 إنهم حاولوا أن ينقلوا بوسائلهم الخاصة المهاجرين الجزائريين من تونس إلى لبنان سنة 1899. وفي هذا الصدد يشير تقرير فرنسي إلى « قدوم أحد الباشاوات العثمانيين إلى تونس، في السنة المذكورة سابقا ومعه باخرتين لنقل المتطوعين الأوائل إلى أراضي السلطان(19)»، وإذا كنا نشك في قدوم الباخرتين العثمانيتين إلى تونس، فقدوم الباشا العثماني بمفرده، أو صحبة جماعة من العثمانيين إلى هذا البلد، قصد ترويج الدعاية العثمانية بخصوص الهجرة الجزائرية أو التونسية إلى أراضي السلطان، ليس فيه أدنى شك.

2. ب – لم تمنع القوانين الفرنسية التي صدرت في سنوات : 1856 و1858 و1864 و1888 و1891، والتي تحرم الهجرة على الجزائريين وتمنعهم منعا باتا لأي سبب كان، أن يقدموا طلبات إلى الإدارة الفرنسية للحصول على جوازات سفر تسمح لهم بمغادرة البلاد. وكان على طالب جواز السفر أن يوضح إجباريا في طلبه الغرض من السفر الذي ينوي القيام به، والبلد الذي يريد أن يسافر إليه. ومن سذاجة الأهالي الجزائريين أنهم ذكروا في طلباتهم للحصول على جوازات السفر الأسباب الحقيقية التي أدت بهم إلى طلبها والبلد الذي يريدون السفر إليه. وهذا ما نقرأه في الطلبات الخطية التي قدمها أهالي مدينة باريكة سنة 1899، وعددها 30 طلبا، قدمها أرباب العائلات أوضحوا فيها «أنهم يريدون الهجرة إلى سوريا مع عائلاتهم ومغادرة البلاد بصفة نهائية تجاوبا لنداء السلطان العثماني الذي وجهه لهم، وهو يعدهم بالأراضي الممتازة في سوريا وغيرها من الامتيازات المادية الأخرى». فما كان من الإدارة

(19) A.O.M. : ibid.

الفرنسية إلا أن سلطت أشد العقوبات على طالبي جوازات السفر هذه والمحرضين لهم على طلبها، الذين اعتبرتهم «مشاغبين» و «مخلين بالأمن العام»[20]؛

وحسب الحاكم العسكري الفرنسي لتبسة وضواحيها اضحى امر الهجرة إلى « أراضي السلطان » متداولا بين الناس في الأسواق والمقاهي وغيرها من الأماكن العمومية، وناقشوا فيما بينهم الموضوع من كل جوانبه، واحتمالاته ونتائجه، خاصة بعد أن سمعوا « أن السلطان يرغب في أن يهاجر المسلمون ليستقروا في أراضي الامبراطورية»[21]. وفي الجزائر العاصمة وضواحيها انتشر وباء الهجرة بصفة ملحوظة وقرر كثير من الأهالي مغادرة البلاد، بعد أن باعوا أراضيهم وديارهم بأثمان بخسة[22]. ونفس الظاهرة تلاحظ في المدية وضواحيها، حيث لم يقتصر صدى الهجرة على المناطق الخاضعة للحكم المدني الفرنسي بل تعداها ليشمل مناطق الحكم العسكري الفرنسي. «وبدون تردد صرح الأهالي للسلطات الفرنسية أنهم سيهاجرون إلى أراضي السلطان مهما كانت الظروف، حتى وإن امتنعت فرنسا عن تسليمهم جوازات السفر التي طلبوها منها»[23].

وفي صور الغزلان ونواحيها تكلم الأهالي كثيرا عن أمر الهجرة إلى الأراضي العثمانية وأصبح شغلهم الشاغل، وانتشرت بينهم كثير من الدعايات والاشاعات حولها، منها «أن السلطان قد خصص مساحات

---

(20) A.O.M., ibid, Commandant Division de Cne, au Gouverneur Général, 9.12.1899.

(21) A.O.M., ibid, Commandant Division Cne, le 26.10.1899.

(22) A.O.M., 9 H 104 (62) G. Général au Préfet d'Alger, 7.11.1899, 9 H 102 (61/1) Préfet d'Alger au G, Général le 9.11.1899.

(23) A.O.M. 9 H 102 (61/1). L'adminis. Aumale au Préfet d'Alger 4.8.1899, 6.8. et 14.8.1899.

أرضية هائلة للمهاجرين الجزائريين الذين يرغبون في الاستقرار في أراضيه، وأنه أمر المسلمين بمغادرة الأرض التي يحتلها الكفار»[24]. وتضاربت أخبار الهجرة تضاربا ملحوظا، وتنقلت من منطقة إلى أخرى تتضخم أحيانا وتتقلص أحيانا أخرى، كل يحرفها أو يؤولها حسب وجهة نظره الخاصة. ولعب «الراديو تريتوار» دورا هاما في بلبلة الأفكار ونشر الاشاعات التي لا أساس لها من الصحة بين مختلف الأوساط الجزائرية، من ذلك أنه قيل : «أن أعدادا هامة من أهل المدية قد غادروها متوجهين إلى أراضي السلطان، من بينهم كثير من أعيان البلاد وأثريائها الذين باعوا أملاكهم وأراضيهم وسمحوا في أنفس الأشياء لديهم ليهربوا بنفوسهم ويتقربوا من ديار الاسلام». وقيل أيضا : «أن جموعا غفيرة من الجزائريين قد ضربت الخيام في ضواحي البليدة تنتظر إشارة الانطلاق إلى أراضي السلطان. وادعى بعضهم أن باخرة إنجليزية محملة بالمهاجرين الجزائريين قد استطاعت مغادرة ميناء وهران رغم معارضة السلطات الفرنسية لذلك» [25]. وانتشرت أصداء هذه الاشاعات بسرعة فائقة في كامل أنحاء الوطن لتصل أقصى مناطقه النائية، ففي البرواقية وقصر البخاري ونواحيها عمل فيهما تأثير هذه الإشاعات عمله[26]. ولم ينج الغرب الجزائري من هذه البلبلة التي سادت كل الجزائر من أقصاها إلى أقصاها، وانتشرت بالأخص في مناطق تيهرت ومستغانم الإشاعات الداعية للهجرة إلى أراضي السلطان[27]، مما أدى إلى تهاطل طلبات جوازات السفر على المصالح الإدارية الفرنسية العاملة هناك، وإذا كان الأهالي في بعض مناطق الوطن قد اكتفوا بتقديم طلبات للحصول على

---

(24) A.O.M. ibid, Commandan de la Division de Cne, 26.10.1899.
(25) A.O.M. ibid, l'Administrateur d'Aumale au Préfet d'Alger. op-cit.
(26) A.O.M. ibid, Cne Division d'Alger au G. Général 25.7.1899.
(27) A.O.M. ibid, s/Préfet d'Orléansville (Chleff) au Préfet d'Alger. 6.9.1899.

رخص السفر إلى الخارج وانتظروا ردود الإدارة الفرنسية عليها بالرفض أو القبول في صبر وتأن، ففي مناطق أخرى واجهت السلطات الفرنسية مظاهرات عارمة عندما أبدت نيتها في رفض كل طلبات رخص الخروج من الوطن التي قدمها الأهالي، وذلك ما حدث مثلا في تنس وبوقادير والأصنام سابقا(ولاية الشلف)، أين تمرد الأهالي على السلطات الفرنسية طالبين منها أن تمنحهم جوازات السفر التي طلبوها منها، ولما رفض الحاكم الإداري لمدينة تنس الاستجابة لمطالبهم أعلنوا له أنهم سيهجرون ديارهم، بموافقة إدارته أو بدونها، ورغم تهديدات الحاكم الإداري الفرنسي رفض الأهالي أن يفترقوا، وبقوا مجتمعين أمام مقر الإدارة الفرنسية حتى أظلم الليل فأضرموا النار في جذوع الأشجار والحشائش اليابسة المترامية هنا وهناك في شوارع المدينة.

وتؤكد بعض التقارير الفرنسية أن النار بقيت مشتعلة في نواحي مدينة تنس مدة خمسة أيام بأكملها، في الوقت الذي سارع فيه الأهالي إلى بيع أراضيهم وحيواناتهم بأثمان بخسة، إذ بيع رأس الغنم الواحد الممتاز بـ 5 فرنكات، بينما بيع رأس الماعز الواحد بفرنك واحد فقط [28]. وفي قرية عمي موسى، في ضواحي وادي رهيو، تظاهر الأهالي أمام مكتب حاكمها الإداري الفرنسي طالبين منه أن يسلمهم جوازات سفر تسمح لهم بالسفر إلى سوريا، أو على الأقل رخص سفر إلى الجزائر العاصمة، ظنا منهم أنه من الجزائر يستطيعون السفر إلى سوريا بسهولة تامة [29]، ولكن بدون جدوى، إذ تصلبت مواقف الإدارة الفرنسية أكثر فأكثر تبعا لاحتجاجات الأهالي وتصميمهم على مغادرة البلاد مهما كلفهم ذلك

---

(28) Archives, A.O.M., ibid, Télégramme s/Préfet d'El-Asnam au Préfet d'Alger 6.9.1899.

(29) Archives, A.O.M. ibid, Télégramme du Préfet d'Oran au G, Général, 18.11.1899.

من متاعب ومشاق، ولم يبق أمام الأهالي سوى الهجرة السرية عبر البراري والصحاري الخالية أو المخاطرة بأنفسهم إذا غادروا البلاد عبر البحر بطرق غير قانونية ويصعب هنا إحصاء كل الذين اعتقلتهم الإدارة الفرنسية وهم يحاولون امتطاء باخرة من البواخر الإنجليزية أو الإيطالية المتوجهة نحو لبنان أو فلسطين، إذ كثيرا ما تطالعنا وثائق الأرشيف بقوائم ضخمة تحمل أسماء الفارين الذين ألقت السلطات الفرنسية القبض عليهم في موانئ الجزائر أو تونس.

2. ج- تكاد هجرة 1899 أن تتميز عن باقي الهجرات الأخرى التي حدثت في الجزائر قبل هذا التاريخ من حيث مسبباتها ومعللاتها، لسبب بسيط هو أن ظاهرة الهجرة أصبحت مألوفة عند الجزائريين كرد فعل على المظالم الفرنسية في الجزائر، ومن العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة الهجرة هذه بين مختلف الأوساط الجزائرية الرسائل التي كانت تتبادل بين المهاجرين في الأراضي العثمانية في المشرق العربي وبين أهلهم وأصدقائهم في الوطن. ويمكن استخلاص أسباب هجرة 1899 من رسائل المهاجرين الجزائريين التي تؤكد في مجملها أن الأهالي غادروا أراضيهم وباعوا أملاكهم، وسيطرت على أذهانهم فكرة الهجرة إلى الأراضي العثمانية لأسباب كثيرة منها تأثير قانون الأنديجينا عليهم تأثيرا كبيرا، بحيث أصبح الجزائري غريبا في وطنه، مما ترتب عنه إهانة الفرنسيين للأهالي والمس بكرامتهم بشكل فظيع أدّى بفئة منهم أن تنكر فيهم حتى «الصفة الإنسانية»، وهو ما أدى بدوره إلى فرض الاحتلال على الأهالي أعمال السخرة وإجبارهم بالقوة على الخضوع إلى جشعه وأطماعه التي لا حدّ لها.

وتضيف رسائل المهاجرين الجزائريين إلى ذلك الغرامات المختلفة التي كان يفرضها عليهم نظام الاحتلال دون أي مبرر يذكر، والاعتقالات

الغير قانونية التي كان الأهالي يتعرضون لها يوميا. هذا وتستنكر بعض الرسائل الأخرى الضرائب الباهضة التي كان نظام الاحتلال يفرضها على الفلاحين، الذين كانوا ليس ملزمين بدفع الضرائب المفروضة عليهم فحسب، ولكن أيضا بدفع الضرائب المفروضة على الخماسين الذين يستخدمونهم في مواسم الحرث والحصاد، باعتبار أن هؤلاء «أنديجين» وليس في إمكانهم دفع الضرائب المفروضة عليهم. ورغم أن هذا القانون الاستعماري، كما نرى، يحمّل الفلاحين مسؤولية دفع الضرائب المفروضة على الخماسين، فإن هؤلاء كانوا يعتقلون ثم يسجنون بدون محاكمة «لامتناعهم عن دفع الضرائب المفروضة عليهم».

بالإضافة إلى ما كانت تحمله بعض الرسائل من دعوة إلى الهجرة الجزائرية نحو أراضي السلطان في المشرق العربي، عن قصد أو غير قصد، وهي تشيد «بالامتيازات التي يمنحها العثمانيون للمهاجرين في سوريا»(30)، قامت الصحافة العثمانية بحملة واسعة النطاق تدعو فيها الجزائريين للهجرة إلى الأراضي العثمانية. كما كان لحركة الجامعة الاسلامية دور في دفع الجزائريين إلى الهجرة، خاصة في نهاية القرن الماضي، وإلى هذه الأسباب السياسية المباشرة وغير المباشرة يضاف سبب اقتصادي هام، ساهم في تعجيل هجرة الجزائريين إلى الأراضي العثمانية، ويتمثل هذا السبب في الجفاف الذي ساد بالأخص مناطق الشلف (الأصنام سابقا) فترة زمنية قد تفوق الخمس سنوات الممتدة ما بين 1895 و1899، وهو ما أدى بكثير من العائلات الجزائرية أن تغادر مناطقها الأصلية في مرحلة أولى لتهاجر إلى الأراضي العثمانية في المشرق العربي في مرحلة ثانية.

---

(30) Dépêche Algérienne, 18.10.1899, Revue de l'Islam, 8.9.1899.

ويرى السيد لوسياني في تقريره الذي يعتبر من الوثائق الهامة التي تعالج هجرة 1899[31] أنه كان للكولون يد طولى في هجرة الجزائريين، بحيث استعان هؤلاء ببعض الجزائريين لنشر دعاياتهم المغرضة بين الناس في الأماكن العمومية والمقاهي والأسواق، ويبدو أنهم استعملوا حتى البراحين ليعلنوا للناس «أن الدولة العثمانية تمنح للمهاجرين ليس فحسب الأراضي الخصبة ولكن أيضا تضمن لهم السفر مجانا من الجزائر إلى سوريا... وفي انتظار الحصول على الأراضي تتكفل الدولة بالمهاجرين وتضمن لهم معيشتهم، زيادة على أنها تمنح لكل رب عائلة منحة مالية معتبرة شهريا»[32]. وقد وجدت هذه الدعايات التي لا أساس لها من الصحة آذانا صاغية لها ونفذت بين الأوساط الشعبية الجزائرية بالأخص في مناطق الغرب الجزائري واستغلها كثير من الجزائريين ذوي الضمائر المنعدمة، فاستولى الأثرياء منهم على كثير من الأراضي بأسعار بخسة، بينما استغلها البعض الآخر، وهم « المتعلمون » الذين يحسنون الكتابة والقراءة بالفرنسية، في تحرير طلبات جوازات السفر والشكاوي المختلفة للإدارة الفرنسية عندما تمتنع هذه الأخيرة عن الرد عن هذه الطلبات.

وتذكر بعض التقارير أن الطلب الواحد كان يكلف صاحبه في سنة 1899 من فرنك فرنسي إلى ثلاثة فرنكات، مما زاد في عدد الكتاب العموميين بشكل ملحوظ خاصة في مناطق الشلف من جهة، كما أدى إلى ظهور «مستخدمين في الإدارة العثمانية» مكلفين بإحصاء الأهالي الذين يرغبون في الهجرة إلى أراضي الدولة العثمانية في المشرق العربي. وهكذا كثر «المشرفون على قوائم التسجيل للهجرة»، الذين فرضوا على كل مسجل أن يدفع مبلغا ماليا معينا، بلغ في بعض الأحيان أكثر من ستة

---

(31) A.O.M. 9 H 102 (61/1), Rapport Luciani.1899.
(32) A.O.M. ibid., Rapport de Police, Ténès 6.11.1899.

فرنكات للشخص الواحد. وجلب الزبائن إليهم قام هؤلاء الكتاب العموميون بترويج الدعايات الكاذبة بشأن الامتيازات الكثيرة التي تمنحها الدولة العثمانية لكل من يرغب في الهجرة إلى أراضيها»[33].

2. د- شهدت هجرة 1899 تطورات هامة أقلقت الإدارة الفرنسية قلقا كبيرا، وهو ما أدى بها إلى اتخاذ اجراءات صارمة ضد هجرة الجزائريين إلى الأراضي العثمانية، من ذلك أن الحاكم العام الفرنسي للجزائر قرر من جديد عدم منح جوازات السفر، أو رخص الخروج من الوطن بصفة نهائية لا رجعة فيها، خاصة للأهالي الذين يرغبون في السفر إلى سوريا[34]. والجديد في قرار إدارة الاحتلال لسنة 1899، هو أنه فيما يخص الحالات الاستثنائية التي يجب فيها منح جوازات السفر لفرد أو لمجموعة من الأفراد الذين يرغبون في السفر إلى الحجاز أو إلى بلد آخر من بلدان المشرق العربي يستلزم على الحاكم العام أن يعرض هذه الحالات على وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ليبت في أمرها نهائيا[35]. ومن جهتها قامت الصحف الفرنسية بحملة مضادة لهجرة الأهالي إلى الأراضي العثمانية محذرة إياهم من العواقب الوخيمة التي ستترتب عن هجرتهم هذه، ولما كان من تأثير للصحافة على هجرة الجزائريين العثمانية منعت الحكومة الفرنسية دخول كثير من الجرائد الناطقة بالعربية إلى الجزائر، خاصة منها الجرائد العثمانية[36]. كما أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا في نفس السنة المذكورة ينص على تسليط أشد العقوبات على كل من يتورط في التشهير بالهجرة والعمل من أجلها لأغراض انتفاعية أو

---

33) A.O.M. ibid., s/Préfet d'Orléansville au Préfet d'Alger, 6.9.1899.

34) Archives, A.O.M. 9 H 102 (61/1) circulaire du 31.5. et 27.12.1899.

35) Archives, A.O.M. ibid, Gouverneur Général au Préfet d'Alger 28.9.1899.

36) Archives, A.O.M. ibid., Arrêté du 23.9.1899.

سياسية أو غيرها، وهو ما أدى إلى محاكمة كثير من الكتاب العموميين ومعاونيهم الذين «تعاطوا ترويج الدعايات الكاذبة «كمهنة» ليهجر الأهالي ديارهم»[37].

ولوضع حد نهائي لهجرة الأهالي إلى الأراضي العثمانية ارتأت الإدارة الفرنسية أن أنجع وسيلة لذلك هي تشديد الرقابة على الأهالي وتعيين مراقبين من بينهم يتبعون تحركات كل فرد، أو عائلة، أو قبيلة، أو مجموعة من القرى والدواوير والمداشر والمشاتي، وحرصت على اختيار هؤلاء المراقبين من بين العائلات المعروفة بولائها إليها، ولكن ذلك لم يمنع أكثر من 800 شخص أن يغادروا الجزائر متوجهين نحو الأراضي العثمانية في أواخر سنة 1899[38]، ورغم أن هذا الرقم الذي صرح به الحاكم العام الفرنسي لا يمت بصلة إلى العدد الحقيقي للأهالي الذين غادروا البلاد في هذه السنة الأخيرة فقد أكترثت له الحكومة الفرنسية واعتبره بعض نوابها نكبة حقيقية أصابت مستعمرتهم الجزائر.

3- الهجرة الجزائرية بين : 1900 و 1909 :

أ- منذ مستهل القرن الحالي نلاحظ هدوءا محسوسا للهجرة الجزائرية نحو الأراضي العثمانية، وذلك بسبب الاجراءات القمعية التي اتخذتها إدارة الاحتلال ضدها من جهة، وبسبب الصعوبات والعراقيل التي واجهت المهاجرين الجزائريين في الأراضي العثمانية من جهة أخرى. ومما يجب ملاحظته هنا هو أن ظروف المهاجرين في الأراضي العثمانية قد تغيّرت تغيرا كبيرا في نهاية القرن الماضي مقارنة بالظروف التي مروا

(37) Archives, A.O.M. ibid., note n° 1283, G. Général 22.12.1899.
(38) El-Moubacher, 11.11.1899.

بها في الثمانينات من القرن الماضي. وذلك ما سنعالجه عند تطرقنا إلى السياسة التي سطرها عبد الحميد الثاني للهجرة الجزائرية في الأراضي العثمانية. ومهما يكن من أمر، فإذا كانت القوانين القمعية التي وضعتها فرنسا للحد من الهجرة الجزائرية في الأراضي العثمانية، ومهما يكن من أمر، فإذا كانت القوانين القمعية في سنة 1899 قد استطاعت تطبيقها في داخل الوطن، وأتت بالنتائج المنتظرة منها، فإنها في خارج الوطن لم يكن الشأن كذلك، بحيث استمرت هجرة الجزائريين نحو الأراضي العثمانية من تونس، دون أن يكون بامكان الادارة الفرنسية هناك أن تفعل شيئا للحيلولة دون ذلك، لسبب بسيط هو أن هذه الهجرة اقتصرت على القبائل الرحل الجزائرية التي انتقلت من الجزائر إلى تونس في ظروف وفترات زمنية مختلفة واستقرت بالأخص في جنوبها، هذا إذا كان لنا أن نعتبرها قد استقرت فعلا في مكان ما ! لأن عدم الاستقرار هذا هو الذي لم يمكن الادارة الفرنسية من أن تفرض أي رقابة ناجعة على هذه القبائل الشيء الذي جعل هذه القبائل تنتقل عبر الصحراء الافريقية بكل حرية، وأن تقطع الحدود الفاصلة بين تونس وليبيا متى شاءت لتجد الطريق مفتوحا أمامها للوصول إلى سوريا، وعن ذلك كثيرا ما تطالعنا الجرائد الفرنسية الصادرة بالجزائر بأخبار هذه القبيلة أو تلك التي كانت «مستقرة» في الجنوب التونسي ثم شدت رحالها إلى سوريا. ومن الجرائد التي اهتمت بهذه الظاهرة جريدة «لاديبش الجيريان» التي خصصت عدة مقالات لها منذ 1900 لأخبار القبائل الجزائرية التي هاجرت من تونس إلى سوريا[39]. وفي نفس السنة صادف أن تحرك أهالي الأصنام وتقدموا بلوائح ووفود للادارة الفرنسية عساهم أن يجدوا عندها تفهما لأوضاعهم المؤسفة اقتصاديا واجتماعيا وترفع عنهم حظر السفر إلى الخارج

---

(39) Ch. R. Ageron : op-cit., p. 1083.

لاكتساب معيشتهم أو للبحث عن أماكن استقرار تليق بهم، فلم يجدوا من قبل الادارة الفرنسية سوى التعنت والرفض الغير المتحفظ [40].

لم تراجع الادارة مواقفها من قضية الهجرة الجزائرية إلا في سنة 1905، أي بعد مضي أكثر من ست سنوات على قرارات 1899 الصارمة التي اتخذتها ضد الهجرة، وبسببها منع الكثير من الجزائريين من تأدية فريضة الحج، عدا بعض الحالات الاستثنائية التي لم تستطع الادارة الفرنسية الوقوف ضدها للسفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، أما أغلبية الفلاحين والعمال والكادحين فلم تسمح لهم بأي حال من الأحوال خلال هذه الفترة كلها بالسفر إلى الخارج سواء لتأدية فريضة الحج أو لغيرها من الأغراض التي كانوا يبتغون قضاءها.

لم تأت مراجعة الادارة الفرنسية لمواقفها من قضية خروج الأهالي من الوطن عن صدفة، إنما الشيء الذي عجلها، هو أنه في أواخر سنة 1904 حدث أن أصدرت فرنسا قانونا يفصل بين الدولة والكنيسة، فتخوف الأهالي من النتائج التي ستترتب عن هذا القانون في حالة تطبيقه في وطنهم، ومما زاد من تخفظهم إزاء هذا القانون أن الكولون قد روجوا دعاية بين مختلف الأوساط الجزائرية مفادها أن فرنسا ستضع يدها على كل المساجد في الجزائر لتوظيفها في ميادين غير دينية، الشيء الذي أدى بكثير من الأهالي أن يقدموا طلبات جماعية لمغادرة البلاد، ونلاحظ ذلك بالأخص في تلمسان، التي سادها جو من التذمر والغضب الشعبين اللذين لا يساويهما سوى ذلك الغضب الشعبي الذي سيسود البلاد في سنة 1911 عندما صممت إدارة الاحتلال فرض التجنيد الاجباري [41] على الأهالي الجزائريين، ورغم أن الإدارة الفرنسية قابلت كل طلبات رخص

---

(40) Ageron, ibid.
(41) A.O.M., ibid, G. Général au M.A.E. 10.4.1905.

الخروج من الوطن التي قدمها الأهالي بالرفض لم يمنع ذلك من حدوث عدة هجرات سرية في البلاد وبالأخص في تلمسان وضواحيها (43).

وإذا كانت الأخبار التي تلقاها الجزائريون في سنة 1904 بشأن مساجدهم مجرد إشاعات آثارها الكولون للنيل منهم، ففي سنة 1907 أصبحت حقيقة لا تنكر، إذ قررت الحكومة الفرنسية في مرسوم لها بتاريخ 29 سبتمبر 1907 أن تغلق كل المساجد التي كانت تحت رقابتها، أي التابعة لها، وتستغني عن موظفيها من مفاتي وأئمة ومقرئين وغيرهم (43). وما أن نشرت الجرائد الفرنسية هذا الخبر حتى هبت على الإدارة الفرنسية في الجزائر الاحتجاجات من كل جهة. ففي البليدة تؤكد بعض وثائق الأرشيف، أنه سادها جو من الاستياء « لا يضاهيه حتى ذلك الاستياء الذي سادها عندما سقطت مدينة الجزائر في يد الكفار » (44) وأقبل الأهالي على بيع أملاكهم العقارية وغير العقارية وكل ممتلكاتهم استعدادا منهم لمغادرة البلاد نهائيا. وإذا كانت في السابق، كما مر بنا، إذ لا تحدث هجرة في الجزائر إلا وأن يضع أصحابها نصب أعينهم الأراضي العثمانية كاتجاه لها، ففي هذه المرة (1907) اختلف الأمر، بحيث اتخذت هجرة الأهالي عدة اتجاهات، فمنهم من اتجه إلى سوريا ومنهم من قصد ليبيا، أما البعض الآخر فقد التحق بمصر (45)، وبمعنى آخر صمم الأهالي على مغادرة الوطن الذي أهينت فيه مقدساتهم الدينية إلى أي بلد اسلامي آخر دون النظر إلى

(42) A.O.M. ibid.,Chef de service des affaires indigènes, au contrôleur Général de la sécurité, 23.8.1906.

(43) L'exode de Tlemcen en 1911, publication du Gouvernement Général, Beaugency, 1914.

(44) J. Desparmet : Quelques échos de la propagande Allemande à alger, in Bul. de la sté. de Géo. d'Alger 1915, pp. 58-59.

(45) عن الهجرة الجزائرية إلى مصر، أنظر مقالتي : الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916، الثقافة عدد 79، 1984.2.1.

العوامل الدنيوية، علما أن الفئات الجزائرية التي مستها هذه الهجرة كلها تقريبا من الأثرياء وملاك الأراضي وبعض التجار الكبار وغيرهم من أصحاب الثروات. وما لبث أخبار هجرة مدينة الزهور «البليدة» أن انتشرت عبر الوطن ترددها الرسائل المتبادلة بين الأهالي هنا وهناك وشاعت بين الناس في الأسواق والمقاهي وغيرها من الأماكن العمومية، وصمم الأهالي «أنه يجب التمرد على الإدارة الفرنسية والثورة ضدها إذا حاولت منعهم من بيع ممتلكاتهم، أو منعهم من مغادرة البلاد ... وإذا كانت فرنسا في هذه المدة قد قررت غلق مساجدهم، ففي السنة المقبلة ستجبرهم على الصلاة في كنائسها وسيؤولون بدون شك إلى ما آل إليه أهل الأندلس في ظل الحكم الإسباني ...»[46].

وهكذا فرضت الهجرة نفسها على الأهالي الجزائريين في سنة 1907 كواجب ديني استوجبه عليهم أنفتهم وغيرتهم على دينهم ومقدساتهم التي هي في نظرهم أغلى وأهم مما كانوا يمتلكون من أموال وأراض وغيرها من ماديات، وليس هناك ما يثبت أن هذه الهجرة قد عمت أو انتشرت بشكل واسع في الوطن، وكل ما هناك أن بعض وثائق الأرشيف تحصرها في مدينتي البليدة وتلمسان، دون أن تتكلم حتى عن المناطق القريبة، أو المجاورة لهاتين المدينتين. وأنا شخصيا أشك في أن تظهر بوادر هجرة كهذه في مدينة كتلمسان أو البليدة ذات أهمية كبرى اقتصاديا وسياسيا وتبقى محصورة فيهما دون أن تتأثر بهما على الأقل المناطق المجاورة لهما.

3. ب- وما أن هدأت تهديدات إدارة الاحتلال للمؤسسات الدينية الجزائرية حتى ظهر في الأفق شبح التجنيد الإجباري ليهدد الجزائريين في فلذات أكبادهم[47]، ويزرع بينهم الخوف وعدم الطمأنينة، الشيء الذي

ادى بـالأهـالي في السـنـة الموالية (1908)، أن يقدموا لوائح استنكارية للمشروع الاستعماري الجديد، وينتخبوا وفودا فيما بينهم لتعبر للإدارة الفرنسية وممثليها باسمهم عن عدم ارتياحهم لمشروع التجنيد الاجباري الذي تنوي السلطات الاستعمارية تطبيقه على أبنائهم. هكذا سجلت كتابة الحاكم العام الفرنسي للجزائر وصول عشرات اللوائح الاستنكارية من الأهالي للمشروع الفرنسي من الجزائر، قسنطينة، جيجل، القل، شرشال، مليانة، تلمسان، البليدة، المدية، وغيرها. وقد أجمعت هذه اللوائح على أن «انخراط الجزائريين في صفوف العساكر الفرنسية في حد ذاته يعتبر مسا لعقيدتهم الاسلامية ولا يتماشى بأي حال من الأحوال مع تعاليم دينهم، لأنه يجبر المسلم على قتال أناس لا علاقة له بهم، ولا عداء بينه وبينهم ...» كما أجمعت هذه اللوائح على أن «انخراط المسلمين في صفوف العساكر الفرنسية يؤدي بهم بالضرورة إلى ترك فرائضهم الدينية، أن لم يؤد بهم إلى محاربة اخوانهم في الدين ...»[48] وكعادتها لم تأخذ إدارة الاحتلال احتجاجات الأهالي هذه بعين الاعتبار، واكتفت بالرد عليهم، «بأن قضية التجنيد هذه ليست في الوقت الحالي سوى مشروعا قد يطبق عليهم في المدى البعيد، وقد يلغى في وقت لاحق ... وعليهم أن يطمئنوا لأن فرنسا لا تعمل إلا لمصلحتهم !»[49]. لم يزد تماطل الإدارة الفرنسية في الرد على الأهالي بكيفية ترضي مطالبهم سوى الإصرار على مغادرة الوطن هروبا بأبنائهم وذويهم بعيدا عن أخطار التجنيد الإجباري الذي يهددهم في كل لحظة. وفي نفس الوقت الذي تهاطلت فيه طلبات جوازات السفر على الإدارة الفرنسية، فضل الكثير من الجزائريين مغادرة البلاد بطريقة سرية تيقنا منهم أن فرنسا لن توافق أبدا على مغادرتهم

---

(48) L'exode de Tlemcen : ibid.
(49) A.O.M. G. 31, Gouverneur Gral. au M.A.E. 4.1.1909.

للبلاد. وذلك ما حدث بالفعل، بحيث قابلت إدارة الاحتلال مئات الآلاف من طلبات جوازات السفر، أو رخص الخروج من الوطن بالرفض المطلق.

لم تتهيب الادارة الفرنسية من رد فعل الأهالي على مشروعها الاستعماري في أوائل سنة 1908، وبمقتضى قانون 17 جويلية 1908، شرعت في إحصاء الشبان الجزائريين المعنيين بالخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية في السنة الموالية، (1909)، وذلك ما أيقظ أزمة الهجرة من جديد خاصة في المراكز الحضارية الهامة في البلاد، وتصدى رجال الدين إلى هذه المؤامرة الاستعمارية الجديدة التي حيكت ضد الجزائريين ونددوا بمراميها ونتائجها السلبية بالنسبة للشعب الجزائري في المساجد والمقاهي وغيرها من الأماكن التجمعية الشعبية جهرا على مسمع مرأى السلطات الاستعمارية وأعوانها. ورغم أن سلطات الاحتلال قد حاولت تهدئة الأهالي باعطائها تفسيرات مختلفة لمشروعها الاستعماري أحيانا وبالتشكيك في تطبيقه أحيانا أخرى، لم يطمئن الجزائريون لها، وعبروا عن تذمرهم واستيائهم منها بتنظيم عدة مظاهرات كادت أن تشمل كل أنحاء الوطن، لم تتفرق جموعها في بعض المدن حتى اسقبل ممثل الإدارة الفرنسية ممثليها واستمع إلى مطالبهم ولكن بدون نتيجة، وهو ما أثار موجة الهجرة من جديد، وتهاطلت طلبات رخص الخروج من الوطن على الإدارة الفرنسية من كل أنحاء الوطن، وأخذ كثير من الجزائريين طريق الهجرة إلى المشرق العربي سريا.

ومن المناطق التي انتشرت فيها ظاهرة الهجرة هذه في سنة 1909 ومست أعدادا هامة من الأهالي، تذكر الوثائق الفرنسية تلمسان وضواحيها وتيزي وزو والمناطق المتاخمة لها، وغضت النظر تماما عن مناطق الشرق الجزائري، وبالأخص بريكة وضواحيها وأم البواقي

ومناطقها وتبسة والمناطق المجاورة لها، بحيث حدثت في هذه المناطق تقريبا نفس التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المناطق التي شكلت اهتمامات الفرنسيين وتتبعوا التطورات المختلفة التي تحدث فيها، مثل مناطق تيزي وزو وتلمسان، وذلك لأسباب سياسية لا مجال للتطرق إليها هنا.

3 ج - في سنة 1909 جلبت طلبات جوازات السفر الكثيرة التي قدمها الأهالي انتباه الإدارة الفرنسية في الجزائر، خاصة وأن أصحابها قد طلبوا كلهم، بدون استثناء، أن يؤذن لهم بالسفر إلى سوريا، التي كثيرا ما يثير ذكر اسمها مخاوف الإدارة الفرنسية منذ أن اتجهت أنظار الجزائريين إليها للهجرة والاستقرار بها في أوائل الستينات من القرن الماضي من جهة، وانحصار هذه الطلبات بصفة خاصة في عمالة الشرق الجزائري من جهة أخرى، بحيث سجلت مصالح الإدارة الفرنسية ما يقرب من 125 طلبا في دوار فج مزالة (سطيف) وحده في أوائل السنة المذكورة سابقا.

كما تشير نفس المصالح الإدارية الفرنسية إلى مغادرة كثير من الأهالي أرض الوطن سريا من مناطق باتنة وبجاية، ولكن يبدو أن حركة الهجرة هذه نحو الأراضي العثمانية في المشرق العربي، في سنة 1909، قد ظهرت في عين تاغروت وانتشرت منها لتعم مناطق سطيف بصفة خاصة، الشيء الذي جعل إدارة الاحتلال تهتم بهذه الوضعية وتحاول الوقوف على الأسباب والدواعي التي أدت إلى إذكاء حركة الهجرة من جديد في هذه المناطق دون غيرها (50). ويجد الباحث عن هذه الظاهرة الخطيرة التي انتشرت بين الأهالي في مدينة سطيف وضواحيها تقارير

---

(50) A.O.M. 9 H 102 (61/1), Gouverneur Gral, au Ministre de l'Intérieur, 8.5.1910, G. Gral, au Préfet de Constantine, 9.5.1910, rapport Préfet de Constantine, Avril 1910.

كثيرة في الأرشيف الفرنسي تكاد في بعض الأحيان أن تكون «تآليف» وجيزة عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين في أوائل القرن الحالي يستند فيها أصحابها على الاحصاءات والنظريات الاستعمارية الفرنسية لتحليل الأوضاع السابقة الذكر، ومن ثم فهي لا تهمنا في شيء لبعدها عن الموضوعية والتحليل النزيه لهذه الأوضاع. وأقل ما يقال عن هذه التقارير المكثفة لحركة هجرة الجزائريين في مناطق الشرق الجزائري سنة 1909، أنها جاءت تبريرا ودفاعا عن الاستعمار الفرنسي في البلاد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يأخذ بها باحث جاد، عدا ما يتعلق منها بتعداد الأهالي الذين غادروا البلاد في هذه الفترة التاريخية أو غيرها، وحتى إحصاء الإدارة الفرنسية لتعداد المهاجرين الجزائريين إلى الأراضي العثمانية أو غيرها يجب أخذه بتحفظ كبير، لأنه في أغلب الأحيان يخضع للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي خطتها فرنسا في هذه المنطقة أو تلك، وبمعنى آخر فعندما يتعلق الأمر بالجزائر تقلل فرنسا قدر ما استطاعت من عدد المهاجرين الجزائريين تبريرا لسياستها الاستعمارية في البلاد، أما إذا تعلق الأمر بعدد المهاجرين في الأراضي العثمانية فهي تحاول تضخيم أعدادهم قدر الامكان تماشيا مع طموحاتها الاستعمارية التوسعية في الأراضي العربية.

ومهما يكن من أمر فعن تعداد المهاجرين الجزائريين في كل من سوريا وفلسطين والحجاز نجد عن ذلك عدة احصاءات متباينة عن بعضها البعض، أهمها أن السيد سافوي ممثل القنصلية الفرنسية في دمشق، قد حاول احصاء المهاجرين الجزائريين في سوريا وفلسطين في سنة 1885، حيث قدر عددهم بأكثر من 1.000 في ديشوم وحوالي 1500 موزعين عبر مناطق كفر السبت وشرعاء ومعدن (فلسطين). ومن جهتهما حاول كل من القنصل الفرنسي

بيا .و الأمير عمر (ابن الأمير عبد القادر) في جويلية 1910، احصاء عدد المهاجرين الجزائريين في الأراضي العثمانية في المشرق العربي، ويقدر الأول أعدادهم بأكثر من 10.000 مهاجر في مدينة دمشق وضواحيها، دون أن يوضح في احصائه هذا، إذا كانت هذه الأرقام تتعلق بالمهاجرين الجدد الذين قدموا إلى سوريا، أم هي تتعلق بكافة المهاجرين الجزائريين الجدد منهم، والقدامى الذين سبق لهم وأن استقروا في سوريا منذ 1847. أما الأمير عمر فيقدر في نفس السنة المذكورة سابقا أعداد المهاجرين الجزائريين في سوريا وفلسطين بحوالي 17.500 مهاجر، محاولا تتبع انتشارهم عبر المدن العامة في سوريا وفلسطين، وتشير نفس الاحصاءات إلى أن حوالي 1000 مهاجرًا جزائريًا كانوا يقيمون في نفس السنة المذكورة بالمدينة المنورة[51]، ولا نعرف بالضبط المصادر التي استند إليها الأمير عمر في إحصاءاته عن المهاجرين الجزائريين في سوريا وفلسطين والحجاز، ولكن المؤكد هو ان احصاءه هذا بعيد كل البعد عن المنهج العلمي الذي يتبع عادة في إحصاء سكان هذه المنطقة أو تلك، لسبب بسيط هو أنه نقل عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في مدينة دمشق. الذي هو 4000 مهاجرًا، عن الاحصاءات الفرنسية لسنة 1883، وهل يمكن أن يكون هذا العدد قد بقي مستقرا طيلة 27 سنة، دون أن يطرأ عليه أي تغيير زيادة أو نقصانا ؟

وإذا علمنا أنه في أوائل شهر أوت 1910 تحدد بعض الجرائد[52] المحلية السورية أن معدل المهاجرين الجزائريين الوافدين على سوريا يوميا يتراوح بين 20 و30 مهاجرا، وأنه خلال السنة المذكورة قد حل على مدينة دمشق وحدها حوالي 12.000 مهاجرًا جزائريًا، يتضح لنا مدى تضارب المصادر

(51) أنظر تفاصيل ذلك في كتاب بيرباردين، المرجع السابق، ص 163.
(52) راجع جريدة المقتبس، أعداد . 4، 5، 6 أوت 1910 وما بعدها.

فيما يتعلق باحصاء هؤلاء المهاجرين إلى المشرق العربي خلال العقد الأول من هذا القرن، وهنا يجب أن نلاحظ أن كل مصدر من المصادر التي اهتمت باحصاء المهاجرين الجزائريين في المشرق العربي، فرنسيا كان أم عربيا، لم يكن ذلك من باب الاهتمام بالجزائريين أنفسهم اجتماعيا، أو اقتصاديا أو سياسيا، إنما كان ذلك من باب التنديد المحض « بالأعداد المضطردة التي تفد تباعا بالأخص على سوريا! » و«بالنتائج السلبية التي تترتب عن تكاثف هجرتهم بالنسبة للبلد الذي يستقبلهم! ». هنا تكمن صعوبة الوقوف على احصاء جدي لأعداد المهاجرين في المشرق العربي تمكن الباحث من تحليل موضوعي لهذه الظاهرة التاريخية الهامة التي أوصلت بين الجزائريين واخوانهم في المشرق العربي، في وقت كادت تكون فيه العزلة والانكماش على الذات ميزتين من مميزات العصر بالنسبة للطرفين.

3. د- بالنظر إلى عدة اعتبارات حاول السلطان عبد الحميد الثاني تشجيع هجرة المسلمين إلى الأراضي العثمانية ساعيا إلى ذلك في إطار منهج الجامعة الاسلامية الذي كان يهدف إلى جمع شمل المسلمين أينما وجدوا، وتوحيدهم سياسيا في كتلة واحدة تقف ضد الأخطار الخارجية التي داهمت العالم الاسلامي من كل جهة. والذي يتتبع السياسة التي وضعها عبد الحميد لهذه الهجرة، منذ انعقاد مؤتمر برلين الأول، يقتنع بدون شك بالنوايا الصادقة وبالمواقف الايجابية التي اتخذها هذا السلطان من هجرة المسلمين إلى الأراضي العثمانية، لكن من جهة أخرى لا يلبث اليأس والقنوط أن يتسربا إلى تفكيره عندما تصادمه الحقيقة المرة، وهي أن جهود عبد الحميد الثاني في هذا الميدان كادت أن تكون كلها مجرد نظريات سياسية قلما نجد لها آثارا محسوسة وملموسة في الميدان التطبيقي.

هل يرجع ذلك إلى أن تعليماته لم يفهمها ولاته على النحو الذي جاءت به؟ أو أنهم فهموها ولم يطبقوها عمدا لسبب من الأسباب؟ أم هناك أسباب أخرى حالت دون تطبيق هذه التعليمات؟ كل ذلك في الحقيقة لا يهمنا، إنما ما يلاحظه المرء وهو يتتبع تطورات الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية هو تخبط المهاجرين في مشاكل لا حصر لها، أدت بالمجموعات الغفيرة منهم إلى التشرد والشحاذة والتسكع بالأخص في طرقات اسطامبول ودمشق، لا مصدر لهم لاكتساب معيشتهم سوى صدقات المحسنين، ولا مأوى لهم سوى الركون إلى بقايا المساكن المخربة... وكان المحظوظون منهم هم أولئك الذين استطاعوا اقتناء خيمة، ولو متواضعة، تقيهم من حر الشمس صيفا وتحميهم من قساوة البرد شتاء. ومن ثم لا يستطيع المرء إلا أن يحكم على السياسة التي وضعها عبد الحميد الثاني للهجرة إلى الأراضي العثمانية بالفشل، وعدم بلوغها الأهداف التي سطرها لها صاحبها. وهناك كثير من الشواهد على ذلك، منها التصريحات الكثيرة التي أدلى بها المهاجرون الجزائريون الذين عادوا إلى وطنهم بعد أن استقروا مدة في الأراضي العثمانية، دون أن يستفيدوا من شيء، ومما جاء في مراسيم وقوانين عبد الحميد الثاني المتعلقة بهجرة المسلمين إلى الأراضي العثمانية، ومنها كذلك الجموعات الغفيرة من المهاجرين الجزائريين الذين فضلوا العودة إلى ديارهم بمجرد وصولهم إلى عين المكان، على البقاء في بلاد لا تستطيع أن تضمن لهم حتى قوتهم اليومي، وعلى عكس هؤلاء، هناك من طال بهم المقام في الأراضي العثمانية أملا في حدوث تغيرات سياسية قد تكون في صالحهم، ولكن بدون نتيجة، فعادوا أخيرا إلى وطنهم يتجرعون مرارة خيبتهم. إذن بغض النظر عن الأهداف التي سطرها عبد الحميد الثاني لهجرة المسلمين إلى الأراضي العثمانية، وعن نوايا هذا الأخير، والمواقف التي اتخذها من هذه

القضية، آلت هذه السياسة إلى الفشل الذريع ولم تحقق أدنى شيء كان ينتظره منها واضعها.

والحق هو أن ما جعل سياسة الهجرة التي وضعها عبد الحميد الثاني تخفق، أنه لم يحسب أي حساب، ولم يقدر بالضبط الأعداد الهامة للمسلمين الذين سيتوجهون إلى الأراضي العثمانية للاستقرار بها نهائيا، بحيث هرعت عشرات الآلاف من المهاجرين إلى الأراضي العثمانية مباشرة بعد انعقاد مؤتمر برلين، من مناطق البلقان والقوقاز والقرم وغيرها من المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين في أوربا، وذلك قبل أن تعلن الدولة العثمانية عن نيتها لمساعدة المهاجرين المسلمين الذين يرغبون في الالتحاق بأراضيها. فكيف تكون النتيجة إذن بعد أن أبدت الدولة العثمانية رسميا استعدادها لمساعدة المهاجرين، وكونت لهذا الغرض مكتبا خاصا، عرف بـ «مكتب الهجرة»، أوكلت له مهمة استدعاء أكثر عدد ممكن من المهاجرين المسلمين إلى الأراضي العثمانية من الجزائر وتونس وغيرهما من المناطق التي كانت تابعة سابقا للدولة العثمانية في شمال افريقيا أو في أوروبا ؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل كانت للدولة العثمانية الامكانيات المادية والبشرية الكافية لمواجهة سيل هذه الهجرة التي دعت إليها ؟

من المعروف أن الدولة العثمانية خلال هذه الفترة بالذات قد أبدت عجزها المالي التام، ولم تستطع في بعض الأحيان أن تدفع حتى أجور الموظفين الذين تستخدمهم لتسيير إدارتها في آسيا الصغرى. ولكن ذلك لم يمنع بعض الجزائريين من الاستقرار في سوريا بفضل المساعدات المادية التي منحتها لهم الدولة العثمانية، ولكن إذا قارنّا أعداد المهاجرين الجزائريين الذين استفادوا من المساعدات العثمانية بالأعداد الهّامة التي لم

تستفد من شيء، يتجلى لنا بوضوح عدم جدوى المساعدات العثمانية هذه للمهاجرين الجزائريين بصفة عامة، ويتبين لنا ذلك أكثر إذا علمنا أن بعض الاحصاءات[53] تقدر أعداد الجزائريين في سوريا وحدها سنة 1907 بأكثر من 8500 مهاجرًا جزائريًا، منهم 3500 يقيمون في المدن، و5000 منهم يتوزعون عبر القرى والأرياف السورية، وواضح من هنا أن هذا التعداد للمهاجرين الجزائريين في سوريا خلال السنة المذكورة سابقا لا يتناسب مع التطورات الهامة التي عرفتها الهجرة الجزائرية في الربع الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ذلك لأن الاحصاءات قبل ربع قرن من الزمن تقدر عدد الجزائريين في مدينة دمشق وحدها بما يقرب من 4000 مهاجر جزائري. كما أن احصاءات القنصلية الفرنسية في دمشق تقدر عددهم في نفس المدينة في سنة 1860 بما يقرب من 3500 جزائري، وفي العقد الأخير من القرن الماضي يشير الحاكم الفرنسي للجزائر، إلى أن «الجزائريين الذين هاجروا إلى سوريا كثيرون جدا جدا...» مقدار عدد المهاجرين الجزائريين من دائرة عزازقة وحدها بأكثر من ألفي (2000) مهاجر، وفي نفس الفترة يقدر هذا الحاكم الفرنسي نفسه عدد المهاجرين الجزائريين في سوريا بأكثر من 8500 مهاجر[54]، وهو الشيء الذي يجعلنا نعتقد بأن عدد المهاجرين الجزائريين في سوريا في سنة 1907 يكون قد تضاعف على الأقل، خاصة وأنه قد حدثت خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1888 و1907 هجرات جماعية هامة، وهي : هجرة 1893، وهجرة 1896، وهجرة 1899، وأخيرا هجرة 1907.

---

(53) Revue du Monde Musulman, T.II, 1907, pp. 507-511.
(54) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1), G. Gral. au M.A.E. 2.12.1896.

وعلى الرغم من المساعدات المادية التي منحتها الدولة العثمانية إلى فئات قليلة من المهاجرين الجزائريين استطاع الكثير منهم أن يستقر في سوريا بإمكانياته المالية الخاصة، ومما لا ريب فيه أن الجزائريين الذين استقروا نهائيا بسوريا، في نهاية العشرية الأولى من هذا القرن، قد شاهدوا تطورا اجتماعيا وثقافيا لا بأس به، بحيث وجد أبناؤهم أبواب المدارس مفتوحة أمامهم فهبوا إليها لينهلوا من مناهل العلم والمعرفة التي طالما حرموا منها وهم في وطنهم الأصلي، في الوقت الذي نجد فيه بعض الجزائريين الذين انخرطوا في صفوف الجيوش العثمانية قد ارتقوا إلى مناصب عسكرية هامة، كما عمل بعضهم في الإدارة العثمانية، ومنذ هذه الفترة بدأ ظهور المثقفين الجزائريين الذين تثقفوا ثقافة عالية، في الجامعة الأمريكية في لبنان، في كثير من الميادين العلمية كالهندسة والطب والصيدلة (55)، الشيء الذي سيسمح للمثقفين الجزائريين في سوريا أن يلعبوا دورا طلائعيا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، رغم أن الظروف السياسية في الأراضي العثمانية كانت دوما مضطربة، ولم تكن لتساعد المثقفين بصفة عامة على أداء المهمة المنوطة بهم، إضافة إلى ذلك واجه الجزائريون منذ سنة 1908 مشكلة التجنيد الاجباري في صفوف العساكر العثمانية، بحيث حاول قواد حزب تركيا الفتاة منذ توليهم الحكم في تركيا اخضاع المهاجرين الجزائريين للتجنيد الاجباري، وأداء الخدمة العسكرية شأنهم شأن الأتراك، ومن غرائب الصدف أنه في نفس الوقت الذي كانت تحاول فيه فرنسا فرض التجنيد الاجباري على الأهالي الجزائريين، أعلنت الدولة العثمانية عن قرارها المتعلق بتجنيد الجزائريين اجباريا في صفوف عساكرها ! رغم أن هذه الأخيرة كانت قد وعدت الجزائريين الذين تقمصوا الجنسية العثمانية أنهم سيعفون هم وأبناؤهم من

---

(55) A.O.M., Rapport anonyme 1897, concernant : « L'influence que peu exercer les Français sur les grandes familles Algérienes, telle celle de l'Emir ... »

أداء الخدمة العسكرية ... وكان هذا القرار الخطير بالنسبة للجزائريين في الأراضي العثمانية، الذي اتخذه الحكام الجدد للدولة العثمانية أول بادرة لسلسلة من القرارات التي لم تكن في صالح المهاجرين الجزائريين في الأراضي العثمانية سواء تعلق الأمر بأولئك الذين تجنسوا بالجنسية التركية أو بالذين احتفظوا بجنسيتهم الجزائرية.

تطور الهجرة الجزائرية نحو سوريا
(من سنة 1907 إلى 1918)

4- مواقف تركيا الفتاة من الهجرة الجزائرية

أ- اعتبر الأتراك العثمانيون وغيرهم من أنصار حزب تركيا الفتاة فوز هذا الحزب بالحكم في الدولة العثمانية حدثا هاما علقوا عليه آمالهم وأمانيهم، ولكن بعد مدة قصيرة اصطدمت الجماهير الشعبية في الامبراطورية العثمانية بالحقيقة المرة التي أثبتت أن الحكام الجدد لم يأتوا لا بالنظام ولا بالحرية، ولا بأي شيء كانوا قد وعدوا به قبل اعتلائهم عرش الامبراطورية العثمانية، بل تميزت الفترة التي تولى فيها حزب تركيا الفتاة حكم الامبراطورية العثمانية بالتنافس الحاد على كرسي العرش والمؤامرات السياسية الخطيرة التي نسجت خيوطها في اسطانبول ضد جماعة أو أفراد من حزب تركيا الفتاة أو غيره قصد بلوغ أهداف شخصية لا علاقة بينها وبين خدمة الصالح العام. كما أن الايديولوجيات المتباينة التي سادت أوساطه، نتيجة لتدهور الحالة الصحية «للرجل المريض»، كالتريك، أو الجنوح إلى مبادئ الجامعة الاسلامية، أو الطورانية التي تغلب تيارها وسادت نعرتها معظم الفئات الحزبية وبدت لها وكأنها الحل الأمثل للمشاكل التي تتخبط فيها الدولة العثمانية، والخط الوطني

«السحري» الذي يجب على الحركة اتباعه إذا أرادت أن تجد مخرجا من المازق الذي طالما تخبطت فيه الدولة العثمانية. ومعروف أنه من بين الأهداف الأساسية للطورانية أنها تعتمد على التميز بين العناصر التركية وغيرها من العناصر التي تتواجد على الأراضي العثمانية المسلمة والمسيحية منها. وبازدياد التدهور المالي والاقتصادي الذي عرفته الامبراطورية خلال هذه الفترة بالذات ازدادت مشاكل المهاجرين الجزائريين في الأراضي العثمانية.

وإذا كان المهاجرون الجزائريون قد شاهدوا بصيصا من النور في عهد السلطان عبد الحميد، فذلك لم يكن شأنهم في عهد حكم حزب تركيا الفتاة، وهو الموضوع الذي تعالجه كثير من رسائل المهاجرين الجزائريين والرسائل المتبادلة بين السفارة الفرنسية في اسطنبول والدولة العثمانية من جهة وبين هذه السفارة ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية من جهة أخرى.

وفي إحدى رسائله يؤكد السفير الفرنسي المقيم في اسطانبول، إلى وزير الخارجية، أن الباب العالي قد أحاطه علما، « أنه نظرا للأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها الدولة العثمانية، اضطرت هذه الأخيرة أن تسلك سياسة تقشفية كبيرة في كل المجالات، منها مجال الهجرة الجزائرية في الأراضي العثمانية »(56) التي استفسر السفير الفرنسي الباب العالي عنها.

وليس هناك ما يدل على اهتمام الحكام الجدد للدولة العثمانية بالهجرة الجزائرية سوى تقلص مهام « مكتب الهجرة » الذي استحدثه السلطان عبد الحميد وتحوّل في عهد حزب تركيا الفتاة إلى مجرد مكتب

---

(56) A.O.M., A.M.A.E. N.S. 115, Rapport du 29.11.1911.

إداري لا مال له ولا رجال، بل جعله التيار السياسي الجديد يفقد ما كان لديه من إرادة سياسية ومعنوية تجاه ظاهرة الهجرة الاسلامية نحو الأراضي العثمانية. وبحكم الاتجاه السياسي المتطرف الذي تبنته النخبة الحاكمة في اسطانبول اقتصرت المبالغ المالية القليلة لهذا المكتب على المهاجرين الأتراك فقط، الذين كانوا ينزحون تدريجيا من شرق أوربا نحو الأراضي العثمانية في المشرق العربي، تبعا لتطور الأحداث الدولية التي لم تكن على الاطلاق في صالح «الرجل المريض» بحيث ازدادت أعداد هؤلاء المهاجرين بصورة مكثفة، مما زاد من معاناة الدولة العثمانية للمشاكل الحادة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مطروحة لديها قبل نزوح هؤلاء الهاجرين الأتراك إلى الأراضي العثمانية.

ومما يثير فضول واندهاش المرء، في وقت واحد، أن الحكام العثمانيين في هذه الفترة تناسوا الأوضاع الاقتصادية والمالية الخطيرة التي كانت الامبراطورية تتخبط فيها وقاموا بدعاية مكثفة بين الأتراك في غرب وشرق أوربا يحرضونهم على العودة إلى وطنهم جماعيا، أو على الأقل على التوجه والاستقرار في الأراضي العثمانية في المشرق العربي، وقد نفذت هذه الدعاية بين مختلف الأوساط التركية في أوربا، بنفس الدرجة التي نفذت بها قبل ذلك بكثير بين الأوساط الجزائرية، وقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى ما جناه المهاجرون الجزائريون من هجرتهم إلى الأراضي العثمانية! وما جناه الجزائريون تقريبا، جناه الأتراك الذين هاجروا جماعيا نحو الأراضي العثمانية خلال هذه الفترة.

والذي يهمنا هنا هو أن السياسة التي تبناها حزب تركيا الفتاة إزاء الهجرة الجزائرية قد زادت المهاجرين الجزائريين بؤسا وشقاء أكثر من أي وقت مضى.

ب- اهتز المهاجرون الجزائريون في الأراضي العثمانية شأنهم شأن سكان أراضي الامبراطورية الآخرين لحدث تولي حزب تركيا الفتاة الحكم في اسطانبول، وظن الجزائريون بادئ الأمر أن الحكم الجديد، إن لم يكن لصالحهم سوف يكون على الأقل منصفا لهم في حقوقهم وواجباتهم. هكذا ساد التفاؤل الأوساط الجزائرية ليس في الأراضي العثمانية فحسب لكن أيضا في الجزائر نفسها، إذ ما لبثت أخبار « الحدث الكبير » أن انتشرت بين الأهالي بواسطة رسائل المهاجرين الجزائريين في الأراضي العثمانية، التي نقلت الخبر إلى البلاد وهي تمدح في النظام العثماني الجديد، مقارنة بينه وبين مساوئ الحكم الاستعماري الفرنسي في الوطن.

ومن نتائج هذا التسرع، في الحكم على نظام سياسي فتي لم يثبت أية تجربة له في الميدان الواقعي، من قبل المهاجرين الجزائريين في الأراضي العثمانية، إن ازدادت رغبة الجزائريين في الهجرة إلى هذه البقاع، خاصة وأن العثمانيين الرسميين ساندوا بشكل أو بآخر الدعاية إلى الهجرة إلى أراضيهم، التي كانت تبث من وقت إلى آخر في الجزائر، وذلك ليس حبا للجزائريين، إنما خدمة لمآربهم السياسية الفاشلة، التي فرضت عليهم طورا الدخول في ألاعيب هذه القوة الاستعمارية الأوربية أو تلك، وطورا آخر مناوءة هذه لصالح الأخرى، وكان للألمان تأثير كبير على سياسة الهجرة التي تبنتها الدولة العثمانية في العقد الثاني من هذا القرن.

وإذا كان حزب تركيا الفتاة قد استطاع أن يقلل من التأثير الألماني مدة محدودة من الزمن، فإن هذا التأثير ما لبث أن ازداد حدة قبيل اندلاع الحرب الكونية الأولى، بحيث فعلت الألاعيب الألمانية فعلها في سياسة الدولة العثمانية الخارجية والداخلية[57]. ومن بين الأهداف التي كانت

---

(57) A.O.M. 9 H 105 (63) Consul de France à Beyrouth, 21.5.1910.

ترمي إليها السياسة الألمانية هو اضعاف مركز كل من فرنسا وانجلترا في مناطق البحر الأبيض المتوسط. فبالنسبة لهذه الأخيرة حاولت الدولة العثمانية عبثا بالتعاون مع الألمان إخلاء مصر من القوات العسكرية الانجليزية واحلال قواتها مكانها، لتجسيد حلم قديم طالما رواد حكام الدولة العثمانية، يرجع إلي نزول محمد علي في مصر وبسط نفوذه عليها.

أما بالنسبة «لاضعاف» التواجد الاستعماري الفرنسي في البحر المتوسط. فقد تصوره العثمانيون والألمان معا في عاملين أساسيين، أولهما جلب النخبة المثقفة التونسية إلى الأراضي العثمانية[58] واتخاذها كوسيلة معارضة وتنديد للاستعمار الفرنسي في تونس. وبالفعل نجحت الدولة العثمانية في ربط علاقات حسنة بينها وبين رواد الحركة الوطنية التونسية الأوائل وجلبت البعض منهم إلى اسطانبول. أما في الجزائر فقد اعتقد العثمانيون خطأ أن إثارة أمواج الهجرة نحو اراضيهم ستفعل فعلها في النظام الاستعماري القائم بالبلاد، خاصة في الوقت الذي كان فيه الاستعمار الفرنسي يحاول فرض التجنيد الاجباري على الجزائريين. والملاحظ هنا هو أن كل ما فعله العثمانيون بالنسبة للهجرة الجزائرية إلى أراضيهم، خلال هذه الفترة، أنهم ساندوا سياسيا الدعاية إلى الهجرة في الجزائر وعملوا على توسيعها ونشرها بين الأوساط الجزائرية المختلفة، دون أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك، كتوفير العوامل المادية المساعدة لهذه الهجرة إلى أراضيهم مثلا والأغرب من ذلك هو أنهم تقريبا في نفس الوقت الذي كانوا يشجعون فيه الهجرة الجزائرية نحو مناطق نفوذهم في المشرق العربي اتخذوا مواقف مناوئة من الهجرة العربية إلى أراضيهم عامة ومن

---

(58) أنظر عن ذلك بير باردان، الجزائريون والتونسيون في الامبراطورية العثمانية، المرجع السابق، ص 89-117 و146-161، خاصة الفصل الثالث: « المهاجرون السياسيون التونسيون » ص 190-196.

الهجرة الجزائرية خاصة، وذلك لسبب بسيط هو احلال الطورانية محل التريك من قبل حزب تركيا الفتاة، الذي بدأ ينظر إلى تطور القومية العربية بعين ملؤها التحفظ والحذر.

إذن استقرار الجزائريين المتزايد في سوريا، البالغ عددهم في نهاية العقد الأول من هذا القرن حوالي 17.500 مهاجرًا، أضحى من الأمور الشاغلة للطورانية التركية، التي اعتبرتها في غير صالحها.

ومن جهة أخرى ازدادت الاحتجاجات الفرنسية حدة بشأن الدعاية إلى الهجرة التي تساندها الدولة العثمانية، وطلبت رسميا من الباب العالي أن يتدخل ليضع حدا نهائيا لهذه الدعاية، التي اعتبرتها فرنسا المحرك الأساسي للهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي(59). ومهما يكن من أمر نتائج الاحتجاجات الفرنسية، وفعلها أو عدم فعلها في سياسة الدولة العثمانية ومواقفها من الهجرة الجزائرية نحو أراضيها، فهذه الأخيرة بفعل المشاكل المالية التي كانت تعاني منها وبتطور تيار القومية العربية تطورا محسوسا، احجمت منذ مطلع سنة 1910 عن مساعدة استقرار المهاجرين الجزائريين في سوريا، بل أبدت صراحة قلقها إزاء قدومهم المتزايد سنة بعد أخرى إلى هذا البلد الأخير، وهو ما يجعلنا نتساءل عن تطورات الهجرة الجزائرية في عهد حزب تركيا الفتاة.

4. ب- تحتفظ خزائن أرشيف ما وراء البحار لمدينة آكس أن بروفنس ببعض الاحصاءات التي قام بها عمال عمالات كل من الجزائر ووهران وقسنطينة وبعض الجنرالات بالنسبة للمناطق الجزائرية التي كانت تخضع للحكم العسكري. وتتعلق هذه الاحصاءات في مجملها بتطور الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي في سنوات : 1910، 1911، و1912 فقط.

---

(59) A.O.M. 9 H 105 (63), Ambassadeur de France à Constantinople et consul de France à Beyrouth et Damas à Paris, respectivement : 21,05, 27.12. 22.6.1910.

ولعدم وجود احصاءات أخرى للهجرة الجزائرية خلال السنوات المذكورة سابقا رجعنا إلى الاحصاءات المذكورة أعلاه ونقلناها طبقا للأصل دون زيادة أو نقصان، ونحن نعلم علم اليقين أن هذه الاحصاءات بعيدة كل البعد عن ما يعرف بالإحصاء العلمي الدقيق من جهة، كما انها لأسباب سياسية معروفة لا تعبر بأي حال من الأحوال عن التطورات الحقيقية التي عرفتها الهجرة الجزائرية خلال السنوات المذكورة سابقا، ولكن ذلك لا يمنعنا أن نستخلص من هذه الإحصاءات بعض الحقائق التاريخية التي مرت بها الهجرة الجزائرية خلال الفترة المذكورة، منها أن عمالة قسنطينة، أي مناطق الشرق الجزائري تأتي في مقدمة المناطق الجزائرية التي انتشرت بها ظاهرة الهجرة إلى الأراضي العثمانية، ومع ذلك بقيت حتى الآن هذه الحقيقة التاريخية محجوبة عن الخاص والعام، وساد الاعتقاد بين هؤلاء وأولئك أن هذه الهجرة قد انحصرت في مناطق الغرب الجزائري، بل خصت تلمسان وضواحيها فقط! ولكن الحقيقة ليست ذلك تماما، لأن مناطق الشرق الجزائري قد عرفت نفس التطورات التي عرفتها الهجرة الجزائرية في المناطق الأخرى في البلاد، ولكنها كانت أكثر حدة من حيث عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى الأراضي العثمانية من الشرق الجزائري. والملاحظ أن الأرشيف لم يحتفظ بكثير من المعلومات عن كثير من المناطق في الشرق الجزائري التي مستها حركة الهجرة هذه، لذلك سيكون الجدول الذي سيأتي مقتصرا على أهم مناطق الشرق الجزائري فقط.

4.ج- نلاحظ من خلال الجدول الآتي أن ظاهرة الهجرة، خلال الفترة التي يحددها قد كانت أكثر انتشارا في سطيف ومناطقه مقارنة بالمناطق الأخرى للشرق الجزائري بحيث هاجر من عين تاغروت وحدها في سنة 1910، أكثر من 247 شخصا، تمكنت الإدارة الفرنسية من إلقاء

القبض على 37 منهم، ومنعتهم من مغادرة البلاد، في نفس الوقت الذي أعلن فيه كثير من الأهالي من عين تاغروت، أنهم سيغادرون البلاد رغم الحصار الذي ضرب عليهم، ويرجع نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف أسباب تصميم الأهالي على الهجرة في مناطق سطيف عامة وعين تاغروت خاصة، «إلى تحريض احد المرابطين لهم، الذي استقر بالمنطقة مدة من الزمن وعمل في زاوية سيدي بلحواس فترة زمنية هامة، ثم هاجر إلى سوريا، ومن هناك كاتب أهله وأصدقاءه يدعوهم إلى الالتحاق به في سوريا. وقد حذا حذو هذا المرابط السكان القدامى لعين تاغروت وسطيف وبسكرة وباتنة ...

جدول يوضح أعداد المهاجرين إلى سوريا بين سنتي 1910–1912 وأعداد الذين عادوا إلى وطنهم بين سنتي 1910–1913 من عمالة قسنطينة (مناطق الشرق الجزائري)

مكان الهجرة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين الذين عادوا إلى وطنهم
– دائرة قسنطينة :		
الخروب	2	1
قطار العايش	1	2
عين مليلة	18	18
وادي العثمانية	1	1
فج امزالة	2	1
سدراتة	3	2
تبسة	18	6
أم البواقي	9	9
عين البيضاء	9	–
– دائرة سكيكدة :		
القل	1	1
الدشيش، سابقا (Robertville)	2	2

- دائرة بجاية :		
قرنور	22	19
بجاية	5	.
اقبو	5	4
جيجل	1	1
- دائرة باتنة :		
بسكرة	44	44
بريكة	13	6
بلزمة	2	2
خنشلة	6	3
- دائرة سطيف :		
سطيف	24	16
المعاضيض	13	2
عين تاغروت	244	144
برج بوعريرج	2	2
الزبان	44	16
مبلة	27	24
العلمة (2) بلدية مختلطة	4	3
العلمة (1) بلدية مختلطة	13	13
وبرحة	25	5
المجموع	576	350

1- المصدر أرشيف ما وراء البحار 9 هـ.104

وهبت رسائلهم من سوريا على الأهالي في مناطق الشرق الجزائري»[60]. ومن جهة أخرى يعترف هذا المسؤول الإداري الفرنسي، أن سكان عن تاغروت قد قرروا مغادرة البلاد بسبب إهانة الكولون لهم يوميا، إضافة إلى أنهم لجأوا إلى المحاكم الفرنسية لتجريد الأهالي من أراضيهم، فرفعوا ضدهم شكاوي عديدة بدون أي مبرر وورطوهم في قضايا مدنية وجنائية في بعض الأحيان، لا لشيء ولكن للاستيلاء على أراضيهم، وهو ما ترتب عنه افلاس وضياع كثير من الفلاحين الجزائريين، وبعض ملاك الأراضي، الذين كان الكولون يرغبون في الاستحواذ عليها[61]. وكان لبعض الجزائريين ذوي «الضمائر الميتة»، كالقائد والباشاغا، والخزناجي، والشنبيط، المتعاونين بدون تحفظ مع الإدارة الفرنسية في الجزائر دور هام في تسليط البؤس والشقاء على إخوانهم، ومساندة الكولون مساندة مطلقة للوصول إلى مآربهم على حساب الأهالي.

وما يجعل المرء يقف موقف المتأمل الحائر تارة، وموقف الخاشع المتأسف تارة أخرى وهو يدرس تطورات موضوع بحثنا هذا، أن الكولون قد استغلوا بساطة وسذاجة شعبنا الأبي إلى أقصى حد لإشباع نزواتهم وأطماعهم الجشعة من أموال وأملاك الأهالي، مستعملين كل ضروب المكر والخداع لدفع الجزائريين إلى الهجرة والتخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم، من ذلك أنهم أشاعوا بين الناس، عندما فرضت عليهم فرنسا التلقيح الإجباري ضد بعض الأمراض المعدية والأوبئة الخطيرة التي كانت تنتشر من وقت لآخر بين الطبقات الشعبية، أن عملية التلقيح هذه «مكيدة من مكائد الإستعمار الفرنسي دبرها للجزائريين قصد التخلص

(60) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62) S/Préfet de Sétif au Préfet de Cne., 17.4.1910.
(61) Archives : A.O.M. ibid.

منهم نهائيا»(62). وتضاربت الأخبار بشأن «التلقيح الاجباري» هذا الذي فرضته فرنسا على الأهالي، خاصة منهم أولئك الذين كانوا معنيين بالخدمة العسكرية.

بعد فوات الأوان ... وبعد أن نفذت الدعاية المغرضة الاستعمارية بين مختلف الأوساط الجزائرية وعملت عملها فيها بالشكل الذي كان ينتظره منها مروجوها، شنت الجرائد الفرنسية الصادرة بالجزائر حملة تنديدية ضد مساهمة الكولون الواسعة في إبعاد الأهالي عن وطنهم. ولكن هذه المواقف السلبية لبعض الجرائد الفرنسية من فعلة الكولون جاءت كلها، بدون استثناء، بلغة لا تقرأها عامة الشعب، ولا يفهمها ويدرك معانيها إلا القليل من الجزائريين، كانوا يعدون على أصابع الأيدي، وحتى هؤلاء وإن عرفوا وأدركوا الهدف من مؤامرات الكولون ضد اخوانهم الفلاحين والكادحين، لم يكن باستطاعتهم أن يفعلوا شيئا من شأنه أن يساهم في توعية الأهالي، وذلك بسبب العزلة التي فرضت على الطرفين منذ زمن بعيد، ثم أن هؤلاء المثقفين باللغة الفرنسية، حتى وإن اعتبرناهم «نخبة» وأضفنا إليهم الجماعة الهامة التي انتهى تعليمها بحصولها على «الشهادة الإبتدائية»، حتى هذا التاريخ (1910) لم تحدد مواقفها ولم تع نفسها شأنها شأن الجماهير الشعبية في الجزائر كلها، وعن مسألة «وعي الذات» هذه يحضرني في هذا الباب، أنه عند اندلا ع الثورة التحريرية كثيرا ما تساءلت بعض العامة في القرى والأرياف الجزائرية عن أسباب نشوب هذه الثورة، ولم يجدوا لها تفسيرا إلا بمرور الوقت، بل منهم من تساءل عن «فرنسا نفسها» ومن تكون هذه ؟ وأين توجد ؟ وما علاقتها بهم؟ ولماذا يحاربها هؤلاء «الفلاقة»؟، إلى غير ذلك من الأسئلة

(62) Archives : A.O.M. ibid.

الساذجة التي سادت بعض الفئات الشعبية، وخاصة منها الشابة ومتوسطة العمر. أما الفئات النسوية «فلا حرج عليهن!».

ومهما يكن من أمر نجد في كثير من الجرائد الفرنسية لسنوات 1910، 1911، 1912، بعض المواقف المنددة بالأعمال التي قام بها الكولون لنشر البلبلة والاضطراب بين الأهالي قصد دفعهم للتخلي عن أراضيهم ليستحوذوا عليها، من ذلك نجد عدة مقالات في جريدة الأخبار لسنة 1910 « يتأسف فيها كاتبوها للأعمال والمساعي الغير قانونية، المتنافية مع الأخلاق وأبسط قواعد الإنسانية، ذلك لأننا رأينا كثيرا من الأوربيين ينصبون أنفسهم كدعاة متحمسين لهجرة الأهالي إلى الأراضي العثمانية (الجريدة هي التي تتكلم)، كما رأينا الكولون يتهزون تجمع الأهالي أمام المصالح الصحية العمومية ليلقحوا ضد هذا المرض أو ذاك، ويتدخلون بينهم بكل دهاء ومكر ليقنعوهم بمغادرة البلاد والهروب بعيدا لكي لا يجبروا على هذا التقليح، الذي تهدف فرنسا من ورائه إلى «استبدال دمهم الاسلامي الذي يجري في عروقهم وتعويضه بدم الكفار». كما ادعى بعضهم «أن هذا التلقيح الذي فرضته فرنسا على الأهالي كان الغرض منه أساسا هو تعقيم الملقحين وجعلهم عاجزين مستقبلا عن انجاب الأطفال، لأن فرنسا قد إهتمت لتزايد أعداد الأهالي بصورة مدهشة»، «وبعد أن يفعل هذا الدواء فعله فيهم إذا لم يغادروا البلاد سيسلط عليهم أشد العقاب» إضافة إلى ذلك تذكر هذه الجريدة كثيرا من أسماء الكولون الذين استطاعوا أن يستحوذوا بواسطة هذه الدعايات المغرضة على مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية، التي تخلى عنها أصحابها وفضلوا الهروب بالنفس على تعريضها «للمخاطر الجهنمية الفرنسية التي تهددها في كل لحظة». وأخيرا تشير نفس الجريدة، إلى تكوين عصابات منظمة، في عين تاغروت وضواحيها، يحركها كل من

الكولون والمرابطين، الذين يحرضون الأهالي على مغادرة البلاد وتركها إلى الأبد مهيئين بذلك الجو الملائم للكولون للاستحواذ على أراضيهم بأثمان بخسة [63].

لم يقتصر قلق وهلع الأهالي على عين تاغروت وضواحيها، ولا على سطيف ومناطقه، بل تعداها ليصل إلى الزيبان ومدينة بسكرة التي غادرها عدد هام من الأهالي وتوجهوا نحو الأراضي العثمانية في المشرق العربي أو نحو الحجاز، بل يكون جل هؤلاء المهاجرين قد توجهوا نحو الحجاز واستقروا به. وقد بدأت البوادر الأولى لهجرة الأهالي في هذه المناطق الأخيرة في بداية سنة 1909، واستمرت تدريجيا حتى بلغت أوجها في نهاية سنة 1912. ومن المناطق التي تؤكد الوثائق على أن حركة الهجرة قد انتشرت فيها بشكل واسع نذكر : بسكرة، بريكة، بلزمة، خنشلة ومجانة.

وما يلفت الانتباه هو أن بعض التقارير الفرنسية تؤكد على أن كثيرا من الأهالي في مجانة لم يغادروا البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية كما هو الشأن لكثير من المناطق الجزائرية الأخرى، إنما غادروها ليستقروا بتونس أين يستطيعون بكل سهولة تعليم أبنائهم بلغة أجدادهم، وتثقيفهم ثقافة عربية اسلامية. وليس في ذلك غرابة، ولكن الغريب يكمن في أن بعضهم، الذين كانوا قد خدموا طويلا في الإدارة الفرنسية وأحيلوا على التقاعد، وكانوا يتقاضون منحة لا بأس بها، يعتبرها كثير من الأهالي أمنية من أماني حياتهم، وهدفا من أهداف حياتهم يصعب الوصول إليه، ورغم ذلك لم يعطوها أي اعتبار، وعندما تعلق الأمر بتعليم أبنائهم وتثقيفهم

(63) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62), G. Gral. au Préfet de Cne. 5.5.1910.

الثقافة التي يرغبون فيها تخلوا عن الماديات التي كانت فرنسا تمنحهم وهاجروا برفقتهم إلى تونس أو فاس دون تردد أو ندم (64).

وما ينطبق على الموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية سابقا، والذين هاجروا فقط لضمان تربية وتعليم أبنائهم في إحدى العواصم الاسلامية، ينطبق كذلك على كثير من الأثرياء الجزائريين الذين هاجروا إلى تونس، المغرب، مصر، سوريا، أو الحجاز، والملاحظ هو أنه منذ نهاية العقد الأول من هذا القرن طرحت مشكلة التعليم بحدة بين الأوساط الجزائرية، بل أصبحت الشغل الشاغل لكثير من الفئات الجزائرية. وليس لدينا ما نستشهد به على ذلك سوى أن التقارير الفرنسية في تحرياتها عن أسباب هجرة الأهالي إلى المشرق العربي كثيرا ما تدرج قضية تعليم الأهالي من بين الأسباب الأساسية لهجرتهم. أما بالنسبة لمناطق الشرق الجزائري فقد تصدر هذا السبب، أي انعدام التعليم في الجزائر، وخاصة منه التعليم العربي الجاد، كل الأسباب الأخرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منها، وذلك لا يعني أن الأسباب الأخرى التي ذكرناها لم تساهم في دفع الجزائريين إلى الهجرة، ولكن يبدو أن تأثيرها كان كبيرا بالأخص على الفئات الشعبية العريضة والفلاحين والعمال، الذين كانوا في الحقيقة يفكرون أكثر في اكتساب قوتهم اليومي مما يفكرون في تعليم أبنائهم، وذلك شأن دوار زمورة وضواحيه الذي اجتاحه الجراد في سنتي 1908 و1909 فغادره كثير من الأهالي بحثا عن وسائل مادية من شأنها أن تحسن وضعيتهم الاجتماعية، واستقر بعضهم في سوريا. وبالاضافة إلى العامل الاقتصادي الذي اشتدت وطأته على الأهالي في زمورة ومجانة ومسيلة وغيرها من مناطق الشرق الجزائري، فكثيرا ما كان الأهالي يشتكون من ظلم القواد ومواقفهم السلبية منهم بدون أي مبرر، كما كان لنظام

(64) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62) G. Gral. au Ministre de l'Intérieur, 8.5.1910.

الغابات والقوانين التي وضعتها إدارة الاحتلال دخل كبير في تذمر الأهالي واستيائهم من الأوضاع التي فرضت عليهم، زد على ذلك قانون التجنيد الاجباري الذي كانت فرنسا، خلال هذه الفترة، تبحث عن مجال لتطبيقه على الجزائريين، وهو ما زاد في حركة الهجرة الجزائرية، خاصة وأن هذا القانون قد قدم للجزائريين وكانه خطوة أولى لادماج ابنائهم في الحضارة الغربية، بل كخطوة أولى لتجنيسهم بالجنسية الفرنسية، ومن أجل ذلك سعى كثير من الجزائريين جاهدين وعملوا كل ما كان بوسعهم على أن لا تكون أسماء أبنائهم في قوائم المعنيين بالخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية. فلم يكن أمامهم سوى حلان اثنان : البقاء في البلاد والرضوخ للأمر الواقع، أو مغادرتها إلى الأبد، فاختاروا الحل الأخير. هكذا استطاع أكثر من 44 شخصا (65) أن يغادروا دوار زمورة ومجانة ليلتحقوا بسوريا في سنة 1910، رغم الإجراءات الصارمة التي اتخذتها فرنسا ضد الهجرة الجزائرية، بينما اكتفى عدد مماثل لهم من الأهالي بتقديم طلبات للحصول على رخص للخروج من البلاد، للمكاتب الإدارية الفرنسية (66). أما في مسيلة كما نلاحظه في الجدول السابق فقد سجلت مصالح الإدارة الفرنسية مغادرة حوالي 27 شخصا أو رب عائلة لأرض الوطن. ولولا تفطن إدارة الاحتلال في الوقت المناسب إلى حركة الهجرة هذه التي ظهرت في كل من تبسة والمسيلة وضواحيهما ومنعت منعا باتا كل تحرك أو تنقل للأفراد، لتضاعف مرات عديدة عدد المغادرين للبلاد.

---

(65) عادة تحصى الإدارة الفرنسية أرباب العائلات فقط، لذلك قد يعني هنا رقم « 44 شخصا » 44 عائلة.

(66) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62) Adminis. Zibans 8.6.1910, S/Préfet Cne. au G. Gral. 20.6.1910

وحسب الاحصاءات الرسمية للإدارة الفرنسية، لم يغادر مدينة العلمة وضواحيها، خلال السنة السابقة الذكر سوى 4 أشخاص، ولا نعرف هنا ماذا تعني مصالح الإدارة الفرنسية بـ «4 أشخاص»، هل المقصود بذلك 4 أفراد هاجروا إلى سوريا بمفردهم، أم 4 أرباب عائلة هاجروا صحبة عائلاتهم، لأن هذه الأخيرة عادة ما تحصى أرباب العائلات فقط، دون أن توضح بطريقة أو بأخرى حتى متوسط تعداد هذه العائلات. وهذه إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه الباحث في تحديد أعداد المهاجرين الجزائريين بكل تدقيق. وكما يوضحه الجدول السابق، لم يغادر مدينة برج وعريرج سوى اثنان من الأهالي. ونحن نشك في هذا الرقم وغيره من الأرقام التي قدمتها الإدارة الفرنسية، خاصة وأننا نعلم أنه بالنسبة للعلمة والبرج أن هاتين المدينتين كانتا من بين المدن المهمة التي أبدت معارضتها الشديدة لقانون التجنيد الاجباري.

أما في دائرة باتنة، فيرجع نائب عامل عمالة قسنطينة هجرة الأهالي من هذه المدينة إلى سوريا إلى الجفاف الذي ساد المنطقة طوال عدة سنوات متالية، والذي ترتب عنه مردود زراعي ردي، جدا، ومن ثمة هاجر الأهالي إلى سوريا بحثا عن وسائل مادية لتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية. ولكن في موطن آخر من تقريره، يشير هذا الموظف الفرنسي، أن بعضهم لم يهاجر مدفوعا بالعامل الاقتصادي، ولكنهم فعلوا ذلك لايجاد مجال واسع لتربية وتعليم أبنائهم في العاصمة السورية. وفي باب آخر من تقريره هذا، يذكر هذا الأخير أن عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى سوريا من باتنة قد يصل عددهم إلى 44 شخصا، «وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فنحن لا نعرف بالضبط ما هو المقصود بـ «44 شخصا» ! »» من بينهم صبائحي قديم أحيل على التقاعد، يعيش هو وعائلته المتكونة من ستة أفراد عيشة تكاد تكون مترفة، ورغم ذلك سمح في كل شيء

وهاجر إلى سوريا مرفوقا بعائلته، وحسب تقرير نائب عامل عمالة قسنطينة لم يكن هذا الصبائحي الوحيد من نوعه في هذه الحالة، بل هناك كثير من الأشخاص والعائلات التي شدت الرحال وهاجرت إلى سوريا، وكانت أحسن منه ماديا وميسورة الحال، ومع ذلك غادرت البلاد وهاجرت. ذلك ما سنلمسه أيضا بالنسبة لهجرة الأهالي في منطقة بلزمة وضواحيها، التي لا تبعد كثيرا عن مدينة باتنة.

تقع بلزمة بين باتنة شرقا وبريكة غربا وسطيف شمالا، وتعتبر سهولها من أخصب أراضي الشرق الجزائري وأكثرها مردودية زراعية. ويرتكز سكان المنطقة بالأخص في نقاط خمس وهي : رأس العيون، مروانة، وادي الماء، سريانة والسبت بن غزال، السوق الأسبوعي الهام الذي كان يجلب إليه أسبوعيا كل سكان المنطقة وفيه تتداول الأخبار وتنتقل من جماعة إلى أخرى. وأهم هذه الجماعات التي تقطن المنطقة : الأحليمية، وأولاد فاطمة، وأولاد أمحمد التي تفرع عنها أولاد هلال، الذين طاردهم الاستعمار الفرنسي طويلا، خاصة بعد إقامة المراكز الإستيطانية (Bernelle) ومروانة التي سميت بـ : Corneille، فاضطر هؤلاء للنزوح إلى المرتفعات العالية، فاستقروا أخيرا في جبال تاجنانت الواقعة بين سريانة ووادي الماء، ولكن ذلك لم يمنعهم من تتبع تطور الأحداث في البلاد، وليس هناك ما يدل على ذلك سوى تسرب أخبار هجرة 1911 إلى المنطقة وتأثيرها على سكانها بشكل واسع. ومن يطلع على قوائم المهاجرين الذين شدوا الرحيل إلى سوريا في سنوات 1909، 1910، و1911 يجد الكثير من سكان المنطقة مسجلين في قوائم الإدارة الفرنسية التي اعتبرتهم مغادرين للوطن نهائيا، ومن ثمة « متخلين بمحض ارادتهم » عن أراضيهم وكل ممتلكاتهم[67].

(67) Archives : A.O.M. ibid.

وإذا كانت وثائق الإدارة الفرنسية في الجزائر، فيما يخص هجرة الأهالي في مناطق بلزمة قد سكتت عن كثير من أنحاء المنطقة ولم تسجل عنها أي شيء يذكر، عدا بعض الأسماء، فإنها في دوار رأس العيون تعطينا بعض المعلومات الهامة. وحتى وإن كانت كانت هذه المعلومات متداخلة في بعضها البعض، متضاربة فيما بينها، فإننا نستطيع أن نستخلص منها الأهم، وهو أنه حدث أن دوار أولاد محبوب بأكمله قد أشعر الادارة الفرنسية بواسطة الجماعة الممثلة له، في سنة 1911، أنه يرغب في مغادرة البلاد، وبعد مدة وجيزة قدم أولاد محبوب للادارة الفرنسية طلبات فردية للحصول على جوازات سفر تخول لهم مغادرة البلاد نحو سوريا. وقد قدرت الادارة الفرنسية عدد هؤلاء بحوالي 182 شخصا. من بينهم 26 رب عائلة و4 عزاب، وتلاحظ تقارير الادارة الفرنسية بشكل خاص، أن المحرضين الأساسين لهذه الهجرة الجماعية كانوا يعدون من بين ملاك الأراضي وميسوري الحال ماديا، وليس الفلاحين أو عمال الأرض[68]. وهذه ظاهرة هامة كادت تنتشر في كامل البلاد منذ بداية القرن الحالي، ويجب على دارسي الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، خلال هذه الفترة أن يأخذوها بعين الاعتبار، ذلك لأن الشائع حتى الآن، هو أن هذه الهجرة لم يكن لها من أسباب أخرى سوى الأسباب الاقتصادية والإجتماعيّة، ونحن نضيف إلى هذه الأسباب، سببا يبدو لنا على جانب كبير من الأهمية، وهو السبب الثقافي، الذي كاد أن يكون المحرك الأساسي للهجرات الجماعية والفردية التي حدثت في الجزائرين سنتي 1909 و1911 وما حدث في بلزمة حدث في تلمسان سنة 1911، إذ لم يغادرها سوى الفلاحون وعمال الأرض والخماسون، ولكن الذين تولوا قيادة هذه الهجرة كانوا في أغلبهم يحتلون مكانة اجتماعية لا بأس بها،

---

(68) A.O.M. 9 H 104 (62) Admi. Belazma au S/Préfet de Batna, 10.6.1910.

ومن ثمة اختلفت دوافع هؤلاء للهجرة عن غيرهم، وذلك ما سنوضحه في أوانه. أما فيما يخص هجرة الأهالي في مناطق بلزمة فرغم الحصار الذي ضرب عليهم وامتناع ادارة الاحتلال عن تسليمهم جوازات السفر التي طلبوها منها فقد استطاع الكثير منهم أن يغادروا البلاد نحو سوريا، وهو الشيء الذي يجعل الوقوف على عدد المهاجرين من المنطقة إلى سوريا، خلال هذه السنة أو غيرها، ضربا من ضروب المستحيلات.

أما عن مدينة خنشلة وضواحيها فتشير الوثائق إلى ان هجرة بعض الأهالي إلى سوريا كان هروبا من قانون التجنيد الاجباري، دون أن تعطي اي توضيح عن أعداد الذين هاجروا ، ولكنها من جهة أخرى تحصر هذه الهجرة في أولاد ناصر وأولاد رشيش[69]. أما في بريكة، ولنفس الأسباب، تلاحظ هذه الوثائق هجرة 13 شخصا إلى سوريا، مشيرة إلى الأغا بن غانا قد صرح إلى نائب عامل عمالة قسنطينة في باتنة أن كثيرا من الجزائريين الأثرياء أو وأصحاب الأملاك الكبيرة في هذه المدينة الأخيرة، وغيرها من المدن الهامة في الوطن قد قرروا مغادرة البلاد، في حالة ما، إذا فرض عليهم، أو على أبنائهم، قانون التجنيد الاجباري[70].

على عكس مناطق بلزمة وباتنة وبريكة وخنشلة لم تسجل الوثائق الفرنسية في بجاية وضواحيها إلا عددا قليلا من الأهالي الذين غادروا المنطقة نحو المشرق العربي، ولكن من جهة أخرى تلاحظ أن أعدادا كبيرة منهم في قرقور، وأقبو، وجيجل وبجاية ذاتها قدموا للادارة الفرنسية طلبات جوازات سفر إلى هذه المناطق الأخيرة. ومن الطبيعي أن تكون سلطات الاحتلال قد رفضت هذه الطلبات كلها، وذلك لا يعني أن هذا الرفض قد أوقف نهائيا هؤلاء الناس الذين كانوا يرغبون في الهجرة،

---

(69) A.O.M. 9 H 104 (62) Préfet de Constantine au G. Gral., rieur, 8.5.1910.
(70) Archives : A.O.M. N.S. 115, G. Gral. au Ministre de l'Intérieur 14.5.1911.

بل الكثير منهم من خاطر بنفسه وشد رحاله إلى المشرق العربي متحديا الرقابة الشديدة التي ضربتها فرنسا على الجزائريين لمنعهم من مغادرة الوطن.

ومما يلفت انتباه الدارس للاحصاءات الرسمية الفرنسية هو سكوت هذه الأخيرة عن هجرة الأهالي الجزائريين في بعض المدن الرئيسية للوطن كقسنطينة والجزائر ووهران، وحتى وإن تكلمت عن هجرتهم في هذه المدن فإنها تكتفي باحصاء المهاجرين من المناطق التابعة لهذه الدوائر فقط. فهل يعقل أن تنتشر حركة الهجرة في سنوات 1909 و1910 و1911، في أم البواقي وعين مليلة دون أن يغادر من قسنطينة نفسها، ولو مواطن واحد!. وهو ما تذهب إليه الاحصاءات الفرنسية، فمن الصعب أن يقتنع المرء بذلك، وكل ما تشير إليه الوثائق الفرنسية فيما يخص هجرة الأهالي من مدينة قسنطينة، هو أنه غادرها في سنة 1911 شخص واحد، بعد أن باع لاخوته كل أملاكه. وما يقال عن قسنطينة يقال أيضا عن عين مليلة وتبسة ومسكيانة وعين البيضاء وأم البواقي التي لم تسجل فيها الاحصاءات الفرنسية سوى 9 أشخاص غادروها إلي المشرق العربي[71].

ومما يجعل شكوكنا تزداد في الاحصاءات الرسمية الفرنسية، أنها سكتت عن عمد عن هجرة الأهالي في بعض مناطق الوطن بينما شهرت بها، أن لم تكن قد بالغت في أعداد المهاجرين في بعض المناطق الأخرى كتلمسان وتيزي وزو مثلا. ونلاحظ ذلك بصفة خاصة في دائرة قالمة والمناطق التابعة لها، التي لا تذكرها الاحصاءات الفرنسية البتّة، بينما نجد في الأرشيف الفرنسي اكثر من تقرير لعامل عمالة قسنطينة بشأن حدوث عدة هجرات جماعية في هذه المناطق، التي كان أهلها يقطعون الحدود

(71) A.M.A.E., N.S, 115, ibid.

الشرقية الفاصلة بين الجزائر وتونس، ومن هناك يواصلون طريقهم نحو الشرق العربي مرورا بليبيا، ثم مصر ليصلوا اخيرا إلى سوريا، ومنهم من كان يستقر مدة في هذا البلد الأخير ثم يتوجه نحو فلسطين أو الحجاز، ولا نعرف حتى الآن بأي شكل كان عدد هؤلاء المهاجرين الجزائريين، الذين غادروا البلاد من قالمة والضواحي المجاورة لها في سنوات 1909 و1910 و1911.

وقد شكلت تونس منذ زمن طويل بالنسبة للمهاجرين الجزائريين الملجأ الأمين الذي كان يركن إليه الجزائريون عندما تشتد عليهم وطأة الرقابة الفرنسية، ومما شجع لجوء الجزائريين إلى هذا البلد، أنهم كانوا يجدون المساعدة من قبل الموظفين التونسيين للهروب من السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تلاحقهم هناك.

5- تطور الهجرة في المناطق العسكرية من 1910 إلى 1915

من مناطق الشرق الجزائري انتشرت حركة الهجرة إلى مناطق جنوب الوطن، التي كانت تخضع للحكم العسكري الفرنسي. وقد حدثت في هذه المناطق شأنها شأن المناطق الجزائرية الأخرى عدة هجرات جماعية للأهالي الجزائريين أهمها هجرة جماعة هامة من الأهالي من وادي سوف إلى بيت المقدس، والتي لا تذكرها الاحصاءات الرسمية، ولكننا وجدنا آثارها في بعض الوثائق الفرنسية، وسنتكلم عن ذلك في أوانه. أما الآن فدعنا نعرض تطور هجرة الأهالي في مناطق الجنوب الجزئري من خلال الجدول التالي :

هجرة الجزائريين من الجنوب الجزائري إلى سوريا بين سنتي 1910-1912، ورجوع بعضهم إلى أرض الوطن *

1910-1915

اسم المكان الذي حدثت فيه الهجرة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين الذين رجعوا إلى أرض الوطن
دائـرة بوسعادة – الجزائـر	14	5
دائـرة عين العريشة – وهـران	1	-
دائـرة مغنية – وهـران		2
دائـرة خنشلة – قسنطينة	10	3
غردايـة – غردايـة	1	1
الأغـواط – غردايـة	2	1
الجلـفة – غردايـة	-	6
عين الصفراء – عين الصفراء	1	2
البـيض	-	1
بسـكرة – تقـرت	47	20
اولاد جلال – تقـرت	70	23
الـوادي – تقـرت	12	6
المجمـوع	173	70

*- أرشيف ما وراء البحار، 9 هـ 104 (62).

نلاحظ من خلال الجدول السابق قلة المناطق الجزائرية التي كانت تخضع للحكم العسكري، التي تذكرها الاحصاءات الفرنسية. كما نلاحظ من جهة أخرى قلة المعلومات التي يعطيها الأرشيف الفرنسي عن هجرة الأهالي في هذه المناطق. وكل ما وجدناه هي بعض المعلومات الضحلة عن مناطق تقرت. وتدعي الإدارة الفرنسية كعادتها، بشأن هذه المناطق الأخيرة، أن أهلها قد غادروها بسبب تحريض أهلهم وذويهم لهم، الذين كانوا قد هاجروا إلي سوريا قبلهم واستقروا بها، وكما يوضحه

الجدول السابق فقد هاجر إلى سوريا حوالي 47 شخصا من مدينة بسكرة وحدها، بين سنتي 1910، 1912. أما في قرية أولاد جلال وضواحيها فقد بلغت حركة الهجرة هذه أوجها، بحيث عزمت على الهجرة منها إلى سوريا قرابة 300 عائلة، التحقت بميناء سكيكدة، ومن هناك حاولت ان تتجه نحو لبنان، ولكن السلطات الاستعمارية منعتها من ذلك، ولم يستطع من هذه العائلات الهجرة سوى سبعون (70) شخصا، وتشير الوثائق إلى أنه زيادة على الأعداد التي يذكرها الجدول السابق، كثيرا من الأهالي من بسكرة وأولاد جلال قد غادروا البلاد عن طريق البر والتحقوا بتونس، ومنها واصلوا طريقهم نحو سوريا[72].

أما عن وادي سوف فتذكر بعض الوثائق الفرنسية [73]، أن جماعة من هناك، تتكون من 15 فردا، قد هاجرت إلى بيت المقدس مشيا على الأقدام، مرورا بقفصة والاسكندرية والعريش، وفي ذلك دلالة على رغبة الجزائريين في الهجرة خلال هذه الفترة، وإشارة إلى دوافعها وأسبابها التي أصبحت تفرض نفسها على الأهالي يوما بعد آخر.

6- تطور الهجرة في عمالة الجزائر

إذا كانت وثائق الأرشيف الفرنسي تلاحظ بشكل خاص، أن عمالة الجزائر العاصمة قد داهمتها موجة الهجرة بكل حدة خلال العقد الأول من هذا القرن، فإنها عكس ذلك تشير إلى أن حركة الهجرة قد همدت في هذه المناطق المذكورة في بداية العقد الثاني منه.

---

(72) A.O.M. 9 H 104, Commandant de Biskra au Commandant de Touggourt, 17.5.1911.

(73) A.O.M. 9 H 104, Commandant de Biskra au Commandant de Touggourt, 15.6.1911.

وفيما يخص مناطق عمالة الجزائر بشكل خاص لا يمكن تكوين فكرة صحيحة عن أعداد الأهالي الذين هاجروا إلى المشرق العربي منها، كما لا يمكن مقارنة أعداد المهاجرين منها بالمناطق الجزائرية الأخرى، ذلك لأن الادارة الفرنسية لم تذكر في احصاءاتها لهم سوى ارباب العائلات، ومن ثمة يصعب التكهن باعداد الأهالي الذين غادروا البلاد، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها.

ومن جهة أخرى نلاحظ انعدام المعلومات في الأرشيف الفرنسي عن هجرة الأهالي في هذه العمالة الهامة من الجزائر، بينما نجد معلومات مكثفة عن مناطق أخرى أقل منها أهمية اداريا وعسكريا وسياسيا، ولا ندري لماذا ؟. وكل ما نجده في الأرشيف عن هجرة الجزائريين في الجزائر ومناطقها، هي رسالة طويلة ممضاة من طرف 340 شخصا، يحتج فيها سكان مدينة المدية عن ظلم واجحاف سلطات الاحتلال، التي امتنعت عن تسليمهم جوازات السفر التي طلبوها منها، وعن التجنيد الاجباري الذي فرض على أبنائهم، كما يندد هؤلاء بالقانون الفرنسي الذي يخول للقضاة الفرنسيين الحكم بين المسلمين والتدخل في شؤونهم المدنية والدينية – التي لا يعرف عنها هؤلاء سوى اسمها – وفي باب آخر، وهو الأهم، يشتكي الأهالي من عرقلة الادارة الفرنسية لتعليم أبنائهم اللغة العربية وتعليم القرآن بشكل خاص منددين بالضغوط وبالإجراءات التعسفية التي اتخذتها إدارة الاحتلال ضد تعليم اللغة العربية في بلدهم، منها تجميد الإعانات المالية البسيطة التي كانت تمنح للمدارس العربية الحرة والكتاتيب القرآنية وأجور موظفي المساجد. هذا وتتعالى أصوات هؤلاء صارخة ضد الضرائب الباهضة التي أنهكت كاهلهم، وضد عدم المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين في دفع هذه الضرائب. كما نجد في هذه الرسالة اشارة إلى مصادرة أراضي الجزائريين ظلما وعدوانا من قبل

المحتلين، وفي باب آخر يشتكي الأهالي من قساوة نظام الغابات - الذي وضعه الاستعمار خصيصا لقمع القرويين الجزائريين وللحيلولة دون اكتساب قوتهم اليومي - الذي يجعلهم يتعرضون يوما بعد آخر لغرامات مالية تفرض عليهم من قبل واضعي هذا القانون. وفي آخر هذه الرسالة نجد اشارة إلى القوانين الاستثنائية، والمحاكم القمعية، وقانون الأهالي الذي فرضه الاحتلال الفرنسي على الجزائريين (74) ... ويرى سكان المدينة في هذه الأسباب مجتمعة مغادرتهم للوطن وترك أنفس الأشياء التي يمتلكونها مقابل الاحتفاظ بكرامتهم وشخصيتهم، وبالتالي الحفاظ على مستقبل ابنائهم ثقافيا ودينيا.

ذلك ما لاحظناه سابقا بين سكان مدينة باتنة ومناطق بلزمة اللذين شدوا الرحيل وهاجروا إلى المشرق العربي، خلال نفس الفترة التي عزم فيها سكان المدية الهجرة إلى نفس البقاع خوفا على تربية وتعليم أبنائهم.

أما عن تطور الهجرة في مناطق الجزائر العاصمة، بين سنتي 1910-1913، فالجدول التالي يعطينا عنها فكرة بسيطة.

---

(74) Archives : A.O.M., L'exode de Tlemcen en 1911, op-cit.

جدول يبين أعداد المهاجرين الجزائريين إلى سوريا بين سنتي 1910–1912 [1] ورجوع بعضهم إلى أرض الوطن في نفس الفترة [2] عمالة الجزائر [3]

اسم المكان الذي حدثت فيه الهجرة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين الذين رجعوا إلى أرض الوطن
الجزائـــــر	4	5
بويـــــرة	1	4
رغايـــــة	6	1
لأربعـــــاء	8	3
نكلـــــة	10	–
صور الغزلان	3	3
المديـــــة	9	1
سيدي عيسى	5	3
البليـــــدة	1	
	–	
بوزريعـــــة	3	
بوقديـــــر	2	
خميس مليانة	3	
عين بســـام	1	
بني منصـور	1	
الأخضريـــة	4	
طبـــــلات	1	
البرواقيـــة	1	
قصر البخاري	1	
عين بوسيف	1	
الشلالـــــة	5	
جنـــــدن	4	
صرصـــــور	1	
ثنية الأحد	1	
الشلـــــف	2	
تنـــــس	1	
جرجـــرة	9	
ذراع الميزان	3	
عزازقـــــة	3	
مـــــزران	3	
الناصريـــة	5	
دلـــــس	3	
تيزي وزو	1	
المجمـــوع	**106**	**23**

(1) المصدر: أرشيف ما وراء البحار، ملف 9 هـ 104 (62).

(2) وضعيتهم حتى 9-4-1913

(3) لم تحص هنا سوى أعداد أرباب العائلات.

7- تطور الهجرة في عمالة وهـران

حسب الوثائق الفرنسية الرسمية وغير الرسمية شكلت مدينة تلمسان وضواحيها المحور الأساسي الذي دارت حوله هجرة الأهالي الجزائريين سنة 1911، ولا نجد غير ذلك في الأرشيف الفرنسي. ومن جهة أخرى قامت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر بحملة دعائية لهذه الهجرة التي حدثت في تلمسان حتى كادت هذه الأخيرة أن تكون معروفة لدى العامة ومن لا علاقة له بالدراسات التاريخية على الاطلاق، وذلك لكثرة ما كتب عنها من دراسات خاصة وعامة نجدها منتشرة هنا وهناك في الجرائد(75) والمجلات(76) والكتب(77) وبعض الوثائق الفرنسية(78) التي تكاد أن تكون دراسة وافية لهذا الموضوع، لو توفرت فيها بعض الشروط العلمية والمنهجية.

وفي الوقت الذي اهتمت فيه الكتابات الفرنسية الرسمية وغير الرسمية بهجرة تلمسان سنة 1911، أهملت إهمالا تاما المناطق الجزائرية الأخرى التي حدثت فيها تقريبا نفس الأحداث، بل في بعض الأحيان كانت قوتها أشد وتأثيرها أكبر إذا قارناها بأحداث تلمسان، كما لاحظنا ذلك بالنسبة لمناطق الشرق الجزائري مثلا، وقد سبق وأن تطرقنا إلى هذه النقطة في مجال آخر.

---

(75) أنظر على سبيل المثال ايكو دوران، أعداد: 14-15-16-17 أكتوبر 1911 وبعض أعداد الشهور الموالية، وغيرها من الصحف الفرنسية التي كانت تصدر في الجزائر، التي تكلمت تقريبا كلها عن هذه الأحداث.

(76) Questions diplomatiques et coloniale T/XKII, H. Marchand, pp. 86-94, l'Afrique française n° 1 1/1912.

(77) Cf. Bourderie (P.), op-cit., pp. 536-545, Ch R. Agéron : op-cit., pp. 1085-1092.

(78) Archives : A.O.M. 9 H 104 (62), l'exode de Tlemcen 1911.

والذي يهمنا الآن هو محاولة الوقوف على أهمية هجرة الأهالي في الغرب الجزائري، من حيث تعدادها بالأخص، قبل عرض تطوراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وكما أشرنا سابقا فقد احتلت تلمسان الصدارة حسب مصادر موضوعنا هذا، ومن ثمة اختلفت تقديرات هذه المصادر لأعداد المهاجرين إلى سوريا من تلمسان، فمنها ما يقدر أعدادهم بـ 368 (79)، ومنها ما يقدرها بـ 425 (80) (في مدينة تلمسان فقط)، وهناك من يذهب إلى أن عددهم قد وصل حوالي 800 مهاجر (81)، وهناك من يقدرها بـ 637 مهاجرا (82)، وأخيرا ترى إحدى الصحف الفرنسية (83) أن أعداد الأهالي الذين هاجروا من تلمسان سنة 1911 قد فاقت 1200 شخص، ونظرا لتضارب هذه الأرقام فيما بينها بشكل يجعل الباحث لا يطمئن لا لهذه ولا لتلك، فيصعب علينا أن نحدد بالضبط أعداد المهاجرين من تلمسان إلى سوريا سنة 1911 قد فاقت 1200 شخص، ونظرا لتضارب هذه الأرقام فيما بينها بشكل يجعل الباحث لا يطمئن لا لهذه ولا لتلك، فيصعب علينا أن نحدد بالضبط أعداد المهاجرين من تلمسان إلى سوريا سنة 1911، ولكن الذي يجب ملاحظته هنا هو أن الأعداد أو الأرقام التي تقدمها الوثائق الفرنسية على مختلف أنواعها ومشاربها ومنابعها لا تعبر من قريب أو بعيد عن الأعداد الحقيقية للأهالي الذين غادروا تلمسان وضواحيها في سنة 1911 هروبا من ظلم واضطهاد الاحتلال الفرنسي لهم. أما الجدول التالي فلا يعطينا إلا فكرة بسيطة عن هجرة الأهالي الجزائريين في الغرب الجزائري إلى سوريا ما بين سنتي 1910–1912.

أنظر الجدول الآتي :

(80) A.O.M. 9 H 104 (62), note de service de sécurité, rapport du 30.12.1911.
(81) A.O.M. l'exode de Tlemcen 1911, op-cit., enquête : G. Sabastier.
(82) A.O.M. ibid, enquête Barbedette.
(83) Echo d'Oran,14.10.1911.

جدول يبين أعداد المهاجرين الجزائريين إلى سوريا بين سنتي 1910-1912 وأعداد الذين رجعوا منهم بين سنتي 1912-1918 [2] عمالة وهران

الدائـــــــــرة	عدد المهاجرين [1]	عدد المهاجرين الذين عادوا إلى الوطن
دائرة وهـــــران :		
سيدي بلعبـــــاس	3	1
سيدي علي بن أيـــوب	1	-
بوجبـــــة	–	1
دائرة معسكـــــر :		
معسكـــــر	9	11
حاســـين	1	1
فرنـــــدة	2	2
دوار موسى	8	3
دوار بني خميس	1	1
دوار باحوراني	1	1
دوار الحجـــاج	1 (3)	1
دوار بني نايغ	2	2
سيدي قـــادة	–	1
دائرة مستغانـــم :		
دوار مديونـــــة	1	1
زمـــــورة	–	6
جبل الناظـــور	–	3
دائرة تلمســـــان :	211	-
تلمســـــان	1	-
فدن الـــبـــع	13	5
سيدي أبي مديـن	1	4
صفصـــاف	3	29
عيفـــــان		

(1) المصدر : أرشيف ما وراء البحار. ملف 9 هـ 104 (62).

(2) 67 طفلا وامرأة لم يدخلوا في حساب المهاجرين، و40 منهم بالنسبة للعائدين.

(3) أعداد أرباب العائلات فقط

عـــين دوز	7	6
ونجلـــــة	27	5
القلــــعة		1
سيدي حلوي	-	5
الكوديـــة	-	-
عين الحوت	-	3
مليلـــــة	-	2
واد ميمـون	1	2
ندرومـــة	3	1
الرمشـــي	5	4
توريـــــن	3	4
بني مستـر	1	2
كــــراح	(3)4	1
أولاد رياح	1	1
بني أوزان	1	1
الغرابلــة	1	-
بني أورسوس	2	2
شوني سبدو	3	3
تارنـــــي	2	-
سبـــــدو	2	-
عين الغرابلـة	2	-

(3) أعداد أرباب العائلات فقط

درس كثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع الفرنسيين ظاهرة الهجرة الجماعية في تلمسان سنة 1911 وحاولوا الوقوف على أسبابها وعللها، فتوصلوا إلى حصر الكثير منها، كل حسب المنهاج العلمي الذي أستند إليه، ونزعته السياسية، وتكوينه الاجتماعي والثقافي. وقد اتفق هؤلاء على الأسباب الرئيسية لهذه الهجرة، التي تتمثل في العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولكنهم تناسوا عمدا العامل المحرك لكل هذه العوامل السابقة، التي ألحوا على فعاليتها وتسييرها للهجرة الجزائرية الجماعية في بداية العقد الثاني من هذا القرن، وهذا العامل هو العامل الاستعماري، الذي نلاحظ غيابه في كل الدراسات الفرنسية.

والجدير بالذكر أن الكتاب الفرنسيين عندما يتطرقون للعوامل السياسية ومدى تأثيرها سلبا على المجتمعات الجزائرية نلاحظ بوضوح أنهم يحاولون دائما فصلها عن العامل الاستعماري الذي انبثقت عنه أساسا، بل هي جزء لا يتجزء منه، وفي نظر هؤلاء، فالعوامل السياسية التي أدت بطريقة مباشرة إلى تطور حركة الهجرة الجماعية للأهالي، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، « ليس سببها التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، إنما مردها بالأخص إلى فساد نظم هذا الحكم، الذي لم تعرف الحكومة الفرنسية كيف تجعله يساير التطورات الاستعمارية التي حدثت في الجزائر منذ 1830 »، وبناء على ذلك فكتابات هؤلاء جاءت في أغلبها نقدا للحكومة الفرنسية أحيانا، ولادارتها في الجزائر أحيانا أخرى.

وقد أبدى ظاهريا بعض الكتاب الفرنسيين، وبعض الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بالسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، تعاطفا خاصا بالأهالي في تلمسان، واعتبروهم في « أعلى درجة »، وذلك ليس حبا لهم، وانما تحسبا لما سيترتب من نتائج وخيمة عن هجرتهم إلى الأراضي العثمانية، والتي ستنعكس آثارها على التواجد الاستعماري في

الوطن، لذلك استقر رأي هؤلاء الكتاب الفرنسيين أولا على تذكير السلطات الاستعمارية بأمجاد تلمسان ومكانتها الحضارية والثقافية والسياسية التي كانت تحتلها العصور الغابرة، وهو الشيء الذي جعلها في الوقت الحاضر، (1911)، تحتفظ ببعض المظاهر الثقافية والحضارية والسياسية التي تنعدم في جل المناطق الجزائرية الأخرى، وقد حاول هؤلاء الكتاب تحذير الاستعمار بصفة خاصة من الشعور الديني السائد في تلمسان، الذي كانت تحركه فئة من أعيانها، التي تخضع هي نفسها لتقاليد عريقة ومبادئ ثابتة لا يمكن المساس بها. كما اعتبر هؤلاء تلمسان من المراكز الحضارية الاسلامية القديمة التي تحتضن صفوة المثقفين والمتعلمين وحتى بعض العلماء المتضلعين في الدراسات الاسلامية، وفي مرحلة ثانية تمنى هؤلاء الكتاب الفرنسيون، وغيرهم ممن تعاطف مع «قضية الأهالي في تلمسان»، - أن تنظر سلطات الاحتلال إليهم بنظرة مغايرة لتلك النظرة التي تنظر بها لعامة الأهالي الجزائريين -، وعلى هذه السلطات إذا أرادت تدعيم نفوذها في المنطقة أن تبذل كل ما في وسعها للاستجابة لمطالب الأهالي في تلمسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وحول هذه الفكرة دارت مناقشات بعض الكتاب الفرنسيين لموضوع هجرة تلمسان سنة 1911، بحيث أعتبر السيد بال (A.Bel)[84] النخبة المثقفة في تلمسان، ذات النزعة «التجديدية» في مجالات معينة والمحافظة بشدة في مجالات أخرى، خاصة منها فيما يتعلق بالمجال الديني، عقبة من العواقب الهامة التي تقف في وجه الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وحسب السيد بال، فانتساب هذه النخبة المثقفة إلى تلمسان

(84) Bel (A.) : La population musulmane de Tlemcen, in (R. des études Ethnographiques et sociologiques de Paris 1908).

وإبجادها العظيمة الغنية بالمفاخر الحضارية والثقافية والسياسية، هو الذي يجعلها تطمح إلى العيش الكريم على أرض أجدادها دون أن تسمح بالمساس بتقاليدها وعاداتها وأعرافها، وفي باب آخر ينوه الكاتب بالمؤسسات التعليمية ذات الشهرة الكبيرة، التي وجدت في تلمسان عبر العصور، وخاصة منها (في وقته) مدرستها العريقة التي تخرج منها كثير من الشبان الذين التحقوا بالمغرب أو بالمشرق العربي لإتمام دراستهم، ثم رجعوا إلى بلدهم يحملون شهادات علمية عليا من فاس أو تونس أو مصر. ومن هذه الجماعة بالذات التي تثقفت في المغرب أو المشرق العربي، حذر السيد بال وغيره من الفرنسيين الذين اهتموا بتاريخ الجزائر، حكومة الاحتلال من المشاكل التي ستحدثها للاستعمار الفرنسي في البلاد، وكان تنبؤ هؤلاء في محله. وهذه النقطة تحتاج إلى بحث طويل يثبت مدى مشاركة المثقفين باللغة العربية إلى جانب اخوانهم المثقفين باللغة الأجنبية في الحركة الوطنية الجزائرية عامة وفي الثورة التحريرية خاصة.

بالإضافة إلى العوامل التي ذكرها السيد بال كانت تلمسان تحتضن جماعة تسودها الروح « الارستوقراطية »، التي كان بإمكانها أن تؤثر بكل سهولة في الجماهير الشعبية، فضلا عن الشعور الطرقي الذي كان منتشرا بشكل واسع في المنطقة، ولا يقل أهمية عن العامل الأول في تأثيره على الجماهير.

لقد عرفت تلمسان شأنها شأن المناطق الجزائرية الأخرى، في نهاية القرن الماضي، أزمة اقتصادية حادة هددت أركان مجتمعاتها، خاصة منها المجتمعات الريفية والحضرية التي تعيش من عرق جبينها، ومن الطبيعي أن تكون هذه الأزمة قد قللت بشكل ملحوظ مداخيل الأهالي بصفة عامة، وهو الشيء الذي رافقه ارتفاع رهيب لتكاليف الحياة إضافة إلى هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور الذي عاشته البلاد من أقصاها

إلى أقصاها، خلال الفترة المذكورة سابقا، شعر الجزائريون بصفة عامة وأهل الجزائر وقسنطينة وتلمسان بصفة خاصة بالتحولات العمرانية والحضارية التي بدأت تبرز جلية في مدنهم، واعتبر سكان هذه المدن، خاصة منهم فئة معينة، هذه التغيرات لأوجه مدنهم خطرا الاستعمار الفرنسي التي تهدد كيانهم وحضارتهم وثقافتهم ومعتقداتهم. ومما اكد ذلك للأهالي الجزائريين، أن الإدارة الفرنسية في الجزائر لم تحترم ابسط عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والثقافية، وداست بكل وقاحة أعرافهم الشرعية وأدخلت عليها تغييرات اعتبروها مساسا خطيرا لقوميتهم ولشخصيتهم العربية الاسلامية.

من الإجراءات الفرنسية التي اهتز لها الأهالي، في الربع الأخير من القرن الماضي، يجب أن نذكر القانون المدني الذي فرض عليهم في سنة 1882، وقد أحدث هذا الأخير ضجة كبيرة في البلاد، وقبل أن تهدأ هذه الضجة تماما، أصدرت فرنسا قانونا آخرا أقلق الأهالي أكثر من الأول، وهو القانون المدني المتعلق بالأهالي، الذي أصبح القضاة الفرنسيين يتحكمون فيه ويشرفون على تسييره منذ 1886، وفي بداية القرن الحالي أحدث القانون الفرنسي، الذي طبق في فرنسا ذاتها، والذي نص على فصل الكنيسة عن الدولة، هلعا كبيرا بين الأوساط الجزائرية، وخاف الناس من تطبيقه في بلادهم بالدرجة الأولى أن يمس معتقداتهم، وأخيرا جاء في سنة 1908 مشروع التجنيد الإجباري ليكمل حلقة عدم الاطمئنان التي كان يتخبط فيها الأهالي الجزائريون. وهو ما أدى بكثير من سكان تلمسان وضواحيها إلى الهجرة نحو المغرب الأقصى[85]، ولكن بعد احتلاله من طرف الفرنسيين في سنة 1912، اتجهت أنظار المهاجرين نحو الأراضي العثمانية في المشرق العربي.

---

(85) Michaux-Bellaire (E.) : op-cit., pp. 100-115.

وقد بقي الأهالي في تلمسان وضواحيها، فأنهم كان الجزائريين الآخرين، على علاقة بإخوانهم الذين هاجروا إلى المشرق العربي، وربطت بين الطرفين مراسلات منتظمة، كما كانت مواسم الحج بالنسبة للأهالي فرصة للتعرف على هذه البقاع، التي طالما مدحها لهم أهلهم وأصدقاؤهم الذين هاجروا إليها في فترات زمنية مختلفة.

وقد توجهت أنظار المثقفين الجزائريين بصفة عامة إلى الامبراطورية العثمانية خاصة بعد نجاح ثورة تركيا الفتاة، التي أعطت للجزائريين بصيصا من الأمل بوعودها الكثيرة ومشاريعها التحريرية والنظامية التي كانت تنسج منها كل يوم طرازا يختلف شكلا ومضمونا عما نسجته البارحة. وكان للصحافة التركية والعربية دور في توجيه أنظار الجزائريين إلى ما كان يحدث في الامبراطورية العثمانية، هذا وترى بعض الوثائق الفرنسية(86) أنه كان لبعض الشخصيات الدينية والسياسية التي زارت تلمسان في بداية هذا القرن دخل في هجرة الأهالي إلى الأراضي العثمانية. من هذه الشخصيات التي تذكرها الوثائق : فريد باي، الذي حل ضيفا علي قاضي تلمسان شعيب، وبعد مغادرته لتلمسان نشر فريد باي ووصف رحلته إلى الجزائر في سنة 1904، كما نشر عدة مقالات في كثير من الصحف التركية والعربية جاءت كلها تنديدا بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفريد باي هذا، الذي تشير إليه الوثائق الفرنسية بهذا الاسم، ما هو إلا الزعيم المصري المعروف محمد فريد، من الزعماء الذين خلفوا مصطفى كمال، الذي استمر في التعبئة الوطنية ضد الاحتلال الانجليزي لمصر، إلى أن نفي منها من قبل السلطات البريطانية، ولكن ذلك لم يثن عزمه، فاستمر في النضال والكفاح ضد الاستعمار خارج مصر. كما تشير الوثائق الفرنسية أنه في سنة 1903 زار تلمسان أحد أحفاد عبد القادر

(86) A.O.M. l'exode de Tlemcen en 1911, op-cit.

الجيلالي، وأقام بها أكثر من سنتين. وقد دخل هذا الأخير الجزائر بواسطة جواز سفر سلمته له القنصلية التركية في باريس، ورغم ذلك تفطنت إليه السلطات الاستعمارية وطردته من البلاد، كما زار تلمسان ثلاث مرات على الأقل، في سنوات 1906، 1909، 1910 محمد بن سليمان القادري من بغداد، الذي تقول عنه الوثائق(87) أنه كان شخصية دينية مهمة، وأخيرا كما هو معروف فقد كانت لزيارة محمد عبده للجزائر، في بداية هذا القرن، نتائج مختلفة مست أكثر من ميدان، وحتى وإن لم تكن لهذه الزيارة نتائج مباشرة، فقد أثارت فضول المثقفين الجزائريين لطرح عدة مشاكل ثقافية واجتماعية وسياسية تتعلق بمصيرهم، وبعلاقتهم بالاستعمار الفرنسي في البلاد، ومهما يكن من أمر فقد تكون لهذه الزيارات التي قامت بها هذه الشخصيات لتلمسان تأثير على هجرة الأهالي في الغرب الجزائري.

إلى جانب ذلك يبدو لنا أن هناك عاملاً آخر ساهم في تشجيع الأهالي الجزائريين في الغرب الجزائري على الهجرة إلى المشرق العربي، الذي يتمثل في هجرة بعض الموظفين الجزائريين في الإدارة الفرنسية، الميسوري الحال ماديا، الذين في الحقيقة لا تجري عليهم القوانين الاستثنائية التي سنتها حكومة الاستعمار بخصوص الأهالي الجزائريين، بل كان لهؤلاء وضع خاص بين الأهالي، بحيث تنظر لهم إدارة الاحتلال وكأنهم سندها الرئيسي الذي تتكيء عليه، وعينها التي لا تغفل عن مراقبة مجتمع لا علاقة لها به من دونهم، عن ذلك تذكر الوثائق الفرنسية، أنه في سنة 1910، غادر القائد الأخضر دوار شولي (دائرة سبدو) مرفوقا بكل أعضاء عائلته التي تتكون من حوالي 27 شخصا، بعد أن باع كل أملاكه وأراضيه لأهله وذويه، هو الشيء الذي أثر على كثير من الأهالي في المنطقة

---

(87) Ibid.

ودفع بهم إلى الهجرة اقتداء بقائد المنطقة[88]. وتقف التقارير الفرنسية، من هجرة هذا القائد إلى سوريا، موقف المندهش الحائر، متسائلة عن الأسباب الحقيقية التي أدت بهذا الموظف لدى ادارتها، التي وفرت له كل سبل الحياة وبعض الامتيازات، أن يتخلى عن كل ذلك ببساطة ويهاجر تاركا وراءه كل شيء[89]. علما أنه باعتراف الادارة الفرنسية نفسها، فهذه الحالة التي ذكرناها ليست الوحيدة من نوعها، بل هناك كثير من الجزائريين الذين كانوا موظفين في الإدارة الفرنسية، ومع ذلك لسبب أو لآخر اختاروا الهجرة على البقاء في البلاد. وهؤلاء لم يهاجروا فقط، ولكنهم أيضا قاموا بدعاية نشيطة بين الأهالي من المناطق التي هاجروا منها يلحون عليهم وينصحونهم بمغادرة البلاد[90].

وهذا أمر من الأمور التي أقلقت الإدارة الفرنسية ومسيريها في الجزائر، خاصة وأن هذا التحريض قد تصادف مع فرضها لقانون التجنيد الاجباري، بمرسوم 28 فيفري 1911، الذي زرع الهلع والرعب بين الأهالي، ولكن الإدارة الفرنسية في الحقيقة لم تكترث لهجرة بعض الجزائريين التي حدثت في أوائل هذه السنة الأخيرة، واعتبرتها مجرد ضباب عابر غير أن هذا «الضباب» ما لبث أن تحول إلى عاصفة هوجاء في سبتمبر سنة 1911، عندما أعلنت الجرائد الفرنسية، أن فرنسا ستطبق على الأهالي ابتداء من هذا الشهر مرسومًا فيفريًا يتعلق بالتجنيد الإجباري[91]، وقد استغل الكولون هذا الحادث أحسن استغلال لدفع الأهالي إلى الهجرة والاستحواذ على أراضيهم، بحيث أشاعوا بينهم أخبارا مضطربة، زرعت البلبلة والقلق، مفاد البعض منها «أن الجزائريين سيجبرون مستقبلا على

---

(88) A.O.M. l'éxode de Tlemcen en 1911, op-cit., p. 20 et suite.
(89) A.O.M. 9 H 104 (62), Préfet d'Oran au G. Gral. 10.6.1912.
(90) أنظر نماذج من رسائل هؤلاء في هجرة تلمسان 1911، المصدر السابق.
(91) Echo d'Oran : 17.9.1911.

التزوج بالأوربيات أو أن «الحجاب بالنسبة للمرأة الجزائرية سيمنع ارتداؤه»[92]، إلى غير ذلك من الدعايات التي لا أساس لها من الصحة. ومن جهته يؤكد السيد ديوبون أن الكولون خوفا من فقدانهم لليد العاملة «حذروا الأهالي من عواقب التجنيد في صفوف العساكر الفرنسية»[93].

من النتائج الأولية التي ترتبت عن هذه الوضعية المقلقة التي عاشتها الجزائر من أقصاها إلى أقصاها، أن الجزائريين بدأوا في الاستعداد لمغادرة البلاد نهائيا، فعرضوا ديارهم وأراضيهم وكل ما كانوا يمتلكونه بأسعار بخسة لا تعبر في حقيقتها عن شيء إذا قيست بقيمة الأشياء والأملاك التي عرضت للبيع، ونظرا لعدم تمكن الأهالي من شراء هذه الأملاك من اخوانهم الذين صمموا على هجرة البلاد، لأسباب مادية، أو بسبب معارضة الكولون لهم، فقد آل جلها، أن لم نقل كلها، إلى أيادي الكولون، وعن ذلك تذكر الوثائق[94] أنه في تلمسان مثلا، وضع الأهالي أكثر من مائتي دار بأراضيها الملحقة لها للبيع، في الوقت الذي أخذ فيه كثير من الشبان طريقهم إلى سوريا ولبنان وفلسطين ومصر أو الحجاز. وتقدر هذه الوثائق عدد الأفراد، الذين غادروا تلمسان وضواحيها، في شهر سبتمبر 1911، بأكثر من 60 فردا، معتبرة ذلك «الإشارة الخضراء» التي أعطيت للهجرة في مناطق غرب البلاد. وذلك ما حدث فعلا، إذ تشير الوثائق أنه في الفاتح من الشهر الموالي، أي أكتوبر، غادر تلمسان وضواحيها أكثر من 250 ساكنا اتجهوا إلى مليلة أو طنجة في المغرب الأقصى عبر بركان ليلتحقوا بلبنان عن طريق البحر من هناك. وفي نفس الشهر تتكلم نفس الوثائق عن أكثر من مائة (100) فرد من تلمسان وضواحيها شدوا رحالهم

(92) A.O.M. : l'éxode de Tlemcen 1911, p. 22 et suite
(93) Agéron : op-cit., p. 1091.
(94) A.O.M. : l'éxode de Tlemcen en 1911, ibid.

إلى سوريا عبر المغرب تحت قيادة أحد مقدمي الطريقة الدرقاوية[95] وإذا كانت سلطات الاحتلال قد استطاعت أن تحول دون مغادرة البلاد بالنسبة لبعضهم، فقد استطاع جل هؤلاء أن يلتحقوا بميناء بيروت، ومنه اتجهوا نحو سوريا[96]. وفي نفس الفترة يشير القنصل الفرنسي في مصر إلى عبور أكثر من مائتي (200) جزائري، لهذا البلد، متوجهين إلى سوريا، من بينهم الكثير من اشترى أراضي هناك، «وهو الآن ذاهب ليستقر نهائيا في أراضيه الجديدة، ومنهم من لا يملك شيئا، وليس لديه أي شيء من «الأصفر أو الأبيض»»[97].

8- الهجرة الجزائرية ما بين سنتي 1913-1918

إضافة إلى الإجراءات القاسية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية في الجزائر ضد هذه هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي، والتي عملت على تطبيقها على كل مخالف لها بكل صرامة، جاءت ظروف الحرب الأولى التي لم تكن مساعدة على البت لهذه الهجرة، ولولا اندلاع الحرب الأولى لكانت أحداث الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي قد اتخذت أبعادا خطيرة، غير تلك الأبعاد التي توقفت عندها باندلاع هذه الحرب.

ولكن ذلك لا يعني أن الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي قد توقفت تماما خلال الفترة المذكورة، وذلك ما نلاحظه بعض تقارير الإدارة الفرنسية، التي تشير إلى مغادرة بعض الأهالي أرض الوطن بطريقة سرية[98].

---

(95) Archives : A.M.A.E. N.S. 115 G. Gral. au M.A.E. le 14.12.1911.
(96) A.O.M. : l'éxode de Tlemcen en 1911, op-cit, p. 30.
(97) Archives : A.M.A.E. N.S. 115, consul du Caire au G. Gral. 18.11.1911.
(98) A.O.M. 9 H 105 (63), Préfets d'Oran, Alger et Constantine, respectivement: 15.5.1913. 29.4.1915 et 16.2.1917.

ومن جهة أخرى يشير بعض القناصلة الفرنسيين، الذين عملوا في الاسكندرية، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، إلى أن «كثيرا من الجزائريين كانوا يمرون بميناء هذه المدينة الأخيرة قبل نزولهم في ميناء بيروت ليتجهوا نحو سوريا»(99). وإلى جانب ذلك تلاحظ الوثائق أن الأهالي، وخاصة في الشرق الجزائري، كثيرا ما قدموا طلبات جماعية لمغادرة البلاد، إلى الإدارة الفرنسية، ونلاحظ ذلك بشكل خاص في دوار العلمة لبيوض، في مناطق تبسة، والشريعة، ودوار أولاد بوقوسة، ودوار أولاد ملول، وكلها من مناطق تبسة، وبين أولاد ملول وحدهم أحصت الإدارة الفرنسية حوالي 42 عائلة، التي طلبت منها رخصا تسمح لها بمغادرة البلاد، وكتبرير لطلباتهم هذه قدم الأهالي عدة أسباب إلى الإدارة الفرنسية، منها : نقصان الأراضي الفلاحية، قساوة النظام الغابي الذي وضعته إدارة الاحتلال، الظلم الذي كان يسلط عليهم يوميا من طرف القائد وأعوانه ... إلى غير ذلك من الأسباب الاضطهادية التي كانوا يئنون تحت وطأتها، والتي لم يرتح لها المسؤولون في الإدارة الفرنسية، واعتبروها غير الأسباب الحقيقية التي حركت موجة الهجرة هذه، في الشرق الجزائري، منهم الحاكم العام الفرنسي للجزائر، الذي إدعى أن المحرك لهذه الهجرة «هي أحد الشخصيات المعروفة في الجزائر، التي أرادت الاستحواذ على أراضي الأهالي، فعمدت إلى ترغيبهم في الهجرة إلى سوريا»(100)، وحتى وأن صدقنا ما يذهب إليه هذا الحاكم الفرنسي، فذلك ليس كافيا لتحريك الهجرة الجماعية في هذه المناطق، ومن جهة أخرى إذا سلمنا بما يذهب إليه الحاكم الفرنسي، فكيف نفسر إذن رغبة الأهالي في

---

(99) A.O.M. 9 H 105 (63) ibid.
(100) A.O.M. 9 H 104 (62) Administration de Tébessa au Préfet de Constantine. 16.2.1914.

الهجرة في دائرة مورست (Morsott)[101]؟ البعيدة نسبيا على المناطق الأولى، التي سجلت فيها مصالح الإدارة الفرنسية في سنة 1914 أكثر من 216 طلبا لرخص مغادرة البلاد، أو الخروج منها. وقد قدم الأهالي في هذه الدائرة المذكورة كتبرير لطلباتهم خاصة نقصان الأراضي الفلاحية، التي هي مصدر معيشتهم الأساسي بسبب مصادرتها من قبل إدارة الاحتلال، ورغبتهم في الهروب بعيدا من قانون التجنيد الاجباري الذي فرض على ابنائهم[102]. ومن الطبيعي أن رفضت الإدارة الفرنسية طلبات الأهالي هذه رفضا كليا وشددت الرقابة على هذه المناطق. وقد ساعدها في مهمتها هذه ظروف الحرب التي كانت البلاد تمر بها، والقوانين العسكرية الاستثنائية التي فرضتها حكومة الاحتلال على الجزائر خلال هذه الفترة.

ولكن إذا كانت هذه العوامل قد ساعدت إدارة الاحتلال على التحكم في مناطق التل الجزائري، فإنها مقابل ذلك قد أبدت عجزها التام في مراقبة مناطق جنوب الوطن، التي استطاعت أن تهاجر منها عدة جماعات إلى سوريا، وتشير إلى ذلك رسائل القنصل الفرنسي في الإسكندرية، التي تؤكد أنه في سبتمبر سنة 1914 «أن اعدادا -هكذا- هامة من الجزائريين المتوجهين إلى سوريا أو الحجاز قد مروا بميناء الاسكندرية». وحسب هذا الأخير، فقد اتخذت هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي، خلال هذه الفترة، تطورات هامة، خاصة بين أهل الجنوب الجزائري في عين ماضي، وتماسين، أولاد جلال، توقرت، ومناطق الزيبان[103].

---

(101) A.O.M. 9 H 104 (62) Administration de Morsott au Préfet de Constantine. 3.9.1914.

(102) لا اعرف أصل تسمية مورسوت، لذلك أوردت التسمية الفرنسية لها.

(103) A.O.M. : 9 H 104 (62), M.A.E. au G. Gral., 28.9.1914.

ومن جهة أخرى يؤكد الحاكم العسكري لمناطق توقرت، «إنه لا داعي أن ننظر إلى هذه الظاهرة الخفيفة وكأنها بداية هجرة حقيقية، إنما كل ما هناك، هو أنه حدث أن غادر بعض الأفراد بطريقة سرية مناطق ... ومهما يكن من أمر فليس بإمكاننا أن نفعل شيئا لمنع حدوث ما حدث أو سيحدث، مهما كانت الإجراءات التي سنتخذها من أجل ذلك»(104).

وعلى أية حال لم يتمكن الجزائريون من الهجرة إلى المشرق العربي خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، بأعداد كثيرة، وذلك بسبب الاجراءات القمعية التي فرضها حكومة الاحتلال على الأهالي خلال هذه الفترة، من جهة، وبسبب السياسة المناوئة لهجرتهم إلى الأراضي العثمانية، التي انتهجها حزب تركيا الفتاة، بعد سنة واحدة على الأكثر، من توليه الحكم في تركيا.

9- مشاكل المهاجرين الجزائريين

9. أ – قبل أن نعرض بعض المشاكل التي تعرض لها المهاجرون الجزائريون في الأراضي العثمانية يستحسن أن نعطي ولو فكرة مختصرة عن أعدادهم هناك في أواخر الحرب الأولى، من الصعب جدا أن نحدد بالتدقيق عدد المهاجرين الجزائريين خلال هذه الفترة في سوريا أو في الحجاز، أو في غيرهما من بلدان المشرق العربي، وذلك بسبب انعدام احصاءات جدية وعلمية لهؤلاء. وكل ما يوجد عن هذا الموضوع في الأرشيف الفرنسي، هو أحد تقارير القنصلية الفرنسية في دمشق، الذي

(104) A.O.M. : Ibid, Commandant du térritoire de Touggourt au G. Gral., 12.11.1914.

يحاول احصاء الجزائريين والتونسيين معا في سوريا سنة 1910 (105)، وقد استند القنصل الفرنسي إلى المعلومات التقريبية التي زوده بها الأمير عمر، ابن الأمير عبد القادر الجزائري، الذي يقدر آنذاك عدد المهاجرين الجزائريين والتونسيين في سوريا بحوالي 18,500 مهاجر، ويعترف هذا القنصل الفرنسي صراحة بالصعوبات التي تواجه المحصي لأعداد هؤلاء المهاجرين، خاصة منها عدم استقرارهم وذهابهم وإيابهم المستمر من سوريا، أو من غيرها من بلدان المشرق العربي. ويلاحظ هذا الأخير بصفة خاصة في التقرير الذي ضمنه هذا الاحصاء، الذي تكلم عنه، أنه في الوقت الذي كان يحرر فيه تقريره، هناك كثير من الجزائريين والتونسيين الذين حلوا بدمشق، وغيرها من المدن السورية، مقدرا أعداد القادمين الجدد إلى البلاد يوميا بحوالي 20 شخصا (106).

ومهما يكن من أمر فالعدد الذي أعطاه القنصل الفرنسي (18,500 مهاجرًا تونسيًا وجزائريًا) يبدو لنا بعيدا كل البعد عن العدد الحقيقي للمهاجرين سواء منهم الجزائريين أو التونسيين، وحتى وإن كان يخص فقط الجزائريين، في سنة 1910، فكنا كذلك قد أبدينا إزاءه نفس التحفظ، خاصة وأننا نعلم أن القنصل الفرنسي نفسه، بعد بضعة أشهر، قد قدر في تقرير آخر له عدد الجزائريين وحدهم، في سوريا بحوالي عشرين ألفًا مهاجرًا (107)، وهو ما يتماشى نسبيا مع تطورات الهجرة الجزائرية إلى سوريا ما بين سنتي 1847–1918، وذلك بغض النظر عن التطورات الكمية التي عرفتها هذه الهجرة في فترات معينة في سنوات

(105) A.M.A.E. N.S. 114, consul au M.A.E., Damas 27.7.1910, annexe de la Dépêche politique.

(106) Archives : A.M.A.E. N. 114, consul au M.A.E., Damas 27.7.1910.

(107) Archives : A.M.A.E. N.S. 115, rapport 29.11.1911, anonyme, Op-Cit.

1860 و1888 و1893 و1896 و1899 و1907 و1911 وتزداد شكوكنا في العدد الذي يقدمه القنصل الفرنسي (20,000)، خاصة إذا علمنا أنه كان يوجد في دمشق وحدها في السنة الأولى (1860) قرابة 5000 مهاجرًا جزائريًا، والذي يجب أن نتأكد منه هو أنه في أواخر الحرب الأولى كانت توجد بالأراضي العثمانية في المشرق العربي اعداد هامة من المهاجرين الجزائريين يتعذر علينا تحديدها وضبطها علمية صحيحة.

إذن ما هي المشاكل التي إعترضت هذه الأعداد الهامة من المهاجرين الجزائريين ؟

9. ب- كان المهاجرون الجزائريون بعد وصولهم إلى ميناء بيروت يتصلون بالسلطات العثمانية هناك، التي تتكفل بنقلهم إلى دمشق، وذلك في الأوقات التي أبدت فيها هذه السلطات -اهتمامها- بالمهاجرين الجزائريين، (1882-1899)، أما بعد هذا التاريخ الأخير فقد اختلف الأمر وأصبح المهاجرون ينتقلون إلى دمشق أو غيرها من الأنحاء السورية بوسائلهم الخاصة، دون أن يسأل عنهم سائل.

وقد جرت العادة، أن كان المهاجرون القدامى كلما سمعوا بقدوم مهاجرين جدد إلى دمشق يخصونهم باستقبال حار، وينظمون على شرفهم حفلا صغيرا تلقى فيه بعض الكلمات لتوجيه وارشاد القادمين الجدد، كما كان هذا الحفل مناسبة للطرفين لاستبدال المعلومات واخبار كل من الجزائر وسوريا، وتذكر الوثائق أن هذا الحفل الاستقبالي للمهاجرين المغاربة الجدد كان يعقد بانتظام، خاصة خلال الفترات الهامة لهذه الهجرة، وكانت تحضره عدة شخصيات دينية وسياسية هامة، ليس من المغاربة فحسب ولكن أيضا، -في بعض الأوقات-، من العثمانيين والسوريين، ومن الشخصيات المغربية التي كانت تحضر بانتظام وتشرف

على سير هذا الحفل، تذكر الوثائق[108] الحاج الصالح التونسي[109]، الحاج محمد بن الأكحل، ومن الجزائر العاصمة[110]، الحاج الصديق[111]، الأمير علي[112] الحاج حسين[113]، والشيخ العربي السدراتي[114]، وغيرهم من الذين سهروا على تأسيس « الجمعية الأخوية الجزائرية التونسية »، التي كان من مهامها الأساسية النظر في مشاكل الهجرة المغربية في سوريا، وتوجيه المهاجرين وارشادهم إلى ما فيه الخير لهم، كما كانت تقدم بعض الإعانات المالية والمادية لبعضهم، وذلك حسب إمكانياتها المالية المحدودة[115]. وفي 1914 برزت إلى الوجود جمعية جديدة للمهاجرين في سوريا،

عرفت تحت اسم : « جمعية المهاجرين الأفارقة »، التي كان يرأسها الأمير محمد السعيد، من أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري، الذي لا يزال تأثيره قويا بين أوساط المهاجرين في سوريا، وفي غيرها من بلدان المشرق العربي، وقد اهتمت هذه الجمعية خاصة بمشاكل العمل التي واجهت المهاجرين بشكل حاد، ،استطاعت بالفعل أن توظف بعضهم في الإدارة العثمانية، من بين الذين توفرت فيهم الشروط لأشغال مناصب في هذه الإدارة ولكن ذلك لم يكن سوى حل جزئي بسيط للمشاكل الكثيرة التي كان يعاني منها المهاجرون.

---

(108) A.M.A.E. N.S. 115, Op-Cit.

(109) يعتبره القنصل الفرنسي في دمشق من المنشطين الأساسيين للهجرة المغربية في سوريا، وقد كان ينتقل بين سوريا واسطانبول لعرض مشاكل المهاجرين على السلطات العثمانية، مما أدى بالقنصل الفرنسي أن يطلب من السلطات العثمانية في سوريا إبعاده عنها.

(110) حسب الوثائق الفرنسية كان موظفا في الإدارة الفرنسية، ويتمتع بسمعة طيبة بين المهاجرين.

(111) من أولاد سيدي الجودي، شخصية دينية، محترم حتى من قبل الإدارة العثمانية في سوريا.

(112) ابن الأمير عبد القادر، وقد شارك في تأسيس جريدة المهاجر.

(113) شخصية هامة اجتماعيا ودينيا، وهو أصلا من سدراتة، اجتمع حوله كثير من أهل بلده فتقوى بهم ساعده، حتى أصبحت السلطات العثمانية في دمشق تخشى جانبه.

(114) من سدراته كما يدل على ذلك اسمه.

(115) A.G.T. série A. Carton 278, dossier n° 14, situation politique 1/1911.

9. ج– يذهب بعض المؤرخين الفرنسيين(116) الذين اهتموا بتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى أن العثمانيين قد ساندوا المهاجرين الجزائريين في أراضيهم مساندة «مادية معتبرة»، الشيء الذي جعل هذه الهجرة تتطور تطورا كميا ملحوظا، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وهو ما تذهب إليه كثير من التقارير الفرنسية الرسمية، عدا القليل منها، إذن ما هي حقيقة ذلك؟.

إذا كانت الوثائق الفرنسية في مجملها، خاصة بالنسبة للفترة التي نحن بصدد دراستها، تشكل المصدر الأساسي، بل الوحيد من نوعه لدراسة موضوعنا هذا، فإنها من جهة أخرى لا تخلو من المزالق التاريخية والسياسية، والايديولوجية، فالذي يتعامل مع الوثائق الفرنسية المتعلقة بتاريخ الجزائر في نظرنا أشبه بالمستكشف لمغارة مظلمة لا ضوء ولا نور فيها على البت، أكثر منه من المستكشف للبراري والصحاري القاحلة، وإن بدت خطورة هذه الأخيرة ظاهرة جلية فخطورة الأولى كامنة ساكنة تباغت الباحث فجأة فيجد نفسه أمام جدار من حديد يكاد أن يشل كل حركاته ويقضي على عزيمته للوصول إلى الحقيقة التاريخية التي كان يتوخاها... زيادة على هذا الانقطاع والفجوات الهامة التي تسود الوثائق الفرنسية، مهما كان إطارها المكاني والزماني، فهناك ميزة أساسية تميز هذه الوثائق، وهي ميزة الغموض والابهام، وذلك راجع إلى أن هذه الوثائق قد حررت من قبل موظفين إداريين ذوي تعليم متوسط، إن لم نقل ابتدائي محض، عدا القليل منها، الذي حرره موظفون سامون يتمتعون بثقافة عالية، ومع ذلك كثيرا ما نلاحظ أن هؤلاء يعتمدون «الخطأ» والغموض والابهام، لأسباب معروفة لا مجال هنا لذكرها.

---

(116) Cf. Ageron, Bardin (P.) : Op-Cit.

ولا بد أن نعطي هنا مثالا على ذلك، لتكون لدينا فكرة صحيحة عن حقيقة الوثائق الفرنسية نقرأ في تقرير عامل عمالة قسنطينة(117) بشأن المساعدات المادية والمالية التي كان العثمانيون يمنحونها للمهاجرين الجزائريين ما يلي: و«... وغداة وصولهم (يقصد المهاجرين الجزائريين) يتصلون برئيس المهاجرين، الذي يأخذ منهم كل المعلومات المتعلقة بهم. ثم يسجلهم في دفتره، ويعطي لكل واحد منهم سكنا، أو مسكنا»(118). وقد استعمل هنا كاتب هذه الوثيقة عبارة «Logement» الفرنسية، دون أن يزيد شيئا عن ذلك ليوضح بواسطته المعنى الحقيقي لهذا «السكن» الذي يقصده، هل هو مسكن عادي، أو غير ذلك؟ هل هو «قربي» من الديس والقش؟ أم ما هو؟ أم هو خيمة بسيطة، فراشها الأرض، وسقفها لا يصمد لهبوب نسيم الصباح؟. هذه فكرة بسيطة عن المشاكل التي تعترض طريق الباحث المتعامل مع الوثائق الفرنسية.

وفي الحقيقة فإن «السكن» الذي يقصده كاتب الوثيقة اما أن يكون «زنزانة» ضيقة لا تتسع سوى لفرد أو فردين فقط، موجودة في إحدى الأحياء الشعبية لمدينة دمشق، وفي أغلب الأحيان فهذا «السكن» هو عبارة عن خيمة تتسع وتضيق حسب اعداد العائلة المهاجرة التي تعطى لها... ولكن تنطبق عليها تمام الأوصاف التي وصفناه بها سابقا.

أما عن الإعانات المادية التي كانت الدولة العثمانية تقدمها لبعض المهاجرين الجزائريين في سوريا، فهناك بعض الوثائق، وهي كثيرة، التي لا توضح نوع هذه الإعانات وكيفية توزيعها على المهاجرين، بحيث تقول بعضها: «بعد أن يقدم المهاجرون أنفسهم إلى رئيس المهاجرين، يعطي هذا

---

(117) A.O.M. 9 H 104 (62), Préfet de Constantine au G. Gral. 13.5.1911.

(118) « لو حدث ذلك في وقتنا هذا لهاجر كثير من أساتذة جامعة الجزائر، بسبب أزمة السكن الذين هم يتخبطون فيها ... لا سائل عليهم، ولا مجيب عنهم ...! ».

الأخير لكل عائلة «سكنا»، ويتكفل هذا الأخير بمعيشتهم جميعا...» وتسكت جل الوثائق الفرنسية هنا، دون أن تضيف أي شيء عن نوع «المعيشة» التي تقصدها. إلا أن هناك بعض الوثائق النادرة التي تحاول ان تعطي فكرة بسيطة عن ذلك، منها تقرير عامل عمالة قسنطينة(119)، الذي سبقت الإشارة إليه. وحسب هذا الأخير فقد كانت هذه «المعيشة» التي يضمنها العثمانيون للمهاجرين الجدد، ولمدة محدودة، تتمثل في ثلاث خبزات و30 فرنكا، تمنح لكل رب عائلة يوميا، إذا كان هذا الأخير عاطلا عن العمل، أو لم يجد عملا(120) ...، وحسب بعض الوثائق الأخرى فقد كانت الدولة العثمانية لا تضمن للمهاجرين، الذين هم في هذه الوضعية، إلا الخبز لوحده(121). وقد أكد ذلك أحد المهاجرين الجزائريين الذي عاد إلى وطنه: «كنا نتسلم يوميا الخبز، خلال كل الفترة التي قضيناها في سوريا، ولكن لم توزع علينا يوما ما التوابل، أو اللحوم، أو الخضر»(122) هذا وتذهب بعض التقارير الفرنسية(123) إلى أن المهاجرين في القدس كل ما كانوا يتحصلون عليه في اليوم الواحد هو وجبتين من القمح المدروس المغلي في الماء، وهو الشيء الذي أثار انتباه بعض الصحف السورية، التي كتبت تقول: «إن قلوبهم قد كسرت، (تقصد المهاجرين الجزائريين)، هم يغادرون وطنهم متخلين عن أملاكهم وأراضيهم، لماذا؟ ليأتوا إلى بلد عثماني، لا يجدون فيه سوى الخبز ليضمن لهم البقاء على وجه هذه الأرض ويحميهم من الموت جوعا، أو ليجدوا غرفا خالية من كل أثاث منزلي، التي توضع تحت تصرفهم في المخيمات المخصصة لهم » ومن جهتنا

---

(119) A.O.M. 9 H 104 (62), op-cit.
(120) A.O.M. 9 H 104 (62), Commandant de Djelfa, au Commandant de Laghouat, sans date.
(121) A.O.M. Ibid, Commandant de Biskra au Commansdant de Laghouat 17.5.1911.
(122) A.O.M. : Ibid.
(123) A.M.A.E. N.S. 114, consul au M.A.E., Damas le 8.8.1910.

تساءلت صحيفة المختبر الدمشقية، في مستهل سنة 1911، وهي تعلن عن «قدوم أكثر من 12.000 مهاجرًا جزائريًا إلى سوريا، عن مصير هؤلاء، خاصة وأن الدولة العثمانية قد أبدت عجزها المالي التام للاستجابة إلى المطالب البسيطة المتواضعة للمهاجرين القدامى، وأضافت في باب آخر أن كثيرا من المهاجرين قد طردوا من المساكن المتواضعة التي كانوا يحتلونها بسبب رفض الحاكم العثماني تسديد كرائها لأهلها...»[124].

وقد حاول بعضهم الخروج عن هذه الوضعية التعسة بعرض قوة عضلاتهم في سوق كاسدة... فتمكن البعض منهم من إيجاد عمل شاق في ورشات بناء خطوط السكك الحديدية[125]، أو الطرقات، أو ورش البناء، وغيرها، ولكن مجال العمل هذا، الذي «فسح أمام المهاجرين الجزائريين»، لم يضمن لهم شيئا عدا الأتعاب والمشاق، وكانت الأجور التي يتقاضونها، بسبب ضعفها وضحالتها لا تكفيهم إلا لدحر الجوع فقط. وكان الكثير منهم يكتفي بعمل شاق ومتعب لدى البنائين الخواص، مقابل أجر بخس لا يكفيه حتى لقوته اليومي، بينما تتكلم الوثائق عن أعداد هامة للمهاجرين الجزائريين الذي لم يسعفهم الحظ في العثور على عمل هناك فتحولوا إلى متسولين وشحاذين امتلأت بهم الطرقات في سوريا ولبنان وفلسطين[126] بينما كان الصناع والحرفيون المهرة، في النسيج والدباغة والنقاشة، وصناعة الأحذية، وغيرها متعطلين عن العمل وقد لاحظت ذلك جريدة المهاجر تقول: «بكل أسف نلاحظ أن اخواننا المسلمين، الذين اختاروا اللجوء إلى الامبراطورية العثمانية واتخذوا منها

---

(124) A.O.M. 9 H 104, Préfet de Constantine au G. Gral. 5.1.1911.
(125) A.O.M. ibid, Commandant de Biskra au Commandant de Laghouat, 17.5.1911.
(126) A.O.M. ibid, Adminis. Belazma au Préfet de Cne., 10.6.1910.

وطنا جديدا لهم، لأنها مركز الخلافة، والدرع الواقي لمعتقداتهم، في بؤس شديد يعجز اللسان عن وصفه مهما حذق صاحبه وكان بارعا في البلاغة وعلوم اللغة(127).

9. د- إستنادا إلى الوثائق الفرنسية تكلم الكتاب الفرنسيون عن قضية منح الأراضي للمهاجرين الجزائريين من طرف الدولة العثمانية، واعتبروا ذلك من العوامل المشجعة لهجرتهم، دون أن يحددوا مكان وزمان منح هذه الأراضي للمهاجرين، وإذا كان «منح» الأراضي هذا قد استمر خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، (1847–1918)، أم اقتصرت على فترة تاريخية معينة، كل ذلك يجب توضيحه، لأن من يقرأ لكثير من الكتاب الفرنسيين، الذين تطرقوا لهذا الموضوع يفهم أن تنازل الدولة العثمانية عن الأراضي الفلاحية لصالح المهاجرين الجزائريين قد حدث منذ سنة 1856 واستمر على الأقل حتى سنة 1914 بدون انقطاع، ولكن الحقيقة ليست ذلك اطلاقا، لأن تنازل الدولة العثمانية عن بعض الأراضي لصالح المهاجرين قد اقتصر على فترة زمنية محدودة، تتراوح بين سنتي 1882–1893 لا غير، فضلا على أن «توزيع الأراضي» هذا، الذي تتكلم عنه كثيرا الوثائق الفرنسية، لم يكن شاملا لكل المهاجرين الذين كانوا موجودين في الأراضي العثمانية، خلال الفترة المذكورة، بل اقتصر على فئة محدودة منهم، وخاصة منهم الجماعات الأولى التي حلت بسوريا عندما أبدى السلطان عبد الحميد «اهتمامه الكبير» بالهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية، وما عدا ذلك لم يستفد الجزائريون من أي شيء يذكر، وهو الشيء الذي جعلهم يتخطبون في مشاكل عويصة أدت بالكثير منهم إلى العودة إلى أرض الوطن.

---

(127) El-Mouhadjir : Ibid.

وإذا كان هذا هو وضع المهاجرين الجزائريين في فترة «اهتمام العثمانيين بهم»، فما هي حالتهم في فترة عدم اهتمام السلطات العثمانية بهم؟ وما هي وضعيتهم في الفترة التي أبدت فيها السلطات العثمانية مناوءتها لهم واضحة جلية؟

وفي الحقيقة لم يفهم المهاجرون الجزائريون في الأراضي العثمانية أهداف السياسة العثمانية إلا في فترة متأخرة نسبيا، وبطبيعة الحال عندما أدركوا مرامي هذه السياسة، والمواقف التي اتخذتها منهم، قابلوها بالرفض، وكرد فعل عليها شرعوا في العودة إلى وطنهم مبدين مواقفهم منها بكل وضوح، كما أنهم لم يترددوا في نفس الوقت عن إعلان ولائهم التام ومساندتهم المطلقة للقومية العربية، التي شهدت تطورا ملحوظا في نهاية العقد الأول من هذا القرن. وهو ما أقلق كثيرا السلطات الحاكمة في تركيا، وأنصارها، ولم تخف مرامي سياسة الحكومة العثمانية، خلال هذه الفترة، عن الصحف العربية، فكتبت جريدة المفيد تندد بكل قوة بالمواقف التي اتخذتها هذه الحكومة من الهجرة الجزائرية في الأراضي العثمانية: «... لقد طال انتظار المهاجرين للأراضي التي وعدوا بها، وهم الآن ينتظرون في قلق شديد تحت سماء دمشق انتقالهم إلى القرى والأرياف لتسليم الأراضي التي وعدوا بها مرارا، ولكن حتى يومنا هذا لم يتحصلوا على أي شيء[128] ... ». وفعلا لم يتحصل الجزائريون على أي شيء يذكر خلال هذا التاريخ (1910) أو قبله أو بعده.

وعندما كثرت احتجاجات المهاجرين على السلطات العثمانية في سوريا، التي ساندتها الصحافة المحلية وغيرها، عمدت هذه الأخيرة إلى حل ساذج لمشكل توزيع الأراضي على المهاجرين، الذين كثرت أعدادهم

(128) Mufid : 5.1. et 14.1.1910.

بشكل ملحوظ، مفاده إعادة تقسيم الأراضي التي منحت سابقا للمهاجرين القدامى، أو إقتطاع أقسام منها لفائدة المهاجرين الجدد، وهو الشيء الذي لم يكن لا في صالح المهاجرين السابقين ولا أيضا في صالح القادمين منهم، ذلك لأن المساحات الأرضية التي أعطيت للأوائل لا تكاد تكفي هؤلاء. وهو ما تفطن له الطرفان الجزائريان ورفضوه من أساسه.

لم يبق إذن أمام السلطات العثمانية سوى أن وضعت تحت تصرف المهاجرين بعض الأراضي الجرداء القاحلة في جنوب حوران، التي زيادة عن ذلك لم تكن في مأمن من الغارات القبلية التي كانت تشن من حين إلى آخر على المنطقة، فتتعرض للسلب والنهب من طرف عصابات قوية منظمة لم يستطع الأتراك طوال مدة حكمهم لهذه المناطق وضع حد نهائي لنشاطاتها التخريبية، ومن الطبيعي أن رفض المهاجرون الجزائريون الاستقرار في هذه الأراضي واختاروا العودة إلى أرض وطنهم، وما قلناه عن احصاء المهاجرين الجزائريين إلى الأراضي العثمانية ينطبق تماما على احصاءات عودتهم إلى أرض الوطن. ولا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل هذا الموضوع، الذي يتطلب دراسة مطولة، انما ما نحب ملاحظته هنا هو التضارب الصارخ بين مختلف التقارير الفرنسية المتعلقة بعودة الجزائريين من الأراضي العثمانية إلى وطنهم، من ذلك أن الحاكم العام الفرنسي للجزائر في برقية بعث بها إلى وزير الداخلية الفرنسي، بتاريخ 31 أكتوبر 1912، يشير فيها إلى 1162 مهاجرا جزائريا قد عادوا إلى وطنهم، بينما تذكر الجداول الاحصائية التي سبق وأن عرضناها(129)، أن عدد المهاجرين الذين رجعوا إلى الجزائر، حتى نهاية سنة 1918، لم يتجاوز 792 مهاجرا، علما أنه بالنسبة لمناطق الجزائر لم تحص فيها سوى أعداد أرباب العائلات،

(129) أنظر الجداول البيانية لهجرة الأهالي في قسنطينة والجزائر، ووهران والمناطق العسكرية.

التي أدمجت في هذا العدد الأخير (792 مهاجرا)، ومهما يكن من امر فالاحصاءات الفرنسية لأعداد المهاجرين الذين عادوا إلى ارض الوطن ما بين سنتي 1910–1918 تتوزع كما يلـي :

عمالة قسنطينـة	350 مهاجرا
المناطق العسكرية	70 مهاجرا
عمالة الجزائـر	86 مهاجرا
عمالة وهـران	286 مهاجرا
المجمـوع	**792 مهاجرا**

ولاداعي هنا أن نقول أن هذا الرقم الأخير لا يتناسب بأي شكل من الأشكال مع التطورات الهامة التي عرفتها الهجرة الجزائرية، خاصة بين سنتي 1910–1918، والتي أدت إلى عودة الكثير منهم إلى أرض الوطن.

وخلاصة القول، أن الهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية ما هي في حقيقتها إلا مظهر من مظاهر الهجرة العامة التي شاهدتها الجزائر منذ احتلالها من قبل الفرنسيين سنة 1830، وتعتبر هذه الهجرة من أهم هجرات الوطن كما وكيفا. وإذا كانت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا قد اقتصر على فئة معينة من الأهالي، تمثلت في العمال والكادحين وبعض الفئات الشعبية الجزائرية، فبالنسبة للهجرة الجزائرية إلى الأراضي العثمانية اختلف الوضع تماما، إذ شملت كل الطبقات الجزائرية، بما في ذلك المثقفين، والعلماء، ورجال الدين، والأعمال، والسياسية، وللدلالة على أهميتها لم يتردد كثير من المسؤولين الفرنسيين، وغيرهم، بوصفهم «بالهجرة الهامة جدا... جدا»، ونظرا لتطورات الخطيرة التي عرفتها

هذه الهجرة في أواخر القرن الماضي، ذهب ديون وكابولاني، إلى أنها « قد أفرغت الجزائر من سكانها ».

لم تقتصر هذه الهجرة على منطقة معينة من مناطق الوطن، بل شملت كل مناطقه وأنحائه، بدون استثناء، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين ستني 1909–1912.

– لولا المشاكل العويصة التي اعترضت طريق المهاجرين في الأراضي العثمانية، والتي حالت بدون شك دون هجرة كثير من الجزائريين إلى هده البقاع، لعرفت هذه الهجرة تطورات أخطر وأهم من التطورات التي عرفتها. وقد استغلت فرنسا هذه المشاكل، وعودة المهاجرين الجزائريين إلى وطنهم أحسن استغلال للحد من هجرة الأهالي إلى الأراضي العثمانية. كما كانت للمواقف السلبية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية في الجزائر دور هام في ايقاف تطور هذه الهجرة.

– إذا كان الشعور الديني والوطني وظلم واجحاف الاستعمار الفرنسي من العلامات المميزة لهذه الهجرة فهناك كثير من العوامل التي نفاها مؤرخو وكتاب الغرب عن هذه الهجرة، خاصة منها العامل الثقافي والتعليمي اللذين في نظر الجزائريين لا ينفصلان عن بقية العوامل والأسباب الأخرى التي دفعتهم إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية، وغيرها من الأقطار الاسلامية الأخرى، وهو ما يفسر بدون شك هجرة الجزائريين الذين كانوا موظفين لدى إدارة الاحتلال الفرنسي.

* من النتائج الهامة لهذه الهجرة أنها في مرحلة أولية قد مكنت الجزائريين في ديار الغربة أن يتعرفوا فيما بينهم وأن يحتكوا احتكاكا مباشرا بالآخرين، وفي مرحلة ثانية برزت من بين هؤلاء نخبة مثقفة هامة في المشرق العربي استطاعت أن تجلب إليها الأنظار وأن تساهم مساهمة

فعلية في الحركة العلمية والثقافية والسياسية التي عمت بلدان المشرق العربي في أواخر القرن الماضي.

– وعلى الصعيد السياسي الذي عرفته الجزائر في العشرينات من هذا القرن، فقد ساعدت هجرة الجزائريين وعودة الكثير منهم إلى أرض الوطن على استيعاب كثير من الأفكار التحررية، والقومية، والوطنية، وغيرها من الشعارات والمبادئ التي انطلقت منها الحركة الوطنية الجزائرية، في هذه الفترة التاريخية من تطورها.

– مما يثبت التطورات الهامة للهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي أن البرلمان الفرنسي قد تناولها بالدراسة والتحليل، وشكلت مواضيع مداولاته في سنوات 1912، 1914، 1915، وقد انتهت هذه المداولات جميعها إلى خلاصة واحدة، كاد اجماع البرلمانيين الفرنسيين أن يستقر عليها، وهي : «ضرورة الاستجابة إلى مطالب الأهالي الجزائريين الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية». ولكن كل ذلك بقي حبرا على ورق، ولم يحقق شيئا بالنسبة لمطالب الأهالي في الميادين المذكورة سابقا.

الفصل الثالث

الهجرة الجزائرية نحو مصر: (1870-1916)

رحل كثير من الطلبة والعلماء الجزائريين إلى مصر في القرن الثامن عشر لطلب العلم أو لطلب الرزق، ولوقوع مصر في طريق الحج واحتضانها لجامع الأزهر ذي الشهرة الواسعة، كان الجزائريون يتوقفون بها للدراسة أو التدريس وهم ذاهبون لأداء فريضة الحج، ومنهم من يستقر بها بعد رجوعه من الحجاز مدة قصيرة طلبا للعلم أو للاتجار بها، ومنهم من يتخذها مستقرا له لمدة طويلة حتى يجد ضالته ثم يرجع إلى وطنه، ومنهم من يطول به المقام هناك ولا يرجع ويموت في مصر.

وقد سجل مؤرخو هذا العصر[1] كثيرا من آثار، ومآثر علماء الجزائر في مصر، ويذكر بعضهم أن الطلبة الجزائريين كانوا كثيرين في مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[2]، ولتوافدهم على الأزهر بكثرة خصص لهم رواق كان يعرف برواق المغاربة لا يستحق مرتباته وجراياته إلا من كان مالكي المذهب[3]. كانت الأوقاف المخصصة لهذا الرواق من حيث أهميتها المادية تفوق كل الوقفيات المخصص لطلبة الأزهر، ذلك لأن تقريبا كل التجار المغاربة في مصر، كانوا يساهمون فيها، كل حسب طاقته المالية، وذلك ما ساعد كثيرا من الطلبة الجزائريين والمغاربة بصفة عامة، وشجعهم على مواصلة دراستهم، والمساهمة في الحركة العلمية في مصر ذاتها، ويشير الجبرتي إلى أن النشاط الثقافي الذي كان المغاربة

---

(1) أهمهم عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة 1277 هـ المرادي محمد خليل : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ج 2 القاهرة 1291 هـ عبد الحي الكتاني، فهرس الفهارس، ج 2، فاس 1347 هـ

(2) علي مبارك، الخطط التوفيقية، القاهرة 1305 هـ ج 4، ص 24-25.

(3) المصدر نفسه.

يقومون به في مصر في وقته، كان في مستوى الامكانيات المادية التي وفرت لهم[4].

وقد أكدت الوثائق المصرية، التي نشرت حديثا، أقوال هذا المؤرخ، فضلا على أنها وضعت أمام الباحثين معلومات لا بأس بها، تتعلق بالنشاط الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي قام به المغاربة في مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الملاديين[5].

وإلى جانب المعلومات الهامة التي أتى بها صاحب عجائب الأثار، عن أهمية وتنوع النشاط الثقافي لعلماء الجزائر في مصر إبان القرن الثامن عشر، هناك كثير من المصادر التاريخية التي تؤكد على ذلك منوهة باعتكاف الجزائريين وتكريس نشاطاتهم لإحياء عدة علوم وفنون خاصة منها علوم اللغة، والرياضيات، والفلك، والآداب العربية[6].

وتفيض الإجازات التي كان يمنحها علماء الأزهر، لتلاميذهم المغاربة بصفات ونعوت تنوه بجدراتهم وكفاءتهم في مختلف فروع العلوم والفنون فيصف علماء الأزهر تلاميذهم المغاربة مثلا : بالنابغة، الفطن، فريد عصره. أما الجبرتي فيصف معاصريه من علماء المغرب بصفات ونعوت مشرفة، مثل : الإمام، العالم، الفقيه، الفنان، البحاثة، النبيه، شيخ الشيوخ، إلى غير ذلك، وأخيرا جاءت الوثائق المصرية لتؤكد، بصفة لا تدع مجالا للشك، ما ذهب إليه الجبرتي[7].

---

(4) الجبرتي : المصدر السابق، ج الثاني، ص 167.

(5) نشر د. عبد الرحيم عبد الرحمن كثيرا من هذه الوثائق في مجلة التاريخ المغربية، تونس، اعداد : 11-10-1978، 16-15-1979، 21-22-1981، 24-23-1981، 12-1978.

(6) الجبرتي : ج 2، ص 242.

(7) مقالات د. عبد الرحيم عبد الرحمن : المجلة التاريخية المغربية، تونس، الأعداد السابقة الذكر.

ومن علماء الجزائر الذين نبغوا في مصر في القرن الثامن عشر ولعبوا دورا هاما في المجال الثقافي بها، نذكر : الشيخ حسن الجزائري الرومي[8]، والشيخ محمد بن علي الجزائري[9] القاسمي، والشيخ المنور التلمساني[10]، ومحمد البليدي[11]، ومحمد بن حسن الجزائري[12]، وأبو راس المعسكري[13]، وأبو العباس المغربي وهو جزائري أصلا، وقد شغل منصب أستاذه السيدي الأزهري بعد وفاته، وبعد مدة وجيزة برز واحرز على شهادة كبيرة بين الطلبة والأساتذة، وكانت كلمته مسموعة من طرف كل المغاربة بالأزهر[14]. كما اشتهر الشيخ علي بن الأمين الجزائري بين الأوساط المثقفة في مصر، في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي[15]. ولكن بعد هذا التاريخ نكاد لا نعثر على أي أثر للمثقفين

---

(8) محمد خليل المرادي : المرجع السابق ص 56 « يذكر المؤلف تاريخ 1713. لا ندري إذا كان هذا التاريخ ميلاد أو وفاة الشيخ حسن ».

(9) الجبرتي : المرجع االسابق ص 210. « يذكر المؤلف كذلك تاريخ 1757 ولا نعرف إذا كان هذا التاريخ وفاته أو ميلاد الشيخ محمد بن علي، والذي ليس فيه شك هو أنه اشتهر في مصر بعلمه وثقافته، الشيء الذي جعله يصل إلى رأس الطريقة القاسمية، بقي شيخا لها حتى توفي بمصر ».

(10) عمر رضا كحلة : معجم المؤلفين ج 10 ص 202 دمشق 1958، وكذلك عبد الحي الكتاني : ج 2 ص 9-10. «مات عام 1706 في مصر، واشتهر بعلمه وعرفانه، وكون عدة أجيال من الطلبة المصريين، منهم العالم اللغوي الشهير مرتضى الزبيري».

(11) الجبرتي : ص 269 والمرادي : ص 110-111 ج 4. مات في عام 1763. أستاذ مشهور في الفقه والحديث، علم مدة طويلة في جامع الأزهر، وكان يحضر حلقات دروسه أكثر من مائتي (200) طالب كلهم مصريين أو سوريين.

(12) الجبرتي : ص 397 «ولد بمكة سنة 1747 ومات بمصر سنة 1773، علم في المدرسة الصرغماتشية ثم في الأزهر أين حظي بتقدير وإجلال كبيرين في طرف الخاص والعام، الكتاني: ج 2، ص 120.

(13) الكتاني : ص 104، ج الأول، عالم جزائري مشهور في وقته، له عدة مؤلفات في الفقه والأدب والتاريخ وغيرها، وكذلك شاعر رقيق رحل إلى فاس وتونس وقسنطينة ومصر والحجاز. وتتلمذ على علمائها وأجازوه ».

(14) الجبرتي : ص 167.

(15) الكتاني : ص 173، ج 2. « تولى الافتاء في الجزائر ثم هاجر إلى مصر وتتلمذ على أشهر علمائها أمثال : الشيخ الصعيدي والدردير وغيرهما، وعاد إلى الجزائر وتوفي بها سنة 1821 م.

الجزائريين في مصر. ولا نعرف بالضبط ما هي أسباب ذلك. قد يكون زوال المؤرخين الكبار أمثال الجبرتي، ومحمد خليل، وعلي مبارك، وعمر رضا كحالة، وغيرهم، من الأسباب التي أدت إلى عدم تدوين أخبار الحركة العلمية، والثقافية بصفة عامة، في مصر، أو أن الاصلاحات التي قام بها محمد علي في الميدان التعليمي والثقافي جعلت علماء مصر يهتمون ربما بمواضيع أخرى دون علم التاريخ. وإذا كان الجزائريون قد اشتهروا في مصر بعلمهم وثقافتهم الواسعة خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، في ميادين معينة، فما هو السبب الذي جعلهم لا يشتهرون بعد ذلك ؟ علما أن احتلال الجزائر 1830 من طرف الفرنسيين، كان من الأسباب الهامة التي دفعت علماءها إلى الهجرة وبالأخص نحو مصر، وما يقال عن مصر يقال أيضا على الشام والحجاز وبقية البلدان العربية الأخرى. ففيما يخص نشاط المثقفين الجزائريين في سوريا مثلا، لا نعرف عنه شيئا، رغم أن الجزائريين الذين هاجروا إلى سوريا في فترات تاريخية متفاوتة منذ 1830 يعدون بالآلاف وكل ما نعرف في هذا الباب هو جانب ضئيل من النشاط الثقافي الذي قام به الأمير عبد القادر في سوريا، كما نعرف شيئا بسيطا عن مساهمة الشيخ الطاهر الجزائري في الحركة العلمية في سوريا [16]. ومن الطبيعي، بالنظر إلى أهمية الهجرة الجزائرية إلى سوريا أن تكون هناك بعض الآثار للجزائريين في المجال الثقافي، على أغلب الظن تكون محفوظة في الخزائن الخاصة، ذلك لأنه رغم كثرة الوثائق والسجلات، والتقارير المختلفة عن الهجرة الجزائرية إلى سوريا في الأرشيف الفرنسي [17] أخبرني شخصيا باحث أجنبي أنه انتقل خصيصا إلى

---

(16) أنظر عنه مقالين في مجلة الأصالة: أوت 1977، نوفمبر، ديسمبر 1977، والثقافة 1978، والمعرفة رقم 9، 1962 ص 07 مجلة الدراسات الاسلامية، باريس 1932، ج 6، ص 178 وغيرها.

(17) درست هذا الموضوع بالتفصيل حسب وثائق الأرشيف الفرنسي وسأقدم هذا الموضوع للنشر في وقت لاحق.

سوريا بحثا عن بعض الوثائق التي تتعلق بهذا الموضوع ولكنه لم يعثر على أي شيء له علاقة بموضوع الهجرة الجزائرية إلى سوريا وما يقال عن سوريا يقال كذلك عن الأرشيف التركي. فقد أخبرني باحث تركي، اهتم يوما ما بهذا الموضوع، أنه لا يوجد أدنى أثر للهجرة الجزائرية نحو تركيا، في خزائن الأرشيف بتركيا. ولكن الأرشيف الفرنسي يحتفظ ببعض المعلومات عن هذا الموضوع، وذلك ما يجعلني أعتقد أن تاريخنا برمته لا يزال في خزائن الأرشيف الفرنسي، بل في فرنسا على شكليه «الخام» و «المعالج».

ومهما يكن فعن موضوع هجرة العلماء الجزائريين إلى مصر في القرن التاسع عشر الميلادي، تكاد الوثائق أن تكون منعدمة، ومن الوثائق النادرة المحفوظة بالأرشيف الفرنسي، والتي تتعلق بهجرة الجزائريين نحو مصر، عثرت على وثيقة (18) هامة يرجع تاريخها إلى سنة 1870، ومن خلال هذه الوثيقة، التي تعطينا بعض أسماء العائلات الجزائرية التي هاجرت إلى مصر واستقرت بها، كما أنها تتكلم عن مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مصر، في عام 1870، نستطيع أن نعطي لمحة تاريخية خاطفة عن الهجرة الجزائرية نحو مصر (19)، خلال التاريخ المذكور سابقا.

(18) A.O.M. 9 h 102 (61/1) et 14 H 41 (42).

(19) هناك فرق كبير بين الهجرة الجزائرية نحو مصر وسوريا في القرن التاسع عشر، ليس فقط من حيث المادة التاريخية المتوفرة عنهما، بل أيضا من حيث نوعيتهما وتعدادهما في كلا البلدين، فبينما نجد مادة تاريخية هامة عن الهجرة الجزائرية نحو سوريا، تكاد هذه الأخيرة أن تنعدم بالنسبة لمصر، كما نلاحظ الفرق في نوعية المهاجرين نحو البلدين، بحيث هاجر لمصر سوى المثقفون وكبار التجار، بينما هاجرت لسوريا في نفس الفترة فئات من الجزائريين شملت كل الشرائح الإجتماعية.

٢٩١٢ ٢

1 - الهجرة الجزائرية نحو مصر :

أ- عدد المهاجرين، وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية

إلى حد الآن ليس هناك ما يثبت عدد المهاجرين الجزائريين في مصر، في أي فترة تاريخية، عدا بعض المصادر التي أشرنا إلى بعضها والتي تهتم بأعلام الجزائر في مصر، ودونت عنهم بعض المعلومات، أكثر مما تهتم بالهجرة الجزائرية نحو هذا البلد بمفهومها الواسع، وليس أمامنا إذن، لدراسة هذا الموضوع إلا بعض الوثائق التاريخية المتوفرة في الأرشيف الفرنسي المشار إليه سابقا.

تقدر هذه الوثائق عدد المهاجرين الجزائريين في مصر، في سنة 1870، بحوالي 1744 نسمة[20]، مسجلين في القنصليات الفرنسية المنتشرة عبر مصر العليا والسفلى. أما المناطق التي لا توجد بها مصالح إدارية فرنسية، فلا نعرف إذا كان يوجد بها مهاجرون جزائريون أم لا. وهو ما تؤكده كل المراسلات الفرنسية المتبادلة بين القنصليات الفرنسية في مصر والحكومة الفرنسية في باريس.

ومن خلال نفس المراسلات نلمس بوضوح أن الهجرة الجزائرية خلال هذه الفترة، في مصر، لم تضم سوى كبار التجار، والملاك، وطبقة معينة من الجزائريين، أصحاب الأموال، وذوي المداخل المادية على مختلف أنواعها ومصادرها، وذلك ما جعل المهاجرين الجزائريين في مصر، حسب شهادة القنصليات الفرنسية[21]، تتمتع بنفوذ قوي في البلاد. وكان الجزائريون محل احترام وتقدير، بسبب وضعيتهم المادية والاجتماعية،

---

(20) أرشيف ما وراء البحار : المصدر السابق.

(21) أنظر الوثيقة رقم 1 المترجمة والملحقة بالبحث في آخر الكتاب.

ليس فحسب من قبل المصريين، ولكن أيضا من طرف القنصلية الفرنسية العاملة في مصر، التي كانت في بعض الأحيان تدافع عنهم وتحمي مصالحهم في مصر، وهو ما جعل المهاجرين الجزائريين يتقربون من المؤسسات الديبلوماسية الفرنسية في مصر ويطلبون حمايتها، وذلك خلافا للمهاجرين الجزائريين الذين اتجهوا في نفس الفترة الزمنية إلى سوريا، إذ كان هؤلاء يرفضون بمجرد وصولهم إلى ميناء بيروت، الحماية الفرنسية، والدخول تحت لواء فرنسا بأي شكل من الأشكال، ويعتبرون أنفسهم من رعايا الدولة العثمانية، وقد أثارت هذه القضية غضب السلطات الفرنسية في كل من الجزائر وباريس، وطرحت عدة مرات على بساط المناقشة بين الدولتين الفرنسية والعثمانية[22]، ولم يتوصل الطرفان إلى إيجاد حل ناجع لها بالطرق الديلوماسية، فعمدت الإدارة الفرنسية إلى إتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجزائريين الذين هاجروا من الجزائر دون إذن منها، وبطرق «غير قانونية» نحو سوريا. كما سبقت الاشارة إلى ذلك.

أما عن عدد المهاجرين الجزائريين، زيادة عن الرقم الذي ذكرناه: 1744 نسمة[23]، أي المسجلين في القنصليات بمصر، فهناك من لا يرغب في تسجيل نفسه في هذه القنصليات، لأسباب سياسية، أو غيرها، فضلا على أن القنصليات الفرنسية في مصر، حسب مراسلاتها[24] كانت ترفض تسجيل الكثير من الجزائريين في دفاترها، وذلك «لعدم ثقتها في الوثائق الادارية، التي تثبت امتلاكهم للعقارات أو غيرها من الموارد التي يستطيعون العيش بواسطتها في مصر»[25]. ولولا هذا الإجراء الذي اتخذته

---

(22) A.O.M. 9 H 102 (61/1), 9 H 103 (61/1), 9 H 104 (62).

(23) أرشيف ما وراء البحار أكس أن بروفنس، أنظر ملحقات البحث « تشير الوثيقة إلى أن نصف هذا العدد من اليهود والنصارى، وبهذا يكون عدد الجزائريين نصف هذا العدد فقط ».

(24) أرشيف ما وراء البحار.

(25) المصدر نفسه.

القنصليات الفرنسية لتضاعف مرات عديدة تعداد المهاجرين الجزائريين في مصر، في سنة 1870.

ب ـ بعض العائلات الجزائرية العريقة التي كانت في مصر عام 1870

إذا كانت الهجرة الجزائرية نحو سوريا، خلال الربع الأخير من القرن الماضي قد شملت كل الطبقات الجزائرية، وبالأخص طبقة العمال والفلاحين، فالهجرة الجزائرية نحو مصر، في نفس الفترة الزمنية. تكاد تكون مقتصرة على طبقة معينة من الجزائريين، هم في أغلب الأحيان من التجار، وكبار الملاكين، والمزارعين الكبار أمثال عائلة السلاوي العيادي، والحاج محمد التلمساني وغيرها.

ومن العائلات الجزائرية العريقة التي كانت تقيم في مصر عام 1870، والتي كان لها تأثير هام اجتماعيا واقتصاديا نذكر عائلات: حاج علي مفتاح، الذي كان هو نفسه صاحب أملاك ورجل أعمال ذو مكانة اجتماعية لائقة، والحاج محمد التلمساني. رجل أعمال، والسعيد محمد بن الشيخ، وعائلة العيادي، والسلاوي، التي سبقت الإشارة إليها، وعائلة محمد قربية، وابن ساحلية وغيرها، ونلمس بكل وضوح، من خلال الوثائق الفرنسية، أن هذه العائلات الجزائرية عريقة في القدم، وقد يرجع انحدارها إلى أصل أو نسل شريف، بدليل أن القنصليات الفرنسية في مصر تسميها: «العائلات الشريفة الجزائرية المسلمة».

وقد عاش المهاجرون الجزائريون في مصر في جو ملؤه التفاهم والطمأنينة والوئام ليس فيما بينهم فحسب ولكن كذلك مع جيرانهم ومع كل الذين كانوا يتعاملون معهم ولم تسجل عليهم المصالح القنصلية

الفرنسية أو غيرها أية مخالفة قانونية تستحق الذكر أو ما يشبهها من مشاكل أخرى، جماعية أو فردية. وذلك على خلاف اليهود، الذين كانوا يعيشون في الجزائر، والذين هم في نظر الإدارة الفرنسية خلال هذه الحقبة التاريخية « يهود جزائريون »، الذين تسببوا في كثير من المشاكل فيما بينهم، والتي كانت كل مرة تؤدي إلى تدخل السلطات القنصلية الفرنسية لحلها [26].

ج- مساهمة الجزائريين في دعم تعليم المغاربة في مصر

سبقت الاشارة إلى أن الطلبة المغاربة في الأزهر كانوا تقريبا كلهم يستفيدون من منح دراسية، مساعدة لهم على مواصلة دراستهم، وهذه المنح التي كانت توزع شهريا على الطلبة هي في الحقيقة من مال الجزائريين والمغاربة بصفة عامة، الذين كانوا يعيشون في مصر، وقد كان هناك تنظيم مدروس لجمع التبرعات والصدقات للطلبة، يتوزع عبر عام كامل، كما كان هناك تنظيم دقيق لتوزيع المنح على الطلبة، يشرف عليه، أناس مختصون في الموضوع وفي الصفحات التي تلي سنرى كيف يتم هذا التوزيع، وما هو مقدار منحة كل طالب.

ولكن الذي يهمنا الآن، هو أن الجزائريين الذين كانوا يعيشون في مصر، خلال الفترة، التي نحن بصدد دراستها، كانوا كلهم يساهمون إمّا بوقفيات عقارية أو مالية لصالح الطلبة المغاربة الذين كانوا يدرسون بالمعاهد العليا مثل: المدرسة الصرغماشية أو الجوهرية أو جامعة الأزهر أو

(26) أرشيف ما وراء البحار: المصدر نفسه.

غيرها (*). هذا فيما يخص التجار، والملاك الكبار، والأثرياء، أما الطبقات الأخرى فهي كذلك تشارك وتساهم في دعم تعليم المغاربة بمصر ولو بقسط زهيد من المال أو الأفرشة، أو المواد الغذائية أو الألبسة، وما إلى ذلك، مما يحتاجه الطلبة لمواصلة تعليمهم، ويؤكد المؤرخ المصري الجبرتي، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وغيره، أن رواق المغاربة في الجامع الأزهر كان يتمتع بجرايات مالية لا يتمتع بها أي رواق آخر في الجامع، وذلك بسبب مساهمة المغاربة المقيمين في مصر، في هذه الجرايات بصفة فعالة ومستمرة وخلال القرن التاسع عشر استمرت هذه العادة الطيبة للمغاربة، بل ازدادوا تمسكا بها، وأعطوها صبغة دينية واجتماعية وثقافية فاقت العصور التي سبقت.

2- الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916

أ- التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين

اهتم كثير من الكتاب والمؤرخين، ودرسوا طويلا تطور التعليم الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية للبلاد، ورغم قلة عدد الطلبة المفرنسين فقد شكل هؤلاء المحور الرئيسي الذي دار حوله اهتمام الكتاب الفرنسيين(27) بالأخص، ثم حذا حذوهم بعض الكتاب

(*) كمدرسة الاسماعلية، شارع درب الجماميز، بورسعيد، والتي لا تقل أهمية عن المدرستين المذكورتين.

(27) من الكتاب الفرنسيين الذين درسوا موضوع التعليم الفرنسي في الجزائر:

- Charles Robert AGERON : (Thèse) Les Algériens Musulmans et la France, 2 vol.
- Colonna FANY : Les instituteurs algériens.
- Yvonne TURIN : Affrontement culturel en Algérie.
- Guy de PERVILLES : Les étudiants musulmans Algériens (Thèse) CNRS, 1985.

الجزائريين[28]. ومن الطبيعي، أنه نظرا إلى الدراسات المكثفة التي خص بها هؤلاء الكتاب الطلبة الجزائريين المفرنسين، يجد الدارس لهذا النوع من الطلبة الجزائريين معلومات كثيفة عنهم تكاد لا تحصى. وبقدر ما كان الاهتمام كبيرا بالتعليم الفرنسي وطلبته كان كذلك الإهمال كبيرا للتعليم العربي وطلبته ومن ثمة فأول صعوبة تواجه الباحث في هذا النوع الأخير من التعليم هي: قلة المصادر والمراجع، وقد تجاهل الكتاب الفرنسيون موضوع التعليم العربي في الجزائر بوحي من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي لم تنو يوما ما توفير أي نوع من التعليم الناجع لصقل عقول الأهالي الجزائريين، وتهذيبهم، وتثقيفهم، وتعليمهم تعليما عصريا يتماشى مع متطلبات وتطورات العصر. فمن الخطأ أن يتبادر للأذهان، ولو لحظة واحدة، أن فرنسا «سعت جاهدة» لتعليم الأهالي الجزائريين، كما تدعي ذلك كثير من الكتابات الفرنسية، وكتابات كثير من المدافعين عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن يطلع على الرسائل الرسمية لكثير من الساسة الفرنسيين[29]، والحكام الفرنسيين[30] الذين توالوا على الجزائر يدرك أهمية وخطورة الموضوع ومدى تعنت واستهتار الفرنسيين بتعليم الأهالي الجزائريين، اللغة الفرنسية، أو اللغة العربية، على حد سواء.

(*) (28) مثل الشريف بن حبيلس، ومراد، وفرحات عباس وغيرهم.

(29) من ذلك تقارير الجنرال دوما بشأن إنشاء المدارس العربية – الفرنسية، ورد الحاكم العام الفرنسي للجزائر: أرشيف ما وراء البحار. 9 هـ 11.

(30) المصدر نفسه.

حقا إن الذي يتابع بدقة «تطور تعليم» الجزائريين باللغة الفرنسية قد يخالف هذا الرأي، ذلك لأنه حوالي سنة 1874م تحصل أول جزائري على شهادة الدكتوراه في الطب العام [31]. وبعد ذلك بقليل تخرج أول جزائري من مدرسة عليا فرنسية بالجزائر [32]. وخلال العقد الأول من هذا القرن، دخل بعض الطلبة الجزائريين إلى الكليات الفرنسية بالجزائر، غير الحاملين لشهادة البكالوريا، بواسطة رخص خاصة، ولكن هذه حالات استثنائية كانت مؤقتة. زالت بزوال بعض الأشخاص الذين أثروا في تطور التعليم في الجزائر أمثال الحاكم الفرنسي السيد جونار.

وفي الحقيقة فان التعليم إبان العهد الاستعماري الفرنسي للجزائر كان من حظ « أبناء الخيام الكبيرة » فقط، وحتى هؤلاء في بعض الأحيان كانوا يضطرون إلى التنقل إلى فرنسا لاتمام تعليمهم العالي سواء على حسابهم الخاص أو على حساب الحكومة الفرنسية، وخاصة منهم أولئك الذين يختصون في الطب. وخلال السنة الدراسية 1907–1908، يتوزع عدد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر كالتالي : 25 في مدرسة الحقوق، 12 في مدرسة الطب و10 في كلية الآداب [33]. وإذا علمنا أنه حتى نهاية سنة 1909، لم يتخرج من مدرسة الطب الفرنسية، التي أنشئت منذ سنة

---

(31) هو الدكتور محمد بلعربي، من الجزائر العاصمة، حدثني عنه شخصيا فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجيلالي وأخبرني أنه حضر مناقشة رسالته الشاعر الفرنسي الكبير فيكتور هيجو. فعندما سمع هيجو النبأ تعجب له، وأبى إلا أن يحضر بنفسه مناقشة الأطروحة ليتأكد بنفسه. أنظر عنه : عبد الرحمن الجيلالي : تاريخ الجزائر العام : ج 4، 1982.

(32) هو الطالب كادي، كوماندان كادي فيما بعد. إسمه الكامل قاضي بن العربي الشريف وبما أنه تخلى عن جنسيته الجزائرية العربية، نفضل كتابة إسمه، حسب الحروف الأبجدية الفرنسية: «كادي».

(33) اجرون : المرجع السابق، ص 941.

1858، جزائري واحد في هذا الاختصاص، ندرك ما آل إليه تعليم الأهالي الجزائريين تحت ظل الاستعمار الفرنسي، وإذا كانت هذه هي وضعية تعليم الجزائريين باللغة الفرنسية، فما هي وضعيتهم بالنسبة لتعلم لغتهم ؟

ب ـ التعليم العربـــي

شهد قطاع التعليم العربي في الجزائر قبل وخلال الفترة الاستعمارية الفرنسية فتورا كبيرا، لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، ثم لأسباب ثقافية وظروف اقتصادية واجتماعية انبثقت عن فساد الأنظمة السياسية التي توالت على حكم الجزائر طوال قرون كثيرة.

في بداية احتلال الجزائر، تدعي بعض التقارير الفرنسية: «أن عدد الأشخاص الجزائريين الذين يعرفون القراءة والكتابة تفوق نسبتهم 40 %، وانه يكاد لا يوجد في الجزائر أمي واحد، وأن نسبة المتعلمين في الجزائر تتناسب تماما مع نسبة المتعلمين في القرى الفرنسية»[34]، وإذا علمنا أن نسبة التعليم في القرى الفرنسية تكاد تقدر بـ 98 %. نفهم من ذلك أن نسبة التعليم في الجزائر كذلك لا تبتعد كثيرا عن هذا التقدير الأخير، والأغرب من هذا، هو أن بعض «الباحثين الأوروبيين»، أو الرحالة الأوروبيين الذين زاروا الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مثل دوبرادي «Venture de Paradis»، يدعون أنه كان بالجزائر أكثر من جامعة واحدة[35]. وخلال الربع الأخير من القرن الماضي، إذا أخذنا فقط بشهادة رجالتين اسلاميين، الشيخ بيرم الخامس والمشرفي[36]، نلاحظ على الأخير،

---

(34) Général Daumas, cité par Y. Turin, op-cit., p. 127 et Ch. R. Ageron : op-cit. p. 318.

(35) المجلة الافريقية 1895 و1897 من رقم 219 إلى رقم 226.

(36) زار الأول الجزائر سنة 1877، أما الثاني فقد زارها مرتين في 1848 و1878.

وهو يتكلم عن قطاع التعليم في الجزائر، وكأنه عائش في الستينات من هذا القرن، وليس في الربع الأخير من القرن الماضي، أما الأول فوجهة نظره أقرب إلى الصواب. فرغم أنه اتصل بكثير من مفاتي الجزائر ومثقفيها وترجم لهم أمثال : بوقندورة والعمالي والحفناوي وابن سماية وابريهمات وغيرهم، كان متحفظا في إبداء رأيه فيما يخص حالة الثقافة في الجزائر. واكتفى بقوله: «أن الثقافة في الجزائر، شأنها شأن تونس»[37].

ولنفهم وضعية التعليم العربي في الجزائر خلال الربع الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن، لا بد أن نرجع إلى السنوات الأولى لاحتلال الجزائر من قبل الفرنسيين لنلقي نظرة خاطفة على المؤسسات التعليمية العربية، وموقف الاستعمار الفرنسي منها.

يذكر المؤرخ هنري كلين، في كتابه «تاريخ الجزائر»[38] قائمة طويلة للمؤسسات الدينية الجزائرية التي صادرها الاستعمار الفرنسي ووضع يده عليها، في بداية الاحتلال، ومن جهته يذكر السيد دوفول (DEVOULX) أنه كان بالجزائر العاصمة قرابة 176 مؤسسة دينية في سنة 1830، (13 مسجدا جامعا، 109 مسجد، 23 قبة وزاوية) وفي سنة 1862 نظرا للنهب والتخريب الذي تعرضت له هذه المؤسسات من طرف الفرنسيين لم يبق قائما منها إلا 67 مؤسسة، (9 مساجد جامع، 19 مسجدا، 15 قبة، 5 زوايا)، لا تعمل منها سوى 21 مؤسسة، أما ما تبقى فهو عاطل عن العمل وليس له أية وظيفة[39]، وبعد 1862 ستشهد المؤسسات الدينية انخفاضا ملموسا كما وكيفا بسبب الاجراءات

(37) المجلة الافريقية : جوان 1935.

(38) Henri KLEIN : Feuillet d'El Djazair, Alger 1937, pp. 15-20.

(39) A. DEVOULX - Les édifices religieux de l'ancien Alger Revue Africaine : 1862, p. 371 et suite.

التعسفية التي اتخذها الاستعمار الفرنسي ضدها لشل حركتها ولمنعها عن مواصلة رسالتها الحضارية والثقافية في الجزائر.

منذ أن فتح العرب بلاد المغرب لم يتعلم سكانه سوى اللغة العربية، ولم يعرفوا سوى مدرسة واحدة، وهي المدرسة العربية التي نبغ فيها بعضها منذ العصور الأولى التي تلت الفتح الاسلامي، وبفضل اللغة العربية استطاع كثير من المغاربة أن يتدرجوا شيئا فشيئا سلم العلم والمعرفة حتى صنفوا أنفسهم في مراتب راقية علميا وثقافيا، لا تختلف في شيء عن تلك المراتب التي يحتلها علماء المشرق العربي وبقية العالم الاسلامي، وبالنسبة لعامة الشعب الجزائري، لم يعرف أو يتعلم لغة أخرى سوى العربية، قبل استعمار الوطن من قبل الفرنسيين، الذين عملوا، منذ أن بسطوا نفوذهم على البلاد، على الحيلولة دون تنمية مقوماته الثقافية الأصيلة.

وقد اتخذ الاستعمار الفرنسي المدرسة كوسيلة أساسية لضرب الثقافة العربية ولمنافسة تعليمها في الجزائر، وقصد أضعاف التعليم العربي أسندت مهام التدريس في المدارس الحكومية إلى بعض المستشرقين الفرنسيين الذين لا يعرفون من اللغة العربية سوى مبادئها الأولية، وبسبب جهلهم للعربية الفصحى، ولأسرارها درس هؤلاء «العربية»، قرابة قرن من الزمن، بواسطة اللهجات العامية المعروفة في الجزائر[40].

ولكي يكون الضعف شاملا وكاملا، حصر الفرنسيون، منذ احتلالهم للجزائر، أهداف التعليم العربي في مجالات بعيدة كل البعد عن الحقل الثقافي الوطني، واتخذوا منه وسيلة لخدمة مصالحهم في البلاد، فالمدارس العربية – الفرنسية التي أنشأوها في بداية النصف الثاني من

(40) DESPARMET : La réaction linguistique a Algérie, bul. de Ste de Géo. d'Alger.

القرن الماضي لم يكن الغرض منها تنمية الثقافة العربية في الجزائر[41]، وانما الهدف الأساسي من انشائها هو تغطية حاجة الإدارة الفرنسية مما تحتاجه من موظفين بسطاء، وكتاب عاديين «لا يحسنون لا هذه اللغة ولا تلك»، ومعلمين، وغيرهم، كما كان لهذه المدارس غرض آخر يكمن في التمهيد لادماج الجزائريين في الحضارة الفرنسية، ذلك لأن المواد التي كانت تدرس بالفرنسية في هذه المدارس أكثر بكثير من المواد التي تدرس باللغة العربية، بل هذه الأخيرة كانت تدرس في هذه المؤسسات شأنها شأن اية لغة أجنبية تدرس في الثانويات الفرنسية، واقتصر تعليم اللغة العربية على شيء من الشريعة الاسلامية والفقه وعلوم اللغة، وحتى هذا المقدار الضئيل الذي خصص لتدريس العربية في هذه المؤسسات أسند إلى أساتذة لا المام ولا تمكن لهم من العلوم العربية، فقد أسند تدريس الشريعة الاسلامية والفقه وقواعد اللغة في كثير من الأحيان إلى مستشرقين لا يعرفون عن هذه المواد إلا أشياء بسيطة، في أغلب الأحيان يلقنوها إلى الطلبة مشوهة لا تمت بصلة إلى حقائقها العلمية والثقافية، وبالاضافة إلى النكسة التي أصيب بها التعليم العربي في الجزائر نتيجة الاحتلال الفرنسي، فهذه الظاهرة وحدها تكفي للدلالة على ضعف وتدهور حالة الثقافة في البلاد، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن. ولهذا السبب ولغيره بحث الجزائريون عن مجالات أرحب لتثقيف أنفسهم، فلم يجدوا أحسن من التوجه إلى العواصم الاسلامية، أين توجد الجامعات والمعاهد العليا العلمية. وفي بداية هذا القرن، نظرا للأسباب التي ذكرناها سلفا، اتجهت أنظار الطلبة الجزائريين إلى جامع الأزهر الشهير في مصر.

---

(41) Archives Vincennes, Rapport Daumas, op-cit.

ج. الطلبة في الأزهر في سنة 1916

أدى التدهور الخطير الذي ساد قطاع التعليم في الجزائر، بسبب تعنت الاستعمار الفرنسي إزاء تعلم الجزائريين، وعرقلة تثقيفهم في أية لغة كانت، وخاصة بلغتهم، بالطلبة الجزائريين إلى البحث بعيدا عن ديارهم، عن مجالات أوسع لتثقيف أنفسهم ولمواصلة تعليمهم، ولم يكن في بداية هذا القرن، أمام الآباء الجزائريين الراغبين في تعليم ابنائهم إلا حلين، الأول هو أنه يكتفون بتعليم أبنائهم اللغة الفرنسية، فيبعثونهم إلى إحدى المدارس المختصة في تعليم الأهالي الجزائريين –مدرسة لانديجان- (L'école indigène) التي لا تؤهل في الحقيقة إلا عددا ضئيلا منهم لبعض المناصب الإدارية البسيطة، أما أغلب التلاميذ الجزائريين فكانوا يتوقفون في وسط الطريق دون أن يكملوا تعليمهم لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، وكان المحظوظون منهم، هم أولئك الذين يتحصلون على الشهادة الابتدائية من المدارس الفرنسية بعد جهد كبير، فينتهي تعليمهم بمجرد الحصول على هذه الشهادة. أما الحل الثاني الذي كان أمام الأباء هو أنهم يبعثون أبناءهم ليكملوا تعليمهم في إحدى الجامعات الاسلامية، كالزيتونة أو القرويين أو الأزهر، ومقارنة بزملائهم الذين درسوا محليا بالعربية أو الفرنسية، فطلبة الذين درسوا خارج البلاد يكتسبون سمعة طيبة عندما يرجعون إلى وطنهم مزودين بثقافة عربية اسلامية عالية، فيشقون طريقهم في الحياة معززين مكرمين، دون حاجة للوظيف في الإدارة الفرنسية، وحتى إذا احتاجوا إلى هذا الوظيف فيتحصلون عليه قبل زملائهم الذين درسوا محليا، فالادارة الفرنسية والمجتمع الجزائري على السواء ينظران إلى الطلبة الذين تخرجوا من الزيتونة أو القرويين أو الأزهر بغير المنظار الذي ينظران به إلى الطلبة الذين درسوا محليا مهما كانت كفاءتهم ومهما كان مستواهم التعليمي ومقدرتهم الثقافية.

وفي المجتمعات الريفية إذا حدث أن درس طالب في احدى الجامعات الاسلامية التي ذكرناها، وتخرج منها، ثم عاد إلى قريته، فلا ينازعه في السلطتين الروحية والزمنية منازع، وكل شيء في الحقيقة متوقف على ذكاء وثقافة الطالب، فمنهم من بلغ شأوا كبيرا، بعد رجوعه إلى بلاده، ومنهم من أثر في محيطه كليا أو جزئيا، ومنهم من لم يكن له أي غبار يذكر.

أما عن عدد الطلبة الجزائريين في الأزهر، فليس لنا قبل اليوم الا تقديرات عامة لا تستند إلى احصائيات من أي نوع كانت، بل ليس لدينا أية فكرة واضحة عن تعدادهم، من ذلك أن السيد أجرون يشير «إلى ان عدد الطلبة الجزائريين في الأزهر، في سنة 1910، يفوق بكثير عدد الطلبة الجزائريين المسجلين بأكبر مدرسة (فرنسية–اسلامية) في الجزائر». وهو تحليل ذكي من طرف الأستاذ أجرون يوحي بكثرة الطلبة الجزائريين الذين يدرسون في هذه المؤسسات من جهة، ويكترث لهذه الوضعية من جهة أخرى. فالسيد أجرون، الذي يعرف بدون شك، أن أكبر مدرسة فرنسية–اسلامية هي مدرسة الجزائر العاصمة، التي كان يدرس فيها، بعد عشرين سنة من هذا التاريخ أي في سنة 1930[42] لا يتعدّى 44 طالبا يدرسون اللغة العربية إلى جانب الفرنسية و20 طالبا يدرسون البربرية إلى جانب الفرنسية، وبذلك يكون عدد الطلبة الاجمالي في 1930، في حدود 64 طالبا في مدرسة الجزائر العاصمة، الشيء الذي يجعلنا نعتقد أنه في 1910، لم يكن يتجاوز عدد الطلبة الجزائريين الذين كانوا يتابعون تعليمهم في هذه المدرسة 20 طالبا، ولكن الذي لا دراية له بالاحصائيات الرسمية «لأكبر مدرسة فرنسية – عربية في الجزائر» كما يقول أجرون، أول ما

(42) Archives : A.O.M. 9 H 10 (61).

يتبادر في ذهنه، هو أن عدد طلابها «هائل جدا»، ومقارنة بذلك يكون كذلك عدد طلبة الأزهر، عدد لا بأس به خلال السنة المذكورة سابقا. فما هو إذن عدد الطلبة الجزائريين في الأزهر خلال العقد الثاني من هذا القرن؟

في إطار العمل الجامعي الذي أنجزته في جامعة آكس آن بروفنس عثرت على عدة وثائق هامة تتعلق بهذا الموضوع، منها وثيقة نادرة [43]، تتناول هذا الموضوع، أقدمها للنشر لأول

مرة. والوثيقة عبارة عن تقرير رسمي قدمه الكومندان كادي في 1916، إلى رئيس البعثة الفرنسية الكولونيل بريمون (Brémond)، الذي أحاله بدوره إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا. وتكمن اهمية هذه الوثيقة في الجوانب المختلفة التي تناولتها بالمعالجة والتحليل، ولو بصفة مختصرة، ولكن ذلك لا يستنقص أبدا من أهميتها التاريخية، إذ أن الوثيقة تعطينا معلومات هامة. ليس فقط عن الطلبة الجزائريين في الأزهر، ولكن أيضا عن تعداد الطلبة الاجمالي، وعن برامج الأزهر الدراسية، وعن الوضعية الاجتماعية، والاقتصادية للطلبة في الأزهر، وأهم من ذلك كله، هو أن الكومندان كادي، قد ألحق بتقريره قائمة الطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراستهم في الأزهر عام 1916 م، وعددهم 29 طالبا[44] ونحن نعرف أن المثقفين الجزائريين باللغة الوطنية اشتهروا في ميادين كثيرة، منهم من اشتهر في ميدان الكتابة والتأليف، ومنهم من ساهم بقدر وافر في ميدان الصحافة المكتوبة باللغة العربية إلى جانب مساهمته في التربية والتعليم، ولكن أغلبية هؤلاء الطلبة الذين ذكرهم الكومندان كادي في تقريره السابق الذكر، لا نعرف عنهم شيئا، رغم الجهد الذي بذلناه

---

(43) Archives : A.O.M. 14 H (42) Rapport du commandant Cadi au colonel Brémond, Sans date.

(44) أنظر قائمة هؤلاء الطلبة في ملحق البحث.

للتعرف عليهم، والمساعدات التي قدمها لنا بعض المختصين في هذا المجال[45] ولكننا لم نصل إلى ما يرضينا للتعرف عليهم، ومن بين 29 طالبا (حسب قائمة كادي) لم نتعرف سوى على ثلاثة منهم :

أولا ـ الشيخ أرزقي الشرفاوي الأزهري [46]

ولد الأستاذ الشرفاوي في سنة 1877م في قرية شرفاء سيدي بهلول، بدائرة عزازقة، ولاية تيزي وزو، واسمه الكامل المسجل في الحالة المدنية ببلدية عزازقة هو : قازو أرزقي بن محند بن علي بن سي محند أوقازو، وهو من عائلة نايت القواضي، نسبة إلى الجد الأكبر للعائلة : أحمد بن القاضي، المعروف، وهنا نلاحظ أن الأستاذ الشرفاوي لم يذكر اسمه الحقيقي في قائمة الكومندان كادي، ولعل الباحث يصل إلى نتيجة منطقية هامة، وهي أن بعض طلبتنا في الأزهر في تلك الفترة إما أنهم فارين من السلطات الاستعمارية أو أنهم يقومون بنشاط ضدها بطريقة أو بأخرى.

تلقى الأستاذ الشرفاوي تعليمه الابتدائي بزاوية سيدي بهلول في الشرفاء، ثم انتقل إلى زاوية سيدي أحمد بن ادريس بقبيلة يلولة حيث عكف على حفظ القرآن الكريم ومنها انتقل إلى زاوية سيدي عمرو الحاج في بني يجر، فتعلم مبادئ اللغة والحساب والنحو والفقه والتوحيد، ثم ذهب إلى مدينة الجزائر العاصمة فتتلمذ على الشيخ عبد القادر المجاوي، الذي كان أستاذا بالمدرسة الثعالبية.

---

(45) عرضت القائمة بالأخص على المؤرخ الجزائري الشهير، المرحوم الأستاذ أحمد توفيق المدني، في أواخر سنة 1982م، وزودني بمعلومات هامة عن الموضوع، ثم عرضتها على فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجيلالي، الذي لم يبخل علي، وأعطاني معلومات وبعض الوثائق التي تتعلق بالموضوع، فله شكري وامتناني.

(46) أنظر نبذة عنه في مجلة الثقافة، عدد 22، أوت- سبتمبر 1974م.

وكغيره من الطلبة الجزائريين الطموحين، منذ نعومة أظفاره، فقد كانت تراوده دائما فكرة الالتحاق بمعهد من المعاهد الاسلامية العليا في المشرق العربي، فسافر إلى مصر والتحق بجامعة الأزهر، وتابع دراسته بالأزهر حتى نال الشهادة العالمية، وبعدها واصل الدراسة بعزم حتى اجيز إجازة عامة في التعليم وتفرغ للتعليم احد عشر عاما، ولا ندري إن كان يعلم في الأزهر نفسه، أو في غيره من المعاهد المصرية، ثم عاد إلى الجزائر سنة 1933م، واشتغل بالتعليم والتأليف في معهد سيدي عبد الرحمن اليلولي، وأدى دورا فعالا في الاصلاح الديني والاجتماعي، وله عدة مؤلفات ضاع أكثرها أثناء الثورة التحريرية، وتفرقت بها الأيادي، ومنذ عودته من مصر عاش في حرب دائمة مع بعض الطرقيين المخندين لاحباط جميع محاولات الاصلاح، والتوعية الدينية والاجتماعية، في ظلام الجهل المطبق في تلك الفترة، وله مواقف مشهورة في ردعهم، كما أن السلطات الاستعمارية ضاقت به، فضيقت عليه الخناق، ووضعته تحت مراقبة دقيقة، سواء فيما كان يلقيه من الدروس، أو في حياته الشخصية، وكان يستدعي للتحقيق بين فترة وأخرى، ويذكر المقربون إليه، أن الحزن يخيم على أهله عندما تصله رسالة الاستدعاء، فيودعونه، على اعتبار أنه لن يعود، وحتى وفاته المفاجئة في سنة 1945م، كانت – كما يقال – قتلا مدبرا من السلطات الاستعمارية، بواسطة الطبيب الفرنسي الذي زاره في اليوم الثاني من مرضه الخفيف، فكانت نهاية الشرفاوي على يده.

وبعد الاستقلال سمي مسجد مدينة تيزي وزو الجديد باسمه تكريما له.

وللأستاذ الشرفاوي، عدة مقالات أدبية واجتماعية ودينية في كل من الشهاب والبصائر، وجرائد أخرى، كما أن له رسالة هامة دينيا واجتماعيا في مجلة الهلال، وهو ما يثبت أن المثقفين الجزائريين، خاصة

بعد الحرب العالمية، قد عرفوا وكتبوا، وألفوا في مواضيع مختلفة، خارج بلادهم قبل أن يعرفوا في وطنهم، وكذلك اهتم الشرفاوي بعلم الفلك وأنجز كثيرا من الأعمال في هذا الميدان[47].

ثانيا ـ الشيخ مولود بن صديق الحافظي

وهو من قبيلة بني حافظ، ولاية قسنطينة، ومن مواليد أواخر القرن التاسع عشر، ولد في قرية افراج، ابن عزعور، في نواحي سطيف، وتوفي إبان الثورة التحريرية، تاركا وراءه مكتبة هامة، عبثت بها أيادي العساكر الفرنسية، فحرق جزء هام من هذه المكتبة، ومزق جزء آخر إلى أن ضاعت المكتبة بأكملها.

وقد أبدى الحافظي اهتماما بالغا بالرياضيات وعلم الفلك، الذي نبغ فيه وذاع صيته في الجزائر، الشيء الذي جعل طلبة العاصمة يتصلون به، ويكاتبونه مستفسرين عن بعض المسائل الفلكية[48]، فاستجاب لهم أكثر من مرة، دون تردد، ولبى رغبتهم، مزودا إياهم بالرسوم والأشكال الفلكية التي طلبوها منه[49].

ويشهد بعض معاصريه، أن الأستاذ الحافظي: «كان خزانة علم متنقلة، فيها ما تشتهيه النفوس، وما ترتاح إليه القلوب، وما تهتف إليه الضمائر»، وللحافظي مقالات عدة، وجرائده شتى كانت تصدر داخل وخارج الوطن، وكان ذو قلم سيال، ولا ينشف، فمقاله الواحد في الشهاب أو البصائر، كان ينزل في سبعة أو ثمانية أعداد، بحيث يصح أن

---

(47) محمد أرزقي الشرفاوي : اثبات هلال رمضان بالطريقتين الشرعية والفلكية بدون تاريخ، رسالة نشرها محمد الصالح الصديق سنة 1955 بالجزائر.

(48) أخبرني بذلك فضيلة الشيخ عبد الرحمن الجيلالي.

(49) مما يثبت براعة الحافظي في الرياضيات وعلم الفلك هو العمل الذي أنجزه في 1340 هـ

يحول إلى رسالة، أو كتيب صغير الحجم، كما أن الحافظي لم يقتصر في كتاباته على معالجة موضوع واحد، بل تعددت اهتماماته وعالج مواضيع مختلفة: اجتماعية، ودينية، وعلمية، ألف الشيخ الحافظي عدة رسائل في علم الفلك، لم ينشر منها شيئ.

اما عن ثالثهم، وهو الأخير، من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في الأزهر عام 1916، حسب قائمة الكومندان كادي، فلم أستطع أن أجمع عنه سوى بعض المعلومات الهزيلة جدا، وهو محمد علي شرفاوي، المولود في أواخر القرن الماضي، بنواحي سطيف، عمالة قسنطينة. تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط راسه، ثم انتقل من زاوية إلى أخرى عبر التراب الوطني بحثا عن مناهل العلم والمعرفة، ثم التحق بجامعة الأزهر، ودرس بها إلى أن تحصل على الشهادة العالمية، وأجيز من طرف أكثر من أستاذ في علوم وفنون مختلفة. رجع إلى الجزائر، ولأسباب لا نعرفها هاجر إلى الحجاز، وتوفي في مكة.

للشيخ علي الشرفاوي تآليف عدة في كثير من الموضوعات، بعضها مطبوع، والبعض الآخر لا يزال مخطوطا. أما عن بقية الطلبة الآخرين، التي وردت أسماؤهم في «قائمة كادي» فلا نعرف عنهم شيئا وكم يكون ممتعا لو تتبع الباحثون هذه القائمة وأزالوا الستار عن وجوه، ربما كان لها شأوا في مجال ما، من حياتنا الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها.

د. مواقف الادارة الفرنسية من النخبة المثقفة بالعربية

إذا كنّا نعرف الآن عدد الطلاب الجزائريين في الأزهر، إبان الحرب العالمية الأولى، فلا نعرف بالضبط عددهم في الزيتونة، وفي القرويين، وفي

الشام، وفي الحجاز، والعراق، وغير ذلك من الأقطار العربية، وحتى في مصر يبقى السؤال مطروحا، لأن هناك كثيرًا من المعاهد العليا، والمدارس المصرية، التي التحق بها الطلبة الجزائريون بدون شك، مثل المدرسة الصرغماتشية، والمدرسة الجوهرية وغيرهما من المؤسسات التعليمية التي اشتهرت في مصر، منذ زمن بعيد[50] ومهما يكن من أمر، فالمؤكد هو أن عدد الطلبة الجزائريين، الذين كانوا يدرسون باللغة العربية داخل الوطن، أو خارجه، كان ضئيلا جدا، في الفترة التي نحن بصدد دراستها، ورغم ذلك اعتبرت الإدارة الفرنسية في الجزائر، هؤلاء الطلبة المعربين، وخاصة منهم الذين يدرسون في خارج البلاد، بمثابة «بركان هادئ» قد ينفجر فجأة ليلحق أضرارا هامة بمصالحها في الجزائر، بل ليهدد كيانها في الجزائر. وقد عكف الساسة الفرنسيون على مختلف مستوياتهم، على دراسة وتحليل وضعية الطلبة الجزائريين، الذين يدرسون في العواصم الاسلامية، بعيدا عن نفوذهم وعن مراقبتهم، وأجمعوا على أن الجامعات الاسلامية سواء في المغرب أو المشرق العربيين، تشكل خطورة سياسية كبيرة بالنسبة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ذلك لأن الطلبة يحتكون قطعا، ويقفون بأنفسهم على تطور ونتائج النهضة العربية الحديثة في المشرق العربي، وعندما يرجعون إلى وطنهم، سيعملون في إطار خارج عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ان لم يعملوا ضده مباشرة، وكان تنبؤ الساسة الفرنسيين وبعض كتابهم في محله.

بدأ يظهر «التهديد» الذي كانت تخشاه السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، من طرف الطلبة الذين تربوا في أحضان الجامعات

(50) من المدارس التي اشتهرت في مصر، المدرسة الخديوية الموجودة بدرب الجماميز، ميدان العتبة باب الخلق، والمدرسة السعيدية في الجيزة، غرب النيل، جوار جامعة القاهرة الحديثة، مدرسة رأس التين في الاسكندرية ومدرسة حلوان الثانوية (حي البرجوازية).

الاسلامية وتغذوا بلبانها، ونهلوا من مناهل علومها، برجوع القوافل الأولى من الطلبة إلى وطنهم، وتحسبا لهذا «التهديد»، كما تسميه الادارة الفرنسية، طلب الحاكم العام للجزائر سنة 1927 عندما تكاثر توافد الطلبة الجزائريين ورجوعهم إلى وطنهم، من كل المسؤولين الاداريين والعسكريين على امتداد التراب الوطني أن يفرضوا رقابة دقيقة عليهم وأن يتبعوا بدقة كل نشاطاتهم، وأن يزودوه من حين إلى آخر بتقارير تفصيلية عن ذلك. ومن يتبع المراسلات الفرنسية المتعلقة بهذا الموضوع، وما استهلك من حبر من أجله، يدرك الأهمية الكبيرة التي أولتها الادارة الفرنسية للطلبة الجزائريين الذين درسوا في الجامعات الاسلامية[51]، ذلك لأنهم لا يحملون معهم أفكار النهضة السياسية والجامعة الاسلامية فحسب ولكن أيضا يطمحون إلى «نهضة سياسية عربية تغذيها ذكريات تلك السياسة التي طبقها محمد علي في مصر»، ولكن هذا «الخطر» الذي أكدت عليه المراسلات المتبادلة بين الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، ووزارة الخارجية الفرنسية، والقنصلية الفرنسية في مصر[52]، لم يبرز إلى الوجود، خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، وذلك لم يمنع كل من دوفرانس (DE FRANCE) القنصل الفرنسي المقيم في مصر، والكومندان كادي، من تحذير الحكومة الفرنسية، في تقاريرهما المتعددة، من المشاكل التي قد يسببها للاستعمار الفرنسي في الجزائر هؤلاء الطلبة الذين كانوا يدرسون في الأزهر.

(51) يحتوي الملف على تقارير هامة ركزت على : مدى تأثير الطلبة الذين درسوا في الزيتونة والقرويين والأزهر في مجتمعاتهم، ومدى تأثير هذه الجامعات في الجزائر.
(52) Archives : A.O.M. 9 H 10.

ولإزالة هذا «الخطر الذي كان يهدد الاستعمار الفرنسي في الجزائر»[53]، وبوحي من الكومندان كادي[54]، كتب السيد دوفرانس إلى وزير الخارجية يطلب منه البحث في مسألة «عودة» الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في الأزهر في عام 1916، مقترحا عليه وضع حد نهائي لهجرتهم إلى مصر، وهذا الرأي في الحقيقة هو رأي الكومندان كادي، الذي يدعي كذلك، أنه كان للأزهر وأساتذته وطلبته تأثير كبير على المدارس الفرنسية – العربية التي كانت موجودة في الجزائر، (الجزائر العاصمة – تلمسان – قسنطينة)، ويلخص كادي تقريره بالتأكيد على منع هجرة الطلبة الجزائريين إلى جامعة الأزهر، بكل الطرق والوسائل، «طالما أنهم في الجزائر يجدون كل ما يصبون إليه لتحقيق رغباتهم الدنيوية والدينية»[55]. وهذه اشارة أخرى من قبل كادي إلى المدارس الفرنسية – العربية التي كانت تعمل في الجزائر.

والغريب في الأمر أن السيد كادي يعتبر هذه المؤسسات الأخيرة وكأنها «جامعات» ويطلق عليها فعلا اسم: «الجامعات»)، الشيء الذي أدى ببعض المسؤولين السياسيين والاداريين الفرنسيين أن يتبنوا رأيه، ويطلقوا على هذه المؤسسات نفس الاسم الذي أطلقه عليها كادي.

هذا ويذهب السيد كادي إلى أن الأزهر بخاصة وطلبته وأساتذته، يمارسون تأثيرا غير مبرر على المؤسسات التعليمية الفرنسية – العربية في الجزائر»[56]. «ولكن جامعة الأزهر، على حد علمي، لم تكوّن أي أستاذ

---

(53) Archives : A.O.M. 9 H 102 (61/1).

(54) رسالة دو فرانس إلى وزير الخارجية الفرنسي، بدون تاريخ.

(55) تقرير كادي إلى الكولونيل بريمون، رئيس البعثة الفرنسية إلى الحجاز، التي توقفت بمصر عام 1916.

(56) تقرير الكومندان كادي، المصدر السابق.

من أساتذة مؤسساتنا الاسلامية (يقصد المدارس الفرنسية - العربية)، إذن التأثير الذي يتكلم عليه كل من كادي، دو فرانس، والحذر الذي أبدياه إزاء ذلك يبدو لي مبالغ فيه»[57]، بهذه العبارات، حرفا لحرف، كتب الحاكم العام للجزائر إلى وزير الداخلية الفرنسي، ردا على التقارير التي تهاطلت عليه من القاهرة، ومن باريس، وكما يظهر من رده، وهو أدرى بالشؤون الداخلية للجزائر من السيد كادي ودوفرانس وغيرهما، لم يمارس جامعة الأزهر يوما ما أي تأثير يذكر على المؤسسات التعليمية المشار إليها سابقا.

أما عن استئصال عوامل هجرة الطلبة الجزائريين إلى الأزهر، والحيلولة دون التحاقهم بهذه المؤسسة، فقد رد الحاكم العام الفرنسي للجزائر على وزير الداخلية الفرنسي بما يلي: «... أحول دون هجرة (الطلبة الجزائريين إلى الأزهر) إذا توفرت لدي الوسائل الناجعة لمنع هذه الهجرة... ولكن هؤلاء الشبان الذين يلتحقون بالأزهر لمزاولة دراستهم، يمتنعون كلهم عن طلب رخص للخروج من الجزائر، (أو جواز سفر) .. يسافرون بطرق - غير شرعية -، وليس لدينا أية وسيلة لمنعهم من مغادرة اقامتهم نحو أي بلد كان. ومما يحول دون فرض رقابتنا عليهم، هو أنهم لا يسافرون عن طريق البحر، أين نستطيع أن نراقبهم في الموانئ، ونلقي عليهم القبض لعدم احرازهم على جواز سفر، ولكنهم يضعوننا أمام مشكلة حقيقية عندما يسافرون (من الجزائر إلى مصر)، عبر البر..»[58].

لم تتوقف هجرة الطلبة الجزائريين إلى الأزهر ونيران الحرب العالمية الأولى مشتعلة، ورغم الأخطار، والصعوبات، والعراقيل التي وضعها

---

(57) أرشيف ما وراء البحار آكس أن بروفنس 14 هـ 41 (42)، رسالة الحاكم العام إلى وزير الداخلية بدون تاريخ.

(58) أرشيف ما وراء البحار آكس : 14 هـ 41 (42) رسالة الحاكم العام للجزائر إلى وزير الداخلية بدون تاريخ.

قانون 15 جويلية 1914، الذي ألغى نهائيا رخص السفر إلى الخارج، والزم كل الأهالي بالاستقرار في مناطقهم الأصلية استمرت هجرة الطلبة الجزائريين إلى مصر، والتحق بعضهم بجامعة الأزهر متحديا المخاطر والتعب والارهاق مشيا على الأقدام، وهو ما يجعلني اشك في صحة العدد الذي يقدمه تقرير كادي[59] خاصة وأني عثرت على وثيقة أخرى، حررت أثناء الحرب العالمية الثانية تعطي نفس العدد الذي أعطاه تقرير كادي السابق الذكر، أي 29 طالبا، لم يزد أو ينقص عدد الطلبة الجزائريين في الأزهر، خلال 24 سنة ؟ من الصعب جدا أن يفهم المرء أن عدد الطلبة بقي مستقرا خلال هذه الفترة الطويلة (24 سنة)، دون أن يزيد أو ينقص ولو بطالب واحد ! ثم أن الأزهر ليست المؤسسة التعليمية الوحيدة في مصر التي كان الطلبة الجزائريون يلتحقون بها، بل هناك من المعاهد العليا والمدارس العربية التي كانت لها سمعة طيبة ثقافيا وعلميا، بين المثقفين الجزائريين، مثل المدرسة الصرغماتشية، والمدرسة الجوهرية في القاهرة، وغيرهما، ولا شك في أن معظم الطلبة الجزائريين كانوا يلتحقون بهذه المدارس في مصر قبل أن يدخلوا جامعة الأزهر. ومن ثمة يبقى تحديد عدد الطلبة الجزائريين في مصر، بصفة مدققة، في فترة ما صعب المنال، لسبب بسيط، هو أن هذه المؤسسات عادة لا تحصي عدد طلابها وليس لديها على البت ما يعرف في وقتنا «بالأرشيف»، وتكاد أن لا تحتفظ بأي شيء يذكر عن الطلاب الذين درسوا بها وتخرجوا منها. وما يقال عن الأزهر وبقية المؤسسات التعليمية في مصر، يقال كذلك عن الزيتونة والقرويين، وحتى وان كانت هناك بعض الآثار للطلبة الذين درسوا هنا وهناك،

---

(59) أرشيف ما وراء البحار : يقدر تقرير الكومندان كادي عدد الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916 بـ 29 طالبا.

فكيف نستطيع أن نتعرف على جنسياتهم المختلفة، للقيام باحصاء علمي دقيق للطلبة الجزائريين أو التونسيين، أو غيرهم ؟

وحتى فيما يخص الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916، أورد كادي في تقريره عبارة تجعل الباحث لا يطمئن ابدا للعدد الذي اعطاه، وهي: «قائمة الطلبة الحاضرين»[60]، ومن هنا نفهم أن كل الطلبة الجزائريين لم يكونوا حاضرين أو موجودين في الأزهر، في الوقت الذي زاره كادي، إذن بكم يقدر عدد الطلبة الغائبين ؟

ومهما يكن من أمر، فلا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نعتبر الرقم الذي قدمه السيد كادي، والذي يتعلق بعدد الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916، كرقم مسلم به، وبغض النظر عن الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في المؤسسات التعليمية المختلفة في مصر، وخاصة في القاهرة والاسكندرية، فالرقم الذي قدمه كادي (29 طالبا) لا يتماشى وتعداد المهاجرين الجزائريين، الذين يقيمون في مصر، سنة 1916، حقا ليس لدينا احصاءات علمية تثبت عدد الجزائريين في مصر خلال هذه الفترة أو تلك، ولكن هناك وثيقة من القنصلية الفرنسية في مصر، نستنتج من خلالها أن عدد المهاجرين قد يناهز 2500 نسمة في سنة 1870، علما أن هذا العدد يتعلق فقط بالجزائريين المسجلين في القنصليات الفرنسية في مصر. إذن كم هو عدد الجزائريين الذين، لأسباب متعددة امتنعوا عن تسجيل أنفسهم في القنصليات الفرنسية ؟. ثم أن 1916، تمثل بداية انتشار التعليم في الجزائر، بل قبل ذلك بسنوات أحس الشعب الجزائري بضرورة ارسال أبنائه إلى المدارس ليتعلموا داخل الوطن أو خارجه. إذن بالنظر إلى

(60) أرشيف ما وراء البحار: تقرير الكومندان كادي، المصدر السابق ملحق التقرير « قائمة الطلبة » ص 6.

هذه الاعتبارات يبقى السؤال حول تعداد الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916 مطروحا، إلى أن تبرز إلى الوجود وثائق جديدة تثبته أو تنفيه.

- حالة الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916

أ- حالتهم المادية

يكاد كل الكتاب والمؤرخين الذين اهتموا بهذا الموضوع، أن يتفقوا على أن كل الطلبة الجزائريين الذين توجهوا لدراسة العلوم الاسلامية خاصة، واللغة العربية عامة، وما يتفرع عنها من اختصاصات في الآداب والفنون، التي كانت متداولة في نهاية القرن الماضي، وبداية هذا القرن، كانوا ينحدرون أصلا من الأرياف الجزائرية، بل أن الذين يهتمون بدراسة العربية في ليل الاستعمار الكاحل كلهم من سكان الأرياف، إلا القليل، وإن كنت أنا شخصيا أشك في صحة هذه النظرية، فقائمة الطلبة الجزائريين التي ألحقها السيد كادي بتقريره، الذي يشكل المحور الأساسي لهذه الدراسة، تثبتها اثباتا قاطعا، إذ أننا بالفعل لا نجد في القائمة، من بين 29 طالبا واحدا منهم يقيم في احدى المراكز الحضارية الهامة مثل : الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، أو تلمسان[61]. وهل يعني هذا أن الحضر من الجزائريين لم يهتموا بدراسة العلوم الاسلامية ؟ طبعا لا، ولكن أغلبية الطلبة الذين انصرفوا لدراسة العربية والعلوم الاسلامية في مطلع هذا القرن، وبعده كانوا من سكان الأرياف. ولست في حاجة هنا لشرح الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي كان يتخبط فيها الريفيون بالأخص خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، وانما تجب الاشارة بناء على ما تقدم، إلى أن دارسي العربية من الطلبة لا ينتمون قطعا إلى العائلات

---

(61) أنظر هذه القائمة في ملحقات البحث.

الكبرى الجزائرية البرجوازية، ولا حتى إلى العائلات «أصحاب الخيام الكبرى»، ولا كذلك للعائلات التي دخلت منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي في خدمة الادارة الفرنسية، بل تنافس هؤلاء لارسال ابنائهم إلى المدارس العليا الفرنسية في الجزائر ثم إلى فرنسا ذاتها[62]، وبذل القواد «جمع قايد» والآغات وبعض المتعاملين مع الادارة الفرنسية كل ما في وسعهم للحصول على منح دراسية لأبنائهم في داخل وخارج الوطن، وطبيعي أن المنح الدراسية التي خصصتها الادارة الفرنسية للأهالي الجزائريين كانت من حظ الفئة المتعاملة معها، بل ذلك كان شرطا أساسيا للحصول على منحة دراسية في الجزائر أو في فرنسا.

ومهما يكن من أمر، فالطلبة الجزائريون الذين اهتموا بدراسة العربية وعلومها قد قطعوا الصلة بينهم وبين فرنسا، ولم يكونوا ينتظرون شيئا من اداراتها في الجزائر، وبالتالي فهذه الأخيرة لم يكن بامكانها ممارسة أي ضغط معنوي عليهم، وهو العامل الوحيد الذي ربما يجعلهم لا يعدلون عن مقصدهم المتمثل في التمكن من العربية وعلومها داخل الوطن، ثم في البحث عن مصادر تعليمها في البلدان العربية.

أما عن وضعية الطلبة الجزائريين المادية في الأزهر عام 1916. فكانت وضعية يؤسف لها، إذ لم يكن لديهم سوى موارد قليلة للعيش تتمثل في بعض الوقفيات المحلية، التي كانت تضمن لهم فقط مقاومة الجوع، ومما زاد من تعاسة الطلبة أن امكانياتهم المادية لم تكن لتسمح لهم بالحصول على سكن لائق، فأحسنهم وضعية هم أولئك الذين يستطيعون الاشتراك في كراء غرفة في مدينة القاهرة، وقد يصل عدد المشتركين في الغرفة الواحدة إلى أكثر من أربعة أشخاص، وعموما كان أغلبهم يسكن

(62) يزخر الأرشيف الفرنسي بهذه الأمثلة، راجع ملف أرشيف ما وراء البحار 9 هـ 11

في الأزهر، في ظروف جد سيئة، يحدثنا عن ذلك الكومندان كادي الذي زار الطلبة الجزائريين في الأزهر، واطلع على معيشتهم هناك وسكناهم يقول: «... زرت عدد «زنزانات» – يقصد بذلك الغرف التي كان يعيش فيها الطلبة الجزائريون في الأزهر – من تلك التي كان يعيش فيها الطلبة، فكل ما يوجد فيها من أثاث هو : حصيرة « بالية » ومطرح « أكل الدهر عليه وشرب ». وزيادة على حالتها البائسة، فهي ضيقة جدا ... (الغرف)»[63]. أما عن تغذيتهم، فكان الطلبة يكتفون عادة بالخبز الذي كانت تضمنه لهم بعض الوقفيات المحلية، فكان من حق الطالب الواحد أن يتحصل على أربع أو خمس خبزات يوميا، أي ما يعادل رطلين أو ثلاثة أرطال[64] من الخبز.

ورغم هذه الظروف القاسية التي عانى منها كثيرا الطلبة الجزائريون في الأزهر وفي غيره من الجامعات الاسلامية إستمرت هجرتهم نحوها بدون انقطاع خلال الفترة التي فصلت ما بين الحربين العالميتين لتضاعف بعد الحرب الثانية، لتبلغ أوجها خلال الخمسينات من هذا القرن، وهذه نقطة أخرى سأخصص لها دراسة وافية في مناسبة أخرى.

ب- حالتهم الثقافية

إكتسبت جامعة الأزهر عبر العصور شهرة كبيرة، ليس فحسب بين الطلبة المسلمين في شتى أقطار العالم ولكن أيضا بين الطلبة الأوروبيين فقصدوها من كل صوب وحدب وتعلم بها جل المستشرقين الأوروبيين أمثال ماسينيون وكار بروكلمان وفيليب حتي وغيرهم، وهناك إجماع

---

(63) تقرير الكومندان كادي، أرشيف ما وراء أكس أن بروفنس.

(64) المصدر نفسه.

بين الباحثين والكتاب فيما يخص نوعية التعليم ومستواه الراقي في الأزهر، الشيء الذي جعل الطلبة الجزائريين الذين درسوا به، عندما يعودون إلى بلادهم يحظون بالتقدير والاحترام من طرف مجتمعاتهم، وهو الشيء الذي لا يتحصل عليه أنجب طالب درس محليا. وفي هذا الصدد ليس هناك أية مقارنة تذكر بين طالبين، الأول تعلم في احدى المدارس الفرنسية - العربية من القرن الماضي التي أنشأها الاستعمار الفرنسي في بداية الخمسينات، والثاني في الأزهر، ويشهد محمد بن رحال الذي عاش خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، والذي له آراء وتقارير هامة عن هذا الموضوع، أي تعليم الجزائريين من 1884 إلى 1925[65]، ان السلطة الروحية تنتقل مباشرة إلى الطلبة الجزائريين الذين زاولوا دراستهم في الأزهر، أو في غيره من الجامعات الاسلامية، بمجرد رجوعهم إلى الوطن، وأن المعلمين والمدرسين الذين تكونوا محليا يبدون عجزا تاما أمام هؤلاء على جميع المستويات، وحتى المثقفين الجزائريين الذين يعملون في الإدارة الفرنسية كالأئمة والمفاتي، لا تأثير لهم يذكر أمام المثقفين الذين درسوا في الجامعات الاسلامية، بل في بعض الحالات تلصق بهم تهمة «الجهل»، إذا قرن الطرف الأول بالثاني، وهذا وجه من أوجه التأثير الذي مارسته الجامعات الاسلامية في المشرق والمغرب العربيين، على الأوساط الجزائرية.

وقد حدث أن إماما واحدا في مدينة بسكرة كان قد تعلم في الزيتونة استطاع بمفرده أن يوجه أنظار الشبان الذين درسوا عليه إلى الجامعة الأخيرة، وهو الشيء الذي جعل الكثير منهم يلتحقون بها في

---

(65) عبد القادر جغلول : محمد بن رحال والقضية تعليم الجزائريين 1886-1925، مجلة التاريخ عدد 1977، ص 43.

أواخر العشرينات من هذا القرن، وليس في نيتي دراسة هذه النقطة بالذات، لأنها تحتاج دراسة خاصة.

رغم ازدهار العلوم الاسلامية في الأزهر، وفي غيره من الجامعات الاسلامية الأخرى، ورقي مستوى التعليم في هذه المؤسسات، واشتهار بعض أساتذتها في كامل العالم الاسلامي، تدعي بعض التقارير الفرنسية الرسمية عكس ذلك. من ذلك أن الكومندان كادي لا يقرن فقط بين المدارس الفرنسية-العربية في الجزائر وبين جامعة الأزهر، من حيث مستوى التعليم الذي كان يعطي في هذه وتلك، ولكن يذهب إلى أبعد من ذلك، مدعيا أن الدراسات في «الجامعات الجزائرية» من حيث برامجها ومستوى تعليمها أحسن بكثير من الدراسات المتداولة في الأزهر (وبما أن طلبتنا يجدون في جامعاتنا كل ما يرضي رغباتهم للتعمق في فهم دينهم ودنياهم)، فلا داعي إذن أن نسمح لهم بالهجرة إلى الأزهر في مصر - الكومندان كادي هو الذي يتكلم -، وحسب رأيه « يكمن تفوق الجامعات الجزائرية، على الأزهر في أن برامج الأولى تحتوي على تعلم اللغة الفرنسية، والعلوم الحديثة، وبعض المبادئ الحضارية المجهولة في الأزهر »[66].

ويبدو من ذلك أن كادي وغيره من المسؤولين الاداريين الفرنسيين، لم يكونوا على علم بما حصل من اصلاحات جذرية في برامج الأزهر في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن. إذ آخر اصلاح مس بالأخص برامجه التعليمية، كان قد تم في 1914، وهي السنة التي أدخل فيها تعليم بعض المواد العلمية، والرياضيات، واللغة الفرنسية، ضمن برامجه التعليمية

(66) تقرير الكومندان كادي، المصدر نفسه.

الرسمية، وفيما يخص اللغة الفرنسية لا ندري بالضبط مدى تطبيق البرنامج الرسمي للمؤسسة في حقل الواقع، ولكن المؤكد هو أن الجمعيات الفرنسية التي كانت تعمل في مصر، «اهتمت كثيرا بنوعية التعليم الذي كان يعطى في الأزهر، وتدخلت مرارا في تعين رؤسائه بطريقة أو بأخرى، وحرصت أشد الحرص أن يكون هؤلاء من غير المناوئين للتأثير الفرنسي في شمال افريقيا»[69].

ويبرز الحاكم العام للجزائر الدور الهام الذي لعبته بعض الهيئات الفرنسية في مصر، في تنظيم دروس اللغة الفرنسية، وارساء قواعدها بالمؤسسات التعليمية، ويذكر منها على الأخص : جمعية الرابطة الفرنسية، مدرسة الحقوق الفرنسية، و« المستعمرة الفرنسية للقاهرة »[70].

وإذا كانت هذه السطور تسلط الأضواء على بعض الجوانب الهامة من تاريخ الطلبة الجزائريين في الأزهر في وقت محدد، فلا تزال هناك فترات كثيرة من هذا التاريخ الهام نكاد لا نعرف عنها شيئا، وما يقال عن الأزهر يقال كذلك عن الزيتونة والقرويين، وذلك ما سأعالجه في مناسبة أخرى، بإذن الله.

---

(67) Archives A.O.M. 9 H 102 (61/1), Le gouvernement général au Ministère de l'Intérieur. sans date.

(68) جمعية هامة من الجمعيات الفرنسية التي كانت تعمل في مصر. اهتمت بالأخص بالتعريف « بمزايا » الاستعمار الفرنسي ونتائجه « الايجابية » في البلدان العربية وفي افريقيا.

الفصل الرابع

قضية توزيع الأراضي على المهاجرين الجزائريين

نصت وثيقة الإستسلام التي أمضاها الداي حسين، والتي سلم بواسطتها مدينة الجزائر، في 5 جويلية 1830، إلى الغزاة الفرنسيين، على أن فرنسا تتعهد بعدم المساس بدين الأمة ومعتقداتها ومقدساتها، وأنها تضمن الحريات الأساسية لها، كما تعهدت فرنسا بأنها لن تمس أملاك الأمة الجزائرية، ولا تجارتها، أو صناعتها، وأنها لن تدخل أي تغيير، بأي شكل من الأشكال، على هذه الجوانب المذكورة من حياة الأمة.

ولكن بعد مرور شهرين فقط، على احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين، أصدر الحاكم العسكري العام برمون قرارا[1] يحدد أملاك الدولة، في المجالات الآتيـة :

– ممتلكات البايلك، سابقا، ونحن نعرف أهمية ممتلكات البايلك هذه، وخطورة استعمال هذا التعبير، في هذا المجال بالذات.

– ممتلكات الأتراك المطرودين من الجزائر.

– الأحباس العقارية وغير العقارية، وتوضع تحت اشراف «مصلحة إجتماعية خاصة» «لتنظيمها وتسييرها».

والملاحظ أن هذا «التحديد» الإستعماري الفرنسي الأول، لممتلكات الإحتلال في الجزائر لم يحدد في الحقيقة شيئا، لا بالنسبة لامتداد الأراضي، ولا لموقعها، ولا لوضعيتها العامة أو الخاصة، وهو الشيء الذي

---

(1) قرار 8 سبتمبر 1830.

فتح الباب على مصراعيه أمام السلب والنهب، وسمح للفرنسيين العاملين في ميدان الشؤون الأهلية، أن يشرعوا في إعداد عقود ملكية مزيفة، إستعدادا منهم لبيع الأراضي المصادرة إلى المستوطنين الأوربيين.

وجاء قانون 1 أكتوبر 1844 الإستعماري ليؤكد ويضع القرار السابق موضع التنفيذ، واعتبر الأحباس بصفة عامة ملكا للدولة، علما أن الأحباس كانت المورد المالي الوحيد للمؤسسات الدينية والتعليمية في الجزائر، وحرمان هذه المؤسسات من احباسها يعني « إغتيالها » والقضاء عليها في عز النهار.

وقد فكر واضعو هذا القانون المجحف، في كل الوسائل والطرق المكيافيلة لتجريد الأهالي من أراضيهم، من ذلك أن هذا القانون قد نص على أن الأراضي غير المستغلة، وكذلك التي لا تثبت ملكيتها قانونا، أي بواسطة عقود مسجلة في المصالح العقارية الفرنسية، تكون بالتالي تابعة لأملاك الدولة، التي يخول لها «القانون» التصرف فيها كما تشاء.

والطريف في الأمر، أن هذا القانون رفض الإعتراف بعقود الملكية التي تكون قد سجلت قبل شهر جويلية 1830، إن وجدت.

أما عن الأراضي التي هي في حوزة الأهالي الجزائريين ويستغلونها إستغلالا فعليا، فقد أعطى لهم هذا القانون مهلة 3 أشهر ليضعوا مخططات مفصلة لها، تثبت مساحتها، ومكان وقوعها، وسعتها الزراعية، وعلى المعنيين بالأمر، أن يضعوا مخططاتهم هذه، في المصالح الإدارية الفرنسية التي ستراقبها وتراجعها من الناحيتين القانونية والتقنية.

وقد نص هذا القانون بوضوح، أن كل القطع الأرضية التي لا تخضع لهذه الطريقة، والتي لا تتوفر فيها شروط تطبيقها، تعتبر بدون

جدال أراضي غير مستغلة، أي أراض مهملة، بدون مالك، ومن ثم تطبق عليها المادة القانونية المتعلقة بهذا النوع من الأراضي.

وبناء على ما تقدم، يعتبر هذا القانون «أسلوبا متطورا» و«طريقة حضارية عالية» استهدفت تجريد شعب كامل من أراضيه، يجهل تماما لغة «الحضارة المتطورة» هذه ومن باب المنطق فقط، نتساءل: ما هو عدد الجزائريين الذين كانوا يكتبون ويقرأون لغة المستعمر في هذا التاريخ (1844) ؟

وبالنظر للمهلة القصيرة (3 أشهر) التي أعطتها فرنسا للجزائريين ليقوموا، بهذه الإجراءات المعقدة، ما هي الوسائل التي وضعتها تحت تصرفهم للقيام بها ولانجازها في وقتها المحدد؟

وجاء القانون الإستعماري الفرنسي، الصادر بتاريخ 21 جويلية 1846، لا لكي يبسط الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بملكية الأرض، ولكن ليعقدها أكثر ويجعلها مستحيلة التحقيق بالنسبة للأهالي الجزائريين: وبمقتضى هذا القانون انتزعت من القضاة الفرنسيين النظر في عقود الملكية ومدى صحتها وانطباقها مع القوانين الاستعمارية، حلت محلهم لجنة إدارية تم تعيينها من طرف الحاكم العام الفرنسي للبلاد.

أما قانون 18 جوان 1851، فقد نص بالخصوص، على أنه يعترف بالملكية الخاصة للأرض، شريطة أن يثبت مالكها ذلك بعقود قانونية مسجلة في المصالح الإدارية الفرنسية.

وقد استهدفت الإدارة الإستعمارية بقانونها هذا تقسيم الأراضي الجزائرية ذات الملكية الجماعية وتشتيتها ليتسنى لها وضعها تحت أيدي المستوطنين الأوربيين، الذين كانوا في حاجة ملحة إليها لتوطيد ركائز الإستعمار والإحتلال في الجزائر.

وبهذه الطرق والوسائل الملتوية استطاع الكولون أن يستحوذوا على مساحات هائلة من الأراضي الجزائرية المنتزعة ظلما وعدوانا من أصحابها الشرعين. وتقدر هذه المساحات، بعض المصادر، في الخمسينات من القرن الماضي، بما يناهز: 343,387 هكتار[2].

ثم جاءت قوانين 26 جويلية 1873، و1887، لتزيد الأمور تعقيدا، وتهيء أسباب تجريد الأهالي من أراضيهم، وتشتت القبيلة باعتبارها الخلية الأساسية للمقاومة الوطنية عسكريا وثقافيا وسياسيا، ومما ساعد على تعجيل تطبيق القوانين الإستعمارية المتعلقة بملكية الأرض، هو أن المعمرين الأوربيين قد أوجدوا مكانا لهم في البرلمان الفرنسي، بعد سقوط الامبراطورية الفرنسية، في السبعينات من القرن الماضي.

وهكذا، استحوذ المستوطنون الأوربيون على مساحات هائلة من الأراضي الجزائرية، وإليك تطور هذا الإستحواذ بين سنتي: 1850–1920[3].

1850	115,000	هكتار
1860	365,000	هكتار
1870	775,000	هكتار
1880	1.245,000	هكتار
1890	1.635,000	هكتار
1900	1.912.000	هكتار
1920	2.581,000	هكتار

(2) Revue économique : Pub. « UGEMA », Paris; sans date, « Evolution économique de l'Algérie de 1830 à 1960 », p. 8.
(3) Revue économique : « UGEMA » ibid, p. 10.

ولما جرد الإستعمار الفرنسي الأهالي الجزائريين من أراضيهم بهذه الكيفية البشعة راح البعض منهم يبحثون عن موطن آخر، وعن أراضي اخرى، ظنّا منهم أنها ستعوضهم عما انتزعه منهم الإحتلال الفرنسي ظلما وعدوانا.

وقد ظن الكثير من الجزائريين الذين هاجروا إلى الشرق الأوسط فيما بين سنتي 1856–1911، خطأ، أنهم وجدوا ضالتهم في النداءات المتكررة للحكومة العثمانية، التي كانت تستدعيهم إلى الإقبال على أراضيها والإستقرار بها نهائيا. وقد تعهدت الحكومة العثمانية، في نداءاتها هذه، أنها تضمن لكل المهاجرين، نحو أراضيها، مساحات أرضية صالحة للزراعة، «تضمن لهم العيش الكريم في ظل الحرية والإستقلال».

حقا، تمتع الجزائريون، الذين هاجروا، إلى الأراضي العثمانية في الشرق الأوسط بالحرية والإستقلال، ولكن من الجانب المادي لم تستفد منه سوى نسبة ضئيلة منهم إنحصرت أساسا في المهاجرين الأوائل الذين شدوا رحالهم إلى سوريا، في الخمسينات من القرن الماضي، وفي بعض اعداد المهاجرين الذين حلوا بالأراضي العثمانية، في فترة ما بعد انعقاد مؤتمر برلين الأول، وهي الفترة التي نشطت فيها السياسة العثمانية، التي سطرتها للهجرة، نحو أراضيها عامة، وللهجرة الجزائرية خاصة. وقد تحمس السلطان عبد الحميد الثاني إلى هذه القضية وساندها بكل قواه، ولكن الإمكانيات المادية كانت تعوزه، وهو الشيء الذي حال دون ترضية جميع المهاجرين، أو على الأقل ارضاء طلبات نسبة هامة من مجموعهم.

وإجمالا فقد وجد المهاجرون الجزائريون أمامهم صعوبات جمة في الحصول على الأراضي، التي وعدتهم بها الحكومة العثمانية، وذلك

في الأوقات التي كانت مناسبة لهجرتهم، أما في الأوقات التي كانت غير مناسبة لها، فقد اختلفت الأوضاع تماما، وقد سبق وأن أشرنا إلى بعض مآسي المهاجرين الجزائريين في سوريا، في باب آخر من هذه الدراسة.

وإذا كانت سياسة الدولة العثمانية، إزاء الهجرة، في عهد عبد الحميد الثاني قد تميزت شيئا ما بالطابع الليبرالي والتفتح، فإنها في عهد حزب تركيا الفتاة، قد غيرت إتجاهها تماما، وأصبحت سياسة الهجرة، عند زعماء هذا الحزب، لا تعني سوى الأتراك عرقا وجنسا، أما المهاجرين الآخرين، فقد نظروا إليهم نظرة الازدراء والإشمئزاز، فضلا على أن موارد الدولة، تقلصت كثيرا، وأصبحت في بداية هذا القرن عاجزة، حتى عن تغطية مصاريف الدولة والجيش، وحتى في عهد عبد الحميد الثاني، فقد حدث أكثر من مرة، أن عمدت الحكومة إلى التنقيص من المبالغ المالية، التي خصصها السلطان لمساعدة المهاجرين وتوفير بعض الشروط لاستقرارهم في بلاده، وذلك بسبب المشاكل الإقتصادية التي كانت الدولة تتخبط فيها.

وقد يكون عهد حكم تركيا الفتاة أحلك فترة بالنسبة للمهاجرين الجزائريين، في الأراضي العثمانية، وهو الشيء الذي جلب انتباه الصحافة المحلية، التي عمدت في كل المناسبات إلى ملاحظة كثير من السلبيات، والحالة السيئة التي كان المهاجرون الجزائريون يعيشونها. وهذه صحيفة المفيد، تلاحظ للحاكم العثماني في دمشق، الحالة المتدهورة للمهاجرين الجزائريين، في هذا البلد، في أواخر سنة 1909[4]. وبعد أن أشارت الجريدة إلى وصول 60 عائلة جزائرية إلى بيروت، في شهر نوفمبر من سنة 1909،

(4) Mufid : 1.12.1909.

«والأمل يحدوها في أنها ستحظى بنفس الإستقبال الذي حظي به المهاجرون الأتراك من روسيا، ولكنها اصطدمت بإشمئزاز السلطات المحلية منها...»(5).

ولم تخف الصحيفة دهشتها أمام مواقف السلطات المحلية هذه، من هؤلاء المهاجرين، وتساءلت «عن الأسباب التي جعلت هذه السلطات الأخيرة تمتنع عن إعطاء خبر وصولهم إلى وزارة الداخلية العثمانية، التي قد تتدخل لتوفر لهم بعض شروط الإستقرار، خاصة وأن هؤلاء، قوة إقتصادية للبلاد تتمثل في سواعدهم القوية، وبالإضافة إلى ذلك فهؤلاء المهاجرين قد سبق لهم الإحتكاك بالفرنسيين في الجزائر وتعلموا منهم تقنيات الزراعة وفنونها ...»(6)، وفي آخر مقالها تدعو الصحيفة بالحاح، الحاكم العثماني لدمشق، لكي لا يضيع هذه الفرصة المواتية، وخدمة لصالح البلاد، تلاحظ له الصحيفة أنه يجب عليه النظر في قضية هؤلاء المهاجرين، وأن يوزع عليهم الأراضي، ويساعدهم قدر الإمكان على الإستقرار فيها واستغلالها على الوجه الأكمل.

وفي مستهل سنة 1910، تعيد الصحيفة الكرة مرتين على الأقل لتندد بقوة بالمواقف المتذبذبة للسلطات المحلية العثمانية من المهاجرين الجزائريين، في دمشق، «الذين ينتظرون بشغف كبير، أن توزع عليهم الأراضي، التي وعدوا بها...»(7).

والملاحظ أن المصادر، فيما يخص توزيع الأراضي على المهاجرين الجزائريين، في سوريا مثلا، تشير إلى أن هذا التوزيع لم يشمل كل المهاجرين، بل اقتصر على الذين طلبوا الجنسية التركية، وتحصلوا عليها من

---

(5) Mufid : ibid.
(6) Mufid : ibid.
(7) Mufid : le 5.1.1910 et 16.1.1910.

الباب العالي، الذي كان عادة ما يمنح قطع أرض للمتجنسين الجدد كمكافأة لهم(8)، كما كان هؤلاء يتقاضون مبلغا ماليا قدره 600 فرنك كمساعدة من الدولة العثمانية لاستغلال القطع الأرضية الممنوحة لهم(9). وهذا في الأوقات التي لم تتكاثر فيها اعداد المهاجرين، نحو الأراضي العثمانية، أما عندما تكاثرت اعداد هؤلاء، وأمام الإمكانيات الهزيلة للدولة العثمانية، عمدت هذه الأخيرة، إلى طرق لم ترض كافة المهاجرين، سواء أكانوا جزائريين أو غير جزائريين، من ذلك أن السلطات العثمانية في وقت ما، تكاثر فيه توافد المهاجرين على سوريا، حاولت انتزاع كميات من الأراضي، من المهاجرين القدامى، الذين كانوا قد إستفادوا منها من قبل، وإعطائها إلى الوافدين الجدد على البلاد، وهو حل لم يكن لا في صالح المهاجرين القدامى، ولا لصالح الوافدين الجدد، الذين رفضون رفضا باتا. واستغنت عنه الدولة العثمانية نهائيا.

ومن الحلول الضحلة الأخرى التي حاولت الدولة العثمانية فرضها على المهاجرين الجزائريين، أنها في سنة 1910، حاولت حشدهم في أراض قاحلة، صحراوية لا تصلح لشيء، تقع إلى جنوب حوران(10). وبسبب موقعها السيء، وعدم صلاحيتها للزراعة والاستقرار، رفضها الجزائريون، وعادوا إلى وطنهم. وهذا واحد من هؤلاء يتكلم عن ذلك(11):

«بعد إنتظار طويل ... وبعد أن قطعنا مسافة طويلة، (36 ساعة على متن قطار، و12 ساعة على ظهور البغال) وصلنا أخيرا إلى الأراضي التي عينتها لنا الحكومة العثمانية، وهي عبارة عن سهل صحراوي فسيح، لا

(8) Archives : M.A.E. N.S 113, le vice Président de la chambre au Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 9.11.1911.
(9) Archives : M.A.E. N.S. 114, Consul de Damas au M.E., Damas 21.7.1910.
(10) Archives : ibid, Consul de Damas, au M.A.E., Damas 27.7.1910.
(11) Archives : « A.O.M » 9 H 104 (62) Le Préfet de Constantine au Gouverneur général, Constantine, le 3.10.1910.

ماء فيه ولا شجر، ولا يصلح للزراعة على البت. زيادة على ذلك، - علمنا- أن الأمن يكاد ينعدم في هذه الأراضي، بسبب الغارات التي تشنها عليها، من وقت إلى آخر، القبائل البدوية الصحراوية، وأخيرا رفضناها رفضا جماعيا وعدنا إلى وطننا...».

ولم يخف العثمانيون الأتراك تشاؤمهم من نشاط الجامعة الإسلامية، الذي تكاثف في آواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن. ولما كان المهاجرون الجزائريون، في الشرق الأوسط خاصة، وفي كافة الأراضي العثمانية عامة، من المناصرين والمؤيدين لهذه الحركة، بل كثير منهم كانوا أعضاءا نشطين ومحركين لهذه الحركة، في الشرق العربي، اعتبرتهم الحركة التركية المتطرفة من المناهضين لسياستها، مما جلب كثيرا من الصعوبات، والعراقيل التي لا حصر لها، للمهاجرين الجزائريين. وهو الشيء الذي يؤكد عليه القنصل الفرنسي في دمشق، في رسالة يخبر بواسطتها وزير خارجيته بتطورات وأوضاع المهاجرين الجزائريين في سوريا، في سنة 1910[12].

ويشير القنصل الفرنسي، في رسالته هاته، إلى الدور الهام الذي كان يلعبه المغاربة بصفة عامة، في نشر أفكار ومبادئ الجامعة الإسلامية في البلاد، وبخاصة منهم الجزائريون، الذين تكاثرت أعدادهم. ويقدر القنصل الفرنسي، اعداد الجزائريين في سوريا وحدها، بل في دمشق وضواحيها فقط، بما يقرب من 10.000 مهاجر، في منتصف سنة 1910[13]. ويقف عند هذه النقطة ملاحظا: « ... ولا يمكن الإستهانة بهذا العدد، الذي يمثل قوة قد يخشى جانبها، والتي قد تلعب دورا في تغيير موازين

(12) Archives : « A.M.A.E » N.S. 114, Consul de France à Damas au M.A.E, 2.7.1910.
(13) A.M.A.E., N.S. 114, ibid.

القوى محليا، في حالة نشوب الإضطرابات – السياسية والعسكرية منها، والملاحظ أن هؤلاء المهاجرين لا يبدون أي طاعة واحترام للحكام الأتراك الجدد (يقصد حزب تركيا الفتاة)، بل هم متعاطفون كثيرا مع ما هو ناتج من صميم القومية العربية – فكريا وسياسيا – ولا يترددون لحظة في مناصرتها سرا وعلانيـة –»(14).

وقد أثارت مواقف المهاجرين المغاربة هذه مخاوف الحكام الأتراك الجدد. ومن نتائجها، أنها أثرت على «المساعدات» المادية التي كانت الدولة العثمانية تمنحها للمتجنسين منهم بالجنسية التركية، كما أثرت على «تنازل الدولة» عن الأراضي لصالحهم. إجمالا، مهما كانت الأسباب، فقد قطعت الدولة العثمانية كل مساعداتها للمهاجرين الجزائريين بصفة خاصة، منذ أوائل سنة 1910.

ويدّعي القنصل الفرنسي، في دمشق، أن إسماعيل فوزي باشا، الحاكم العثماني لدمشق، قد صرح له شخصيا، أنه كتب لحكومته يشعرها «بالخطر الذي يمثله، بالنسبة لسياستها في المنطقة، المهاجرون الجزائريون، الذين تكاثرت اعدادهم في دمشق، وأن هؤلاء المهاجرين المسلمين العرب (يقصد الجزائريين) يمثلون سندا هاما بالنسبة للحركة القومية العربية المناهضة لسياسة تركيا في البلاد ...»(15).

وقد تصادف، في هذه الفترة، أن أعلن بعض الوطنيين التونسيين في دمشق، عن مواقفهم من سياسة تركيا في البلدان العربية وحظوا بتأييد المغاربة جميعا. وسمع بذلك حكام تركيا الجدد، فما كان منهم إلا أن قرروا، بصفة نهائية، عدم منح الأراضي، ومساعدات الإستقرار فيها، للمهاجرين المغاربة الذين تجنسوا بالجنسية التركية، في دمشق، وارغموا

---

(14) Ibid.
(15) Archives A.E.A.E. 114, Consul au M.A.E. Damas 10.6.1970.

المعنيين بالأمر، على الاستقرار في مناطق نائية، بعيدة عن المراكز الحضارية، بل وجه الكثير منهم إلى مناطق الأناضول، لقطع الصلة بينهم وبين اهل وطنهم. وهو ما رفضه المهاجرون المغاربة، وإن كان البعض منهم غامر، وقبل عرض الأتراك، ولكنه ما لبث أن فشل في تجربته هاته وعاد إلى وطنه.

وهذا أحد المهاجرين الجزائريين، من الذين عادوا من أدنه[16] (Adéna)، في الأناضول، يصرح لصحيفة المهاجر، بما يلي[17]:

«لقد غادرنا وطننا تاركين وراءنا أملاكنا وأهلنا، معرضين أنفسنا إلى العقوبات – الإستعمارية الفرنسية –، وذلك ليس حبّا لشيء، وإنما حبّا للحكومة الإسلامية في التركية ... وكنا نامل أنها سترحب بنا وتفسح أمامنا المجال للإستقرار في أراض نفهم لغة أهلها، كما هم كذلك يفهمون لغتنا، وكم كانت دهشتنا كبيرة عندما وجدنا أنفسنا بين أناس لا يفهموننا ولا نفهمهم ... والذين، مهما حدث، سنظل في رأيهم أجانب، دخلاء عليهم...».

وقد استمرت هذه الوضعية المؤسفة، بالنسبة للمهاجرين الجزائريين، في الأراضي العثمانية، حتى نهاية الحرب الأولى، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد كانت فترة حكم حزب تركيا الفتاة، هي أحلك فترة بالنسبة إليهم.

وخلال الفترة المذكورة، بالنسبة لتوزيع الأراضي، أبدت الحكومة التركية عدم نيتها في إرضاء رغبات المهاجرين الجزائريين، وغيرهم من

(16) أردنا تحقيق موقع هذه المدينة، في أطلس الجزائر والعالم، ط 1 1968 بيروت فوجدناها تحت إسم : أدنة، (ص 27)، أطنة (44)، واضنة (ص 47) ولا نعرف ما هو الإسم الذي ستعرف به عند طلابنا ... !

(17) El-Mufid : 7.5.1912.

المهاجرين المغاربة، ونقصد هنا أولئك الذين تجنسوا بالجنسية التركية، أو قبلوا مبدأ التجنس، على أساس الإستفادة، من قطع أرضية وبعض المساعدات المالية لاستغلالها، أما الذين رفضوا مبدأ التجنس وتمسكوا بجنسيتهم الأصلية، فلم يكن لهم الحق في المطالبة بشيء.

وكثيرا ما ربطت الحكومة التركية مشاكل المهاجرين الجزائريين بأحداث لا صلة لهم بها، كثورة الدروز في الجبل (لبنان)، التي كانت تضع إخمادها كشرط أو كتاريخ للنظر في مشاكل المهاجرين، وبخاصة منها توزيع الأراضي والمساعدات المادية عليهم[18].

وبعد الإلحاحات المتكررة لبعض المهاجرين، وعدتهم الحكومة العثمانية، أنهم سيتحصلون على «الأراضي الموعودة» بعد سنة أو سنتين. ولم يتحصلوا بعد ذلك على شيء[19].

أما البعض الآخر فقد واجهته الحكومة التركية بالرفض القاطع، والطرد وهو يطالب بحقه، وبما وعد به، قبل أن يقبل الجنسية التركية[20].

وعندما تكاثرت الإحتجاجات على الحاكم العثماني في دمشق، أجاب المهاجرين بما يلي[21] :

«لقد أقلقتموني كثيرا باحتجاجاتكم. ليس لدي أرض مخصصة إليكم ... ها هو السلطان أمامكم، أنظروا معه في الأمر...». ولما تأزمت أوضاع المهاجرين في سوريا، تدخل الأمير علي في الأمر، وطلب من الحاكم العثماني هناك، أن يجد حلا لمشاكلهم وإلا سيرى نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى فرنسا للنظر في إجراءات عودتهم إلى وطنهم. فأجابه الحاكم العثماني بمايلي[22]:

---

(18) A.O.M. : 9 H 104 (62), Préfet de Constantine au G.G. 5.1.1911.
(19) A.O.M. : 9 H 104 (62), Préfet de Constantine au G.G. 6.12.1911.
(20) A.O.M. : 9 H 104 (62), Préfet de Constantine, 6.12.1911.
(21) A.O.M. : 9 H 104 (62), Préfet de Cne u G.G., 14.3.1912.

«إن التعليمات التي أعطاني إياها السلطان، لا تشير إلى شيء، سوى أنها تأمرني بأن أوفر لهؤلاء المهاجرين السكن والأكل. لا غير، وإذا لم يرقهم ذلك، فليعودوا من حيث أتوا...». وهو الحل الذي اختاره جل المهاجرين الجزائريين، الذين اندفعوا وراء دعايات لا أساس لها من الصحة، وغامروا بأنفسهم وبذويهم، وذاقوا أنواع العذاب والألم ونال منهم الشقاء والتعاسة ما نالاه، وعانوا من المذلة والمهانة ما عانوه، دون أن يستفيدوا من أدنى شيء، ورجعوا إلى وطنهم متذمرين مستائين من نظام، اضحى في نظرهم، أنه «لا يختلف في شيء عن النظام الذي تسبب في هجرتهم وفي تعاستهم وشقائهم ...».

أصداء الهجرة الجزائرية في بعض الصحف الفرنسية

في الوقت الذي اهتمت فيه الصحافة الفرنسية التي كانت تصدر بالغرب الجزائري(1)، «بمشاكل الهجرة وبعض تطوراتها»، في هذه المناطق الأخيرة، اهتمت الصحافة الفرنسية الصادرة بالوسط الجزائري، في نهاية العقد الأول من هذا القرن، «بمشاكل الهجرة الجزائرية»، في شرق البلاد(2) ونقلت عنها بعض أخبارها إلى القراء.

---

(22) A.O.M. : 9 H 104 (62) Préfet de Cne au G.G., 13.2.1911.

(1) من الصحف والمجلات الفرنسية التي اهتمت بحركة الهجرة في الغرب الجزائري :
- ECHO d'Oran : Septembre et Novembre 1911.
- V. Desmontés : l'Afrique Française n° 11.1912.
- Q.D. et C. : H. Marchand, l'exode de Tlemcen en 1911, 1.1912.

(2) من الصحف الفرنسية التي اهتمت بحركة الهجرة في الشرق الجزائري :
- L'Union Républicaine : 7.6 et 9.7.1910. La Dépêche Algérienne : 22.6 et 25.6.1910. L'Akbar : 26.10. 3, 7. 31. 7, 24. 7, et 4.9.1910.

ولأهمية حركة الهجرة الجزائرية، نحو الشرق العربي، من مناطق الشرق الجزائري، في الفترة المذكورة سابقا، نجد لها أصداء هامة في الصحافة الفرنسية، منها على وجه الخصوص صحيفتي : لاديبيش الجيريان (La Dépêche Algérienne)(3)، والأخبار (Akhbar)(4).

ولم تكن الهجرة الجزائرية هذه محل اهتمام الصحافة الفرنسية فحسب، ولكنها أيضا كانت محل اهتمام الحكومة العامة، التي حاولت دراسة كل دوافعها وأسبابها، لتتمكن من القضاء عليها، ولبلوغ هذا الهدف، جندت الحكومة العامة كل خبراتها، وموظفيها القادرين، واستعانت بالأهالي الذين كانت لهم علاقة بها، خاصة منهم القياد، وآغات، وشيوخ الدواوير ونوابهم، وغيرهم ممن كانوا يتعاملون معها.

وقد انتهت مساعي الحكومة العامة، في مجال حصر دوافع وأسباب الهجرة الجزائرية، في مناطق الشرق الجزائري، إلى إعداد ثلاث وثائق هامة، درست فيها حركة الهجرة هذه، وهي : تقرير السيد فارني، الكاتب العام للحكومة العامة(5)، وتقرير الحاكم الإداري لبلدية البيان المختلطة(6)، وأخيرا تقرير الحاكم العام الفرنسي للجزائر(7)، الذي بعثه إلى حكومته، والذي هو في الحقيقة خلاصة مكثفة للتقريرين السابقين.

وإلى هذه الوثائق يمكن إضافة «شبه تقرير هام»، عن حركة الهجرة في الشرق الجزائري، في سنة 1910، نشر في صحيفة لاديبيش الجيريان في عددها الصادر بتاريخ 1910/6/22 ولم تذكر الصحيفة إسم كاتب هذا «التقرير»، ولم تنسبه لأحد، ولكن كل شيء فيه يوحي، أنه من تأليف

---

(3) La Dépêche Algérienne op-cit.
(4) Akhbar : op-cit.
(5) A.O.M. : G. 31, Rapport en date du 8.7.1910.
(6) A.O.M. : 9 H 11, Rapport en date du 8.6.1910.
(7) A.O.M. : M.S. 113, Rapport en date du 8.5.1910.

السيد فارنيي، الكاتب العام للحكومة العامة، بل هو خلاصة واضحة للتقرير الذي كتبه عن حركة الهجرة الجزائرية في بلدتي سطيف وبرج بوعريريج، بتاريخ 1910.7.8. وقد نشر خلاصة له في صحيفة لاديبش الجاريان تحت إسم «مجهول» لينفي عنه طابعه الرسمي ويوهم القراء أنه من «تأليف الصحافة الفرنسية» الصادرة في الجزائر، وأن ذلك يندرج ضمن إهتمامات هذه الأخيرة بالهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي، وكل ما يتعلق «بمشاكل الأهالي» العامة والخاصة.

ومن ثم فما نلاحظه عن «تقرير» لا دبيش الجيريان هذا، أنه لم يختلف في شيء، عن النظرة التي كانت الحكومة العامة تنظر بها لهجرة الجزائريين، والتي كانت تسعى جاهدة للتنقيص من أهمية هذه الهجرة، تضليلا منها للرأي العام، ولمواقف الأحزاب السياسية الفرنسية المعتدلة، التي قد تتخذها من هذه «الآفة» التي حلت بالوطن.

وفي هذا الصدد جاء، في الصحيفة، ما يلي[8]:

«نحن أمام حركة عادية تماما (يقصد حركة الهجرة في الجزائر)، بحيث نلاحظ أن البلدان المتقدمة هي الأخرى، تهاجر منها اعداد وافرة من الطبقات الفقيرة – نحو بلدان أخرى بحثا عن الإسترزاق والعمل – تفوق بكثير اعداد المهاجرين من الأهالي، – نحو الشرق العربي –».

وإذا كانت الحكومة العامة، قد حصرت أسباب هجرة الجزائريين، من مناطق شرق البلاد، في عاملين أساسين، وهما : الدعاية التي نشرتها الرسائل الآتية من الشرق العربي، بين الأهالي، وبخاصة منهم أولئك الذين هاجر البعض من أهلهم وذويهم إلى المشرق العربي، والدعاية المكثفة التي كانت الحكومة التركية تقوم بها، في الجزائر، «لتفريغها من

(8) La Dépêche Algérienne : 22.6.1910.

الـسكان»»، فإن تقرير «لاديـيش الجيريان»، الذي نحن بصدد دراسته، يؤكد بوجه خاص على، أن أسباب هذه الهجرة، تكمن في الوضعية الإقتصادية المتدهورة لسكان مناطق الشرق الجزائري.

ويحاول كاتب هذا التقرير، وهو السيد فارنيي، الكاتب العام للحكومة العامة، في « يأس شديد » أن يثبت دور العامل الإقتصادي ومدى تأثيره على هجرة الأهالي، الذين، حسب رأيه، « ذهبوا ضحية سذاجتهم، وعدم تعلمهم، وعدم معرفتهم وفهمهم للقوانين الفرنسية الجارية في البلاد ». ولكن الشيء الهام، الدي ورد، في خلاصة تقريره عن حركة الهجرة الجزائرية، في المناطق السابقة الذكر، أن سطيف ومناطقها كانت المركز الأساسي، الذي إنطلقت منه الهجرة، وأن هذه المناطق هاجر منها أكثر من ثلث (3/1) مجموع المهاجرين الذين شدوا رحالهم إلى الشرق العربي، بين سنتي: 1909-1910 وهو الشيء الذي سكت عنه في تقريره الرسمي، الذي بعثه إلى حكومته، في نفس السنة الأخيرة.

ومن جهة أخرى يؤكد[9] السيد فارنيي، أنه بسبب حركة الهجرة، التي بلغت أوج انتشارها، في سطيف والمناطق المجاورة له، أن سعر الهكتار الواحد، من الأراضي الزراعية غير المسقية، في أحسن الحالات، لم يتجاوز 1.000 فرنك. أما الأراضي ذات الملكية الجماعية، «عروش»، فقد انخفض سعر بيعها، إنخفاضا محسوسا، بحيث لم يتجاوز سعر الهكتار الواحد منها 300 فرنك، وفي أحسن الحالات بيع الهكتار الواحد بـ : 350 فرنكا لا غير.

وما عدا ذلك، فخلاصة تقرير فارنيي، التي نشرها في صحيفة «لادييش الجيريان»، وذلك قبل أن يقدمه رسميا إلى حكومته، ليس فيها من جديد يستحق الذكر.

---

(9) La Dépêche Algérienne : ibid.

وإجمالا ما نستنتجه مما نشرته لاديبش الجيريان، بشأن حركة الهجرة الجزائرية، في مناطق الشرق الجزائري، أنها حركة اقتصرت على الفقراء، وذوي الدخل الضعيف، فقط وهو ما يتناقض تماما، مع ما جاء في إحدى مقالات جريدة المفيد[10] التي أكدت بوجه خاص، على أن حركة الهجرة هاته شملت الفقراء الجزائريين، كما شملت أيضا أثرياء وأغنياء البلاد. وفي نفس الفترة الزمنية، تشير إحدى البرقيات التي بعثها القنصل الفرنسي، في دمشق، إلى حكومته، أن أكثر من 12.000 مهاجر جزائري، قد وصلوا إلى دمشق[11]. وحتى وإن كان في هذا العدد شيء من المبالغة، فإنه يوحي بالأعداد الوافرة للمهاجرين الجزائريين، من شرق البلاد، الذين شدوا رحالهم، نحو الشرق الأوسط، في هذا التاريخ.

ومن جهة أخرى، فإن هذا العدد، مهما كان مبالغ فيه، فإنه لا يقترب من بعيد أو قريب، من الأعداد التي قدمتها إحصاءات الإدارة الفرنسية، عن حركة الهجرة للأهالي الجزائريين، من مناطق الشرق الجزائري، بين سنتي: 1909—1910.

وفي جريدة الأخبار نجد بعض الأصداء، لحركة الهجرة هاته، من ذلك أن عددها، الصادر بتاريخ 1910/6/26، يشير إشارة واضحة، إلى الضرائب الثقيلة، التي كانت الإدارة الفرنسية تفرضها على الفلاحين الصغار والكبار، دون مراعاة نوعية الأرض التي يمتلكها هذا أو ذاك، أو نوع الفلاحة التي يتعاطاها المعني بالأمر، إلى غير ذلك من الشروط الموضوعية التي من شأنها تحديد مقدار الضريبة ونوعيتها. وتشير الصحيفة بوجه خاص، إلى أن كثيرا من المزارعين الأوربيين، قد صرحوا لها، « أن

(10) Mufid : 5.1.1910.

(11) Archives M.A.E. N.S. 114, Consul de France à Damas au Ministère des Affaires Etrangères, 8.8.1910.

الضرائب المفروضة على الأهالي ثقيلة جدا، وحتى الناجحين منهم في الفلاحة لا يستطيعون دفعها بانتظام، ومن ثم فهذه الضرائب تساهم بقدر كبير في إفلاسهم وفي تخريب زراعتهم...».

ومن جهة أخرى تشير هذه الصحيفة إلى، «أننا أصبحنا،- في مناطق الشرق الجزائري - نرى يوميا الفلاحين الصغار يبيعون الكميات الأخيرة، من الحبوب، التي احتفظوا بها، على شكل «زريعة»، ليزرعوها في أوانها، لسد رمقهم وإلا ماتوا جوعا... كما أنه أصبح من المألوف عند الأهالي، أنهم بسبب شظف العيش، يقدمون على بيع آخر حيوان يملكونه، فهذا يبيع آخر عنزة يملكها، ويحرم عائلته من كمية الحليب القليلة التي كانت توفرها العنزة لكل العائلة، وذاك يبيع آخر بقرة يملكها، والآخر يبيع الحمار الوحيد، الذي كان يستعمله لقضاء حاجياته... وليس للأهالي من وسيلة لتفادي الجوع، سوى التضحية بحيواناتهم، التي تعتبر ضرورية بالنسبة إليهم للعيش في الريف، أو التضحية بما تملكهن نساؤهم من ذهب وفضة، - يتزين بها في المناسبات القليلة، الدينية والدنيوية التي تقام في القرية أو في الدوّار -»[12].

وبالإضافة إلى ذلك، ترى صحيفة الأخبار هذه، أن المشاكل التي يسببها نظام الغابات، المفروض على الأهالي بصفة خاصة، قد ساهمت بشكل خاص في تذمرهم واستيائهم من الإدارة الفرنسية. كما نددت بصراحة بالأحكام الإستثنائية التي يخضع إليها الأهالي بمقتضى قانون الإنديجينا المفروض عليهم من قبل الإدارة الفرنسية. والملاحظ أن هذا المقال، قد صدر باللغة الفرنسية في القسم الفرنسي من الصحيفة، أما في قسمها العربي فلا نجد شيئا عن ذلك. وكم هو عدد الأهالي الجزائريين، الذين كانوا، في هذا التاريخ، يقرأون بالفرنسية ؟

(12) L'Akhbar : 26.6.1910.

الفصل الخامس

أصداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي في بعض التقارير الرسمية الفرنسية

لم يغفل الفرنسيون ولو لحظة واحدة عن الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي خلال القرن التاسع عشر، والقرن الذي تلاه، ومن ثم إحتفظ الأرشيف الفرنسي بعشرات، إن لم نقل مئات التقارير، وشبه الدراسات العامة والخاصة لظاهرة الهجرة الجزائرية في جميع مراحلها وتطوراتها الخطيرة التي شاهدتها خلال القرن الماضي، وبداية القرن الحالي.

وفي الصفحات التالية سنحاول الوقوف على نظرة الفرنسيين للهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي وذلك من خلال بعض التقارير الهامة التي حررها الفرنسيون سواء بأمر من الحكومة العامة وذلك شأن السيد باربديت[1] (Barbedette)، ولوسياني[2] (Luciani) والمسؤول الإداري عن بلدية البيبان المختلطة[3] وتقرير السيد فارني الكاتب العام للحكومة العامة عن مناطق سطيف، وبرج بوعريريج[4]. وهناك من الفرنسيين من تعاطف منهم مع الجزائريين، واستاء للتطورات الخطيرة التي

---

(1) تعرف هذه الوثيقة في الأرشيف الفرنسي، تحت اسم هجرة تلمسان في سنة 1911 وهي عبارة عن تقرير هام يحتوي على 125 ص، سجل فيه السيد باربديت أهم شهادات وأقوال سكان تلمسان وضواحيها حول هجرة ذويهم وأهلهم إلى الشرق العربي.

(2) من التقارير الهامة حول هجرة الجزائريين من مناطق الأصنام « الشلف حاليا » نحو الشرق العربي 1899م. وصاحبه من المختصين في الشؤون الأهلية.

(3) أهم تقرير للمسؤول الإداري الفرنسي عن هذه المناطق بتاريخ 1899/12/4.

(4) تعتبر هذه الوثيقة نادرة من نوعها، فيما يخص هجرة الأهالي من مناطق الشرق الجزائري.

آلت إليها الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي، فحاول إبداء رأيه، في منطقة معيّنة من التراب الوطني، وهذا شأن مارسي (Marçais) الذي كان يعمل كأستاذ في مدرسة تلمسان.

1- تقرير السيد باربديت

اتخذت الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي منعرجا خطيرا، في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ففي أقل من عقدين من الزمن سجلت المصادر التاريخية أكثر من ست حركات هامة وعدة تحركات كبيرة للجزائريين نحو الشرق العربي[5]، وهو الشيء الذي جعل فرنسا تكترث إكتراثا كبيرا لظاهرة الهجرة هذه، التي سادت الأوساط الجزائرية على مختلف أنواعها وأصنافها، فوجهت التعليمات والأوامر إلى موظفيها في الجزائر وفي غير الجزائر، حاثة إياهم على «محو آثار هذه الهجرة» بصفة نهائية، وفي نفس الوقت أصر الحاكم العام الفرنسي على إيفاد لجنة تحيق إلى تلمسان[6] للوقوف على أسباب ودواعي هجرة الجزائريين نحو الشرق العربي.

وقد احتوى تقرير باربديت الذي نحن بصدد دراسته على عشرات الشكاوي التي أدلى بها المواطنون الجزائريون من تلمسان ونواحيها، وكانت هذه اللجنة قبل الشروع في أعمالها، التي دامت حوالي عشرين يوما بدون انقطاع، قد أخبرت المشاتي والدواوير التي تحيط بتلمسان،

---

(5) من حركات الهجرة الهامة التي سادت كل الطبقات الجزائرية فيما بين سنتي 1893-1911، نذكر حركات، 1893، 1896، 1898، 1899، 1907 و1911.

(6) د/ أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ط/2. القاهرة، 1977، ص 13-14.

وعلقت المناشير بالفرنسية والعربية، على جدران وأبواب بلدية تلمسان وضحت فيها سبب انعقادها والغرض الذي كانت تتوخاه من الأعمال التي تزمع القيام بها، كما أنها وعدت المواطنين «بحرية التعبير» وعدم التعرض إلى المعاقبة أو المتابعة من طرف الإدارة الفرنسية وأن غرضها الوحيد كان يكمن في الوقوف عن حقائق الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، استنادا إلى المعنيين بالأمر، لا غير «وهو ما سيسهل على فرنسا إيجاد الحلول الناجعة في أقرب الآجال لهذا المشكل العويص الذي تتخبط فيه الجزائر، منذ عدة سنوات خلت»[7]، وهو الشيء الذي شجع المواطنين الجزائريين على الامتثال أمام هذه اللجنة والإدلاء بشهاداتهم وآرائهم في قضية الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي.

وقد تناول الكلمة ممثلو عشرات المشاتي والدواوير المحيطة بتلمسان، أمام اللجنة الفرنسية[8] وشرحوا بعض الأسباب لحركة هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي بصراحة كبيرة، دون تردد، أو خوف، من الإدارة الفرنسية التي كانت تسجل آراءهم وتستمع إليها بكل «عناية واهتمام»، ومن بين المدلين بآرائهم ووجهة نظرهم في قضية الهجرة الجزائرية، من ندد بقوة كبيرة، بالأحكام الاستثنائية، والنظم الاستعمارية الشاذة التي كانت تطبق على الجزائريين، دون سواهم في البلاد، وسجل التقرير هذه الآراء، بدون تحفظ، بل بأمانة تامة، دون أي تحريف أو تزييف، ورغم بعض التفسيرات والتعاليق والآراء والأحكام المسبقة التي ميزت هذا التقرير في بعض مراحله، فإنه في مجمله يعتبر صدى

(7) مقتطف من نص المناشير التي علقتها اللجنة على جدران بلدية تلمسان.
(8) L'exode de Tlemcen en 1911, A.O.M. 9 H 102 (61-1).

حقيقيا للمرارة والتشاؤم الكبيرين اللذين كانت تعيشهما الجزائر، في بداية هذا القرن، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

وهو الشيء الذي جعل الحاكم العام الفرنسي للجزائر جونار الذي كان على علم كبير بهذه الأوضاع، ويعرفها أحسن من أي كان، يخفي حقيقة الأمر، على المجلس الوطني الفرنسي، ولم يحول هذا التقرير إلا لبعض أعضائه «منقحا ومزيدا»، وذلك في الوقت الذي كان فيه هذا المجلس يستعد فيه لمناقشة «قضية هجرة تلمسان». وهنا نلاحظ مرة أخرى، اهتمام فرنسا الرسمية بقضية الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، في منطقة معينة، فقط، وكأنها حدثت في «تلمسان دون سواها من مناطق الجزائر الأخرى...!».

وحسب هذا التقرير، فإن شهادات الجزائريين التي سجلها بخصوص «هجرة تلمسان»، كانت كثيرة جدا ...متنوعة، ومتشعبة[9].

وعلى الرغم من هذا «التفرع» و «التشعب» اللذين يشير إليهما التقرير نفسه، فالاوربيون في الجزائر وفي غير الجزائر، كادوا يحصرون أسباب هجرة تلمسان هذه في «عامل أساسي»، واحد وهو الخدمة العسكرية، التي كانت هيآت الحكومة الفرنسية وإدارتها في الجزائر، في سنة 1911، بصدد مناقشتها، وعلى أبواب فرضها على الأهالي الجزائريين. أما عن الأسباب الأخرى، التي سنتطرق إليها بعد حين، فقد ردها الأوربيون ردا تاما، واعتبروها غير «حقيقية» و«لا أساس لها من الصحة» «لا يقبلها لا العقل ولا المنطق»، وما هي في حقيقتها إلا حججا واهية وتهربا من قبل الأهالي من النظام الذي تحاول فرنسا المحافظة عليه في الجزائر ...»[10].

ومنهم من حصر أسباب هذه الهجرة في التأثيرات «الخارجية» منددا باهتمام العثمانيين بهذا الجانب، والدعاية والرسل الذين يعثون بهم من وقت إلى آخر إلى الجزائر لجلبهم إلى ولاياتهم، وحسب هؤلاء، فالجرائد العربية كان لها كذلك دور في التأثير على الجزائريين، كما أن الجامعة الاسلامية، في نظرهم، لم تكن محايدة في هذه القضية، إنما في بعض الأحيان، نشطت نشاطا كبيرا، في دعايتها الرامية إلى تهجير الجزائريين نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، وغيرها من البلدان الاسلامية الأخرى[11].

ومهما يكن، فتقرير باربديت، الذي نحن بصدد دراسته، يحصر[12] أسباب «هجرة تلمسان» في النقاط التالية :

1 - أكدت معظم شهادات الجزائريين، الذين وقفوا أمام لجنة التحقيق، أن الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية والتي تنوي فرنسا فرضها على معظم الجزائريين، هي السبب الأساسي في تعاستهم وشقائهم. «وقد سبق لسكان المنطقة أن تجرعوا كؤوس المرارة، ولكن كأس التجنيد هو أمرها بالنسبة إليهم على الاطلاق» ... ذلك لأن فرض التجنيد الاجباري على الجزائريين، معناه أن أبناءهم سيجبرون على الخدمة العسكرية تحت علم الكفار، وأنهم سيجبرون بالتالي على محاربة اخوانهم في الدين، ويستعملون بنادقهم ضدهم، ومن جهة أخرى فمهما يكن، فالجزائريون الذين يدخلون في الخدمة العسكرية الفرنسية سيرغمون على العيش في جو، وفي ظروف لن تسمح لهم بممارسة نشاطهم الروحي...

---

(11) Archives : A.O.M. 8 H4/2

(12) وواضح من هنا، حسب الوثيقة التي نحن بصدد دراستها، أن أهل تلمسان، وضواحيها يطالبون بعدم فصل الدين عن الدولة ولكن في العشرينات من هذا القرن فقد شكل فصل الدين عن الدنيا أحد لمطالب الأساسية للحركة الوطنية الجزائرية.

فعلا، فطبيعة الحياة العسكرية لا تسمح بذلك، كما لا تسمح للعسكري بصوم رمضان وأداء الصلاة، في مواقيتها اليومية، المعروفة، فضلا على أنها قد تؤدي بصاحبها إلى استهلاك بعض اللحوم المحرمة على المسلمين، وبعض المشروبات، إن لم تؤد به إلى استهلاك الخمرة والإدمان عليها.

هذا وأجمعت كل الشهادات الجزائرية في تلمسان على أن التجنيد الإجباري لم يكن العامل الوحيد من نوعه الذي دفع بذويهم إلى الهجرة ومغادرة ديارهم ووطنهم، ولكن هناك أسباب أخرى تضاف إلى هذا السبب الأخير، منها، أن ظروف الحياة أصبحت جد قاسية، الشيء الذي أدى إلى انتشار التعاسة والبؤس بين الجزائريين، وليس لذلك من سبب سوى الاستعمار الفرنسي.

2- إن قانون فصل الدين عن الدولة، الذي بدأ تطبيقه في فرنسا منذ سنوات، إذا طبق في الجزائر قد يؤدي إلى «نزع الامتيازات» القليلة التي تتمتع بها بعض المؤسسات الدينية في البلاد، الممنوحة من طرف الحكومة، علما أن هذه الأخيرة قد عبرت (في سنة 1907) عن نيتها في قطع كل مساعداتها لهذا القطاع، وهو الشيء الذي سيؤدي لا محالة إلى تشريد وضياع كثير من العاملين في هذا الميدان.

3- على الرغم من أن تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية معترف به قانونا، فالإدارة الفرنسية تعمل كل ما في وسعها لعرقلتها والحيلولة دون تأسيسها.

4- عدم مراعاة الإدارة الفرنسية لأبسط القوانين الاسلامية. ففي الميدان الوراثي، تنص هذه القوانين على أن أهل الفقيد يرثونه تلقائيا حسب درجة إقترانهم، أي أن الأبناء والبنات والزوجة هم الورثة الأوائل الشرعيين، وفي حالة إختفائهم هناك تشريعات تحدد الوراثة في هذه

الحالة، وفي غيرها من الحالات، ولكن الإدارة الفرنسية قد ضربت بهذه القوانين عرض الحائط، وعندما انتزعت الإدارة الفرنسية بعض الممتلكات العقارية من بعض سكان تلمسان، بهذه الكيفية، ووضعت يدها عليها، هب أهلها الشرعيون إلى مقر العمالة (الولاية)، فاستقبلوا ببرودة كبيرة من قبل المعنيين بالأمر، ومنهم من هدد بالسجن والتعذيب، إذا ما تمادى في احتجاجاته «الغير قانونية» ضد الإدارة الفرنسية.

5ـ اعتبر تقرير باربديت قانون الانديجينا من أهم العوامل المساعدة على الهجرة الجزائرية (في تلمسان بالذات) نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، خاصة وأنه، حسب التقرير، لم يطبق على الجماهير الشعبية فحسب ولكنه أيضا طبق على «الحضر» و«النبلاء» وعلى المثقفين وأعيان البلاد، وغيرها من الطبقات «الراقية» في تلمسان ويؤكد التقرير أنه في هذه الظروف الخاصة، أضحى هذا القانون في تلمسان ثقيلا على الأهالي ثقل الجبال، ولا يطيقه أحد.

6 ـ لم يرتاح الأهالي يوما ما لمحكمتي «الردع» و «الجناية» منذ إنشائهما في تلمسان واعتبروهما محكمتين استثنائيتين، وقد ازداد تعسف هاتين المحكمتين بإنخراط بعض الأهالي الأميين في المجلس الاستشاري لكل من المحكمتين الذين لا يفهمون شيئا في المسائل القانونية ولا صوت لهم إيجابا أو سلبا، ومن ثم فهم، حسب تقرير باربديت عبارة عن «آلة مصوتة» يحركها ويوجهها رئيس المجلس كما يحلو له».

7ـ استنتج التقرير من مجمل الشكاوي التي استمع إليها في تلمسان، أن رخص السفر وإجبارية الحصول عليها للتنقل من مكان إلى آخر في الوطن، تعتبر من المهانات الكبرى التي سلطها الاستعمار الفرنسي على الأهالي الجزائريين.

8 ـ أما عن ثقل الضرائب، الذي يزداد حمله سنة بعد أخرى، فقد اعتبره التقرير «كارثة كبرى»، خاصة بالنسبة للأملاك العقارية والتجار. لم يكن الأهالي يدفعون الضرائب القانونية فحسب ولكنهم أيضا كانوا يدفعون إلى الخزينة العامة الفرنسية الضرائب الدينية كالزكاة وغيرها، وفي تلمسان يتكلم التقرير عن ضريبة العشور التي كانت مطبقة حتى هذا التاريخ (1911) على البساتين المجاورة للمدينة والتي كانت معفاة منها قديما، زد على ذلك الضرائب «القانونية» التي كانت كل من البلدية والدائرة والعمالة (ولاية) تفرضها فرضا على الأهالي، الذين أصبحوا لا يطيقون حملها، بل عاجزين كل العجز على تسديدها للادارة الفرنسية في الجزائر.

9– بالإضافة إلى ثقل الضرائب المفروض على الأهالي، سجل التقرير ضريبة السخرة، كالحراسة الليلية بدون أجر، التي كانت البلدية تفرضها على كل المواطنين الجزائريين، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و50 سنة، وكان بإمكان المواطن الجزائري أن يعوض نفسه بغيره من الحراس الليليين المحترفين الذين يتقاضون أجرا على عملهم هذا، ولكن ذلك يكلفه ضريبة أخرى تضاف إلى الضرائب المتعددة المفروضة عليه، من قبل الهيئات الإدارية الفرنسية المذكورة سابقا.

10– استنتج التقرير بعد استماعه إلى مئات الشكاوي والشهادات التي تقدم بها الاهالي، أن تعويض العدالة الاسلامية ونزع المهام القانونية من يد القضاة المسلمين وجعلها بين أيدي القضاة الفرنسيين، وهو أمر يتنافى كل التنافي مع الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري من تقاليد وعادات وثقافة وأخلاق وهلم جرا.

11– وقد وقف التقرير طويلا عند الأوضاع السياسية المؤلمة التي كان الجزائريون يعيشونها وعدد مساوئها وسلبياتها المختلفة والآثار السلبية

التي نتجت عن هذه الوضعية المؤسفة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الأهالي. ومما أكد عليه، أن التمثيل الجزائري في المجالس المنتخبة يعتبر غير كاف بالنظر إلى تعداد سكان البلاد من جهته، وفي الوقت نفسه نجد اليهود وغيرهم من الغرباء عن البلاد يتحصلون تلقائيا على الجنسية الفرنسية بمجرد وصولهم إلى الجزائر.

ومن ثم يساهمون مساهمة فعالة في حياتها السياسية، ينتخبون وينتخبون من جهة ثانية، أما في المجالس البلدية، اين نستطيع القول أن الجزائريين «ممثلين أحسن تمثيل»، فعدد ممثليهم لا يتعدى أبدا ستة أعضاء أو ممثلين، مهما كان عدد سكان البلدية مرتفعا، وزيادة على ذلك فهؤلاء لا يساهمون في انتخاب شيخ البلدية ومساعديه، ذلك لأن المجلس البلدي يعتبرهم دوما كأقلية لا وزن ولا شأن له في أعماله ولا تؤثر في أعماله بأية طريقة كانت.

أما عن انتخاب المستشارين العامين والنواب الماليين، فالتمثيل الجزائري كاد يكون منعدما تماما وكل تمثيل لهم انحصر في مستشاري البلديات غير المختلطة، أي البلديات ذات الأكثرية السكانية الأوربية، علما أن المستشارين هؤلاء، والقياد كانوا تابعين كلية للإدارة الفرنسية في الجزائر، إن لم نقل هم أنفسهم «الإدارة الفرنسية بعينيها»، ومن ثم فهم عبارة «عن مترشحين رسميين» في خدمة عامل العمالة (والي) وممثلي الإدارة الفرنسية.

12 - ومن الناحية الاقتصادية خلص التقرير إلى أن الأزمة الاقتصادية التي كانت تلمسان تعيشها وتئن تحت وطأتها قد إزدادت حدة بوصول السكة الحديدية إلى الحدود الغربية للبلاد، الشيء الذي جعل التبادل التجاري الذي كان يتم مع تلمسان وباقي المدن الجزائرية الأخرى ينتقل إلى المدن المغربية المجاورة للحدود الجزائرية الغربية، ومن نتائج تطو

وتسهيل سيل السلع المحلية إلى نواحي أخرى، غير نواحي تلمسان ان ارتفعت الأسعار وازدادت تكاليف الحياة غلاء، ذلك في الوقت الذي كان يلعب فيه تطور المواصلات دورا لغير صالح تلمسان، التي كانت سابقا سوقا أساسية للناحية الغربية من البلاد، التي فقدت مكانتها لصالح وهران التي تحولت إلى سوق احتكارية هامة للنواحي الغربية للبلاد.

13 ـ ويضاف إلى ذلك التنافس التجاري الفرنسي في المنطقة الذي يفرض يوما بعد آخر مواده المصنعة على سكانها مما أدى إلى إفلاس كثير من التجار الصغار والحرفيين والعاملين في الصناعة التقليدية.

14 ـ وقد سجل التقرير بكل وضوح، وأكد ان تذمر الأهالي في تلمسان وضواحيها، يرجع كذلك إلى تعصب الإدارة الفرنسية إزاءهم وتفضيل اليهودي على المسلم وقد اعترفت الإدارة الفرنسية في أكثر من مناسبة «بتفوق اليهودي على المسلم» وهو الشيء الذي أثار غضب واستنكار الأهالي، وعبروا عنه أمام «لجنة التحقيق» هذه بدون تهيب منها.

15 ـ تهور المسؤولين في قطاع التعليم وتلاعبهم بالأطفال الجزائريين بحيث وضعوهم في أيدي ممرنين غير متكونين «لا يعرفون من اللغة الفرنسية سوى إسمها» وكثير منهم غير مؤهل لهذه المهمة، ويلاحظ الأهالي ذلك بالأخص في الدواوير المجاورة لتلمسان.

هذه هي خلاصة أسباب الغضب والتذمر لسكان مدينة تلمسان، حسبما سجله تقرير السيد باربديت في سنة 1911.

وبالاضافة إلى هذه العوامل والأسباب التي أدت إلى "هجرة تلمسان" سنة 1911 سجل التقرير نوعا آخر من العلل والأسباب الخاصة بالسكان الريفيين، في نواحي تلمسان، والعمال في سبدو والرمشي أين بلغت حركة الهجرة أقصاها ويمكننا تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

1 ـ القانون الصارم الذي وضعته الإدارة الفرنسية للغابات الذي يمنع حتى سكان الجبال من التزود بالأخشاب الجافة ليتدفؤوا شتاء، أما الذين يسكنون في السهول المجاورة للجبال، فحراس الغابات يراقبونهم ليلا ونهارا ولا يسمحون لهم أبدا أن يقتربوا منها للتزود بالخشب الذي هم في حاجة ملحة إليه، الشيء الذي زاد من تعاسة وبأس الأهالي الريفين، وبالأخص في منطقتي سبدو والرمشي.

2 ـ يؤكد التقرير بالأخص على ثقل الضرائب المفروضة على الفلاحين، في هذه المناطق، وبالأخص منها الضرائب الدينية التي ارتفعت بشكل لا يطاق.

3 ـ المناطق الجمركية التي اخترعها الاستعمار بفصله المنطقة عن الأخرى وهذه المدينة عن تلك، الشيء الذي جعل الجزائري، الذي ينقل بضاعة ما، أو سلعة من منطقة إلى أخرى بدون رخصة يتعرض إلى غرامة كبيرة، وفي بعض الأحيان يودع السجن.

4 ـ وقد طرح الأهالي، في هذه المناطق، مشاكل الصحة بالحاح كبير، كما إشتكوا كثيرا من تصرفات بعض الأطباء الفرنسيين مع نسائهم وبناتهم اللائي يضطرون إلى زيارتهم.

5 ـ ويضاف إلى ذلك تصرف المسؤولين الإداريين معهم، الذين لا يستجيبون لشكواتهم ولا يأخذونها بعين الاعتبار، مهما كانت خطورتها، خاصة إذا كانت هذه الشكاوي، موجهة ضد المعمرين الأوربيين أو العاملين في الإدارة الفرنسية، بل حتى المتعاونين معها.

6 ـ وأخيرا يسجل التقرير، مواقف السلطات العليا للإدارة الفرنسية في الجزائر من الجزائريين الذين يعتبرونهم دائما على خطأ مهما حدث، فمثلا إذا حدث أن جزائريا قد رفع شكوى إلى الحاكم العام، أو عامل

العمالة، ضد موظف فرنسي في الإدارة الفرنسية تسلط عليه أشد العقوبات ويغرم «تطبيقا من هؤلاء لقانون الانديجيا عليه».

هذه هي القائمة الطويلة لشكاوي الأهالي الجزائريين بخصوص أسباب هجرتهم إلى الولايات العثمانية في الشرق العربي في سنة 1911 والتي سجلها تقرير السيد باربديت في نفس السنة المذكورة سابقا.

2- تقرير السيد لوسياني (Luciani) [1]

تضاعفت حركات الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، في العقد الأخير، من القرن الماضي بشكل ملحوظ، بحيث شاهدت هذه الفترة المذكورة عدة حركات هامة للهجرة الجماعية للأهالي، كانت أهمها، كما أسلفنا، حركات، 1888 و1893، و1896 و1898 وأخيرا 1899، وقد تكون هذه الحركة الأخيرة أهم حركات الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، وهي التي أثارت إنتباه وقلق الإدارة الفرنسية في الجزائر، التي طلبت من موظفيها المنصبين على رأس النواحي والمناطق أن يقوموا بتحريات عميقة ومدققة بشأن دواعي وأسباب هجرة الأهالي إلى الشرق العربي، كما طلبت الإدارة الفرنسية من موظيفها، أن يبحثوا ويحددوا لها الظروف المادية والمعنوية التي تتم فيها هذه الهجرة، كما كان مطلوب من الموظفين الفرنسيين أن يحددوا المسؤوليات بالبحث عن المحرضين الأساسين لهذه الهجرة وأن يبعثوا أسماء المحرّضين إلى الإدارة المركزية، مع اقتراح الحلول المناسبة للقضاء على ظاهرة الهجرة، ومحو آثارها إلى الأبد.

---

(1) Archives : A.O.M. 9 H 11.

تلك هي المحاور الرئيسية التي دار حولها تقرير السيد لوسياني، الذي يعتبر من أهم الوثائق التاريخية التي عالجت قضية الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، وذلك في مناطق الوسط الجزائري: المدية، وعين الدفلى (ex-Duperré) ووادي الفضة وكريمية (ex-Lamartine)، والأصنام، أبو الحسن (ex-Cavignac).

وتقرير لوسياني هذا يحمل تاريخ: 4 ديسمبر 1899 ويتكون من 31 صفحة مكتوبة بخط يد السيد لوسياني، وفيه كثير من الجمل المحذوفة وبعض العبارات المشطوبة، الشيئ الذي يجعلنا نعتقد أن هذه النسخة، ما هي إلا المسودة التي أعدها لوسياني ليقدمها للرقانة والنسخ.

وتكمن أهمية هذا التقرير، في أنه يعطينا معلومات هامة ليس نحسب عن قضية الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، في المناطق التي سبق ذكرها، ولكنه أيضا يزودنا بمعلومات جد هامة عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق، وقد حرص المقرر حرصا كبيرا على تنظيم أفكاره، التي جاءت متسلسلة زمنيا، لا خلل فيها، كما حرص هذا الأخير على اعطاء كل فكرة رئيسية لتقريره عنوانا يتناسب مع ما جاء في كل فقرة من فقرات النص الأساسية.

وهكذا قسم لوسياني تقريره هذا حسب عناوين رئيسية، هي: «جذور وأهمية الهجرة»[2] (ص 1)، «الاجراءات التي يجب اتخاذها ضد الهجرة»، «اجراءات خاصة بمنطقة الأصنام (الشلف حاليا) (ص 29)، «إجراءات خاصة بإدارة الأهالي» (ص 22). ولكل عنوان رئيسي من العناوين المذكورة عناوين فرعية، تجعل القارئ يركز على ما

[2] يقصد هجرة 1899.

يقرأه ضمن كل فكرة أساسية، كما أنها تسهل عليه الوقوف على ما يهمه من التقرير، إن أراد ذلك.

وفي الصفحات التالية سنحاول تلخيص أهم ما جاء في هذا التقرير بشأن الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، ما بين سنتي 1898–1899، وهو ما سيجعلنا نقف مرة أخرى على نظرة من نظرات الفرنسيين لهجرة الجزائريين هذه.

1- جذور وأهمية حركة الهجــرة

1.أ- تحرك الهجرة انطلاقا من تونس

إن حركة الهجرة[3] التي حدثت في الجزائر منذ خمسة أو ستة شهور خلت، في حقيقتها ليست منعزلة عن الحركة التي حدثت انطلاقا من تونس نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، في شهر أكتوبر سنة 1898، وهو الشيء الذي جعل المقيم العام الفرنسي في تونس يخبر وزارة الشؤون الخارجية، أن 237 جزائريا، من الذين كانوا مقيمين في تونس، قد غادروها على متن باخرة إنكليزية تسمى «برانس لين»، «Prince Line»، نحو سوريا، في سرية تامة، وبعد أسبوعين أو ثلاثة من ذلك، حدث أن الشرطة الفرنسية في تونس قد استوقفت أكثر من 200 جزائري، كانوا يريدون الصعود على ظهر باخرة إنكليزية أخرى، كانت متجهة إلى بيروت ومنعتهم من امتطائها، غير أن السيد ميللي (Millet)[*] بعد دراسة دقيقة لحالة هؤلاء الجزائريين الذين عزموا على مغادرة تونس، نحو

---

(3) يقصد هجرة الجزائريين إلى سوريا، التي انطلقت من تونس سنة 1898، وقبل هذا التاريخ هاجر كذلك الجزائريون من تونس، نحو سوريا في سنوات : 1893، و1896، 1898.

(*) المقيم العام الفرنسي في تونس.

بيروت، بعد أن باعوا كل ما كانوا يملكونه من وسائل العيش في هذه البلاد، لم يكن بإمكانه الحيلولة دون سفرهم إلى بيروت، وقد أخبر هذا الأخير، كل من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، ووزير الخارجية، بهذه القضية، فما كان منهما إلا أن وافقاه على السماح لهؤلاء الجزائريين مغادرة تونس[4] لسبب بسيط هو أن هؤلاء الجزائريين كانوا قد، غادروا ديارهم في الجزائر منذ مدة طويلة، واستقروا في تونس، ومن ثم فليس بإمكانهم العودة إلى وطنهم، أما في تونس، فقد خشيت السلطات الفرنسية هناك، إن منعتهم من مغادرتها، أن يتحولوا إلى مصدر مشاغبة وبلبلة، قد لا تحمد عقباه، بالنسبة للسياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس. وهكذا غادر مرة أخرى أكثر من 200 جزائريا هذا البلد، في أوائل شهر نوفمبر 1898، واتجهوا نحو بيروت، ومنها التحقوا بسوريا.

وبعد أقل من شهر[5]، التحق بهؤلاء المهاجرين عدد آخر لا يقل أهمية عن العدد الأول الذي يقارب 1200 مهاجراً[6]، مصرحين عند وصولهم إلى بيروت أنهم ضحية الإدارة الفرنسية وأنهم غادروا بلادهم مضطرين من قبلها، هروبا من الاضطهاد والتعسف الذي يسلط عليهم يوميا من قبل الفرنسيين هناك.

---

(4) Archives : Télégramme du G.G. au Résident Général à Tunis, en date du 8.11.1898.

(5) هناك بعض الرسائل التي تبودلت بين كل من القنصل الفرنسي في سوريا والحاكم العام الفرنسي في الجزائر ووزارة الخارجية بشأن هذه القضية. راجع مقالنا : الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي. (الثقافة عددي 82 و84 سنة 1984).

(6) Archives : A.O.M. 9 H 11.

وكثير منهم، من صرح أنه هاجر إلى سوريا ليفلت من «الخدمة العسكرية»[7].

1.ب. طلبات الهجرة

يعتبر عدد الجزائريين الذين هاجروا إلى سوريا (من الخارج) في السنة الماضية ضئيل جدا : لم يتجاوز 30 شخصا بما في ذلك أرباب العائلات والنساء والأطفال، الذين هاجروا فقط من المدية. ولكن الطلبات التي تقدم بها الأهالي للحصول على رخصة خروج أو جواز سفر من الجزائر تعد بالآلاف، وبناء على تعليمات الحكومة، فقد رفضت هذه الطلبات كلها، جملة وتفصيلا، وذلك ليس فحسب « لصالح سياسة فرنسا في الشرق الأدنى، ولكن أيضا لصالح أصحاب هذه الطلبات أنفسهم ». (لوسياني هو الذي يتكلم).

1-ج: مصدر هذه الطلبات وعددها

إن الطلبات الأولى التي تقدم بها الأهالي من مناطق الوسط الجزائري، قد وصلت الإدارة الفرنسية من المدية في الشهور الأولى من السنة الجارية (1899) وقد لاحظنا أن أصحابها جلهم من الحرفيين والعمال في قطاع الصناعة التقليدية والملاكين الصغار. وفي شهري جويلية وأوت، من نفس السنة، وصلتنا طلبات من الأهالي للحصول على جوازات سفر، أو رخص خروج، من البلاد، بإعداد وافرة من

---

(7) الغريب أن صاحب التقرير يتكلم هنا في سنة 1899 عن الخدمة العسكرية ويشير إليها كسبب هام محرك للهجرة. ونحن نعلم أن فرنسا بدأت في مناقشة هذه القضية في سنة 1907، لتطبق المشروع نهائيا على الجزائريين في سنة 1913.

البرواقية، وطبلات، وسور الغزلان (ex-Aumale). ولكن في أواخر شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر ساد غليان كبير معظم القبائل التي كانت تقطن ناحية الأصنام (الشلف حاليا)، وكذلك أسواق سهول الشلف ومناطق تنس (العطاف، وادي الفضة، الأصنام وبوقادير، وسيدي عكاشة، وابو الحسن).

هذا وفي دائرة تبسة، التابعة إداريا لقسنطينة، وكذلك في بوغار (المدية)، أكدت التقارير أنه سادها نفس الجو كذلك. وحسب الاحصاء الذي قمنا به (لوسياني هو الذي يتكلم لطلبات جوازات السفر التي قدمها الأهالي إلى مكاتب الحاكم العام، ولو كنا فتحنا أبواب الهجرة وسمحنا بها، لهاجر أكثر من 7.000 شخص من وسط الجزائر...!.

1-د. الظروف المادية لأصحاب الطلبات

لقد لاحظنا بدون إستثناء، أن كل أصحاب هذه الطلبات فقراء، لا يملكون شيئا، ومصادر معيشتهم قليلة جدا، ويوجد من بينهم قلة قليلة تملك بعض الأراضي، وآخرون يزرعون أراضي يكترونها من عند غيرهم، ومنهم من يشتغل في الزراعة كخماس أو عامل بسبط مؤجر إما باليوم أو بالموسم.

وقد يحتار المرء العاقل، عندما يعلم أن الذين صمموا على الهجرة يقدمون على بيع أراضيهم وحيواناتهم والحبوب التي كانوا يختزنوها، بأبخس الأسعار، دون تردد وحسب المعلومات التي وصلتني (حسب لوسياني). فإن بيع الأراضي كان قليلا نسبيا بالمقارنة إلى بيع المواشي. فعلا فقد بيعت أعداد هائلة من الماعز في أسواق برقادير، وسيدي عكاشة، بأسعار تكاد تكون رمزية، بحيث بيعث

العنزة الواحدة بـ : 1,50 فرنك، أما رأس الغنم الواحد، فقد بيع، في هذه الأسواق نفسها بـ: 3 فرنكات.

وإذا كانت متطلبات السفر هي السبب الرئيسي في هذه الحالة، فإن الظروف الطبيعية، هي الأخرى، كان لها دور في بعث الأهالي إلى الهجرة ومغادرة وطنهم، نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي.

1-هـ: طبيعة حركة الهجرة، والأمن العـــام

قبل أن نتطرق إلى الأسباب التي حركت هذه الهجرة (1899) يحق لنا أن نتساءل ما هي علاقة أوضاعها العاملة بالأمن العام في البلاد ؟

ما يجب ملاحظته على الخصوص، أن حركة الهجرة هذه ليس لها أي طابع ثوري، وأن أمن المراكز الأوربية في الأصنام ونواحيها لم يتعرض إلى أي خطر كان، كما أنه لم يلاحظ أي خلل من أي نوع كان في علاقة الأوربيين مع الأهالي غير أننا نلاحظ عند الأهالي قلقا متزايدا، كل يوم، الذي قد تنتج عنه بعض الأخطار الغير منتظرة، ومن ناحية أخرى فقد لاحظنا، أن جل الذين تقدموا أمامنا وتناولوا الكلمة باسم الجماعات والأفراد، ليوضحوا لنا مطالبهم، كلهم أشخاص لهم سوابق عدلية غير حميدة، فمنهم من حكم عليه مرة أو أكثر، بسبب السرقة أو العنف، أو غيرهما من التصرفات غير اللائقة، وفي جو متوتر كهذا، مشحون بالغضب، تنفذ إليه، التأثيرات الخارجية، التي تسيطر عليه، فأخشى، أن حدث، أبسط شيء قد يؤدي معه إلى حدوث اضطراب في النظام العام. (لوسياني).

2- أسباب حركة الهـــجرة

2.أ- تصرفات المهاجرين الجزائريين في سوريـــا

حسب رسالة للقنصل الفرنسي العام في بيروت (10-12-1898)، فإن جماعات من المهاجرين الجزائريين والتونسيين، بعد وصولهم إلى سوريا قد صرحوا أنهم سيتبعون بـ : 3.000 أو 4.000 مهاجر في الشهور التالية وبعد أربعة أشهر، من هذا التاريخ، أشار القنصل الفرنسي في دمشق إلى أن حركة الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي تجد اهتماما كبيرا لدى الأمير بن علي، وعبد الله ولدى الأمير عبد القادر، القاطنين بسوريا[8].

وهذا أحد الجزائريين المسمى : خليل بن محمد زردون، الذي هاجر إلى سوريا، منذ مدة طويلة، تشير إليه نفس الرسالة، السابقة الذكر، على أنه من المحرضين الأساسيين لحركة الهجرة من الجزائر إلى سوريا، لذلك سافر في 18 مارس 1899 إلى القسطنطينية يبتغي إبني الأمير عبد القادر هناك : محمد ومحي الدين، ليطلب منهما مساعدته لاثارة حركة هجرة جديدة في الجزائر. وإذا أضفنا هذه المعلومات إلى التي هي عندنا، نفهم الوضعية المتدهورة، نفسيا وأدبيا التي يعيشها الأهالي الجزائريين في الوقت الراهن.

إن خليل بن محمد زردون هذا، رجل خطير جدا، وقد سبق للإدارة الفرنسية في الجزائر، أن سلطت عليه عقوبات وغرامات أكثر من مرة، وهو ابن مرابط «متعصب»، وقد إغتال بيديه في سنة 1884، ضابطا فرنسيا، ويذكر السيد اللوم «Allume» وحرّض ضدنا الجماهير التي تقطن بين سكيكدة وعنابة».

(8) Archives : A.O.M. 8 H 4 / 2.

وفي 1870 مارس سي خليل نشاطا خطيرا تمثل في الضغط على كثير من المسلمين الموظفين في الإدارة الفرنسية لارغامهم على المشاركة في حركة التمرد «ضد فرنسا» التي لاحت بوادرها في الأفق، وهو الشيء الذي، جعل الإدارة الفرنسية تعتقله وتدخله السجن لعدة أشهر، ولم يمنعه ذلك من المشاركة في الثورة التي إندلعت ضد الاستعمار الفرنسي، في السنة الموالية (1871).

وفي 1881 تضاعف نشاط سي خليل ضد الاستعمار الفرنسي في المنطقة، مما جعل السلطات الفرنسية هناك (في المناطق الواقعة بين سكيكدة وعنابة)، تقلق منه قلقا كبيرا، وتطلب بالحاح إبعاده، بكل الطرق والوسائل عن عنابة والمناطق المجاورة لها. وأخيرا في سنة 1897 أضرم سي خليل النار في دار نائب القائد للدوار الذي ينحدر منه، وغادر الجزائر ولجأ إلى تونس، ومنها هاجر إلى سوريا.

ومما يؤسف له، هو أن العلاقات قد توطدت بشكل ملحوظ بين المهاجرين الجزائريين في سوريا، الذين عادة ينظرون إلينا (يقصد الفرنسيين) بعين ملؤها عدم الإطمئنان والكره، وذلك إما بواسطة الرسائل المتبادلة باستمرار بين الطرفين، أو بواسطة الرحالات المستمرة التي يقوم بها التجار وأصحاب «الصناعات» بين سوريا والجزائر، ومعروف أن هؤلاء لا ينقلون هنا وهناك إلا الأخبار المناوئة لسياستنا، التي لا تخدم بأي حال من الأحوال مصالحنا في الجزائر. (لوسياني هو الذي يتكلم).

وإلى هذا السبب الأول الذي ذكرناه يضاف سبب آخر أكثر خطورة في تحريك هجرة الجزائريين نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي.

2.ب : الصحافة العربية وهجرة الجزائريين:

«من الحوادث التاريخية التي كان لها صدى عميقا في العالم الاسلامي، في نهاية القرن الماضي الاضطرابات التي عاشتها أرمينيا (Arminé) وجزيرة كريت (Créte)، وكذلك الحرب التركية اليونانية، وقد أثارت إنتصارات السلطان، في هذه المناطق الأخيرة، نوعا جديدا من الاحساس الديني، بل «نوعا جديدا من الشعور القومي»، الذي تسرب بسرعة إلى كل من تونس والجزائر».

«والغريب أننا في هذا الإطار لاحظنا أكثر من مرة، أن أغلب طلبات رخص الخروج من الجزائر أو جوازات السفر، (طلبات للهجرة)، التي وصلت إلى مكاتب الحاكم العام الفرنسي للجزائر، يطلب فيها أصحابها أن يسمح لهم بالسفر نحو سوريا، «وطن الإغريق»»[9].

«وفي الجزائر يعرف الناس قطعا، أن مناطق جديدة من بلاد المسيحين، قد فتحها المسلمون، وهو الشيء الذي جعلهم يتجيرون بسهولة إلى النداء الذي يدعوهم إلى الهجرة نحو البلدان الاسلامية أو إلى تلك التي تخضع للمسلمين».

«وقد لعبت الصحافة الناطقة باللغة العربية، وغير العربية، دورا لا يستهان به، في نشر دعاية الهجرة «إلى أراضي السلطان»، أو«إلى أراضي أمير المؤمنين» بين الناس في المغرب (يقصد الجزائر وتونس بالأخص)».

«وفي هذا الصدد صرحت صحيفة المعلومات، التي تصدر في القسطنطينية، في عددها رقم 116، الصادر بتاريخ 17 ماي 1899، أن لجنة مركزية، في بيروت، تمارس أعمالها، لتسهيل الهجرة نحو الأراضي

(9) لا ندري ما يريد كاتب هذا التقرير الإشارة إليه، بهذا التعبير ...

العثمانية، ولم توجه هذه الصحيفة نداءها (الهجرة) إلى المغاربة فحسب، ولكن أيضا إلى كل المسلمين في العالم، ومما أكدت عليه بصفة خاصة، هو وفرة الأراضي الجيدة الصالحة للزراعة في سوريا».

وفي نفس العدد نشرت هذه الصحيفة رسالة لأحد المغاربة جاء فيها، ما يلي: «...... ورغبتنا الملحة، أن نؤكد مرارا على قضية الهجرة هذه، لأنه في الحقيقة ليس لدينا من وسيلة للإفلات من قبضة الأوربيين، الذين أفواههم مفتوحة دوما لابتلاعنا، سوى أن نلتف حول راية السلطان». وتضيف الصحيفة «إن مراسلنا هذا، يختم رسالته بوصف دقيق للأوضاع المأساوية التي يعيشها المسلمون، (في المغرب)، والتي نمتنع عن نشرها وذلك تفاديا للصدمات النفسية العميقة التي قد يخلفها هذا الجزء من هذه الرسالة في نفوس قرائنا من المغرب خاصة».

أما في عددها، رقم 123، الصادر بتاريخ 7 جويلية 1889 فقد أكدت صحيفة المعلومات هذه، أن مبالغ مالية هامة قد خصصت لاستقرار المهاجرين في ولاية طرابلس، وأن مبالغ مالية أخرى قد خصصت لشراء عتاد الفلاحة وبناء المساكن للمهاجرين الجدد.

ومما يدل على ارتياح السلطان واطمئنانه لهذه الصحيفة، أن صفحتها الأولى قد احتوت على الانطباعات الحسنة للسلطان، التي يعلن من خلالها منح وسام لمديرها – جزاء له، على الخدمات الجليلة التي يقدمها للدولة –.

وفي عددها رقم 128، الصادر بتاريخ 10 أوت 1899، فقد جاء فيه على الخصوص خبر وصول 10.000 مهاجر إلى سوريا، وتأسيس قرية في طرابلس (الغرب)، خاصة بالمهاجرين كما جاء في هذا العدد، خبر شراء 100.000 قنطار من الفرينة، التي ستوزع على المهاجرين، في الأيام المقبلة.

أما عددها، رقم 129، الصادر بتاريخ 17 أوت 1889م. فقد يشير بعبارات ملؤها التفاؤل والارتياح إلى الاستقبال الذي حظي به 900 مهاجر إلى سوريا من الأناضول.

ومن جهتها فقد أعلنت صحيفة «ثمرة الفنون»، التي تصدر في بيروت، في عددها رقم 1246، الصادر بتاريخ 1889.9.5، أن مرسوما حكوميا (للدولة العثمانية) قد منح مبلغا ماليا مقداره : 1.000 ليرة، أي ما يعادل 22.780 فرنكا فرنسيا، وذلك قصد تسهيل عملية استقرار المهاجرين الذين قدموا إلى سوريا من بوخارة (Boukhara) والجزائر، في الأيام الأخيرة.

وفي عددها رقم 1247، الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1889م، أعلنت صحيفة ثمرة الفنون، أن الحكومة التركية قد منحت للمهاجرين المغاربة (من تونس والجزائر) كثيرا من الأراضي، في حمص، (سوريا)، وهي الأراضي التي تقع إلى جانب تلك التي استقر فيها مهاجرون الأناضول.

«من قراءة هذه المقالات ندرك بسهولة، أن تركيا تهدف إلى أشياء أخرى غير تلك التي تستهدف تهجير المسلمين الخاضعين للحكومات المسيحية، وأن هناك تدخلاً رسميًا وعلنيًا لحكومة اسطانبول، التي تعمل على تشجيع الهجرة نحو الأراضي التابعة لها، وبالنظر لما حدث، نحن نتساءل عن الأسباب التي جعلت المسؤولين في الإدارة الفرنسية على جميع مستوياتهم، لا يشعرون قناصلنا ووزير الشؤون الخارجية بالحملات الصحفية التي تشنها الجرائد العربية من حين إلى آخر، بشأن تشجيع الهجرة نحو الولايات العثمانية، كما نتساءل إذا كانت الأطراف المعنية الفرنسية على علم بنوايا وأهداف الإدارة العثمانية من تشجيعها لهذه الهجرة...؟ وفي حالة ما إذا كانت قنصلياتنا ووزارة

الشؤون الخارجية على علم بذلك، فلماذا لم تخبر الحاكم العام للجزائر...؟» (لوسياني).

إن الصحف التركية -الصادرة باللغة العربية-: المعلومات، التي تصدر في القسطنطينية، وثمرة الفنون التي تصدر في بيروت، والسلام، التي تصدر في الاسكندرية، تدخل إلى الجزائر وتقرأ بشكل واسع. وقد تحصلت (تقدير لوسياني). أنا شخصيا بكل سهولة على أعداد وافرة منها. ومن جهته يشير نائب عامل عمالة الجزائر، في المدية، إلى أن كثيرا من الجزائريين يشتركون للحصول على هذه الصحائف، وأنها تصلهم باستمرار، ومن سكان المدية الذين تصلهم باستمرار، نذكر : محمد الغزالي، حداء، محمد بوعمرة وهو موظف في محكمة المدية، سليمان بن عيسى، تاجر كبير في منطقة وبن قويدر، وهو تاجر كذلك ...

وفي الجزائر العاصمة تباع صحيفة المعلومات في الوراقة العربية الموجودة بشارع راندون (Randon)، التي يمتلكها أحمد بن مراد تركي.

2.ج: علاقات الأهالي الجزائريين بسوريا

زيادة على اطلاعهم المنتظم على الصحف، والمجلات، التي تأتيهم من الشرق الأوسط، فهناك أعداد أخرى منهم (يقصد الأهالي الجزائريين) ممن لهم علاقات منتظمة مع ذويهم، في سوريا، أو مع بعض التجار، هناك، ونذكر على وجه الخصوص عائلة بن مرابط، من الجزائر العاصمة، ومن أعضاء هذه العائلة، الذين يتراسلون باستمرار مع أشخاص في سوريا، محمود بن مرابط، الذي له علاقة بالغرفة التجارية، في الجزائر، ومحمد بن عودة التلمساني، الذي يتعاطى صناعة السروج في البليدة، وعائلات

خوجة وغزالي، من المدية، والسيد بساوي، مستشار بلدي، وعضو في المجلس العام، لهذه المدينة الأخيرة، والسيد بساوي هذا صديق حميم للمسمى حاج علي بن شوبان، الذي هو أصلا من البليدة، وقد استقر نهائيا في دمشق وتجنس بالجنسية العثمانية.

وأخيرا هناك كثير من الأشخاص، الذين سافروا إلى سوريا بقصد الاستقرار هناك ولكن الظروف لم تساعدهم، فرجعوا إلى الجزائر بعد أحداث الأناضول، والحرب العثمانية اليونانية، ومما لا شك فيه، أن هؤلاء، قد حملوا معهم كثيرا من الأخبار عن الأحداث والظروف السائدة في سوريا خاصة والولايات العثمانية عامة وقد قابلت شخصين من هؤلاء، وسألتهما، وهما : المسمى ابراهيم قصاب، من حسين داي، وأحمد مزيري، من المدية. وليس لدي الدليل القاطع، أن بعد رجوعهما إلى الجزائر، يكون هذا أو ذاك قد تحامل على سياستنا في الجزائر بطريقة أو بأخرى. وبالعكس، فقد أكدا لي «أنهما راضيان عن السياسة الفرنسية في الجزائر، ولم يتأخرا عن مدح الحكومة الفرنسية في كل مناسبة، مؤيدين للأهالي الجزائريين، أن مصيرهم في الجزائر تحت العلم الفرنسي أضمن وأسعد من مصير الجزائريين الذين هاجروا إلى الولايات العثمانية، وأن هؤلاء في سوريا، في تعاسة وشقاء كبيرين، إلخ» ويضيف أحمد مزيري، «أنه قابل شخصيا الأمير عبد الله، ابن الأمير عبد القادر، الذي عبّر له، عن الخدمات المعتبرة، التي قدمتها الحكومة الفرنسية لحفيديه، اللذان انخرطا في صفوف العساكر الفرنسية، واحد منهما برتبة ملازم، والآخر برتبة ماريشال للصبائحية».

«إن ما صرح لي به، كل من ابراهيم قصاب، وأحمد مزيري، ليس صادقا كل الصدق، بحيث يكون الأول، والثاني، على السواء، قد تكلم قليلا أو كثيرا، عن حسن الاستقبال الذي يحظى به المهاجرون الجزائريون

في سوريا، وعن الأراضي التي وزعت عليهم، من طرف الحكومة العثمانية مجانا، وعن الإعانات والمساعدات المادية، والمساكن التي، وضعها العثمانيون تحت تصرفهم، ولعلهم نقلوا إلى الجزائر، كل الأخبار التي نعرفها، عن هذه القضية، بواسطة قنصلنا في سوريا، ومما هو شائع في سوريا أن أحد أبناء الأمير عبد القادر، يتكلف شخصيا بالمهاجرين الجزائريين هناك، ويمثلهم لدى الحكومة العثمانية، ويسهل لهم أمورهم ويسهر على شؤونهم العامة والخاصة».

2. د: تصرفات الكتاب العموميين في أورليان فيل (الشلف اليوم)

لقد استغل إستغلالا بشعا الكتاب العموميون وبعض «وكلاء الأعمال» الأخبار التي جلبتها إلى الجزائر الصحف التركية، والتي وصلت إليها عن طريق البريد أو بواسطة المسافرين الذين يتنقلون باستمرار ما بين الجزائر وسوريا، لخدمة أغراضهم الشخصية وجنوا منها أرباحا معتبرة، ذلك على حساب الأهالي الجزائريين.

«وللوصول إلى أغراضهم الدنيئة نشر هؤلاء بين الناس دعايات لا أساس لها من الصحة، من ذلك، أنهم ادعوا في الأسواق، وبين القبائل «أن ما يأتي من الخارج، من وعود وضمانات، يجب أن نصدق به، ونأخذه مأخذ الجد، لأنه شيء جدي، وصادر عن أناس موثوق فيهم!»».

وفي الجزائر انتشرت دعاية بين الناس، مفادها، أن أحد الباشوات الأتراك، قد قدم إلى المدينة بحثا عن الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة إلى سوريا. أما في المدية، فالشيء الذي جلب انتباه الناس هناك، وهو شخص، ذو هيئة غريبة عنهم، يرتدي بذلة شرقية، مزينة بنشان بلغاري،

الذي غادر المدية، بعد أيام، واتجه نحو البرواقية، وبعد التحقيق في شأن هذا الشخص اتضح أنه يهودي «أجنبي»، لا يتكلم العربية، ومن البرواقية استقر هذا الأخير في الجزائر العاصمة، بطريقة عادية، دون أن يلفت الأنظار إليه. ولكن ذلك لم يمنع الأهالي، من أنهم تيقنوا كل التيقن، أن هذا «الشخص»، ما هو إلا ضابط تركي أو باشا من الباشوات الأتراك، متنكرا في هيئة شخص شرقي، يبحث عن الجزائريين الذين يريدون الهجرة إلى سوريا.

وكثيرا ما كان الناس يؤكدون في المقاهي والساحات العمومية، وغيرها من الأمكنة التي يتجمع فيها الناس، أن المهاجرين يتقاضون، فرنكين أو فرنكا واحدا، كمنحة من طرف الحكومة العثمانية، لكل فرد من أفراد العائلة، وذلك ابتداء من اليوم الذي يسافر فيه نحو سوريا، وأن السفر كان مجانا، على حساب الحكومة العثمانية، وبعد وصولهم إلى عين المكان يجدون مساكن تنتظر فيهم، مرقمة سلفا، وعليها اسم صاحبها. كما أنه توضع تحت تصرفهم الثيران وأدوات الحرث والحصد، والأراضي الخصبة، والمساعدات المادية، من حبوب ونقود، وغيرها. هذا وأكد بعضهم، أن الحكومتين الفرنسية والعثمانية قد أبرمتا اتفاقية، بشأن تسهيل الهجرة الجزائرية، وأن باخرتين قد وصلتا إلى ميناء الجزائر لتحمل المهاجرين، إلى سوريا، وذلك يوم 16 نوفمبر (الجاري 1899).

«سيدي الحاكم العام، لقد بذلت قصارى جهدي (لوساني هو الذي يتكلم)، تماشيا مع تعليماتكم، في البحث عن ناشيء هذه الدعايات، التي لا صلة لها بالحقيقة، ولا أدعي أنني توصلت إلى كشفهم والتعرف عليهم، جميعا، في جو متوتر، وفي حركة انفجرت كالبارود، دفعة واحدة، في الشلف وضواحيه (يقصد وادي الشلف)، وفي الونشريس، بالأخص في تنس، وأني حددت كل المسؤوليات، والأطراف التي كانت

لها مسؤولية ما في هذه الحركة (يقصد هجرة 1899)، ولكنني استطعت إحصاء كل الذين كانوا يجوبون الأسواق، وهم ينشرون الدعايات، التي أشرنا إلى البعض منها سلفا، أو الذين كانوا يقومون بتسجيل المهاجرين، أو الذين يرغبون في الهجرة، في قوائم (يدعون، أنها ستسبقهم إلى سوريا لتضمن لهم حقوقهم)، أو الأشخاص الذين كانوا يكتبون للأهالي طلبات للحصول على جوازات سفر للهجرة إلى سوريا. وأرجو من حضرتكم، أن تجدوا هذه القوائم ملحقة بتقريري هذا».

2. هـ: امتناع الطرقية عن تشجيع الهجـرة

لم نتمكن من ملاحظة أي أثر، أو تدخل مباشر أو غير مباشر للطرقية، في قضية الهجرة هذه، نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي (لوسياني هو الذي يتكلم). أما في سهول وادي الشلف، فليس هناك أية شخصية دينية هامة بإمكانها التأثير على الناس سلبا أو إيجابا، وهذا لا يعني عدم وجود الطرقيين في هذه المناطق، بل هناك الكثير منهم، من يقطن مدينة تنس وضواحيها، وبالإضافة إلى أن هؤلاء، لا يملكون آية سلطة على الأهالي الجزائريين، مهما كان نوعها، فيدو أنهم لم يتدخلوا من قريب أو من بعيد في حركة الهجرة هذه (يقصد حركة 1899).

2. و: تدخلات غير سليمة للإدارة المحليـة

من الأسباب الثانوية التي ساعدت على حركة الهجرة هذه، يجب أن نلاحظ هنا، بعض المناشير والملصقات، التي أخذت الإدارة المحلية مسؤولية اعدادها ونشرها بين الناس في الأسواق الكبرى والأماكن العمومية، الشلف. وكان نائب عامل عمالة الجزائر، في ارليون فيل

(الشلف اليوم)، قد أمر شيوخ البلديات ورؤساء الدوائر، في الشلف بمنشور رسمي، بتاريخ 24 أكتوبر 1899، ثم ببرقية مستعجلة تحمل تاريخ 6 نوفمبر 1889، بنشر التعليمات الحكومية الجديدة والاجراءات التي اتخذت بشأن الهجرة نحو سوريا.

وقد نصت الإجراءات الجديدة، التي اتخذتها الحكومة الفرنسية، مؤخرا، بشأن هجرة الأهالي الجزائريين، نحو سوريا، على أن طلبات جوازات السفر، إلى سوريا لا تسلم لطالبيها، إلا إذا توفر فيهم شرطين إثنين، وهما :

أولا: أن للمعني بالأمر مصالح تجارية أو عائلية في سوريا.

ثانيا: أن يكون في حوزته مبلغا ماليا مقداره ألف فرنك لتغطية مصاريف السفر. ولكن المناشير، التي ترجمتها إلى العربية المصالح الإدارية المعنية بالأمر، تقول غير ذلك، فقد أكدت المناشير التي وزعت، وعلقت، في أسواق الشلف، والعطاف، وبوقادير. (ex-Charon)، بصورة واضحة، لا غموض فيها، أنه يجب على كل من يرغب في السفر إلى المشرق العربي، أن يسجل نفسه في القوائم المخصصة لهذا الغرض، وعليه أن يثبت أن لديه مائتي دورو (ألف فرنك)، وهنا يكمن تناقض صارخ بين المحتوى الحقيقي لتعليمات الحكومة ومحتوى المناشير، التي اطلع عليها الأهالي، مما جعل الكثير منهم، إن لم نقل كلهم، يفهم أن الحكومة الفرنسية، لا تسمح فحسب بالهجرة نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي، وإنما أيضا تشجعها وتسهل إجراءاتها الإدارية. وليس هناك ما يفسر تهاطل طلبات جوازات السفر إلى سوريا، من طرف الأهالي الجزائريين على الإدارة الفرنسية، سوى المعلومات الخاطئة، التي استقاها هؤلاء من البلدية أو الدائرة، أو من معلم المدرسة، أو من ضابط الجندرمة نفسه.

3- شكاوي الأهالي الجزائريين

أكد لي شخصيا (حسب لوسياني دائما) كثير من الأهالي بكل صراحة، أنهم يرغبون في الهجرة إلى سوريا لأسباب روحية محضة، كما أنهم يعتبرون الهجرة نحو البلدان الاسلامية واجب تفرضه عليهم عقيدتهم الاسلامية.

وقد أكد لي بعضهم أنه إضافة إلى العامل الروحي الذي يدفعهم إلى الهجرة، فإنهم يأملون في التمتع بما تخصصه حكومة القسطنطينية من مساعدات للمهاجرين الجزائريين في ممتلكاتها في الشرق العربي.

ولم يخف عني كثير منهم، (لوسياني)، أن الغرض من سفرهم إلى الشرق العربي، يكمن أساسا في أنهم يرغبون في تأدية فريضة الحج. علما أن الحكومة الفرنسية «لأسباب خطيرة»، منعت منذ عدة سنوات خلت الأهالي الجزائريين منعا باتا من التوجه إلى الحجاز، مهما كانت الأعذار والأسباب التي يقدمونها.

ولكن الأغلبية الساحقة منهم، حصرت أسباب هجرتها، أو رغبتها في الهجرة، إلى سوريا، في العوامل الآتية :

– ثقل الضرائب المفروضة عليهم.

– تعداد تكاليف العدالة وبطء اجراءاتها.

– استنكارهم الشديد لقانون 26 جويلية 1873، الذي أصدرته الحكومة الفرنسية بخصوص مصادرة أملاك الأهالي الجزائريين الخاصة والعامة.

– تنديدهم لإنشاء المراكز الاستيطانية، على حسابهم، بتجريدهم من أراضيهم وأملاكهم، وحشدهم في مناطق قاحلة جرداء ...

- اشتداد وطأة الإدارة الفرنسية على الأهالي، لما تسلطه عليهم من أحكام جائرة، ومصادرتها للأسلحة النارية، (منها بنادق الصيد). - وإلى ذلك يضاف، - كما صرح بذلك الأهالي - العسف الشديد لحراس الغابات، ومظالم القواد الجائرة، التي يمارسونها يوميا ضد الأهالي.

- وأخيرا تحسر المواطنون كثيرا، على القوانين الاستثنائية التي يخضعون لها، وما يسلط عليهم من قمع واضطهاد من قبل محاكم الدرع الفرنسية.

ومهما تعددت شكاوي الأهالي الجزائريين «فنحن لا نجد فيها من أسباب جديدة، ومبررات كافية لحركة الهجرة هذه، التي بلغت أقصى درجة لها، حدة وقوة، في أيامنا هذه». (يقصد أوائل شهر ديسمبر 1899)، (لوسياني). ولتبرير ما نذهب إليه يكفي أن نعرف، أن جباية الضرائب، في الشلف، قد تمت خلال هذا العام (1899)، وفي الأعوام التي سبقته، بدون أية صعوبة تذكر، وأن أوامر الإدارة، في هذا الميدان، قد نفذت بطريقة عادية، مما جعل مقدار المبالغ المالية من الضرائب المفروضة على الأهالي، يتضاءل بشكل يكاد لا يذكر، أما التعاسة، فهي الأخرى، لا تعطينا تفسيرا كافيا لحركة الهجرة هذه، لأننا نعرف، أن الأهالي، في فترات زمنية سابقة قد تعرضوا للاضطهاد بمختلف أنواعه وأشكاله، وإلى دفع ضرائب ثقيلة جدا، وعرفوا الجوع والمرض، وشظف العيش الشديد، ولكن كل ذلك لم يجعلهم يوما يفكرون بقوة في مغادرة وطنهم!.

3. أ- حالة الخماس المؤسفة:

لقد لاحظ السيد نائب عامل عمالة الجزائر، في أورليان فيل (الشلف اليوم) الحالة النفسية السيئة للأهالي، في كافة المناطق، التي هي تحت اشرافه

عامة وفي ارليان فيل خاصة، حيث أصبح الخماس لا يجد عملا، إلا بصعوبة كبيرة، وذلك «بعد التعديلات التي طرأت على امتلاك الأراضي، وكيفية إستغلالها». ومما صعب أكثر على الخماسين العثور على العمل، أن الفلاحين القدامى، الذين كانوا ملاكين للأراضي، ويوفروا العمل لهؤلاء الخماسين، أصبحوا هم أنفسهم يبحثون عن تأجير قوتهم العضلية، بعد فقدان أراضيهم، ومصادرتها من طرف الإدارة، أي تحولوا من ملاكين للأراضي إلى خماسين.

ولكن الغريب في الأمر، «أن حركة الهجرة هذه»، لم تمس الخماسين فحسب، ولكن أيضا مسّت كثيرا من الدواوير والأعراش في ضواحي الشلف وتنس، التي لم تصادر أراضيها، ولم تجرد من أملاكها، ويكاد عدد طلبات جوازات السفر، إلى سوريا، من هذه المناطق أن يضاهي، أو يفوق بعض مناطق الجزائر الأخرى – التي حدث فيها تعديل امتلاك الأراضي وكيفية استغلالها.

3. ب: قيود القرض والاستلاف

كثيرا ما تكلمت عامة الناس عن شروط الاقتراض والقرض القاسية، التي يفرضها القارض على المقروض له، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد المغالاة، والتآمر على أرض هذا أو ذاك، للاستيلاء عليها بطرق ماكرة خبيثة لا تمت إلى الأخلاق بصلة، وهذه سمة من سمات بعض السماسرة، الذين تكاثرت اعدادهم في الوسط الجزائري في نهاية القرن الماضي وكثيرا ما استغل هؤلاء سذاجة المواطنين وجردوهم من أراضيهم زورا وبهتانا. وقد اطنبت بعض التقارير الفرنسية في وصف وشرح هذه الظاهرة واعتبرتها من العوامل المساعدة لهجرة الجزائريين نحو المشرق

العربي، وعامل من العوامل التي أثارت غضب وسخط الجزائريين على الاستعمار الفرنسي، الذي كثيرا ما تعاملت محاكمه وقضاته مع السماسرة والدجالين، لحساب بعض الكولون، أو الاقطاعيين الجزائريين(10).

ولكن تقرير السيد لوسياني، الذي نحن بصدد دراسته يضع من بين العوامل الثانوية، التي لا شأن لها، بل لا يعترف على البت بالعامل الاقتصادي، كعامل مساعد على هجرة الجزائريين.

«وحسب راي لوسياني، يجب ابعاد أسباب تذمر الأهالي والحالة الإقتصادية السيئة التي يعيشونها، لنصنفها في الدرجة الثانية لأسباب ودواعي هجرة الأهالي نحو سوريا ... إن هذه الأسباب لا تعكس الوجه الحقيقي لحركة الهجرة، التي حدثت، وبأي حال من الأحوال، فهي لا تضيف شيئا جديدا، إلى الأسباب والدوافع الرئيسية المؤثرة على هذه الهجرة، والتي تأتي من الخارج، وهي ذات طابع ديني وسياسي محض. والدليل على ذلك، أن العرب يطلقون إسم: «الهجرة» على حركة مغادرة البلاد الفردية أو الجماعية للأهالي و«الهجرة» في تاريخهم تعني خروج محمد صلى الله عليه وسلم، من مكة إلى المدينة، أما أصحاب النبي، الذين التحقوا به، أو سبقوه هناك، فهم المهاجرون...».

وواضح من هنا المحاولات اليائسة التي يبذلها السيد لوسياني، لإخفاء الأسباب الحقيقية لهجرة 1899. علما أن السيد لوسياني متعلم باللغة العربية، ويحسنها جيدا كتابة ومخاطبة، كما أنه من الفرنسيين المختصين في الشؤون الأهلية، ومن ثم فتاريخ الاسلام وحضارته، ليس بغريبين عنه، كما أن أوضاع الجزائر في نهاية القرن الماضي، وبداية القرن الحالي، الثقافية والسياسية والعقائدية والاجتماعية والاقتصادية، ليست

---

(10) Archives : A.O.M. 9 H 98, 9 H 98 (3).

بغريبة عن السيد لوسياني. وما ربط الهجرة النبوية، من حيث ابعادها الروحية بهجرة الجزائريين نحو الشرق العربي، سوى تضليل وتحريف للواقع التاريخي الذي مر به الجزائريون في هذه الفترة.

ولكن في باب آخر من تقريره هذا، نجده يقـول :

«والحق أن بعض «النبلاء» من الأهالي قد لاحظوا لي، أنه يوجد من بين المهاجرين من هو غير متدين، ومن ثم، فلم يغادر هؤلاء البلاد لأسباب عقائدية محضة، ولكنهم غادروها أملا في العثور على أراض خصبة تضمن لهم معيشة عذبة... وعلى الرغم من ذلك، فإنني أبقى متيقنا، أن الإحساس الديني، الذي هو حي عند الأهالي بصفة عامة، المتدينون منهم وغير المتدينين، قد لعب، في حركة الهجرة هذه، دورا عظيما...

(لوسياني هو الذي يتكلم)

ويضيف السيد لوسياني قائلا: «وعلينا أن نتذكر دائما، أن المسلمين الجزائريين، شأنهم شان كثير من المسلمين، في عدة أقطار، لا يعتبرون السلطان العثماني كرئيس روحي لهم فحسب، ولكن أيضا يعتبرونه كرئيس سياسي لهم، وهذا هو الأهم». وهو ما يتناقض تناقضا صارخا مع الواقع التاريخي، بحيث لم تخضع الجزائر يوما ما للسلطة المركزية العثمانية خضوعا مباشرا، لا من الناحية السياسية ولا العسكرية، فكيف إذن تخضع لها هذا الخضوع «الأعمى» روحيا؟ ولكن الحقيقة هي، أن العثمانيين من الناحية العقائدية، لم يحاولوا يوما ما ارغام الأهالي على تبني مذهبهم الحنفي مثلا، إنما اكتفوا بتعيين مفتي حنفي، من بينهم ليمثلهم في الجزائر، إلى جانب المفتي المالكي الجزائري وعن الجانب اللغوي، كما هو معروف، كذلك لم يحاول العثمانيون نشر لغتهم في الجزائر بالطرق والوسائل التي استعملتها فرنسا مثلا، وإن كانوا، قد فرضوها كلغة رسمية للبلاد، فإنها لم تتجاوز الإطار الإداري.

ومهما يكن، فهذا هو القسم الأول من تقرير السيد لوساني الذي حاول فيه حصر أسباب هجرة سنة 1899، وبغض النظر عن المنظور السياسي، الذي كان لوساني ينظر به إلى تطورات حركة الهجرة هذه، فإن تقريره هذا، يعتبر من الوثائق الأساسية لهجرة الجزائريين نحو الشرق العربي.

أما في القسم الثاني، من تقريره هذا، فقد خصصه لوساني إلى الإجراءات العملية، التي يجب على الإدارة الفرنسية أن تتخذها لإيقاف تيار حركة الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي، وللقضاء على «فكرة الهجرة»، التي عششت في أذهان الجزائريين، يقترح كاتب هذه الوثيقة على حكومته، إتخاذ عدة إجراءات، منها عدم الترخيص للجزائريين، الذين يريدون السفر، إلى الشرق العربي، مهما تعددت الأسباب والأعذار، التي يقدمونها، ومنع دخول الجرائد العثمانية للجزائر، وكيفية تحديد علاقات تونس بالجزائر، وتشجيع نشر المؤلفات والكتب المحلية باللغة العربية. لكي لا يضطر الجزائريون إلى اللجوء إلى الخارج، لطبع كتبهم، أو لاستيراد الكتب المطبوعة باللغة العربية، وفي آن واحد يقترح على حكومته وإنشاء جريدة ناطقة باللغة العربية، بالنظر إلى حاجة الأهالي الملحة لها، على أن تكون هذه الجريدة، تحت الرقابة الفرنسية، الغير مباشرة، لأن جريدة المبشر، حسب رأيه، لا تخدم الثقافة الجزائرية، بقدر ما هي تخدم مصالح الإدارة الفرنسية.

ومن هنا إنبثقت فكرة تأسيس جريدة الأخبار التي ظهرت في أوائل القرن الحالي.

وعلى الرغم من المتاعب التي تسببها لنا قراءة هذا التقرير الطويل الذي كتبه لوساني عن حركة الهجرة في الجزائر في سنة 1899، الذي هو

مكتوب على ورق طويل نسبيا (22 × 33)، بخط فرنسي كلاسيكي، وفيه كثير من الجمل والعبارة المحذوفة والفقرات المشطوبة، فإننا سنحاول، في الصفحات التالية استخراج ما يهمنا منه، من معلومات تاريخية تخص هجرة الجزائريين نحو الشرق العربي، وتطوراتها في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجاري.

1- الإجراءات التي يجب إتخاذها ضد الهجرة

1. أ: عدم منح جوازات السفر للأهالي الجزائريين

اختلفت وجهات نظر الفرنسيين، بالنسبة للهجرة الجزائرية، فمنهم من حبذها، واقترح على حكومته، أن لا تحول دون هجرة الأهالي الجزائريين، اعتقادا منهم أن الأهالي سيندمون عاجلا أم آجلا، على ما أقدموا عليه، ويعودون إلى الجزائر، وينشرون بين الناس أخبار مآسيهم وما تعرضوا له من تعاسة ومشقة وأتعاب في البلدان التي هاجروا إليها، وهو ما يضع حدا لهذه الهجرة، ويجعل الأهالي يوازون ويقارنون الأشياء بالأخرى، ويميزون بين «الصالح والطالح» وما «تفعله فرنسا من أجل السعادة العامة، والرقي الاجتماعي، وضمان العيش الكريم لرعاياها» من جهة أخرى...!.

وهناك من الفرنسيين الرسميين من رأى في حركة الهجرة هذه، نحو الشرق العربي، فرصة سانحة للتخلص من الأهالي الجزائريين، خاصة منهم الفقراء، ذوي الدخل المحدود، وبعض العناصر المشاغبة التي في نظرهم تضر أكثر مما تنفع البلاد.

أما وجهة نظر الكولون فيما يتعلق بهجرة الجزائريين، فقد انقسمت إلى قسمين هامين. أولاهما، كان مشجعا للهجرة بكل

الوسائل والطرق وذلك للاستيلاء على أراضي الجزائريين، أما ثانيهما فقد وقف ضد هذا الرأي الأخير ورأى في هجرة الجزائريين فقدانا لليد العاملة الرخيصة، واعتبرها خسارة كبيرة، لا تعوض. والسيد لوسياني الذي نحن بصدد دراسة تقريره، حول هجرة الجزائريين إلى الشرق العربي في سنة 1899، يذهب هذا المذهب الأخير مقترحا على حكومته، أن تعمل كل ما في وسعها للحيلولة دون هجرة الأهالي الجزائريين، وأن تمتنع عن منحهم جوازات السفر التي يطلبونها بالأخص إلى سوريا.

ويؤكد في تقريره هذا، خطأ النظرية الأولى التي تعتقد، «أن السماح بالهجرة هو الحل الوحيد للقضاء عليها نهائيا»، مشيرا إلى هجرة 1888 التي طبقت عليها هذه النظرية الأخيرة، خاصة في مناطق وادي الزناتي وأم البواقي، كما يشير أيضا إلى هجرة 1896، التي طبقت عليها هي الأخرى نفس النظرية، وبالأخص في مناطق أزفون (تيزي وزو).

«ولقد أثبتت التجربة أكثر من مرة، أن غض النظر عن هجرة الأهالي ليس حلا عمليا، لهذه الآفة التي انتشرت بينهم، ومن جهة أخرى فإنه من غير المؤكد، أن كل المهاجرين يخفقون في مسعاهم، خاصة وأن الحكومة العثمانية توفر لهم بعض شروط الاستقبال والاستقرار على أراضيها. من ثم لن يكون لهذه الهجرة، من نتائج سوى أنها ستساهم في نشر الدعايات المضادة للسياسة الفرنسية، والتنديد بها. في الأراضي العثمانية. وبالنظر إلى ذلك، فلغير صالحنا أن نفقد الرقابة الفعلية على كثير من العناصر المتعصبة، التي قد تكون أكثر خطورة بالنسبة لسياستنا في سوريا، أكثر منه في الجزائر، وهم تحت سيطرتنا الفعلية». «لوسياني دائما».

1. ب: منع دخول صحيفتي "المعلومات" و"ثمرة الفنون" إلى الجزائر

يرى صاحب التقرير، أنه من الضروري، بالنسبة للحكومة الفرنسية أن تحول دون دخول صحيفتي المعلومات وثمرة الفنون العثمانيتين، إلى الجزائر لما تتميز به هاتان الصحيفتان من عداء، ومواقف مناوئة للسياسة الفرنسية، بل لسياسة كل الدول الأوربية، في البلدان الاسلامية، التي تخضع لنفوذها المباشر أو غير المباشر.

وفيما يخص الجزائر، يتمنى المقرر أن يطبق على هاتين الصحيفتين قانون 29 جويلية 1881، الذي تنص مادته الرابعة عشرة منه أنّه بإمكان مجلس الوزراء في جلسة خاصة، أن يصادر، أو يمنع أية صحيفة، من الظهور أو الدخول إلى المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار إذا ثبت له «ضرورة وجدوى اتخاذ هذا القرار». ويتأسف لوسياني أخيرا، على أن الحاكم العام للجزائر، ليس بإمكانه اتخاذ قرار بهذا الشأن. دون أن يرجع إلى مجلس الوزراء الفرنسي.

1. ج: المطبوعات باللغة العربية :

ليس في الجزائر من مطبوعات أو منشورات، تصدر باللغة العربية، التي من شأنها الرد على الدعاية الخارجية، والأكاذيب التي تروج من حين لآخر بين الأهالي، بقصد ترغيبهم في أشياء خيالية لا وجود لها، أو بقصد تنفيرهم من السياسة الفرنسية في الجزائر ودفعهم إلى استنكارها والوقوف ضدها. (لوسياني هو الذي يتكلم).

شأنهم شأن جميع الشعوب الحديثة، يحتاج الأهالي في المستعمرة، إلى غذاء ثقافي، ويتشوق هؤلاء، أشد التشوق، إلى الاطلاع على الأخبار

السياسية خاصة منها تلك التي تتعلق بالعالم الاسلامي، وليس لهم من وسيلة لتلبية رغبتهم هذه، سوى اللجوء إلى الصحف والمجلات التي تطبع وتنشر في كل من مصر وسوريا وتركيا.

إن معظم الكتب المطبوعة، التي نجدها في الأسواق بالجزائر، مطبوعة إما في الاسكندرية، أو القاهرة، أو القسطنطينية، وهذه هي المراكز الثلاثة الهامة، التي تزود الجزائر بالكتب والمنشورات المختلفة، باللغة العربية.

وبالاضافة إلى أن هناك كثيرا من الأهالي الذين يريدون تثقيف أنفسهم، والوقوف على الأخبار السياسية التي تهمهم، فهناك أيضا البعض منهم، من يطمح إلى الانتاج، ونشر أعماله، باللغة العربية، ولعدم توفر الوسائل والامكانيات في البلاد، يتجهون إلى الخارج، وهكذا علمنا أخيرا أن أحد الجزائريين يطبع كتابا في مصر، حول نظريات سيدي عبد الرحمن الثعالبي، في الفقه والدين. (لوسياني).

وليس المجال هنا للتكلم عن صحيفة «المبشر»، التي تصدر باللغتين العربية والفرنسية، والتي يحول طابعها الرسمي، دون الشروع في أي تحاور سياسي يخص مثلا «مرامي الدعاية الخارجية في الجزائر»، أو غيرها من المواضيع السياسية الأخرى، ومن المؤكد أن هذه الصحيفة، مهما قلنا عنها، فإنها تبقى صالحة فقط، لنشر القرارات الرسمية للحكومة، وتعليمات الإدارة الفرنسية في الجزائر، التي تهم الأهالي الجزائريين على كل المستويات.

أما بخصوص الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية، فيرى لوسياني أن تأثيرها على الأهالي الجزائريين، قد يكون أكثر سلبية، مما هو متصور، ذلك – حسب رأيه – أنها تساهم أكثر في نقد الإدارة الفرنسية، أكثر منه من أنها تساهم في تثبيت مبادئ النظام، وتدعيم السلطة في البلاد. ومن ثم يرى

لوسياني، أنه من الضروري خلق جريدة أو جرائد ناطقة باللغة العربية، في الجزائر، التي «لا تحمل الطابع الرسمي للحكومة العامة»، «دون أن يمنعنا ذلك، من تسييرها وتوجيهها، حسب الأهداف التي نسطرها لها».

ومن جهة أخرى، يرى لوسياني أنه يجب على الحكومة الفرنسية تشجيع النشر والإنتاج المحلي، بمختلف أنواعه وأصنافه، لكي لا يضطر الجزائريون إلى استيراد الكتب من الخارج.

وهذه هي الفكرة التي نماها السيد جونار، وعمل على تجسيدها في الجزائر، ما بين سنتي : 1903–1911[11].

1. د: محاكمة بعض «وكلاء الأعمال» والكتاب العموميين

زيادة على اهتمام الصحافة العثمانية، وبعض الصحف العربية، بهجرة الجزائريين، نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، يؤكد السيد لوسياني على اهتمام كثير من الأشخاص بهذه الظاهرة، منهم بعض الأوربيين، الذين كانوا يعملون إما لحسابهم الخاص، أو لحساب غيرهم. وقد أحصى لوسياني كل هؤلاء في قائمة طويلة ألحقها بتقريره هذا، وطلب من حكومته متابعتهم عن طريق العدالة لما ارتكبوه من مخالفات، وتصرفات غير قانونية.

وبالإضافة إلى أن هؤلاء الأشخاص، كانوا يقومون بالدعاية إلى الهجرة إلى الولايات العثمانية في الشرق العربي، فإنهم كذلك كانوا ينشرون الأخبار الكاذبة ويروجون أقاويل لا أساس لها من الصحة، بين

---

(11) لمزيد من الاطلاع انظر عن جونار :

Gilbert MEYNIER : L'Algérie révélée, Librairie DROZ, Geneve, 1981.

الناس، وقد زعموا مرة، أنه وصل لميناء الجزائر العاصمة، أحد البثوات الأتراك، يبحث عن الأهالي الراغبين في الهجرة نحو الأراضي العثمانية، ومعه باخرتين لنقلهم إلى هناك. وقد زعموا أيضا، أن الحكومة العثمانية بالإضافة إلى أنها تتكفل بمصاريف السفر لكل من يرغب في الهجرة، فإنها تتعهد بمنح كل مهاجر منحة مالية، تدفع له ولكل فرد من أفراد عائلته، إبتداء من اليوم الذي يغادر فيه الجزائر نحو سوريا، إلى غير ذلك من الأقاويل التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

ومن نتائج هذه الدعاية أنها تسببت في بلبلة حادة بين الناس، وأدت بالكثير منهم إلى بيع مواشيهم وأملاكهم بأثمان بخسة في أسواق الشلف، والعطاف، وبوقادير، وسيدي عكاشة وأبو الحسن. وقد أدت هذه الدعايات إلى المساس بالأمن العام في بعض مناطق الشلف وإلى إحراق الغابات في مناطق تنس.

واستنادا إلى ذلك، يرى لوسياني، أن كل عناصر الإدانة متوفرة لإثبات خرق قانون 29 جويلية 1881، من قبل الأشخاص الذين سجل أسماءهم في قائمة ألحقها بتقريره هذا، ويطلب متابعتهم بواسطة العدالة ومحاسبتهم على اختراقهم للقانون السابق الذكر.

هذا هو أهم ما احتواه القسم الثاني من تقرير لوسياني بخصوص هجرة 1899، في مناطق الوسط الجزائري أما قسمه الثالث والأخير، فقد خصصه صاحبه إلى الإجراءات التي يجب إتخاذها حسب رأيه، بخصوص إدارة شؤون الأهالي الجزائريين، منها إعادة النظر في إدارة شؤون الأهالي في البلديات المختلطة وغير المختلطة، ورفع كفاءة القياد، والصرامة في تسليط العقوبات على الأهالي الجزائريين ومصادرة الأسلحة النارية ويختم تقريره هذا باقتراح سلسلة من الإجراءات الخاصة «التي يجب إتخاذها في منطقة اوريان فيل» (الشلف اليوم).

1- الإجراءات المتعلقة بإدارة الأهالـــي

1. أ: إدارة الأهالي في البلديات غير المختلطـة

تحتوي البلديات غير المختلطة في مناطق الشلف، على نسبة هامة من الأهالي الجزائريين الذين يتوزعون كما يلي :

البلديـــــة	عدد سكانها من الأهالي
الشلـــــــف	7.849
بوقديـــــــر	4.172
وادي الفضـــة	4.224
العطـــــاف	1.468
العباديـــــة	3.511
سيدي عكاشة	3.164
أبو الحســــن	2.301
المجمـــــوع	**26.689**

إن هذه الأعداد الوافرة من الأهالي الجزائريين، تقطن تقريبا كلها أرياف المناطق المذكورة. وإذا استثنينا الشلف المدينة، نستطيع القول، بأنها لا تجد أية عناية تذكر من طرف الإدارة الفرنسية، بل الإدارة الفرنسية هذه، كسلطة سياسية وإدارية، غير موجودة على البت في هذه المناطق. (لوسياني). ومن ثمة فما يحدث في الدواوير، أو في أسواقها، لا تعلم به الإدارة الإستعمارية إلا نادرا. وإذا حدث، أن اطلعت هذه الإدارة الأخيرة، عن الأحداث التي يهمها الإطلاع عليها، فغالبا ما يكون ذلك عن طريق الصدفة فقط.

وكمثال على ذلك، ففي أسواق الشلف، والعطاف، ووادي الفضة، بدأ الناس يتكلمون عن الهجرة، ومن هذه الأسواق الأخيرة تسربت أخبارها ككل مناطق وادي الشلف وتنس، وقد تراكمت، وتعددت طلبات جوازات السفر إلى سوريا، في مقري العمالة والحكومة العامة، ولم يعرف عن ذلك أدنى شيء، لا شيوخ البلديات التي أتت منها هذه الطلبات، ولا حتى محافظات الشرطة، في هذه البلديات الأخيرة. وهو ما يبرر جهل الإدارة الفرنسية التام لما يحدث في الأرياف الجزائرية، وفي كثير من المناطق ذات الكثافة السكانية الجزائرية، وفي كثير من المناطق ذات الكثافة السكانية الجزائرية التي ألحقت إداريا بالبلديات غير المختلطة.

والحق أن هذه الوضعية ليست خاصة بمناطق وادي الشلف، إنما هي شبه عامة، وتمس كثيرا من المناطق في الجهات الأربعة من الوطن. ويقدر لوساني عدد الأهالي الجزائريين في المناطق المذكورة سابقا بحوالي 600.000 نسمة.

ولمتابعة ما يحدث في هذه المناطق من تطورات محلية، وتأثيرات ومؤثرات سياسية، ودينية، واجتماعية، وثقافية يقترح لوساني على حكومته إنشاء مناصب إدارية جديدة خصيصا لمراقبة الأهالي في البلديات غير المختلطة على أن لا يبقى الموظفون الذين سيحتلون هذه المناصب في العمالات والدوائر، ولكن يباشرون مهامهم في عين المكان ذاته الذي يعينون فيه. وهو ما حدث فعلا في بداية هذا القرن.

1. ب: توظيف الأهالي في البلديات المختلطة

بالنظر إلى الغليان الخطير الذي حدث في مناطق وادي الشلف في تلك السنة، يمكننا أن نلاحظ أن روساء الأهالي ونوابهم الذين وضعناهم على

رؤوس الدواوير، لم يستطيعوا لا إخبار الإدارة الفرنسية في الوقت المناسب ولا القضاء على حركة الهجرة هذه التي حدثت في المناطق، هم مسؤولون عليها. (لوساني هو الذي يتكلم).

وذلك ناتج حسب رأيه على أن رؤساء الدواوير هؤلاء، هم في أغلب الأحيان غرباء عن المناطق المسؤولين عنها، زيادة على أنهم لا يحظون بثقة الأهالي، وليس لهم أي تأثير يذكر عليهم، من شأنه خدمة المصالح الفرنسية، في هذه المناطق.

ويعتبر لوساني هؤلاء، أنهم ليسوا سندا قويا للإدارة الفرنسية بل هم عبء ثقيل عليها، بما يتسمون به من عدم كفاءة، وعدم شعبية لدى الجماهير. كما يتهمهم بالطمع والجشع اللذين يطغيا عليهم، في كل تصرفاتهم، مع الإدارة الفرنسية. «فهم يريدون إرضاءها بكل الطرق، ولكن في أغلب الأحيان لا يجدون سبيلا لذلك، فتجري الرياح بما لا تشتهي السفن».

ويؤكد أنهم لا يخدمون الإدارة الفرنسية كما يجب، وإن خدموها فإنهم يخدمونها بطريقة غير مرضية، سيئة تثير، في كثير من الأحيان غضب وسخط الأهالي عليها.

وبناء على ما سبق، يقترح لوساني على حكومته، تغيير الكيفية التي يوظف بها هؤلاء، بطريقة جذرية، بحيث يوضع لها كقاعدة أساسية أن رؤساء الدواوير ونوابهم، وكذلك الشأن، بالنسبة لحراس الغابات[12]، يختارون مستقبلا من بين أهل الدوار نفسه، الذي سيباشرون فيه أعمالهم. وبحكم انتمائهم إلى هذا الوسط، يستطيعون بدون شك معرفة

(12) عن توظيف الأهالي في الإدارة الفرنسية، أنظر جيلبير ميني، المرجع السابق، ص 405 وما بعدها.

ما يجري فيه من أحداث بواسطة ذويهم وأصدقائهم، «وانصارهم»، وهو الشيء الذي غالبا لا تتسنى معرفته لغريب عن الدوار، لا صلة له به، سوى أنه مسؤول عنه في أكثر من ميدان.

واخيرا يؤكد لوسياني، أنه في حالة ما، إذا طبقت الإدارة الفرنسية هذا، الإجراء الذي اقترحه عليها، فإنه سيرضى به الأهالي ويحظى بقبول الجميع، وبالفعل طبقت الإدارة الفرنسية في بداية هذا القرن، إقتراح لوسياني هذا. ولكنه لم يحظ برضى الأهالي، ولا بقبولهم له، بحيث بقوا ينظرون إلى الموظف من قبل الإدارة الفرنسية، سواء أكان من بينهم، أو أتاهم من مكان آخر بعيد عن دوارهم، نظرة ملؤها الإحتقار والإشمئزاز، ولا يختلطون به، ولا يشاركونه أسرارهم وأفراحهم وأحزانهم.

1. ج، صلاحيات القاضـــي

يرى لوسياني أن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد ارتكبت خطأ كبيرا عندما أسندت مهام تسيير كثير من المناطق الآهلة بالسكان الجزائريين، إلى شيوخ البلديات غير المختلطة، كما أنها أخطأت أكثر بتقليصها لمهام القضاة الجزائريين، وذلك بقانون سنة 1886، الذي قلص بصورة محسوسة صلاحيات القضاة الجزائريين، الذين أصبح دورهم شبه هامشي، في ميدان العدالة، الذي أضحى محتكرا إحتكارا تاما من طرف القضاة الفرنسيين. مما جعل تكاليف العدالة ترتفع بشكل ملحوظ، واضطر الأهالي لحل مشاكلهم القضائية إلى اللجوء إلى الوسطاء، منهم المترجمين والمحامين، والكتاب العموميين. وهو ما أثار في كثير من الأحيان غضب وسخط الأهالي، على العدالة الفرنســـية.

وحسب لوسياني، فقد انتبه إلى هذه الظاهرة الخطيرة بعض المسؤولين عن سلك القضاء في الجزائر، وشرعوا في العقد الأخير من القرن الماضي في وضع برنامج لتغيير قانوني: 17 أفريل 1889 و25 ماي 1892، اللّذين يضعان كل الصلاحيات القضائية بين أيدي القضاة والمحاكم الفرنسية، في حين يجردان القاضي الجزائري تقريبا من كل الصلاحيات التي من المفروض وضعها بين يديه. ولكن في نهاية القرن الماضي يشير تقرير لوسياني هذا إلى أن البرنامج جمد بتغيير بعض المسؤولين عن سلك القضاء في الجزائر، وهو ما جعل صاحب التقرير يطالب بإحياء هذا المشروع من جديد، لما فيه من فائدة ليس للإدارة الفرنسية فحسب وساستها في الجزائر، ولكن أيضا للأهالي الجزائريين. وعلى الرغم من اقتناع كثير من الساسة الفرنسيين بهذه الفكرة، فإنها لم تبرز أبدا إلى الوجود، واستمرت الأوضاع على ما كانت عليه من ذي قبل، حتى استرجاع الجزائر لإستقلالها.

أما عن الضرائب الثقيلة التي فرضتها فرنسا على الأهالي والتي اشتكى من وطأتها الأهالي، مبدين أكثر من مرة غضبهم وتذمرهم والتي يعتبرها لوسياني، من العوامل المساعدة على هجرة الجزائريين نحو المشرق فيقترح بشأنها أولا، قبول دفعها للخزينة العامة الفرنسية بواسطة الحبوب أو الحيوانات، أو غيرها مما يقابل قيمتها النقدية ثانيا، أن تفرض مثلا على الدوار الواحد، ضريبة جماعية تتكفل الجماعة المسؤولة عنه بدفعها سنويا إلى الخزينة العامة، وعلى هذه الجماعة، أن تتصرف بالطريقة التي تراها مناسبة لجمع هذه الضريبة.

1. د: تسليط العقوبات القاسية على الأهالي الجزائريين

يعترف لوسياني اعترافا واضحا، أن العقوبات التي سلطتها الإدارة الفرنسية على الأهالي في وادي الشلف في سنة 1899 فقط، كثيرة جدا، وأن معظمها قد سلط عليهم بناءا على أقوال القائد أو نوابه، دون التحقيق في المخالفات التي يكون الأهالي قد ارتكبوها، بل الإدارة الفرنسية في كثير من الأحيان تصدر أحكامها على الأهالي دون استدعائهم لسماع وجهة نظرهم فيما يخص القضية التي هم مورطون فيها، وتكتفي هذه الأخيرة باستفسار القائد، أو شيخ الدوار أو نوابه، لإصدار حكمها على مرتكب المخالفة، وهو الشيء الذي أثار غضب وسخط الأهالي على الإدارة الفرنسية والعسف الذي تطبقه عليهم.

ولكي لا يتعرض الأهالي لعقوبات إدارية وقانونية مبالغ فيها وغير مستحقة، يقترح السيد لوسياني على الحكومة العامة، أن تصدر «قانونا يسمح للأهالي بالدفاع على أنفسهم، في حالة تورطهم في مخالفة ما، ويجبر المحاكم الفرنسية، وغيرها من المصالح الإدارية المعنية بتأديب الأهالي على إعادة النظر، والتحقيق في القضية، قبل إدانة المتهم». كما يلاحظ أن الإتهامات التي يوجهها القائد، أو شيخ الدوار أو نوابه، إلى الأهالي في أغلب الأحيان لا تعكس الحقيقة، ولكن أسبابها ودواعيها قد ترجع إلى العلاقات الشخصية التي تربط بين موظفي الإدارة الفرنسية والأهالي. ويتأسف السيد لوسياني كثيرا لهذه الظاهرة التي عمت مناطق وادي الشلف في وقته، ملحا على الحكومة العامة أن تضع لها حدا بأي حال من الأحوال، كما يعتبرها من العوامل الهامة المحركة لهجرة الجزائريين نحو الشرق العربي.

1. هـ: حبس الأهالـــي

من المظالم الكثيرة التي كان الإحتلال الفرنسي يمارسها ضد الأهالي، لاحظ منها السيد لوسياني بالأخص ظاهرة إعتقال وحبس الأهالي الجزائريين والتي ندد بها كل المواطنين، وأبدوا إزاءها تذمرهم، وعدم ارتياحهم للطريقة التي يحبس بها الجزائري، بحيث كان المعتقل يوضع في الحبس الإحتياطي، وفي كثير من الأحيان في حبس إنفرادي دون «مذكرة الحبس»، التي تصدرها عادة المحكمة كأمر للشرطة أو الجندرمة للقبض على الفلان أو فلان، للإمتثال أمامها.

وقد إعتبر الأهالي هذا الإجراء التعسفي، حكما من الأحكام الإستثنائية، التي تطبقها عليهم الإدارة الفرنسية، الشيء الذي نتج عنه في البلاد شعور عميق بالمظالم التي تسلطها هذه الإدارة الأخيرة، على الأهالي. (لوسياني هو الذي يتكلم).

وإذا كانت عامة الأهالي ترفع إلى الإدارة الفرنسية الشكوى تلوى الأخرى، ضد هذه الإجراءات التعسفية، فالمعمرون والقياد وشيوخ الدواوير وغيرهم من عملاء الإحتلال الفرنسي في الجزائر، لم يكترثوا لهذه الوضعية، بل يعتبرونها عادية و«قانونا من القوانين الشرعية التي يجب تطبيقها على الأهالي بكل صرامة». «ومهما يكن «فالحبس» إجراء خطير يجب اللجوء إليه بتحفظ كبير، وفي حالات إستثنائية فقط، تستوجب فعلا حبس الأهالي». (لوسياني).

ولم يطبق شيء مما إقترحه السيد لوسياني، في هذا المجال، بحيث تمادت الإدارة الفرنسية في اعتقال وحبس الجزائريين، دون إحترام أبسط القوانين الإنسانية، مطبقة عليهم أحكاما إستثنائية جاحفة لا تمت بصلة إلى ما تدعيه من حضارة وتمدن وعصرنة.

1. و، حقوق الحفلات والأعــراس

بعد أن يبين لوسياني المغزى من الولائم والأعراس الجزائرية، مقارنا إياها بولائم الفرنسيين وحفلاتهم، موضحا التباين الكبير والفرق الشاسع الذي يوجد بين هذه وتلك، يتساءل عن سبب إخضاع الأعراس والولائم الجزائرية لضريبة تصل في بعض الأحيان إلى 10 فرنكات فرنسية على العرس الواحد، أو على وليمة الختانة الواحدة، وكم هي كثيرة هذه الأعراس والولائم، التي تتعدد وتكثر بالأخص في فصلي الصيف والخريف، ويضاف إلى هذه الضريبة الأخيرة، ضريبة تتمثل في دفع أجرة معينة لحارس العرس أو الوليمة، الذي تعينه البلدية لمراقبة ما يحدث في هذا التجمع، الذي عادة ما يكون تجمعا يلتئم فيه شمل العائلة، وجيرانها وأصدقاؤها.

والملاحظ هو أن المرء مهما اجتهد وبحث في القانون الفرنسي لا يجد فيه من مادة قانونية تبرر فرض هذه الضريبة على الأعراس والولائم الجزائرية، عدا أننا نجد فيه مادة قانونية إسمها « حقوق الفقراء » التي تفرض على الحفلات العمومية، ضريبة معينة، تذهب إلى صندوق الفقراء والمحتاجين الفرنسيين، ولكن بالنسبة للضريبة التي تفرضها الإدارة الفرنسية على الأعراس والولائم الجزائرية، فلا تذهب إلى هذا الصندوق الأخير، أو إلى صندوق آخر، «مخصص لإعانة فقراء الجزائريين» مثلا، الذي لا وجود له على الإطلاق.

ويضيف السيد لوسياني، بناء على ما سبق، أن الأهالي الجزائريين يعتبرون الضريبة المفروضة من قبل الإدارة الفرنسية على الأعراس والولائم، ضريبة حقيقية على «الزواج»، ذلك لأن العريس، بعد أن يكون قد دفع للقاضي مبلغ 6 فرنكات لتسجيل عقد الزواج، يرى نفسه

مضطرا لدفع 10 فرنكات لخزينة البلدية، ولا ينتهي الأمر هنا، بل عليه كذلك أن يدفع أجرة للحارس الذي تعيّنه البلدية لمراقبة العرس (الشنبيط)، ومقدارها 5 فرنكات. ويخلص لوسياني، إلى أن هذه الضرائب الثقيلة، التي تفرضها الإدارة الفرنسية، على الأهالي، في مثل هذه الحالات، ما من شأنها سوى أنها تثير تذمرهم واستياءهم ضدها، ومن ثم، يرى هذا الأخير، أن هذه الضرائب لا مبرر لها، ويجب على الإدارة الفرنسية أن تستغني عنها، كما يجب عليها أن تلغي الرخص الخاصة بالأعراس والولائم، التي تفرضها على مثل هذه اللقاءات العائلية.

ولم تأخذ الحكومة العامة اقتراح لوسياني هذا بعين الاعتبار، ولم توليه أي إهتمام، وسارت الأمور كما كانت عليه سابقا، حتى استرجاع البلاد لاستقلالها.

1. و: مصادر الأسلحة النارية

حرمت الحكومة الفرنسية على الجزائريين منذ أوائل النصف الثاني من القرن الماضي امتلاك الأسلحة النارية بمختلف أنواعها وأصنافها. ويبدو أنها تراجعت في قرارها هذا، وسمحت للأهالي إمتلاك بنادق الصيد التي تستعمل في هذا المجال، لا غير، شريطة حصولهم على رخصة تسمح لهم بشراء هذا النوع من البنادق.

ولكن ما لاحظه لوسياني، هو أن الإدارة الفرنسية في أواخر القرن الماضي، منعت الأهالي من امتلاك أي نوع من السلاح، بما في ذلك بنادق الصيد، التي اشتروها بعلم منها، وبترخيص من قبلها، التي بحثت عنها وصادرتها بدعوى «المحافظة على الأمن العام».

ومن جهة أخرى يلاحظ لوسياني، أن مصادرة الإدارة الفرنسية للأسلحة النارية التي كانت في حوزة الأهالي، شملت حتى تلك البنادق العتيقة التي لا شأن لها، «ولم يعمد الأهالي لإخفائها من أي كان لعدم جدواها، فهم يحتفظون بها كذكريات لأيامهم السابقة، أو يزينون بها جدران بيوتهم، ولا يستعملونها لأي غرض كان». مما دفع الأهالي إلى شراء أسلحة نارية حديثة الصنع، حفظوها في أمكنة سرية، لا يعرفها أحد سواهم، علما أن الأهالي الجزائريين، وخاصة منهم سكان الأرياف، يحتاجون لمثل هذه الأسلحة النارية، ليس بالضرورة للثورة ضد فرنسا، وإنما لحماية أملاكهم وأنفسهم من الأشرار والمعتدين عليهم، وكذلك للقضاء على بعض الحيوانات المتوحشة، كالخنازير التي تعبث في حقولهم وبساتينهم فسادا ، كما أن هذه «الأسلحة» في بعض الأحيان قد تشكل بالنسبة إلى الكثير منهم، مصدر عيشه وقوته اليومي، إذا إنعدم قوته. وبشأن هذه القضية، التي يعتبرها لوسياني، من العوامل المساعدة على هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي، يرى أنه على الإدارة الفرنسية أن لا تعمد إلى مصادرة الأسلحة النارية، التي اقتناها الأهالي بطريقة قانونية، إلا في حالات إستثنائية، وبموافقة من عامل العمالة نفسه.

وشأنه شأن الإقتراحات التي سبقت، بقي هذا الإقتراح حبرا على ورق، ولم تأخذ به الحكومة العامة.

ويختتم لوسياني تقريره هذا، عن حركة الهجرة التي التهب فتيلها، في الوسط الجزائري، في سنة 1899، ببعض المقترحات والإجراءات الخاصة، التي طلب من الحكومة العامة تطبيقها في مناطق الأصنام سابقا. من ذلك أنه يرى إعادة النظر في الهيكلة الإدارية الحالية (1899)، وإعادة تقسيم هذه المناطق إداريا بشكل يسمح للإدارة الفرنسية التقرب منها أكثر، والسيطرة عليها كما يجب.

ومن جهة أخرى يطلب من شيوخ بعض البلديات، كأورليون فيل (الشلف اليوم)، وكفينياك (أبو الحسن، في دائرة تنس) وشارون، (بوقادير اليوم) ووادي الفضة، وكارنوا (العبادية اليوم، ولاية عين الدفلى) ومانتوموت (سيدي عكاشة، في دائرة تنس)، أن يؤسسوا «جمعيات أهلية للاحتياط»، التي من شأنها أن توزع الصدقات والتبرعات الحكومية وغير الحكومية على الأهالي الذين هم في حاجة ماسة إلى هذه الصدقات.

وبكل فخر يذكر السيد لوسياني «المبالغ المالية الهامة»، التي وضعتها الحكومة الفرنسية تحت تصرف شيوخ البلديات السابقة للشروع في تأسيس هذه التعاضدية أو الجمعيات السابقة الذكر، وقد ذكر لوسياني تلك المبالغ التي خصصتها فرنسا لهذا الغرض، وهي 68.000 فرنك فرنسي، لا أقل ولا أكثر.

وإذا عرفنا أن عدد سكان هذه البلديات التي خصص لها هذا المبلغ، قد قدرته الإدارة الفرنسية بـ : 26.689 نسمة، فمعنى ذلك، أنه لو قسم على السكان بالتساوي لتحصل كل واحد منهم على مبلغ مالي قدره : 2.547 فرنكا. ولكن القضية ليست قضية «تبرع» و «توزيع» دون مقابل، على العاطلين والمحتاجين، ولكن الهدف منها، هو تحقيق بعض «البرامج»، في البلديات المذكورة سابقا، كإصلاح بعض الطرقات وقنوات المياه، وبعض الأرصفة، وغيرها من الخدمات الخفيفة العامة، وقد إعتبرها السيد لوسياني «صدقات» أو«تبرعات» من الحكومة الفرنسية، وتحقيق هذه «البرامج» تعطى الأولوية فيها للأيدي العاملة الجزائرية...!، وبعبارة أخرى فإعطاء العمل للجزائري وقتئذ يعتبر نوعًا، من الصدقات والتبرعات، التي تتبرع بها الحكومة الفرنسية عليه.

ولمواجهة الأوضاع المتدهورة، في وادي الشلف، إقتصاديا واجتماعيا، يقترح لوسياني، على حكومته منح الأهالي بعض المساعدات المالية، وذلك في إنتظار انطلاق العمل في «البرامج» و«المشاريع» التي قررتها حكومته، خاصة وأن المنطقة قد شهدت سنوات متالية قحطا خطيرا، «ومن المنتظر أن تكون هذه السنة (1899) كسابقاتها، من السنوات، لا قمح يحصد فيها ولا شعير...». (تقدير لوسياني).

ومهما يكن، لم تعالج مقترحات لوسياني، ولا غيره، حركة الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي، سواء ما وضع منها موضع التنفيذ، أو تلك التي أهملتها الحكومة العامة ولم تأخذها بعين الإعتبار، واستمرت حركة الهجرة هذه، وسجل لها التاريخ على الأقل حركتين هامتين، وهما حركتا: 1907 و1911.

جدول تعداد طلبات جوازات السفر إلى سوريا التي وصلت مقر الحكومة العامة في سنة 1899

إسم البلدية	عدد الطلبات التي قدمت	عدد أشخاصها	ملاحظات
صور الغزلان (غ.م)			قدمت كثير من الطلبات في هذه البلديات، ولكنها لم تصل بعد مقر الحكومة العامة.
صور الغزلان (م.)			
طابلاط (م.)			
البرواقية (م.)	7	37	
بوغار (م.)	1	5	
بوغار (غ.م)	2	10	
المدية	15	88	
الخربة (العامرة)	8	41	
الروينة	3	15	

إسم البلديـــة	عدد الطلبات التي قدمت	عـــدد أشخاصها	ملاحـــظات
عين الدفلى	2	9	قـدمت كـثير من الـطلبات في هذه البلديات، ولكنها لم تصل بعد مقر الحكومة العامة.
عين بويحي	15	64	
ثنية الحـــد	2	10	
العبّاديـــة	18	90	
العطـــاف	10	39	
الشلـــف	38	199	
وادي الفضة	7	36	
بوقاديـــر	37	278	
الشلـــف (م.)	486	2766	
تنـــس (غ.م)	426	2289	
تنس (م.)	6	26	
سيدي عكاشة	8	46	
ابو حسن	11	56	
الونشريس (م.)	24	94	
سيدي محمد بن علي	231	61	
تيارت (م.)	42	211	
زمورة (م.)	10	50	
عمي موسى	23	118	
قوراية (م.) (*)	4	25	
متنوعـــة	33	168	
المجموع	**1.298**	**7.001** (**)	

(*) (م.) بلدية مختلطة، (غ.م) بلدية غير مختلطة.

(**) طلبات جوازات سفر، إلى سوريا، وصلت مقر الحكومة العامة، حتى تاريخ 4 ديسمبر 1899.

- المصدر أرشيف ما وراء البحار أكس أن بروفنس : 9 هـ 11.

3 ـ تقرير الحاكم الإداري لبلدية البيبان المختلطة

من التقارير الهامة التي عثرنا عليها، ونحن نبحث في موضوع الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، تقرير الحاكم الإداري الفرنسي لبلدية البيبان المختلطة، الذي تركزت تحرياته، بوجه خاص، على خمسة دواوير في البلدية، وهي : دوار زمورة، ودوار الطماسير (Tamassir)، ودوار أولاد دحمان، ودوار أولاد طيار، ودوار مجانة، واكتفى ببعض الإشارات إلى دوار الماين، وغيره من دواوير مناطق الحضنة. وهو الشيء الذي يوحي بأن حركة الهجرة نحو المشرق العربي، في نهاية العقد الأول من القرن الحالي، قد أخذت تطورات هامة في المنطقة السالفة الذكر.

يحتوي تقرير الحاكم الإداري لبلدية البيان على 19 صفحة، وهو مرقون بالآلة الكاتبة، ويحمل تاريخ 8 جوان 1910. وقد قسمه صاحبه إلى قسمين أساسيين وهما :

1) الظروف التي تولدت فيها حركة الهجرة وتطوراتها.

2) أسباب الهجرة غير أننا إذا قارنا هذا التقرير منهجيا، وعلميا، وثقافيا، بتقرير لوسياني، الذي سبق وأن تطرقنا له، فشتان بينه وبين هذا الأخير، لا من حيث الشكل فقط ولكن أيضا من حيث المضمون.

ومهما يكن، ففي الصفحات التالية، سنحاول اختصار أهم ما جاء في هذا التقرير، عن حركة هجرة الأهالي الجزائريين نحو المشرق العربي، في المناطق المذكورة سابقا، في نهاية العقد الأول من عصرنا الحالي.

1 - الظروف التي تولدت عنها حركة الهجرة، وتــطورها

في مستهل تقريره يلاحظ المقرر أن حركة الهجرة في بلدية البيبان المختلطة، ليست وليدة الساعة، (شهر جوان 1910)، إنما ترجع بذورها الأولى إلى شهر أفريل سنة 1909[1]. ويرجع الحاكم الإداري الفرنسي أسباب هذه الحركة، إلى شخص «غريب ومجهول الهوية» كان قد حل بدوار زمورة، في شهر أفريــل أو مـــاي، سنة 1909.

وحسب التحريات التي قام بها شخصيا، صاحب التقرير يكون هذا الشخص «الغريب»، أحد رجال الدين الأتراك، يدعى: الحاج إبراهيم بن علي. وفي رواية أخرى يقول: «...قيل لي، كذلك، أن هذا الشخص أصلا من مناطق تيزي وزو، خدم العلم الفرنسي مدة، وبعد تسريحه من الجيش الفرنسي، قدم إلى دوار زمورة...». غير أنه يرجح الرواية الأولى على الثانية مؤكدا على أن هذا الشخص قد حظي باستقبال كبير في دوار زمورة، وكان محل احترام وتقدير الجميع، طوال الفترة التي قضاها في هذا الدوّار "المقدس"، وكان إمام مسجد بوحدوس الحاج بن شعبان، يستقبله في كل مرة أحسن إستقبال. ومن جهة أخرى يلاحظ صاحب التقرير، أن هذا الإمام، معروف لدى الإدارة الفرنسية بتعصبه وعدائه للإستعمار الفرنسي في الجزائـر.

بالإضافة إلى المسجد، كان هذا الشخص أيضا يلتقي بالناس في المقاهي وأسواق المنطقة، وحسب صاحب التقرير فإن هذا الشخص يكون قد أقام في زمورة مرتين على الأقل مرة في شهر أفريل ومرة أخرى في الشهر الذي يليه. وفي كل مرة، كان يغادر فيها زمورة، كان المواطنون يجمعون له

(1) في هذا التاريخ، لم يكن هذا الحاكم الإداري على رأس البلدية، والتاريخ الذي يذكره كبداية لحركة الهجرة في بلدية البيبان المختلطة قابل جدا للنقاش.

بعض المال لتغطية مصاريف سفره. ومن هنا يؤكد صاحب التقرير، على أن هذا الشخص، ما هو في الحقيقة سوى «شخصية دينية تركية»، قدم إلى المنطقة لينشر دعاية الهجرة «نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي»، بين «نبلاء البلاد » ويكون قد أبرم اتفاقا سريا بينه وبين هؤلاء، ذلك لأن طلبات جوازات السفر إلى سوريا تهاطلت على الإدارة الفرنسية، بعد أيام قلائل، من مغادرة هذا الشخص لدوار زمورة (المرة الثانية والأخيرة).

ويضيف صاحب التقرير إلى ذلك، أن دوار زمورة لا يبعد كثيرا عن دوار سدراتة، (بلدية عين تاغروت)، الذي إنتشرت فيه دعاية الهجرة بشكل كبير، ومنذ مدة «أصبحت الإمتيازات التي يمنحها السلطان للمهاجرين إلى أراضيه» موضوع مناقشة بين الناس. وقد غدت هذه الدعاية ونشرتها الطريقة الرحمانية[2]، بين أعضائها والمنخرطين فيها، بواسطة مقدمها المدعو زروق علي.

ويؤكد صاحب التقرير، بوجه خاص، أن دعاية الهجرة هذه قد تعششت في أذهان الناس، في زمورة، وأولاد طيار، أولاد دحمان، ودوار الطامسير. وفي نظره كان دوّار مجانة، أكثر إستجابة لهذه الدعاية، التي نفذت إليه بشكل كبير، مقارنة بالدواوير المذكورة سابقا، ذلك لأن مجانة معروفة بمناهضتها للاستعمار الفرنسي، بحيث كانت معقلا من أهم معاقل ثورة 1871، بل مهدها الحقيقي التي نشأت وتربت فيه.

وما نستنتجه من هذا التقرير عن حركة هجرة الأهالي الجزائريين نحو المشرق العربي، من مناطق بلدية البيان المختلطة، أن حركة الهجرة قد بدأت في الشهور الأولى لسنة 1909، أو قبلها بقليل، واستمرت حتى نهاية

(2) وقد مر بنا بخصوص مناطق الوسط الجزائري، حسب تقرير لوسياني، أنه لم يكن أي دخل يذكر للطرقية في حركة هجرة الأهالي نحو المشرق العربي.

شهر سبتمبر من نفس السنة، دون أن تتبه إليها الإدارة الفرنسية، بل ساهمت في كثير من الأحيان، على تسهيل الأمر للمهاجرين بمنحهم جوازات سفر – إلى تونس –. ولكي لا يجلبوا إنتباه الإدارة الفرنسية إليهم، طلب الأهالي جوازات سفر إلى تونس، وليس إلى بيروت أو فلسطين أو سوريا مثلا، لأن تونس كما هو معروف، كانت تحت الحماية الفرنسية، تخضع تقريبا لنفس القوانين الإستعمارية الفرنسية، ومن ثم كان بإمكان السلطات الفرنسية مراقبتهم.

ولكن الشيء الذي لم تحسب له الإدارة الفرنسية أي حساب، في هذه المرحلة الأولى، لحركة هجرة الأهالي، من هذه المناطق، أن تونس كانت بالنسبة لهؤلاء وسيلة من الوسائل التي تمكنهم من مغادرة الجزائر، في ظروف عادية، وحجة لتضليل الإدارة الفرنسية، للهجرة نحو المشرق العربي.

أما عن المرحلة الثانية لحركة الهجرة هذه، فتمتد من شهر سبتمبر 1909 إلى شهر جوان 1910، وفي هذه الفترة تفطنت الإدارة الفرنسية إلى هجرة الأهالي، نحو الشرق العربي، عبر تونس، وامتنعت إمتناعا باتا عن منحهم جوازات السفر، التي طلبوها، – إلى تونس – بل حتى رخص التنقل أو السفر من بلدية إلى أخرى عبر الوطن. وشددت الحراسة عليهم، وأعطت تعليمات صارمة إلى أعوانها وموظفيها للحيلولة بكل الطرق والوسائل دون هجرة الأهالي، أو مغادرة إقامتهم العادية، ولكن بدون جدوى، إذ تفيد التقارير الرسمية الفرنسية، أن كثيرا من الأهالي، بل كثيرا من العائلات والقبائل الجزائرية بأكلمها استطاعت أن تضلل الرقابة الفرنسية وتهاجر نحو المشرق العربي.(3)

---

(3) Archives : A.O.M. 9 H 11.

بلدية البيبان المختلطة

احصاء الأفراد الذين هاجروا منها أو قدموا طلبات للحصول على جوازات سفر ليهاجروا إلى الشرق العربي بين سنتي :

1909 - 1910 (4)

الإســم واللقــب	عـدد الأشخاص	إسـم الـدوار
1) بن سعدي الشريف	3	طماسبـر
2) سلاقجي يوسـف	7	زمـورة
3) فكران الطاهـر	5	زمـورة
4) مذبوح محمـد	11	زمـورة
5) طيلو الأخضـر	1 (ع)	زمـورة
6) بن زاوي محمـد	4	مجانـة
7) بلميهوب محمـد	1 (ع)	كلّـه
8) حمزة أحمـد	1	أولاد دحمان
9) دبوشة رابـح	1	أولاد دحمان
10) شنيتي رمضاني	1	مجانـة
11) شنيتي بن ابراهيم	1	مجانـة
12) شنيتي صالـح	1	مجانـة
13) شنيني العربـي	1	مجانـة
14) بن سماتي لوصيف	1	مجانـة
15) بن ريفد جفّـال	1	مجانـة
16) سماتي العياشي	1	مجانـة
17) عقمون صالـح	1 (ع)	المايـن

(4) المصدر : أرشيف ما وراء البحـار : 9 هـ 11.

تاريخ الهجرة	تاريخ تقدم طلب ج.س (5)	ملاحظات (6)
1) سبتمبر 1909	1909.9.28	أعطى للإدارة الفرنسية كسبب لهجرته إلى تونس « دراسة سيدي خليل ».
2) ماي 1909	1909.5.17	« هاجر إلى تونس بحثا عن العمل ».
3) أوت 1909	1909.8.18	« حذاء، هاجر إلى تونس لممارسة مهنته هناك ».
4) سبتمبر 1909	1909.9.8	« بستاني، هاجر إلى تونس لممارسة مهنته هناك ».
5) سبتمبر 1909	-	
6) فيفري 1909	1909.2.15	
7) فيفري 1909		« متقاعد، له منحة قدرها 325 فرنكا. حارس غابات سابقا ». آعطى كسبب للإدارة الفرنسية ليهاجر إلى تونس : « زيارة عائلية هناك ».

(5) ج . س : جواز سفر، (ع) عائلة واحدة : لا يذكر التقرير عدد أفرادها، ومن ثم يصعب معرفة عدد الأشخاص الحقيقي، الذين هاجروا بترخيص من الإدارة الفرنسية، قبل أن تنتبه هذه إلى حركة الهجرة في هذه المناطق.

(6) مجموع الأشخاص الذين هاجروا، حسب الجدول : 33 شخصا (سنة 1909).

8 مارس 1910	لم يهاجر « منع »
9 مارس 1910	لم يهاجر « منع »
من 10 إلـــــى 16	« استوقفتهم الإدارة الفرنسية في برج بوعريريج وكانوا ينوون الهجرة، فمنعتهم، وحققت معهم طويلا حتى عدلوا عن رأيهم، ولم يهاجروا ».
1910-6-1- 7 جوان 1910	« باع كل ما كان يملكه وهاجر إلى سوريا عن طريق تونس »

إن ما تجدر ملاحظته على الجدول السابق، الذي اعددناه حسب المعلومات التي استخرجناها من التقرير الذي نحن بصدد دراسته، أنه يتناقض كليا مع ما جاء في هذا التقرير، بحيث يقول صاحبه عن حركة هجرة الأهالي في دوار زمورة في شهر فيفري 1910، أنها «كانت على أشدها... وأخذت منعرجا خطيرا، متأثرة بما كان يجري في عين تاغروت، من أحداث...» (ص 3) وبالفعل هاجر من عين تاغروت وحدها، في سنة 1910، أكثر من 244[7] شخصا.

وتدعي الإدارة الفرنسية، أن بعد مدة زمنية ما، عاد من بينهم إلى البلاد حوالي 144 شخصا، أي أنه لم يستقر منهم في سوريا سوى 100 شخصًا[8].

ومهما يكن فإحصاء الإدارة الفرنسية هذا كان إحصاءًا تقريبيًا فقط، ولا يمكن إعتباره إحصاء علميا دقيقا يعكس الوجه الحقيقي لحركة

---

(7) راجع جدول اعداد الهاجرين إلى سوريا (1910-1912) في مقالنا : الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في الشرق العربي (1889 - 1918) القسم الثاني، الثقافة عدد 84 نوفمبر - ديسمبر 1984، ص 119.

الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي خلال هذه الفترة، أو غيرها من الفترات الأخرى.

أما عن بلدية البيبان المختلطة، فرغم ما يقوله صاحب التقرير عن حركة الهجرة فيها، فإنه لا يدعم أقواله برقم من الأرقام، ويعمد إلى سرد أسماء بعض الأشخاص، أو العائلات التي هاجرت، أو نوت على الهجرة نحو الشرق العربي ثم يسكت.

وفي وثيقة أخرى، غير التي نحن بصدد دراستها، تدعي الإدارة الفرنسية أن عدد الأشخاص الذين هاجروا إلى سوريا، من بلدية البيبان المختلطة، في سنة 1910، لا يتجاوز عددهم 44 شخصا، عاد منهم إلى الوطن 16 شخصا[9]، وهو العدد الذي يتطابق تماما مع محتوى التقرير الذي نحن بصدد دراسته، ومع الجدول الذي أعددناه بالرجوع إليه، أي أن الإدارة الفرنسية اكتفت بإحصاء الأشخاص والعائلات، الذين هاجروا من المنطقة، بترخيص منها فقط، وذلك قبل أن تنتبه إلى حركة الهجرة هذه، وما هو عدد الأفراد والعائلات، والقبائل الجزائرية، التي شدت رحالها إلى المشرق العربي دون علم الإدارة الفرنسية، وبدون إذن منها؟ علما أن أمر الهجرة، سواء كانت فردية أو جماعية، كان يكتم عن الإدارة الفرنسية ويتم في سرية تامة، وهو ما تؤكد عليه كل التقارير الرسمية وغير الرسمية الفرنسية.

وما تجدر ملاحظته هنا كذلك، أن «العامل الثقافي» كسبب مبرر لهجرة الجزائريين نحو الشرق العربي، قد ورد في التقرير الذي نحن بصدد دراسته، بحيث نجد من بين الحالات الثمانية التي هاجرت

---

(8) عمار هلال : المرجع نفسه.

(9) عمار هلال : المرجع نفسه.

إلى المشرق العربي، في سنة 1909، حالتين اثنتين بررنا هجرتهما، بالسبب الثقافي التعليمي، وذلك ما نلاحظه في الجدول السابق (الحالتان رقم 1 و6).

وفيما يخص الحالة الأخيرة (رقم 6)، فصاحبها زيادة على أنه طلب الهجرة لضمان تعليم عربي راقي لولده، خارج الجزائر، التي انحط فيها قطاع التعليم العربي إنحطاطا خطيرا، فإنه كان يتمتع بمنحة تقاعد معتبرة[10] من شأنها أن تضمن له عيشة كريمة في وطنه، ولكنه تخلى عنها وهاجر إلى سوريا ولم يعد. وهو الشيء الذي جعل الحاكم الإداري لبلدية البيان المختلطة يتساءل عن الأسباب الحقيقية التي دفعت بهذا الشخص وعائله إلى الهجرة، بأسلوب ملوءه التأسف والحيرة، دون أن يخفي أن هذا الشخص «لم يكن صريحا معه، وأخفى عنه الأسباب الحقيقية لهجرته، عندما إستدعاه إلى مكتبه، وبحث الأمر معه. بحيث اقنعه الجزائري أنه لا ينوي الهجرة، إلى سوريا، لسبب بسيط، هو خسران منحة تقاعده، التي تعتبر بالنسبة إليه الدخل الوحيد، الذي يضمن له معيشته...!» (ص 4).

وبناء على ما جرى بينه وبين المواطن الجزائري من حديث، اقتنع الحاكم الإداري الفرنسي.وأمضى له جواز سفر إلى تونس...

وليست هذه الحالة فريدة من نوعها، بل وجدنا في الأرشيف الفرنسي كثيرا من الحالات والأوضاع التي تسببها للموظفين الجزائريين بالإدارة الفرنسية، والذين تخلوا عن وظائفهم أو منح تقاعدهم وهاجروا إلى الشرق العربي، من بينهم « قائد » من نواحي تنس، الذي كان يملك أراض شاسعة وفي حالة اليسر المادي، يتمناها كل الناس[11]. وهو جانب

(10) راجع الجدول السابق، « حالة رقم 6 ».
(11) راجع مقالنا السابق الذكر.

من الجوانب التي يتساءل عنها، صاحب التقرير، الذي نحن بصدد دراسته، بحيث يؤكد أن94,4 % من الأشخاص الذين هاجروا إلى الشرق العربي، كانت حالتهم المادية في الجزائر ميسورة، وبالتالي «لا يرى من سبب لهجرتهم»[12].

ويختم الحاكم الإداري الفرنسي تقريره هذا، مشيرا إلى أن كل الأهالي الذين انتقلوا إلى تونس بترخيص من الإدارة الفرنسية في سنة 1909، قد هاجروا إلى سوريا، في نفس السنة المذكورة سابقا.

أما عن القسم الثاني من تقريره هذا، فقد خصصه إلى «أسباب الهجرة»، في بلدية البيبان المختلطة، بين سنتي: 1909–1910.

وما يلفت الانتباه، في «أسباب ومسببات الهجرة»، التي انتهى إليها، التقرير الذي نحن بصدد دراسته، أنه «ينفي العامل الإستعماري للجزائر، ويستبعد أن يكون إحتلال الجزائر، من طرف فرنسا سببا مباشرا أو غير مباشر لهجرة الجزائريين نحو الشرق العربي» (ص 9). ويستثني التقرير دوار مجانة «المعروف بمناهضته للتواجد الفرنسي في الجزائر»، وكأنه يريد أن يقول من وراء ذلك أن الدواوير الأخرى التي التهب فيها فتيل الهجرة، كدوّار زمورة، ودوّار الماين، وأولاد دحمان، وأولاد طيار، والطماسير، «لم تكن مناهضة للإستعمار الفرنسي في الجزائر، وأنها راضية بالأوضاع والنتائج التي انجرّت عنه».

ومن جهة أخرى نلاحظ، أن صاحب التقرير هذا، شأنه شأن أغلبية الفرنسيين، الرسميين منهم وغير الرسميين، يضع السبب الإقتصادي على رأس أسباب هجرة الأهالي إلى الشرق العربي، ومن

(12) من بين حالات أحصيناها في الجدول السابق (17 حالة) لا نجد من بينها سوى 3 حالات. أصحابها متوسطي الحال، أو دون ذلك (حالات رقم : 2، 3، و4). أما ما تبقى منها فأصحابها ميسوري الحال ماديا، وأغلبهم ملاك أراض هامة. « راجع الجدول السابق ».

ثم يرى، بالنسبة لدوّا بجانة مثلا، الذي أبدى كل سكانه للحاكم العام الفرنسي للجزائر رغبتهم في الهجرة إلى المشرق العربي، بسبب تقلص الأراضي الصالحة للزراعة، التي كانت في حوزتهم، حتى هذا التاريخ، (1910)، والتي أصبحت غير كافية لأعداد العائلات، التي تتزايد سنة بعد أخرى، وكان الإستعمار الفرنسي كما هو معروف قد سلط عليهم أنواع البطش المختلفة، ونكل بهم تنكيلا كبيرا بسبب مشاركتهم في ثورة 1871، وصادر أراضيهم وأملاكهم ونقل كل من كانت له يد في هذه الثورة، من قريب أو بعيد، إلى منطقة الحضنة بين سطيف وتبسة. ويدعي التقرير هذا، «أن الاستعمار الفرنسي قد وفر لهم هناك أجود الأراضي وأخصبها، وأنه وضعت تحت تصرفهم كميات هامة منها، حتى أنهم عجزوا عن استغلالها بأنفسهم، ولجؤوا إلى تأجير اليد العاملة لخدمتها واستغلالها...». وهو ما يتضارب تضاربا صارخا مع الحقائق التاريخية، بل اختلاقًا للأحداث، وتزييفا لها، لا يغيب ذلك لا عن الخاص، ولا عن العـام.

والطريف في الأمر، أن صاحب التقرير هذا، يحاول اقناع حكومته، «أن الحالة الإقتصادية والإجتماعية في البلدية حسنة، وليس هناك ما يدعو إلى القلق، بحيث أن هناك أكثر من 80 عاملا يشتغلون في الورشات الثلاثة الموجودة في البلدية، التي تهتم بفتح وتصليح بعض الطرقات في البلدية، وذلك إضافة إلى بعض الشركات الخاصة التي يجدون فيها كثيرا من الأعمال، كتكسير الحجارة، وقطف الحلفاء وإعدادها للتصدير، والعمل في السكك الحديدية...» – وغيرها من الأعمال المخصصة للأهالي –.

نسمة، جلهم لا يملك من الأراضي شيئا، وليس لديه من مصدر يسترزق منه سوى قوة عضلاته.

ويؤكد التقرير أن من بين الأهالي الذين هاجروا إلى سوريا في سنة 1909، ثلاثة فقط كانوا يملكون بعض الأراضي فباعوها بأثمان بخسة، وهم :

- مدوح عثمان، من زمورة، الذي باع دارين وبستانين بمبلغ 2.250 فرنكا.
- سلاقجي يوسف، من زمورة، الذي باع دارا وبستانا بمبلغ 1.700 فرنك.
- فكران الطاهر، من زمورة، الذي باع 4 هكتارات من الأراضي الجيدة، بمبلغ 1.500 فرنك.

ومن الطبيعي أن الأشخاص الذين يصمّمون على الهجرة كانوا يبيعون كل ما يملكونه، بما في ذلك الأشياء الثقيلة ذات المعاني الهامة بالنسبة إليهم ماديا أو معنويا.

ولكي يبين المقرر مدى إهتمام فرنسا بالأوضاع الإقتصادية للأهالي، وأهمية المساعدات المالية التي كانت تقدمها لهم، عن شكل «قروض»، وذلك بواسطة «الجمعيات الأهلية للإحتياط»، التي أوجدتها الإدارة الفرنسية، لذر الرّماد في العيون، أو في شكل «صدقات» كانت تمنحها في بعض الظروف القاسية لبعض الجماعات لمواجهة مناثب الدهر.

ولطرافة الموضوع وما يؤكد عليه من تهور وعدم مسؤولية للإحتلال الفرنسي نريد أن نعطي صورة «للقروض» التي كانت تمنح للأهالي من قبل «الجمعية الأهلية للإحتياط». وتبين الجداول التالية المبالغ التي اقترضها الأهالي خلال سنوات: 1907 ، 1908 ، 1909، من هذه الجمعية.

السنة	إسم الـــــــدوار	مقدار المبلغ المقترض
1907	الطماسيـــــر	8.100 فرنـــك
1907	زمـــــــورة	17.975 فرنـــك
1907	أولاد دحمـان	8.440 فرنـــك
1907	أولاد طيـــار	8.375 فرنـــك
1907	مجانـــــة	12.150 فرنـــك
1908	الطماسيـــــر	15.600 فرنـــك
1908	زمـــــــورة	27.250 فرنـــك
1908	أولاد دحمـان	16.385 فرنـــك
1908	أولاد طيـــار	11.000 فرنـــك
1908	مجانـــــة	17.675 فرنـــك
1909	الطماسيـــــر	= رفض الدوار سلفة الجمعيـة
1909	زمـــــــورة	= = = =
1909	أولاد دحمـان	= = = =
1909	أولاد طيـــار	= = = =
1909	مجانـــــة	21.700 فرنـــك

وبناء على ما سبق يكون الدوار، قد إستلف من «الجمعية الأهلية للإحتياط» في الثلاث السنوات المذكورة سابقا ما يلـــي :

دوار زمـــــــورة	45.225 فرنكـــا
دوار الطـــماسير	23.700 فرنكـــا
دوار أولاد دحمان	24.825 فرنكـــا
دوار أولاد طيـــار	19.825 فرنكـــا
دوار مجـــــانة	51.525 فرنكـــا
المجمـــــوع	**164.650 فرنكـا**

أما عن ما يسميه صاحب التقرير «بورشات الصدقات»، فقد منحت هذه «الورشات» الأخيرة، في سنوات 1907، 1908، و1909، من «الصدقات» إلى المحتاجين والفقراء والمساكين ما مقداره: 1.978 فرنكا. وإليك تفاصيل هذه «الصدقات» التي «تصدقت» بها فرنسا، على الأهالي تفصيلا:

دوار الطماسير	583 فرنكا
دوار زمورة	582 فرنكا
دوار أولاد دحمان	320 فرنكا
دوار أولاد طيار	443 فرنكا
دوار بجانة	275 فرنكا
المجموع	**1.978 فرنكا**

وفي مجموع ما وفرته الإدارة الفرنسية، من «مناصب عمل» مؤقتة، في ما تسميه «بالمشاريع الاقتصادية» بين سنتي 1907—1909، يعطي التقرير الذي نحن بصدده تفاصيلها، كما يلي :

المسالك الريفيّة

السنة	المبالغ المالية التي صرفت عليها
1908	23.307,50 فرنكا
1909	21.849,52 فرنكا
المجموع (بالنسبة لكامل البلدية)	**45.157,02 فرنك**

– حظي دوار بجانة وحده بمبلغ مالي، مقداره 11.897,65 فرنكا.

تصليح بعض الطرقات المعبــدة

– صرفت الإدارة الفرنسية، على تصليح بعض الطرقات المعبدة المجاورة لـــدوار مجانـــة، في ســـنـــوات 1907، و1908، و1909. ما مقداره : 13.503,91 فرنكا، وذلك على الطرقات رقم : 5، و6، و7، و8. ويؤكد التقرير أن هذا المبلغ الأخير، الذي صرف، كان كله من « حظ » دوار مجانة وبعض المناطق المجاورة له.

العيـــادة الأهليـــة

الســـــة	مقدار المبالغ المصروفة عليها
1907	5.538,28 **فرنكـا**
1908	3.799,75 **فرنكـا**
1909	3.224,55 **فرنكـا**
المجمــــوع	**12.562,58 فرنكـا**

التأميـــن ضد البـــرد

– تحملت «جمعية الأهالي للإحتياط» مصاريف تأمين المزروعات ضد البرد، لســـنة 1910، وكلفتها هذه المصاريف مبلغا ماليا مقداره: 12.790,20 فرنكـــا.

مشاريع تهم الأهالـــي

– صرفت الحكومة الفرنسية بين سنتي 1907–1909، على بناء عين حرّازة مبلغا ماليا مقداره .... 1.150 فرنك

– على عيـن السويقــة (زمورة) .... 400 فرنك

– على عين سيــور .... 2.400 فرنك

– ترميمات «كبيرة» لمسجد بني علاّم (الطماسير) .... 600 فرنك

– ترميمات «كبيرة» لمسجد المايــن .... 1.200 فرنك

– ترميمات «كبيرة» لمدرسة زمورة .... 1.100 فرنك

– إنشاء محطة لوقوف القاطرات في حمامات أولاد علي .... 750 فرنك

– صرفت الحكومة الفرنسية خلال سنوات : 1907، 1908و 1909، على علاج المرضى (من الأهالـي)، في مختلف مستشفيات البلديــة ...... 9.000 فرنك

الشـــــؤون الدينيــة

– تدفع الإدارة الفرنسية مرتبات سنوية لإمامين، كل واحد منهما، يتقاضى مبلغا ماليا مقداره .... 300 فرنك

– منحت لمساجد البلدية مساعدات مالية بين سنتي 1907–1909 مقدارها.. 475 فرنكا

وبناء على ما سبق تكون الإدارة الفرنسية قد صرفت على مختلف «المشاريع» التي تهم الأهالي في بلدية البيان المختلطة، في سنوات 1907 و1908 و1909، ما يلـــي :

العيادة الأهليـة	12.562,58 فرنك
التامين ضد البـرد	12.790,20 فرنك
مشاريع تهم الأهالـي	17.675 فرنك
تصليح الطرقـات	13.503,91 فرنك
فتح المسالك الريفيـة	45.157,02 فرنك
« الصدقـات »	1.978 فرنك
المجمـوع	103.666,71 فرنك

وحتى وإن قسمنا هذا المبلغ المالي بالتساوي، الذي تزعم الإدارة الفرنسية أنها صرفته، في ثلاث سنوات، على الخمسة دواوير، التي التهب بها فتيل الهجرة في بلدية البيبان المختلطة، تكون حصة كل دوار :

5/103.666,71 = 20.733,34 فرنكا[13]. علمًا أنه بالنظر لعدة اعتبارات، منها السياسة والديموغرافية، كان حظ دوّار مجانة مثلا، في مجال «الإستفادة من المشاريع السابقة الذكر» أكثر بكثير من دوّار زمورة، أو دوّار أولاد دحمان، أو غيرهما من الدواوير المعنية بهذه «المشاريع»، وهي خمسة دواوير: دوار زمورة، ودوّار الطماسير، ودوّار أولاد دحمان، ودوّار أولاد طيار، ودوّار مجانة.

ولكي نستطيع وضع المبالغ المالية التي صرفتها فرنسا، على هذه الدواوير بين سنتي 1907–1909، في إطارها الحقيقي لا بد أن نشير إلى أن عدد سكان بلدية البيبان المختلطة، من الأهالي، في نفس الفترة الزمنية المذكورة سابقا، كان يتراوح من بين 30.000 و35.000 نسمة.

---

(13) أي ما مقداره : 6.911,11 فرنكـا سنويا.

وبالرغم من هزالة وضآلة «المبالغ المالية» التي خصصتها فرنسا «للمشاريع» التي تهم الأهالي، في المناطق المذكورة سابقا، فلقد إعتبرها المسؤولون، في الإدارة الفرنسية، كما يوضح ذلك التقرير الذي نحن بصدد دراسته، على جانب «كبير من الأهمية»، بل يحاول صاحب التقرير هذا، إسقاط الإعتبار الإقتصادي بواسطتها، وإبعاده إبعادا تاما عن العوامل المساعدة على هجرة الأهالي، نحو الشرق العربي.

وبصفة إجمالية يزعم صاحب هذا التقرير أن السبب الرئيسي لهجرة الأهالي، نحو المشرق العربي، يكمن أساسا في «التعصب الديني» الذي طغى عليهم، «ووجههم توجيها أعمى» نحو المشرق العربي، ويزعم في تقريره هذا، أكثر من مرة، أنه ساءل شخصيا، كل الأهالي الذين هاجروا والذين نووا الهجرة، وقدموا طلبات للحصول على جوازات سفر، وصرح له هؤلاء جميعا بدون إستثناء «أن الدافع الأول لهجرتهم هو العيش في أوطان الإسلام، التي ولد فيها دينهم وفيها عاش ومات أجدادهم» (ص 15).

ومن العوامل الأساسية المحركة لهجرة الأهالي، نحو المشرق العربي، والتي تؤكد عليها معظم التقارير الفرنسية الرسمية منها وغير الرسمية، «كصرامة حراس الغابات»، و«قضية التلقيح» و«قضية فصل الدين عن الدولة»، و«قضية التجنيد الإجباري»، لا يسجل منها التقرير سوى العامل الأخير الذي ذكرناه، مؤكدا على أن التجنيد الإجباري، لم يفهم فهما حقيقيا من طرف الأهالي، الذين كعادتهم يرفضون كل التفاسير التي تعطيها الإدارة الفرنسية، في أي مجال كان، ولو كان ذلك لصالحهم ... ! ويفضلون التفاسير التي تأتيهم من «جهات أخرى»، التي غالبا ما تكون مناهضة للسياسة الفرنسية في الجزائر...).

ومن جهة أخرى، وعلى عكس ما تذهب إليه معظم التقارير الفرنسية، في كثير من جهات الوطن، يؤكد صاحب التقرير على «الدور الهام الذي لعبته الطرقية في قضية هجرة الأهالي، نحو المشرق العربي». ويعتبرها المسؤولة الأولى عن ذلك. ولو حدث ذلك، في نهاية النصف الأول من القرن الماضي، أو حتى في ربعه الأخير، لكان معقولا أما كونه يكون قد حدث في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، فهي قضية تحتاج إلى تدقيق وتمحيص قبل الأخذ بـــها.

4 ـ التقرير الإداري الفرنسي عن بلدية برج بوعريريج غير المختلطة

يحتوي التقرير الإداري الفرنسي[1]، عن هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي سنة 1910، من بلدية برج بوعريريج ومناطقها، على حوالي 35 صفحة مرقونة بالآلــة الكاتبــة.

وعلى الرغم من أن هذا التقرير، هو أطول التقارير الفرنسية على الهجرة الجزائرية، من حيث عدد صفحاته، فإن ذلك لا يمنع أنه أردؤها جميعا، بحيث مهما حاول الباحث أن يستخرج منه شيئا تاريخيا معقولا، فلن يستطيع أبدا. ذلك لأن كاتبه كما يتجلى واضحا من خلال النص، ليست له ثقافة عالية، وخبرة كافية بشؤون الأهالي. فعوض أن يبحث بعمق في أسباب هجرتهم، وكان هذا هو المطلوب منه، راح يحلل وضعيتهم الإجتماعية والإقتصادية، مطبقا عليهم المعايير والمقاييس الإستعمارية الفرنسية، منها أن الجزائري لا يعيش سوى بالقمح والشعير والزيت وبعض الخضر فقط ...!

---

(1) Rapport M. VARNIER, Secrétaire Général du Gouvernement, 8.7.1910 « A.O.M., G. 31 ».

وبناء على هذه المعايير، التي لا أساس لها من الصحة، حاول كاتب هذا التقرير، وضع جدول مقارنة، وإحصاء لوازم وضروريات عائلة جزائرية «نموذجية» تتكون من 6 أفراد، تمتلك 15 هكتارا من الأرض، دون أن يحدد نوعية هذه الأرض. ومع ذلك يستنتج خطأ، أنه بإمكان هذه العائلة « النموذجية في ذهنه »، أن تعيش من هذه المساحة الأرضية «عيشة محترمة»، وتوفر مبلغا ماليا قدره بـ: 280,75 فرنكا سنويا. وهذا كله ليبرهن لحكومته، أن العامل الإقتصادي في بلدية برج ببوعريريج لا أهمية له بخصوص هجرة الأهالي نحو الشرق العربي.

وبالإضافة، إلى أن هذا الإداري الفرنسي، نسي أن يحدد نوعية الأرض التي تمتلكها، هذه «العائلة النموذجية» الجزائرية، فكم هي العائلات التي كانت تمتلك آنذاك 15 هكتارا من الأرض، مهما كانت نوعيتها وموقعها؟ وهو الشيء الذي يجعل الأساس الذي إنطلق منه هذا التقرير فاسدا منهجيا وعلميا، ومن ثم جاءت إستنتاجاته كلها مبنية على الرمال، لا قوة لها ولا سند، سوى خيال صاحبها الفياض، الذي تاه به في متاهات ركيكة، تصل في بعض الأحيان إلى حد إزعاج القارئ وإثارة إشمئزازه.

ومما جعلنا نرفض ما جاء في هذا التقرير جملة وتفصيلا، أن صاحبه قد إستقى معلوماته كلها - كما صرح بذلك هو نفسه - من أناس غير موثوق بهم، كنائب شيخ بلدية برج بوعريريج السيد (HANBIN)، وخوجة البلدية، وشيوخ بعض البلديات، كبلدية المعاضيض والبيبان، وبعض القواد ونوابهم، إلى غير ذلك من مسيري الإدارة الفرنسية. ولم يسأل جزائريا واحدا، من الذين نووا الهجرة، أو من الذين هاجروا، ثم عادوا إلى وطنهم. كما أنه لم يتصل بأهل أو أصدقاء الذين هاجروا، لمحاولة الوقوف على الأسباب التي جعلتهم يهاجرون، ومن ثم غابت عنه كل الدواعي والمسببات الحقيقية لهجرة الأهالي نحو المشرق العربي.

وإجمالا يحاول صاحب هذا التقرير أن يحصر أسباب هذه الهجرة في عاملين أساسيين، أولهما أن الجزائريين الذين يملكون مساحات أرضية مقدارها 15 هكتارا فما فوق، لا يعرفون كيف يصرفون أموالهم ليوفروا أو يحتاطوا للسنوات القاسية، وهو الشيء الذي جعلهم، حسب رأي المقرر، يفقدون أراضيهم تدريجيا، ويبيعونها لتسديد الديوان التي تراكمت عليهم إلى أن باعوا آخر قطعة منها، ثم هاجروا ...! أما ثانيهما، فيتمثل - حسب رأيه - في استحواذ كثير من الجزائريين الذين قدموا إلى المنطقة من نواحي تيزي وزو وغرداية بالأخص، وبعض المناطق الأخرى من الوطن، على مساحات هائلة من أراضيها. «وبعد أن كان هؤلاء مستأجرين أو خماسين في بعض الأحيان، إستطاعوا بطرق ملتوية أن يكونوا ثروات هائلة، ويبنون عدة منازل فخمة، وذلك على حساب الأهالي...». ويذكر في تقريره هذا كثيرا من الأسماء. ويدعي أن هؤلاء لم «تمتد يدهم» إلى أراضي الأهالي فحسب ولكنها أيضا «أمتدت» في بعض المناطق إلى أراضي المعمرين الأوربيين، التي استحوذوا عليها وضموها إلى أملاكهم.

ولم يتكلم عن المعمرين الأوربيين إلا في الدرجة الثانية. ولم يذكر منهم، سوى ثلاثة أو أربعة، من الذين حذوا حذو «الإقطاعيين الجزائريين» واستحوذوا على مساحات أرضية هائلة في مناطق برج بوعريريج. وهو شيء لا يتقبله لا المنطق ولا العقل، ويتضارب تضاربا صارخا مع الحقائق التاريخية التي مرت بها البلاد في هذه الفترة.

وما يقوله هذا التقرير عن بلدية برج بوعريريج، يقوله كذلك عن بلدية سطيف، بخصوص الهجرة الهامة التي حدثت فيها، بين سنتي 1910-1911.

5 ـ تقرير السيد مارسـي (Marçais)

إهتـم السـيـد مـارسـي كـثيرا بتـاريـخ الجزائـر، ونشـر عـدة مقالات ودراسـات في الجرائـد والمجلات الـفـرنسـيـة جـاء أغـلبـهـا تـنويهـا بالثقافة الجزائرية العربية وبمآثرها الخالدة ومعالمها البارزة في البلاد. وقد يرجع ذلك إلى أن السيد مارسي، قد اهتم إهتماما خاصا بالثقافة العربية وحاول التمكن من لغتها والوقوف على أسرارها. وقد تكون مهنته هي التي فرضت عليه هذا الإتجاه.

وما يهمنا من أعمال السيد مارسي المتعلقة بتاريخ الجزائر. هو التقرير[1] الهام الذي كتبه عن هجرة تلمسان، سنة 1911، وقدمه للجنة الفرنسية التي جاءت إلى تلمسان لتحقق، وتدرس أسباب هذه الهجرة. وقد ترأس هذه اللجنة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، السـيد باربوديت[2] المبعوث الخاص للحكومة العامة.

وما يلاحظ عن تقرير مارسي، هو تعاطف صاحبه مع سكان تلمسان، ومحاولته إبراز أسباب هجرتهم، نحو المشرق العربي، بطريقة عقلانية لا مجال للخيال فيها، الشيء الذي فرض عليه أكثر من مرة أن يندد تنديدا صارخا بالمظالم، التي كانت الإدارة الفرنسـية تمارسـها ضـد الأهالي في تلمسـان.

ويحمّل السـيد مارسي، في تقريره هذا، الإدارة الفرنسـية المسؤولية التـامة، واعتبرها المحرضة الأولى على الهجرة، بسـبب مواقفها المناوئة للمواطنين، والتمايز الصارخ بينهم وبين المستوطنين في مجالات كثيرة، ويتهم الإدارة الفرنسـية صراحة باختراق القوانين المختلفة، حتى تلك التي – وضعتها هي نفسـها –، ومن ثم فهي إدارة فاسدة، في نظره، لا تميز بين

(1) A.O.M. 8 H 4, 2.

(2) راجع أعمال هذه اللجنة فيما سبق « تقرير باربوديت ».

الصالح والطالح، «ولم تفعل شيئا من شأنه أن يخدم مصالح الأهالي في تلمسان ... لأنها لا تريد ولا تحب ... وانعدمت الإرادة عندها...».

ولما جاء من حقائق عن المظالم التي كانت الإدارة الفرنسية تمارسها ضد الأهالي في تلمسان، في تقرير مارسي، تصرفت فيه الحكومة العامة تصرفا تاما قبل أن تبعثه إلى وزارة الداخلية الفرنسية، وأدخلت عليه كثيرا من «التعديلات»، التي أفرغته من محتواه.

ويعتبر تقرير مارسي هذا وصفا حيا لآلام الأهالي في تلمسان. وفي هذا الصدد، جاء فيه مايلي:

«... إن هذا الشعب قد تألم كثيرا، في سكوت تام، مدة سنوات كثيرة، ولو كان ذلك قد حدث عند أناس ذوي «عقلية مضطربة»، لأعلنوها ثورة مسلحة عارمة، ولكن عند الحضر المسالمين، لم يكن منهم، سوى أنهم تقهقروا تقهقرا تاما، وانطووا على أنفسهم - إنطواءا مذهلا-».

وفي باب آخر، من تقريره هذا، يقول:

«لن أستطيع أن أكتم، أن الإدارة المحلية الفرنسية، قد أبدت دوما تشاؤمها وعدم اهتمامها – إن لم نقل كرهها الشديد للأهالي– الشيء الذي جعلها تفاجيء بالإنفجار الأخير لآلام طالما كتبت، وحسب المثل المعروف، فإن هذه الأخيرة لم تعرف كيف تسير شؤونها، لأنها لم تفكر في شيء، ولم تأخذ احتياطاتها مسبقا، ونستطيع أن نضيف إلى ذلك، أنها لم تحتاط لأنها لا تحب، ولا تريد...».

هذه هي مضامين أهم التقارير الفرنسية، باختصار شديد. التي تناول فيها أصحابها تطورات أحداث الهجرة الجزائرية نحو الشرق العربي. وفي مناسبة أخرى نأمل تعزيز هذه الدراسة بوثائق أخرى، لا تقل أهمية عن هذه الوثائق، ليس فحسب من حيث كميتها ولكن أيضا من حيث نوعيتها.

ملحقات الكتـــــاب

ملحق رقم 1:
وزارة الشؤون الخارجية
مديرية الشؤون السياسية والتجارية

– الكومندان كادي، من البعثة الفرنسية

إلـــى

– السيد الكولونيل بريمـون، رئيس البعثة

تقريــــــر

يتعلق بطلبتنا المسلمين، الذين يدرسون في جامعة الأزهر.

لي الشرف أن أحيطكم علما، أنه تبعا لتعليمات السيد الوزير دوفرانس، زرت مدير جامعة الأزهر لأطلع على وضعية طلبتنا المادية والمعنوية، استقبلني ابن المدير والأستاذ المسؤول عن الطلبة المغاربة استقبالا حسنا، ثم قدم لي الطلبة الحاضرين، وفيما يلي نتائج زيارتي هذه :

1 ـ حالة الطلبة المادية:

1– **التغذية** : يصنف طلبة الأزهر، من كل الجنسيات، في الأصناف التالية :

1–60 من بين المجموع يتقاضون يوميا خمس خبزات (3 أرطال بالتقريب) كما أنهم يتقاضون صاغين أي قرشين شهريا (يستطيع آنذاك أن يشتري بقرشين مثلا : رطلين من اللحم، أو أربع خبزات، أو كلغ من السكر ...).

–20 طالبا يتقاضون يوميا أربع خبزات (1200 غرام بالتقريب)، وشهريا ثلاثة قروش.

– 10 طلاب تونسيين يتقاضون يوميا أربع خبزات (حوالي 1200 غرم) وشهريا خمسة قروش.

– 8 طلاب من جنسيات مختلفة، يتقاضون يوميا أربع خبزات (1200 غرام بالتقريب) وقرشا واحدا شهريا.

– أما باقي الطلبة، وعددهم 160 طالبا، فلا يتقاضون شيئا.

ب– الألبسة: لا يتقاضى الطلبة شيئا.

ج– السكن: الذين لهم إمكانيات مادية يكرون غرفا في المدينة، أما الآخرون فيعيشون في زنزانات صغيرة، في المسجد، وقد زرت الكثير من هذه الزنزانات، كل ما فيها من أثاث، هو حصيرة ومطرح، زيادة على مظهرها البئيس، فهي ضيقة جدا.

2- التعليم:

زيادة على حفظ ودراسة القرآن، يتلقى الطلبة تدريسا عاليا في المواد التالية :

– النحو، الآداب العربية.

– الشريعة الاسلامية، حسب المذاهب الأربعة.

– تاريخ الشريعة الاسلامية.

– السيرة النبوية، وتفسير القرآن.

– الفلسفة.

– كما يدرس الطلاب بعض المواد التكميليــة.

– الحسـاب والرياضيات.

– التاريخ والجغرافيــا.

– الجبــر.

وعموما فقد ظل التعليم على حالته، منذ أن احتل الأتراك العالم الاسلامي، وترجع أسباب عدم تطور الحركة الثقافية (في العالم الاسلامي) إلى عدم مبالاة الأتراك، وعدم كفاءتهم، وبالتالي فالدراسات الاسلامية في الأزهر ضعيفة إذا قارناها بمستوى التعليم في جامعاتنا في شمال إفريقيا ويكمن تفوق هذه الأخيرة، على الأولى، في أن برامجها الدراسية تحتوي على تدريس اللغة الفرنسـية والعلوم الحديثة، وبعض المبادئ الحضارية التي يجهلها تماما الأزهر.

خلاصـــــة

1– يعيش رعايانا في ظروف مادية سيئة للغاية، بل مؤسفة جدا.

2– لا يتعلمون في الأزهر، فيما يخص العلوم الاسلامية، أي شيء يختلف عما هو يدرس عندنا (في الجزائر).

3– ليس لهم مدير رسمي، يعيشون في وسط في أغلب الأحيان مناوىء لتأثيرنا، وقد يترتب عن ذلك بعض الخطورة.

4– للقضاء على جذور هذه الخطورة يجب :

أ – إذا سمحنا في المستقبل للطلبة أن يهاجروا إلى الأزهر لا بد أن نعين لهم مديرا حسب رغباتنا.

ب – الأحسن أن نقف ضد هجرة الطلبة إلى الأزهر بكل الوسائل، ونشعر رعايانا أن لديهم، في بلادهم كل ما يحتاجون إليه لتحقيق رغباتهم المثلى الدينية، وهكذا نقضي على الوصاية، التي لا يبررها شيء والتي تمارسها جامعة الأزهر المصرية على مؤسساتنا (في الجزائر).

قائمة الطلبة الجزائريين في الأزهر عام 1916

1- محمد البشير.

2- محمد أرزقي الشرفاوي، من قبيلة بني غبري، بلدية عزازقة المختلطة، عمالة الجزائر.

3- مولود بن صديق، قبيلة بني حافظ، بلدية قرقور المختلطة، عمالة قسنطينة.

4- محمد العربي السوفي، قبيلة سوف بير، عمالة قسنطينة.

5- محمد جلول، قبيلة (بوله) سيدي الموهوب، بلدية عمي موسى المختلطة، عمالة وهران.

6- عمر بن الشريف، قبيلة زويج، بلدية تابلاط المختلطة، عمالة الجزائر.

7- علي محمد أحمد، قبيلة ازمايتية، عمالة الجزائر.

8- محمد علي الشرفاوي، من مدينة سطيف، عمالة قسنطينة.

9- يوسف بن علي رزقي، قبيلة أولاد ابراهيم، بلدية تبسة المختلطة عمالة قسنطينة.

10/- زايدي بن محمد، من قرية كولير، بلدية اكرني المختلطة، عمالة قسنطينة.

11- موهوب بن جلول، قبيلة أولاد سيدي الموهوب، بلدية عمي موسى المختلطة، عمالة وهران.

12- محمد بن محمد زهو، من مدينة البليدة، عمالة الجزائر.

13– رابح بن عمار، قبيلة واقناي، عمالة الجزائر.

14– اسماعيل بن عمار، من قبيلة حجوط، عمالة الجزائر.

15– الأخضري العربي، قبيلة لاموسة، بلدية كولبير المختلطة، عمالة قسنطينة.

16– نسيب ساعد، قبيلة سيدي عقبة، عمالة قسنطينة.

17– مولاي بن الشريف المكي، قبيلة أولاد سيدي عبد القادر، بلدية فرندة المختلطة، عمالة وهران.

18– زروق بن كحو.

19– ربيع بن محمد، قبيلة بني جعد، عمالة الجزائر.

20– محمد بن جلول شاريداح، قبيلة بني عباس، بلدية ارتو المختلطة عمالة وهران.

21– يوسف بن علي الملواطي، قبيلة لوزنة، بلدية تابلاط المختلطة، عمالة الجزائر.

22– الحبيب بن عبد القادر، قبيلة المشاي، بلدية تنس المختلطة، عمالة الجزائر.

23– البشير البشير العروسي، قبيلة ليانة، بلدية بسكرة، عمالة وهران.

24– الصادق بن كحليل، قبيلة أولاد جلال، بلدية تبسة المختلطة، عمالة قسنطينة.

25– أحمد بن كمدر، قبيلة الهامل، المكتب العربي، بوسعادة، عمالة الجزائر.

26– الحسن بن أحمد، قبيلة الهامل، المكتب العربي، بوسعادة، عمالة الجزائر.

27– أحمد بن ابراهيم، قبيلة مجاجة، بلدية الأصنام المختلطة، عمالة الجزائر.

28– عبد القادر بن أحمد، من مدينة بوسعادة، عمالة الجزائر.

29– إسماعيل بن علي صالح، بلدية جيجل المختلطة، عمالة قسنطينة[1].

---

1) المصدر: أرشيف ما وراء البحار 14 هـ 42 (1، 4)

ملحـــق رقم 2:

الجمهورية الفرنسية
مديرية السياسة والتجارة

وزارة الشؤون الخارجية

مديرية الشؤون السـياسـية والتجارية

رقم: 368

السـيد دوفرانس، وزير مفوض، مكلف بالوكالـة والقنصلية العامة الفرنسية في القاهرة.

إلى

السـيد بريان، رئيس المجلس، وزير الشؤون الخارجية

رواق المغاربة في جامعة الأزهر

القاهرة 15 سبتمبر .1916

تعرف مـديرية الشـؤون السياسية والتـجارية، بواسـطة مراسلات وكالة القنصلية العامة في مصر عن وضعية الطلبة (الجزائريين) في جامعة الأزهر، الذين يكونون (فئة متميزة عن الفئات الأخرى)، بحيث خصص لـهـم رواق (المغـرب الأقصـى) والجزائـريين، والتـونسـيين، والـليبيين، ويشرف على تسيير هذا الرواق في الوقت الحالي أستاذ من ليبيا. أردت أن أستـغـل مـرور أحـد الأعضـاء المسـلمين من بعثـتـنـا العسـكرية، وهـو الكومندان كادي « المتضلع في العلوم الإسلامية »، وضابط ممتاز في صفوف العساكر الفرنسية، ليحيطني علما، بكل دقة، بالوضعية الحالية

التي يوجد فيها طلبتنا (يقصد بالجزائريين) تلبية لرغبتي زار الكومندان كادي الأزهر، وفي التقرير (إليكم نسخة منه) الذي أرسله إلى مسؤوله الإداري الكولونيل بريمون، نجد الملاحظات التي اهتدى إليها، فيما يخص هذه القضية.

أعتقد أنه من الواجب على أن أجلب انتباه سعادتكم، بصفة خاصة، إلي هذه الوثيقة الهامة، التي يبين فيها الكومندان كادي بعبارات واضحة الوضعية المتدهورة، بل السيئة، التي يعيشها عدد كبير من طلابنا ثم يؤكد أن الدراسة في الأزهر جد ضعيفة مقارنة بالدراسة التي تعطيها «جامعاتنا في الجزائر». (يقصد بذلك المدارس الرسمية الفرنسية - العربية).

وأخيرا يعبر (الكومندان كادي) عن يقينه، في أن محيط هذه الجامعة الشهيرة ليس من شأنه سوى التأثير على الطلبة المغاربة، وزرع كراهية الفرنسيين في نفوسهم، ويلخص تقريره مصرحا بوضوح، أنه في هذه الحالة علينا أن نقف ضد هجرة طلبتنا إلى الأزهر، بكل الطرق والوسائل خاصة وأن هؤلاء الطلبة لا يفيدهم التعمق في الدراسات الاسلامية بشيء، سوى أنهم يجدون في ذلك الفرصة في العدول عن «مشاعرهم الفرنسية»، ونشر الأفكار المناوئة لسياستنا، الشيء الذي يستدعي إيجاد حلول ناجعة وسريعة. والحق أن وكالة القنصلية قد بذلت كل ما كان في وسعها وتدخلت مرارا في هذا الميدان، ولكن حسب الكومندان كادي فالوسيلة الناجعة، هي أن نبدأ أولا باعادة الطلبة (الجزائريين) الأكثر فقرا إلى ديارهم. وفي هذا الصدد قام الكومندان كادي بوضع قائمة للطلبة (الجزائريين) في الأزهر، وأرجو سعادتكم أن تجد هذه القائمة مرفوقة برسالتي هذه.

إن التعاليق الشفوية التي أدلى بها الكومندان كادي وهو يقدم تقريره إلى الكولونيل بريمون، تستوجب على مساندة آراء هذا الضابط الأعلى، المثقف ليس فقط ثقافة عالية بالفرنسية ولكن أيضا «المتضلع في العلوم الإسلامية، بل عالم من علماء المسلمين». ومن المؤكد، أنه إذا كان مستوى التعليم الذي تعطيه «جامعتنا» في الجزائر أعلى وأجدى نفعا من مستوى التعليم في جامعة الأزهر، فهجرة شبابنا الجزائريين إلى القاهرة يؤسف لها، وليس من شأنها سوى أن تنجر عنها نتائج وخيمة في أكثر من ميدان، وأرجو من سعادتكم، أن تعرض قضية «إعادة» الطلبة الجزائريين في الأزهر إلى وطنهم، على الحاكم العام للجزائر، وتخبرني في الوقت المناسب، إذا كان أمر «إعادة» الطلبة إلى وطنهم سيحظى بقبول الحكومة الفرنسية[1].

إمضاء

دوفرانس

وزير مفوض مكلف بالوكالة

والقنصلية العامة الفرنسية بالقاهرة

(1) المصدر. أرشيف ما وراء البحار (1. (61) 102 هـ 9

ملحـــق رقم 3:

الحاكم العام للجزائـر

إلى

السيد لوسياني مدير الشؤون الأهليـة

الجزائر : 2 ديسمبر 1916

قيل لي بأن جامعة الأزهر قد أدخلت عليها اصلاحات في سنة 1911، وفي هذا الميدان يبدو أن الكومندان كادي، الذي هو غير مثقف ثقافة عالية بالعربية، وان بدت له بعض الأشياء، فجلها قد غابت عنه، ومهما يكن من أمر، طالما السيد دوفرانس متحمس كثيرا لآرائه، فعلينا أن نقبلها على أساس أن السيد كادي قد أثار الأسطورة القائلة : « بأننا لم نعرف كيف ننظم التعليم في مدارسنا (يقصد المدارس الفرنسية - العربية فقط) »، ومن جهة أخرى، حتى ولو منعنا الطلبة الأهالي من الذهاب إلى القاهرة، فسيلتحقون بالزيتونة في تونس أو بالقرويين في فاس، أين التعليم لا يقل خطورة عن التعليم في الأزهر.

وإذا كانت الإعانات التي قد تقدمها المستعمرة (الجزائر) تتماشى مع رغبات اللجان التي تكون مشروعكم المستقبلي فالأفضل أن نوافق عليها.

إذا نفذت هذه الدعاية فستحقق على الأقل أمرين، الأول التنقيص من حدة هجرة الطلبة إلى القاهرة، والثاني ضرب سمعة الأزهر نفسها.

وفي كل الحالات، فإنني غير موافق على إعادة الطلبة الذين هم يدرسون حاليا في الأزهر !.

إمضاء

الحاكم العام

المصدر أرشيف ما وراء البحار (1 . 61) 102 هـ 9

ملحـــق رقم 4:

الحاكم العام للجزائـــر

الشؤون الأهليـة

رواق الطلبة المغاربة في جامعة الأزهـــر

الجزائـر، يوم(*)

من الحاكـــم العام للجزائـر

إلى

السـيد وزيـــر الداخلية

(مصـلحة الشـؤون الجزائـرية)

مكتـــب رقم 1:

لـقـد أرسـلـتـم لي يـوم 12 أكـتـوبر، الجاري(**) مـع رسـالـة الـسـيـد دوفرانس، الوزير المفوض، المكلف بالوكالة والقنصلية العامة الفرنسية في القـاهـرة، تـقـريـر الـكـومـنـدان كـادي، (عضـو مسـلـم) من أعضـاء الـبعثة العسكرية الفرنسية التي وجهت إلى الحجاز، والذي يعرض فيه صاحبه نتائج زيارته لجامعة الأزهر، ويجلب انتباه الحكومة إلى وضعية الطلبة الجزائريين في هذه المؤسسة.

يرى السـيدان دو فرانس وكادي أن – ارسـال – الطلبة إلى جامعة الأزهر، من ممتلكاتنا الافريقية، لا يخدم مصلحتنا بأي شكل من

(*) بدون تاريخ

(**) يتبين من ذلك أن الرسالة كتبت في النصف الثاني من شهر أكتوبر 1916.

الأشكال، ومن ثمة يجب إعادة الطلبة الأكثر بؤسا، الذين يدرسون حاليا في الأزهر إلى مواطنهم الأصلية.

وزيادة على ذلك فالكومندان كادي، يرى أنه لا بد من الوقوف ضد هجرة الطلبة إلى الأزهر، إذا أردنا، حسب تعبيره : «أن نقضي على تبعية جامعاتنا، التي لا يبررها شيء، للجامعة المصرية».

مما لا شك فيه أن التعليم الذي يعطي في جامعة الأزهر، من حيث المستوى، بعيد كل البعد عن الذي يعطي في مدارسنا في الجزائر، فضلا على أنه ينمي عند طلبتنا الشعور العصبي، والأفكار القومية الاسلامية، التي من الأفضل لنا أن لا ندعها تنتشر في ممتلكاتنا، ولكن على حد علمي فهذه الجامعة – الأزهر – لم يتكون فيها أي أستاذ من أساتذتنا، ومن هنا يبدو لي أن التبعية التي لا يبررها شيء – الذي حذر منها الكومندان كادي، مبالغ فيها.

وربما كان لتقييم الكومندان كادي لوضعية الطلبة في الأزهر وجها آخرا، لو كان هذا الأخير على علم بالمجهودات التي بذلت من طرف الجمعيات الفرنسية في القاهرة، للحيلولة دون التأثير الخطير، الذي قد يمارسه على طلبتنا تعليم اسلامي لا تزال مبادؤه الأساسية مستمدة عن عصر آخر – غير عصرنا الحالي – وبالفعل لم تهمل في يوم ما، هذه الجمعيات تتبع تطور التعليم في الأزهر، ولم تغفل هذه الجمعيات عن نشر دعاية مكثفة قصد تزويد الأزهر بمدراء، ورؤساء، غير مناوئين لتطور التأثير الفرنسي، في البلدان العربية – وأخيرا ظهرت نتائج هذه الدعاية في إعادة تنظيم دروس اللغة الفرنسية في الجامعة، وقد ساهمت في تحقيق هذا المشروع ماديا ومعنويا «جمعية الرابطة»، و«مدرسة الحقوق الفرنسية» و «جمعية المستعمرة الفرنسية في القاهرة». وقد أبرز تقرير السيد

دو فرانس المؤرخ في 10 أفريل 1914، نتائج مساعي هذه الجمعيات الذي أبى السيد وزير الشؤون الخارجية إلا أن يزودني بنسخة منه.

ويبدو لي أن وجود هؤلاء الطلبة - الجزائريين - الذي لا يتجاوز عددهم 30 طالبا في الأزهر لا يمثل أي خطر بالنسبة إلينا. حقا أن بعضهم يعيش في ظروف بائسة، ولكن إدارتي لم تمتنع عن تقديم مساعدات مادية إليهم، عن طريق مؤسساتنا الديبلوماسية في مصر، كلما طلب منها ذلك.

ومثل الكومندان كادي اعتقد أنه يجب منع هجرة الطلبة إلى مصر، الذين هم في الحقيقة يستطيعون تلقي تعليم أرقى وأنفع في مؤسساتنا التعليمية العمومية، من الذين يتلقونه في الأزهر. أقف ضد هذه الهجرة لو توفرت لدى الامكانيات لتحقيق ذلك، ولكن كل الشبان الذين يذهبون إلى مصر طمعا في الدراسة، يمتنعون عن طلب «رخصة خروج» أو «جواز سفر»، ورغم أن قانون 15 جويلية 1914، قد ألغى نهائيا جوازات السفر ورخص الخروج - من الجزائر - ليس لدينا أية وسيلة لمنعهم عن مغادرة إقامتهم العادية نحو بلد آخر، إذ يغادر هؤلاء ديارهم - بطريقة غير قانونية -. ومما يحول دون مراقبتنا إليهم، هو أنهم لا يسافرون عن طريق البحر، أين نستطيع أن نراقبهم في الموانيء ونقبض عليهم بتهمة السفر بدون جواز سفر، ولكنهم يضعوننا أمام مشكلة حقيقية عندما يسافرون عن طريق البـــــر.

ومهما يكن من أمر فلست موافقا على فكرة إعادة الطلبة الجزائريين الذين يدرسون حاليا في الأزهر، إلى مواطنهم الأصلية، لأسباب كثيرة، منها: أن المعلومات التي أوردها السيد كادي في تقريره، عن الطلبة الجزائريين، غير كافية ولا تخول لنا التأكد من هويتهم ومن أصلهم الجزائري.

ثم أنه من غير المؤكد أن يوافق هؤلاء على رجوعهم إلى الجزائر، وحتى إذا افترضنا أنهم وافقوا على ذلك، فالهدف الذي نبحث عنه يبقى بعيد المنال، لأن غيرهم من الطلبة سيلتحق بالأزهر لتعويض الذين غادروه، إذا لم يرجع المعنيون بالأمر أنفسهم، بعد استفادتهم من السفر مجانا، على حساب الحكومة الفرنسية.

كما قلت سابقا، ليس في إمكاننا ايقاف هجرة الطلبة إلى الأزهر - لسبب بسيط -، هو أن الطلبة الذين يتوجهون إليه لا ينتمون إلى الوجهاء أو الأعيان، ولا حتى لعائلات الموظفين الأهالي في الإدارة الفرنسية - بالجزائر - ولكن ينحدرون من عائلات ذات مستوى، معاشي واجتماعي واقتصادي، معين، التي في الحقيقة لا تنتظر شيئا من الإدارة الفرنسية، وبالتالي لا نستطيع ممارسة أي ضغط معنوي عليها، الذي - مع الأسف - هو الوسيلة الوحيدة في هذه الحالة[1].

الحاكم العام للجزائر

(1) المصدر: أرشيف ما وراء البحار: (1/61) 102 هـ 9.

ملحـــق رقم 5 :

مـذكـرة عـن الجزائـريـن والتـونسيين المسجلين في القنصلية الفرنسية بالقاهرة، الأوائل منذ 17 جانفي 1870، الأواخر منهم منذ 14 جوان 1881 إلى يومنا هذا (1891).

خلال التاريخين المذكورين نجد 436 عائلة جزائرية و524 عائلة تونسية مسجلة في هذه القنصلية، وبامكانـنا أن نقدر معدل كل عائلة، من هذه العائلات (960 عائلة) بأربعة أفراد، الشيء الذي يعطينا مجموع 3840 نسمة.

وإذا كان لنا أن نطرح من هذا العدد، عدد الذين توفوا أو غادروا مصر، فعلينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار الذين ولدوا، ونعوض الأواخر بالأوائل، الشيء الذي يمكننا القول، بدون مبالغة، أن رعايانا الجزائريين والتونسيين في دائرة القنصلية الفرنسية يقدر عددهم بـ 3840 نسمة.

تتوزع مجموعات التونسيين بأعداد غير متكافئة عبر مدن وقرى مصر العليا والسفلى، أين توجد وكالات للقنصلية الفرنسية العامة.

نجد مـن بين الجزائـريين والتـونسيين المسلمين، اليـهـود وبعض المسيحيين، ويكاد عدد اليهود أن يتساوى مع عدد المسلمين. «هؤلاء كلهم رجال أعمال، أصحاب بنوك، ملاك كبار، تجار أو مزارعون كبار الخ ...» يتمتعون بسمعة طيبة، ولهم تأثير هام في البلاد. (إليكم قائمة أهم أعضاء رعايانا المغاربة المقيمين حاليا في مصر).

عادة يتمسك كثير من الأهالي الجزائريين والتونسيين بحمايتنا في مصر، لأنـهـا تضمن لهم مصالحهم وتحميهم، قانونيا من كل عدوان يتعرضون له، كل رعايانا من الجزائريين والتونسيين فهم لا يتسببوا لنا في

أي مشكلة كانت، عدا بعض اليهود الذين يثيرون بعض المشاكل فيما بينهم، والتي عادة ما تلبث أن توجد لها الحلول المناسبة في إطار مجموعاتهم.

كان بامكان عدد الجزائريين والتونسيين أن يتضاعف مرة، بل أكثر من ذلك، لو أردنا قبول كل طلبات التسجيل التي قدمت للقنصلية، والمعتمدة أساسا، كتبرير لها على عقوق ملكية سلمت للمعنيين بالأمر في مواطنهم الأصلية (الجزائر وتونس).

لا نثق دائما في هذه العقود، ونشك في صحتها، لأنها في أغلب الأحيان تسلك لطالبيها بناء على شهود غير موثوق فيهم، وخاصة – في البلدان الاسلامية – ولكن الحكومة المصرية التي هي مشددة كثيرا، إزاء الرعايا الأجانب تعترف بهذه العقود وتعطيها الصبغة القانونية العادية.

قائمة الأعيان الجزائريين المسلمين :

- حاج علي مفتاح، رجل أعمال، من كبار الملاكين في مصر.
- حاج محمد التلمساني، رجل أعمال.
- السعيد محمد بن الشيخ، رجل أعمال.
- الأخوان الأمين وبدر الدين عيادي، من كبار الملاكين.
- السعيد ابراهيم السلاوي، مزارع، من كبار الملاكين.
- محمد كرية (أو قريبة)، من كبار الملاكين.
- ابن ساحلية، من كبار التجار في مصر[1]

---

(1) المصدر : أرشيف ما وراء البحار : (61/1) 102 هـ 9.

ملحقــات البحــــث
وثائق تنشــر لأول مــرة

ملحــــــق رقــم 6:

عن أسـباب هجرة الجزائريـــن إلى سـوريا في الخمسـينات من القرن الماضي

من القنصل الفرنسي في دمشق

إلى

سعادة وزير الشؤون الخارجية

طلبتم مني سعادة الوزير في برقيتكم المؤرخة في 26 من الشهر الماضي، أن أحيطكم علما بالاستقبال الذي حظي به الجزائريون في إقاماتهم الجديدة، وعن الدوافع التي دفعت هؤلاء المسلمين لمغادرة الجزائر ليستقروا في أراضي السلطان.

أن هؤلاء الفقراء قد خيب ظنهم شأنهم شأن الذين سبقوهم، أو الذين سيلتحقون بهم.

لقد اهتم زملائي الذين سبقوني لهذا المنصب دوما بهذه الظاهرة، وبالأخص منهم السيد دو لوبيردا De lesperda، الذي ألح في رسالته المؤرخة بتاريخ 26–4–1853، على المشاغبات التي يقوم بها ابن سالم، أحد الخلفاء القدامى للأمير عبد القادر، الذي استقر في ضواحي دمشق. واليوم لنستطيع الوقوف عن أسباب الهجرة، يجب أن نصعد إليه. أما الوسيلة التي يستعملها – لجلب المهاجرين الجزائريين إلى سوريا – فهي جد

بسيطة. استحوذ ابن سالم على أراض كثيرة بضياعها وفي نيته انشاء مستوطنة خاصة به يستمرها بسواعد المهاجرين الجزائريين، وهو ما أدى به إلى استدعاء الكثير منهم عن طريق المراسلة، يعدهم بالثراء السريع محمسا إياهم للهجرة بإثارة الاحساس الديني في نفوسهم، واستبداد بعقيدتهم وثقتهم يضعهم في وضعية سيقفون بأنفسهم على النتائج الخطيرة التي ستنجر وراءها.

ولكن ما هي الأسباب التي جعلته (ابن سالم) يقف هذا الموقف ؟ يصعب عليّ سعادة الوزير أن أفسر لكم ذلك. ورغم أنه يراسل الأمير عبد القادر باستمرار ويخبره بدون شك بتطورات هذه الهجرة، ليس لدي دليل قاطع يثبت إدانة هذا الأمير وتورطه في هذه القضية، على الأقل حتى هذه الساعة وهو الشيء الذي يجعلني أعتقد أن التعصب الديني الذي يميز شخصية ابن سالم والكره الذي يكنه لمستعمري وطنه العاملان اللذان جعلاه يتخذ هذا الموقف. سأفعل كل ما في وسعي سيادة الوزير لأجمع كل صغيرة وكبيرة عن هذه القضية، وسأحيطكم علما بذلك بادىء ذي بدء دون أن أغفل أي شيء[1].

إمضاء

أ. دو لوسبس

---

(1) المصدر : أرشيف ما وراء البحار أكس أن بروفنس ملف : 9 هـ (58).

ملحـــق رقم 7:

عن أسباب هجرة الجزائريين للأراضي العثمانية في المشرق العربي في الخمسينات من القرن الماضي

من عامل عمالة الجزائر

إلى

السيد الحاكم العام للجزائر

ستجدون رفقة هذه الرسالة جدولا يبين أسماء الأهالي الذين يقيمون في بلدية الجزائر، والذين يرغبون في السفر إلى سوريا.

وترجع أسباب تقديم طلبات جوازات السفر هذه إلى التأثير الذي يمارسه أحد المرابطين من بني اراثن وهو الشيخ المهدي، الذي يقيم ببيروت منذ مدة طويلة، دون أن يقطع صلته بالجزائر. وقد كاتب هذا الأخير الأهالي مرارا يعدهم بامتيازات كبيرة ويحرضهم على الهجرة إلى سوريا، يضاف إلى ذلك الدعاية النشيطة التي يقوم بها عبد الرحمن ابن سالم[1] لتحريض الأهالي على الهجرة، وهو رجل ذو تأثير كبير. وهذه هي الأسباب الحقيقية التي دفعت بكثير من العائلات إلى مغادرة البلاد، علما أن كثيرا منها قد عدلت عن رأيها وسحبت طلبات جوازات السفر التي قدمتها للادارة، وذلك لسببين اثنين، أولهما أن شعورها الديني يكون قد برد، وثانيهما أن ثقتها في الشيخ المهدي تكون قد تزعزعت[2].

---

(1) هكذا عبد الرحمن بن سالم « ورد في النص ».

(2) المصدر: أرشيف ما وراء البحار آكس، ملف: 9 هـ (58).

ملحـــق رقم 8:

عن أسـباب هجرة الجزائريين إلى الأراضي العثمانيـة ما بين سنتي 1847-1864

الجزائــــر

عمالة الجزائــــر الجزائــر 22 نوفمبر 1888

المكتب رقـــم 1

رقم : 24977

الشرطة العامــــة إلى السيد الحاكم العام للجزائـر

حضرة السيد الحاكم العام ...

طلبتم مني في 19 سبتمبر الأخير أن أزودكم بمعلومات عن الأهالي الذين أشار إليهم السيد الحاكم الإداري لعزازقة في عدة رسائل له، بأنهم يراسلون بانتظام أهلهم وذويهم وأصدقائهم الذين لجأوا إلى سوريا. أن هذا الموظف الأخير، قد استقى معلومات هامة عن هذا الموضوع، أنقلها إليكم فيما يلي كما وصلتني :

«حوالي سنة 1847، كان يوجد من بين قبائل الشرفة مرابط كبير يدعى الشيخ المهدي، الذي مكنته تقواه من اكتساب سمعة طيبة بين سكان بلاد القبائل، وخاصة منها منطقة عزازقة وضواحيها، ولما استطع الفرنسيون أن يستولوا على مناطق واسعة في الجزائر أعلنوا عن نيتهم في غزو بلاد القبائل، فهلع المسلمون من كل مكان وهبوا إلى الشيخ المهدي يطلبون منه النصائح والارشادات لتحديد مواقفهم من غزو الكفار الذي سيداهمهم عما قريب».

«بعد أن فكر الشيخ المهدي طويلا في الأمر، - صرح في الناس - أنه اتخذ قرارا لا رجعة فيه، وهو مغادرة هذه الأرض اللعينة للتقرب من ديار الاسلام، وراح يحرض المؤمنين الأتقياء لمرافقته إلى آسيا الصغرى».

«تكاد العائلات التي تنتمي إلى طريقة ما من الطرق الصوفية المتعددة في الجزائر أن لا تحصى لكثرتها وشدة تشعبها، فهي بهذه الحالة تشكل قرى بأكملها، بل في بعض الأحيان قبائل برمتها، لذلك استجاب لنداء الشيخ المهدي عدد هائل من الأهالي في المنطقة ولجأوا بصحبته إلى سوريا. ورغم ذلك لم تحدث هجرة جماعية، ولكن كل سنة تبعا للنصر الذي تحققه أسلحتنا يلجأ عدد من المهاجرين إلى المشرق ليكثفوا أعداد المهاجرين الجزائريين في سوريا».

«استمر الوضع هكذا حتى حدث في سنة 1864 سوء تفاهم حاد بشأن مشتة ثالة، بين قبيلتي بني شايب وبني غبري - وكلتيهما تنتميان للقبيلة المعروفة : الشرفة - حيث ادعت كلتاهما بحقها في امتلاك ثالة، وهو ما أدى إلى تصادم شديد بينهما، فتدخلت القوات العسكرية الفرنسية وعاقبت المخالفين للقانون عقابا شديدا، من بينهم المسمى سي الحاج السعيد الذي كانت قد حكمت عليه محكمة سور الغزلان (أومال سابقا) وسجنته مدة 6 أشهر. بعد أن قضى مدة في السجن حلق شواربه تعبيرا منه عن استيائه وغضبه ... وأقسم أن لا يبقى تحت سيطرة حكومة تعسفية لم تتورع في إهانة حتى أهم مرابطي المنطقة، ثم دعى أهله وأتباعه ليرحلوا معه إلى دمشق، ففعلوا، وقد ترتب عن هذه الهجرة الجديدة زحف مائتي عائلة من بلاد القبائل، منها حوالي 60 عائلة من قبيلة الشرفة و30 عائلة من قبيلة أبي عدة، هذا فقط بالنسبة لبني غبري».

«وهؤلاء الناس عندما يصلون إلى دمشق ويستقرون بها لا يقطعون صلتهم فجأة ببلدهم الأصلي، بل يراسلون أهلهم في الوطن بانتظام، ومما ترتب عن هذه المراسلة بين الطرفين، هجرة في كل سنة عدد من الأهالي خاصة أولئك الذين ارتكبوا مخالفات متعددة، خوفا من اقتصاص الإدارة الفرنسية منهم ففروا إلى سوريا وأفلتوا من عدالتنا».

«ورغم أن حركة الهجرة في أيامنا هذه تبدو ضعيفة، لكنها لم تخمد تماما، وهي مستمرة بفضل النداءات الملحة عليها التي تأتي من سوريا. وهناك بعض المهاجرين الذين عادوا إلى ديارهم، (وعددهم قليل جدا)، قد زودني بعضهم بمعلومات عن حالة الأهالي في دمشق أنقلها إليكم كما وردت لي :

«ليس هناك من بلد في العالم يضم في نقطة واحدة من أجناس مختلفة عرقا وأصلا وعقلية كسوريا، في دمشق وحدها نجد فيها أكثر من 92 جنسا !».

«وبسبب الاضطرابات السائدة في هذا البلد اضطر الجزائريون فور وصولهم للتكتل والتجمع لدرء الأخطار التي تتربص بهم. فتجمعوا في حي يدعى باب سويقة، أين نقلوا عاداتهم في العيش ومارسوا فرائض دينهم. كما أقاموا هناك مسجدًا خاصا بهم عين الأمير عبد القادر إمامًا له طوال حياته».

«وهذا الحي القبائلي اشتهر شهرة كبير في وقت وجيز بين الأحياء الأخرى الدمشقية، حتى أصبح في وقت الاضطرابات يفرض ارادته عليها بكل سهولة».

«وقد اتخذ اللاجئون من الصناعة كمصدر أساسي لمعيشتهم، فما لبث حي باب سويقة أن تحول إلي – مركب صغير للصناعات النسجية – أين

تنسج كل أنواع الكتان، وبالأخص الأقمشة القطنية، كما تعاطى هؤلاء صناعة الحلويات والخبز في بعض مخابر دمشق. أما الذين لا يتقنون أية حرفة فقد دخلوا في صفوف العساكر التركية كخيالة أو مشاة، وهم يشكلون فرقا خاصة، ففي دمشق وحدها نجد فيها فرقة عسكرية من الخيالة تتكون من 70 فارسا جزائريا».

«ليس المهاجرين الجزائريين كلهم من الحضر الذين يقيمون في المدن السورية، ولكن أكثر من نصفهم أصلا من البادية يتعاطون مهنة الزراعة ويقيمون في البوادي المجاورة لدمشق، وقد اختار هؤلاء كبقعة لاستقرارهم ولممارسة حرفتهم الزراعية سهلا فسيحا يوجد على بعد يومين مشيا على الأقدام من دمشق، يعرف باسم وادي سيبو. ونظرا لخصوبة هذا السهل تكاثف فيه السكان بصورة ملحوظة وتعددت فيه القرى التي ترى من بعيد وكأنها أحياء كبرى لمدينة واحدة، أي أنها تشكل مدينة واحدة كبيرة».

«لكننا نجد أكبر تجمع للمهاجرين الجزائريين في مدينة صفد، التي يوجد بها المسمى أحمد بن سالم، الذي يشير إليه التقرير السابق. وكما هو الشأن بالنسبة للمدينة فقد تجمع الجزائريون في بقعة واحدة في الريف السوري» حيث أنشأوا قرية خاصة بهم عرفت باسم ديشوم – أوديشان – ويبدو أنهم كانوا يعيشون هناك عيشة محترمة، ويقال هنا : أن الأرض ملكا لمن يخدمها، وتعوض المزارع على ما يبذله من جهد ومتاعب في خدمتها.؟ أما الجبايات فزيادة على أنها لا تجمع بانتظام، فالجباية المفروضة على الفلاحين معقولة جدا، جباية عاشوراء مثلا لا تتعدى 12 فرنكا تفرض على المحراث الذي يجره ثوران، وخلافا لذلك فالزكاة المقررة على الخروف الواحد أو العنزة الواحدة تقدر بـ 60 سنتيما، في الوقت الذي لا يفرض فيه على الجمل الواحد سوى 1.20 فرنك».

إن رسائل المهاجرين الجزائريين في سوريا تصل أهلهم في الجزائر إما عن طريق البريد أو عن طريق الحجاج، يتضح من خلال المعلومات التي قدمها السيد الحاكم الإداري لعزازقة أن أهل بلاد القبائل يهاجرون إلى سوريا، ليس لأسباب سياسية، انما لما يجدونه في هذا البلد من امتيازات مادية، وقد طلبت من السيد نائب عامل عمالة الجزائر أن يشدد الحراسة على الرسائل المتبادلة بين المهاجرين وأهلهم، التي أشرنا إليها سابقا[1].

وتفضلوا سيادة الحاكم العام بقبول فائق الاحترام ...

عن عامل عمالة الجزائر
الكاتب العام

---

(1) المصدر : أرشيف ما وراء البحار آكس ملف : 9 هـ 98 (58).

ملحـــق رقم 9 :

عن طرد المهاجرين الجزائريين من تونس سنة 1882

الجزائر

عمالة قسنطينة قسنطينة 22 جوان 1882

قسم الشـؤون الأهلية

رقم : 332

الموضوع : فيما يخص قبيلة أولاد نايل التي عادت من تونس

حضرة السيد الحاكم العام ...

حوالي 16 أفريل الماضي يشير الحاكم العسكري لتبسة ومناطقها إلى وجود أعداد هامة من الأهالي، من قبيلة أولاد نائل، على الحدود الشرقية. وقد كان هؤلاء الأهالي الجزائريين قد هاجروا إلى القيروان - واستقروا بها مدة من الزمن - وخلال هذه السنة قرر السيد الجنرال ايتيان ETIENNE طردهم من تونس.

وفور تلقي الخبر أعطيت تعليمات لتبسة وخنشلة لتسهر السلطات على مراقبة ومرافقة هؤلاء المطرودين - حتى مدينة بسكرة - أين توجد ديارهم - وبعد بضعة أيام وصلت هذه الجماعة إلى مقرها النهائي وهو مدينة بسكرة، فتفضل الحاكم العسكري للمنطقة وزودني بالمعلومات الآتية عن هؤلاء المهاجرين - الذي استقبلهم بنفسه وحرص على أن يلتحقوا ببلدهم الأصلي - :

أن الخمسة والخمسين (55) عائلة جزائرية التي ألقي عليها القبض في ضواحي القيروان هي أصلا من قبيلة أولاد الساسي التي تتفرع عن اولاد محلته. وتتألف هذه العائلات كمايلي : 92 رجلا، 76 امرأة، و124 طفلا، تمتلك ثروة حيوانية تقدر كالآتي : 263 جملا، 1211 رأسا من الغنم، 375 عنزة، 9 أحصنة و74 حمارا. وقد هاجرت هذه العائلات إلى تونس حوالي 1853 بعد سقوط توقرت. وبالفعل نلاحظ خلال هذه الفترة أن أولاد الساسي قد تورطوا في التمرد الذي قام به محمد بن عبد الله، فهاجموا أولاد زكري في ضواحي سيدي خالد وهزموا قائد أولاد جلال الحاج ابن بوزيد الذي اقتفى آثارهم محاولا استرداد ما سلبوه منه، ولكن بدون نتيجة، التحق أولاد الساسي بتوقرت، ولكن الإرهاق والتعب نالا منهم نيلا كبيرا، وهم مثقلين بالنساء والأطفال الذين لم يستطيعوا تحمل حياة التشرد والتنقل المستمر فاهتدوا إلى طلب الأمان – من أعدائهم – ليلتحقوا بقبائلهم، وفعلا اتجه فرع منهم نحو الشمال فباغتهم قوم الغرابة والشراقة – حلفاء أولاد زكري وقائد أولاد جلال – وذبحوهم عن بكرة أبيهم، ولما علم الخبر الباقون من أولاد الساسي فروا بدون انتظار إلى تونس واستقروا في ضواحي القيروان أين لقوا استقبالا حسنا.

عندما وصلت دورية فيلبير Philbert إلى المنطقة في سنة 1881 تجنبا لها زحف أولاد الساسي أمامها دون أن يلفتوا الانتباه إليهم، وبعد أن قدموا بعض الخدمات للفرنسيين في تونس طلبوا منهم أن يسمحوا لهم بالعودة إلى وطنهم الأصلي، فوافقوا على ذلك. ويبدو أن قصة أولاد الساسي هذه واقعية ولا مجال للخيال فيها، إذ حتى هذه الساعة هناك جزء من أحداث هروبهم إلى تونس لا تزال تتردد على السنة اناس في دائرة

بسكرة، ومن جهة أخرى فلو أن هؤلاء الأهالي قد أظهروا عصيانهم أو لم يقدموا خدمات لمستعمرتنا، لكانت القيادة العسكرية الفرنسية العليا في تونس قد طردتهم إلى الجزائر تحت حراسة مشددة، أو على الأقل كانت قد أشعرت مراكزنا في الحدود، وبناء على ذلك يشرفني أن أقترح، أن تؤخذ بعين الاعتبار ارادتهم في الخضوع لسلطتنا وأن لا يقلقوا بسبب حوادث يرجع وقوعها إلى 29 سنة خلت، وهم الآن مستقرين بين قبائلهم الأصلية [1].

(1) المصدر: أرشيف ما وراء البحار آكس، ملف: 9 هـ 100.

ملحــــق رقم 10:

الجزائـر

عمالة قسنطينة

مكتب الشؤون الأهلية

قسنطينة 1 جويلية 1882

رقم : 376

الموضوع : عن 63 خيمة من بلدية عين مليلة المختلطة التي لجأت إلى تونس.

حضرة السيد الحاكم العام،

تطبيقًا لتعليماتكم التي احتوتها برقيتكم المؤرخة في 25 جوان رقم 254، لي الشرف أن أبعث إليكم رفقة هذه الرسالة قائمة[1] أرباب العائلات الذين هم أصلا من أولاد سي علي (دائرة عين مليلة) الذين لجأوا إلى تونس منذ سنة 1880[2].

وتقبلوا سيادة الحاكم العام احتراماتنا الفائقة ...

---

(1) تحتوي هذه القائمة على 63 رب عائلة، وهي مؤرخة : عين مليلة 22 أفريل 1882.

(2) المصدر . أرشيف ما وراء البحار أكس، ملف 9 هـ 100.

ملحـــق رقم 11 :

الجزائـر

عمالة الجزائـــر الجزائـر 14 جانفـي 1891

المكتب رقم 1

رقم : 680

الشرطة العامة إلى السـيد الحاكم العام للجزائـر

الموضوع : المهاجرون الجزائريون العائدون من سوريا

حضرة السـيد الحاكم العام ...

إتماما لرسالتي المؤرخة في 3 جانفي الجاري يشرفني أن أحيطكم علما أن السفينة البخارية « دريانتيا » لشركة فابير التي تحمل على ظهرها 97 مهاجرا من الأهالي، والتي ساهمت السلطات القنصلية الفرنسـية في دمشق في عودتهم ماديا ومعنويا، قد وصلت إلى الجزائر في عشـية الثالث عشر من الشهر الجاري.

يشرفني أن أبعث إليكم رفقة هذه الرسالة قائمة هؤلاء الأهالي طبقا لتعليماتكم الصادرة في 6 و10 جانفي الجاري. 96 مهاجرا هم أصلا من عمالة قسـنطينـة سيلتحقون بها يوم الجمعة القادم في قطار الشرق الجزائري، أما السابع والتسعين منهم فقد صرح أنه أصلا من عمالة الجزائر، وبناء عليه فسيوجه بعد النظر في وضعيته إلى عين بسام. وقد أخذت الشرطة على عاتقها مسؤولية مراقبة وتنظيم هذه العمليـة[1].

---

(1) المصـدر : أرشيف ما وراء البحار آكس ملف : 9 هـ .100

ملحـــق رقم 12 :

عن هجرة الجزائريين إلى تونس سنة 1888

برقيـــــــة

التاريخ : ختم البريد المركزي، الجزائر العاصمة 27 جوان 1888.

المرسل : نائب عامل عمالة قسنطينة.

المرسل إليه : الحاكم العام الفرنسي للجزائر - الجزائر -

ردا على برقيتكم المؤرخة في 19 من الشهر الجاري المتعلقة بهجرة الأهالي من الهضاب العليا ومناطق سكيكدة إلى تونس، يبدو حسب المعلومات التي زودني بها السادة : نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف، والحاكم الإداري لعين مليلة، والعلمة، ومسكيانة وتبسة، أنه لم تحدث هناك أية هجرة إلى تونس في المناطق التي يشرفون على إدارتها. والظاهر أن الذي أوحى بهذه الهجرة هو الانتقال المحسوس لسكان هذه المناطق بحثا عن المراعي الخصبة لدوابهم، لما أصابهم من ضرر بسبب اجتياح الجراد لأراضيهم. كما أن التونسيين من جهتهم على الحدود الشرقية يجتاحون مناطق القالة، أخبرني الحاكم الإداري لأم البواقي يوم 24 جوان الجاري أن 13 شخصا بسبب الجفاف الذي أصابهم لمدة ثلاث سنوات متتالية، والفقر الذي يتخبطون فيه، يحاولون أن يغادروا البلاد ليهاجروا إلى سوريا. لقد أعطيت التعليمات اللازمة للسلطات المحلية وللجندرمة لمراقبة سكك الخطوط الحديدية للحيلولة دون ذلك. وفي وقت لاحق سأبعث لكم المعلومات التي طلبتها من نائب العمالة في سكيكدة[1].

ملحـــق رقم 13 :

برقيـــــــة

عن رجوع المهاجرين الجزائريين من سوريا سنة 1890

التاريخ : ختم البريد المركزي الجزائر العاصمة 30 ديسمبر 1890

المرسل : عامل عمالة قسنطينة.

المرسل إليه : الحاكم العام الفرنسي للجزائـر – الجزائـر –

في برقيتكم التي تحمل رقم 7930 بتاريخ 27 ديسمبر الجاري تفضلتم بإحاطتي علما أن 203 من الأهالي أصلا من عمالتي، الذين هاجروا إلى سوريا في سنتي 1888 و1889، سيصلون إلى ميناء الجزائر في يوم 6 من الشهر الجاري، ولكي أتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بالحاقهم بقبائلهم الأصلية أرجو منكم أن تخبروني بتاريخ وصولهم إلى قسنطينة، وعن الطريق الذي يصلون منه إليـــها[1].

---

1) المصـــدر . أرشيف ما وراء البحار أكس ملف : 9 هـ 101.

ملحــــق رقم 14 :

برقيــة

عن عودة 109 مهاجر جزائري من سوريا في جانفي 1891

التاريخ : ختم البريد المركزي، الجزائر : 23 جانفي 1891.

المرسل : عامل عمالة قسنطينـة.

المرسل إليـه : الحاكم العام الفرنسي للجزائـر

إن الـ 109 – مهاجر – من الأهالي القادمين من سوريا، والذين كانوا موضوع برقيتكم بتاريخ 15 جانفي الجاري، رقم 300، قد وصلوا إلى مدينة سكيكدة في الثامن عشر (18) من نفس الشهر المذكور، وفي الواحد والعشرين (21) منه ووجهوا إلى أم البواقي، أين شرع الحاكم الإداري في إلحاقهم – بمناطقهم الأصليـة –(1).

(1) المصـدر : أرشيف ما وراء البحار آكس ملف : 9 هـ 101.

ملحـــــق رقم 15

التاريخ : ختم البريد المركزي، الجزائر : 6 جانفي 1891.

المرسل : القنصل الفرنسي المقيم في بيروت، لبنان.

المرسل إليه : الحاكم العام الفرنسي، الجزائـــر.

37 مهاجرا توجهوا البارحة إلى الجزائر من بيروت – عن طريق البحر – على ظهر ترياندة TRIANDA، سيصلونها ربما في الخامس عشر (15) من الشهر الجاري[1].

إمضاء

غيبو

(1) المصـــدر : أرشيف ما وراء البحار أكس ملف : 9 هـ 101.

ملحـــــق رقم 16 :

عن عدم وصول 13 مهاجرا جزائريا إلى قسنطينة سنة 1891 بعد أن كان الحاكم العام الفرنسي قد أعلن عن توجههم إليها

التاريخ : ختم البريد المركزي، الجزائر : 15 جانفي 1891.

المرسل : عامل عمالة قسنطينة.

المرسل إليه : الحاكم العام الفرنسي، الجزائر.

إن الثلاثة عشر (13) شخصا من الأهالي العائدين من سوريا، والذين أخبرتموني بتوجههم إلى قسنطينة في برقيتكم بتاريخ العاشر (10) من الشهر الجاري، رقم 170، لم يصلوا – حتى هذا اليوم – إلى قسنطينة، أرجو من حضرتكم أن تخبرني بالتاريخ الذي سيصلون فيه إلى العمالة، وعن الطريق الذي سيصلون منه إليها[1].

---

(1) المصدر : أرشيف ما وراء البحار آكس ملف : 9 هـ 101.

ملحوظة عن ملحقات البحث :

مما لا شك فيه أن ملحقات أي بحث تشكل عموده الفقري، وفي بعض الحالات تسلط عليه أضواء لامعة تعذر على الباحث ادراجها في النص سواء لبعدها الزمني عن الفترة التي حددها لبحثه أو أنها تكمل فقط الموضوع بطريقة غير مباشرة : لكن في أغلب الأحيان ما نطلق عليه اسم الملحقات هي تلك الوثائق التي تشكل لب الموضوع، وبدونها لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نسميه موضوعا علميا. وبناء على ذلك حرصت على أن تكون كل الأبحاث والدراسات التي قمت بها، والتي سأقوم بها مستقبلا، أن تكون مدعومة بوثائق أصلية غير منشورة، للدلالة على أكثر من شيء واحد، أو على أشياء ... ولكن هل يمكن للباحث في موضوع كموضوعنا هذا تتشعب في الوثائق والمصادر بمختلف أنواعها وأساليبها أن يلحقها بالموضوع ؟

تحتفظ خزائن الأرشيف الفرنسي في مدينة آكس أن بروفنس بعشرات الملفات، أي بالآف الوثائق التي تتعلق بموضوع هجرة الجزائريين إلى الأراضي العثمانية (1847–1918). وفيها الصالح والطالح. وما يفيد، ويمكننا أن نستفيد منه، وما لا يفيد في شيء. وفيها ما هو دفاع صارخ عن الاستعمار الفرنسي، وهو الآخر لم يلفت نظري إلا في أوقات الاستراحة التي كانت أقضيها في الجنينة الجميلة التي يحتضنها مقر الأرشيف مع بعض الأصدقاء، كل واحد يعلق جادا أو متهكما على ما عثر عليه وهو يبحث عن مادة موضوعه ... وفيها ما هو برهان صادق عن النهج الاحتلالي الاستعماري الذي انتهجته فرنسا في وطننا. وهو ما عالجناه بقدر كاف في هذا الموضوع. وفيها ما هو تحليل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي الجزائريين، بالاستناد في أغلب الأحيان

إلى لغة الأرقام. ومن أهم هذه الوثائق تقريرين للسيد لوساني، الأول بتاريخ 1899 والثاني 1910. وهذان التقريران وحدهما يتكونان من أكثر من مائة صفحة مرقونة بالآلة الكاتبة. وسأخصص لهما دراسة فردية في الأيام القادمة. تحت يدي نسختين من هذين التقريرين، بل لدي ملف كامل يتكون من عشرات الوثائق التي صورتها وأنا أبحث في هذا الموضوع، لذلك فليس من الممكن أن أنشرها كلها، وانما اكتفيت فقط بنشر بعض الوثائق منها، لاعطاء القراء فكرة واضحة عن جانب من جوانب بحثي.

والله الموفق

د. عمار هلال

العلوم الاجتماعية - سطيف
مصلحة الاقتناء

تحميل كتب ومجلات
abbassa.wordpress.com

مكتبة كلية الآداب
العلوم الاجتماعية - سطيف

طبع بمطبعة دار هومه
34، حي لابروبيار - بوزريعة - الجزائر
الهاتف: 021.94.41.39 /021.94.19.36
الفاكس: 021.94.17.75 /021.79.91.84
www.editionshouma.com
email : Info@editionshouma.com

ولد الأستاذ عمّار هلال في 24 مارس 1944 بباتنة (الأوراس) وقد تحصل من جامعة الجزائر على شهادة الليسانس في التاريخ، وكذا شهادة الدّراسات المعمّقة في التاريخ المعاصر، ثم تابع دراساته العليا في جامعة اكس ان بروفانس (فرنسا) حيث تحصل على شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة ليلتحق على إثرها بجامعة نانسي II ويتحصّل على شهادة دكتوراه الدّولة في الآداب.

وقد عمل مستشارا بوزارة التّعليم العالي فمديرا لمعهد التّاريخ. وينهي مشواره العلمي والمهني في منصب أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة الجزائر.

دار هومه

للطباعة والنشر والتوزيع

34 حي لابرويار - بوزريعة - الجزائر

الهاتف: 021 94 19 36 - 021 94 41 19

الفاكس: 021 94 17 75 - 021 79 91 84

www.editionshouma.com

e-mail:info@editionshouma.com

ISBN:978-9961-65-136-0:ردمك

9789961651360